شؤون فلسطينية

١٠١

نيسان (ابريل) ١٩٨٠

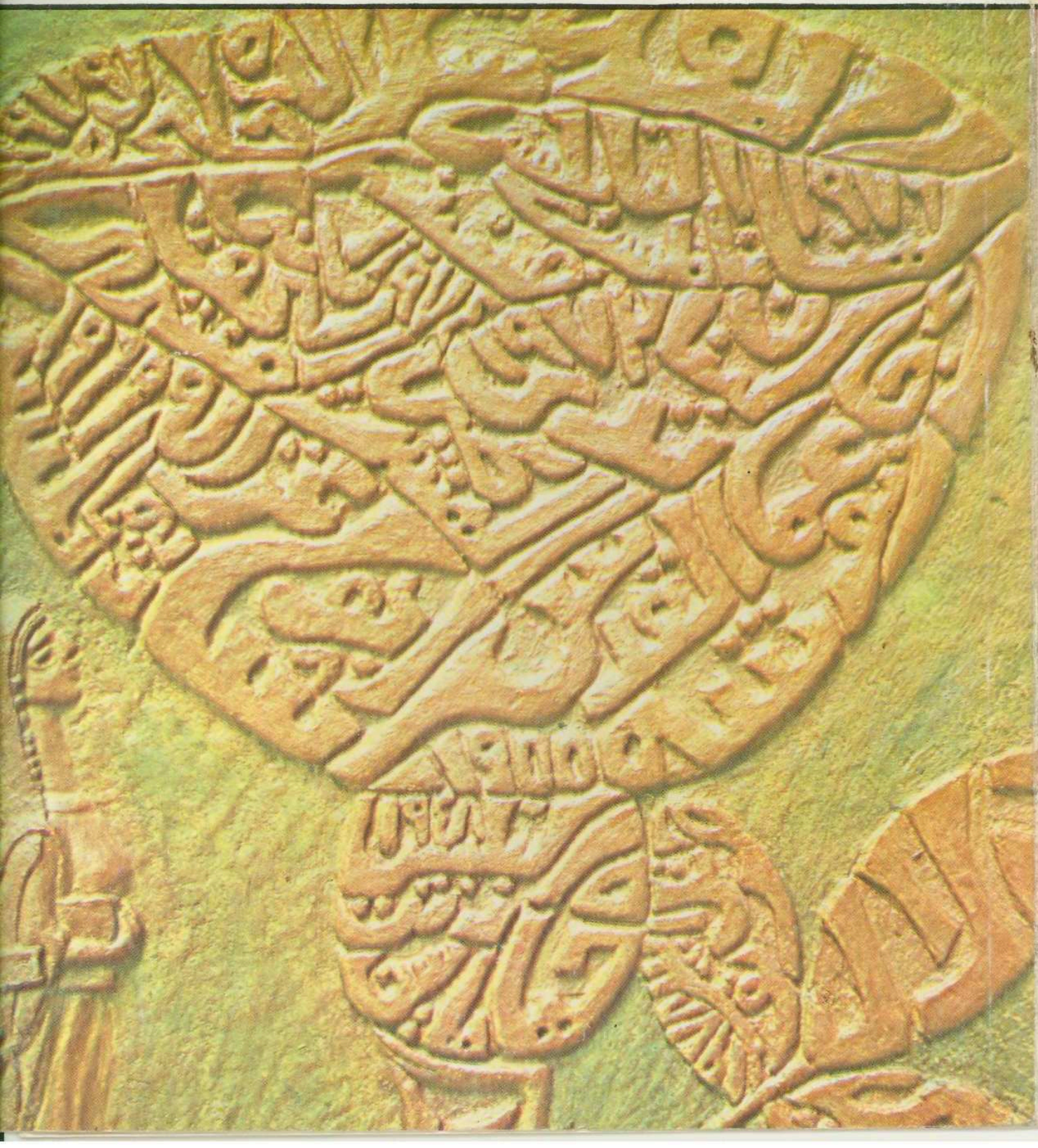

شؤون فلسطينية

١٠١

نيسان (ابريل) ١٩٨٠

شؤون فلسطينية

١٠١ نيسان (ابريل) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الاراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة اراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

المحتويات

الصفحة		
٣	شفيق الحوت	الشقيري والكلمة توأمان
٨	صبري جريس	في مواجهة الخطر
٢١	فيصل حوراني	حوار مع الدكتور ابراهيم ابو لغد حول الجامعة الفلسطينية المفتوحة
٣٤	عبد القادر ياسين	القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة
٤٥	صابر موسى	نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧ـ١٩٣٧)
٧٥	مؤنس الرزاز	تطور نظرة البعث الى الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية من بداية الاربعينات الى بداية الستينات
٩٤	هشام الدجاني	الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الاردن
١٠٥	محمد قرش	الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو
١٢٥	نزيه قوره	استيطان آخر

١٣٢	تقارير	١ ــ زيارة عرفات الثانية لايران ، خليل الزبن ؛ ٢ ــ مؤتمر تحاد المرأة الفلسطينية الثالث من ٢٥ الى ٢٩ شباط (فبراير)، انعام عبد الهادي
١٣٩	مناقشات	« تطور الشعر الفلسطيني المقاوم » بين الموضوعية والنقد المزاجي ، راسم المدهون
١٤٣	مراجعات	١ ــ « النقيض » الذي لم يصر « تركيبا » ، د. حسام الخطيب؛ ٢ ــ د. وجيه كوثراني. «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ... » ، د . زكي النقاش .
١٥٦	شهريات	١ ــ المقاومة الفلسطينية ، ص.م : ٢- المناطق المحتلة ، محمد عبد الرحمن : ٣ ـ اسرائيليات ، حمدان بدر : ٤- قضايا دولية ، سمير كرم .

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، للفنان عبد الحي مسلم

المدير العام : صبري جريس ✻ رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني ، (متفرع من السادات) ، راس بيروت ــ لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون . التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقيا . مرابحات ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) . ٦٠ل .ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ل .ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) . ٦٥ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الشقيري والكلمة توأمان

ما أصعبها مهمة ان ترثي رجلا مثل احمد الشقيري : اذ ماذا يمكن لـ « الكلمة » ان تقول في رثاء اميرها وفارس مواقعها ؟

ويلها ان هي تخاذلت فصمتت فأقرت يتمها ، وويلها ان هي تحاملت على جرحها وحكت فبلل الدمع احرفها : وهي التي كانت فوق لسانه سيفا للعنفوان وصولجانا للعزة والكبرياء .

الشقيري والكلمة توأمان ، مثل السيف والغمد : البندقية والرصاصة : الحق والسلام : الوطن والمواطن .

كانت هي سلاحه الاوحد ، وكان هو قلعتها والسنديانة التي تحنو عليها بالظلال والفيء . وكما المقاتل الذي يحتضن بندقيته بعد المعركة ، فيعمل فيها تنظيفا ومسحا وتلميعا ، كان الشقيري يحنو على كلمته . يصفف احرفها ويدوزن انغامها ويمعن في استخراج احلى معانيها وادق مضامينها .

في هذه الحقيقة يكمن سران : سر قوة الشقيري وسر ضعفه في آن واحد . لقد كان ايمانه بالكلمة سلاحا وحيدا اوحد من اكبر العوائق التي واجهته في اثناء قيادته منظمة التحرير الفلسطينية في وقت كانت فيه جماهير شعبنا وطلائعنا قد مجت « الكلمة » وفقدت الثقة في قدرتها على احداث التغيير المطلوب .

وليس في هذا ما يعيب الراحل الكبير ، اذا توخينا الموضوعية واحطنا بالظروف السياسية والنضالية التي كانت تحيط بنا ، واذا تذكرنا ان الرجل ـ كأي رجل ـ هو « ابن جيله » ، ولا يمكنه ، مهما حاول ، ان يخرج على اطار التربية الوطنية التي عاشها على امتداد مرحلة طويلة ومعقدة من حياة امتنا .

اما وقد اشرت الى ذلك ، فلا بد ان اسارع لاقول انه على الرغم من ذلك ، بل وربما بسبب ذلك ، استطاع الشقيري ان يكون رجل المرحلة المؤهل وحده لتأسيس منظمة التحرير

الفلسطينية والخروج بها الى حيز الوجود في وقت كانت « الكلمة » فيه وحدها القادرة على الفعل والتأثير .

فعندما كلفه الملوك والرؤساء العرب ، في مؤتمر قمتهم الاول بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ، ان يقوم بالاتصالات لتنظيم الحياة السياسية لابناء فلسطين ، لم يجودوا عليه بأكثر من ثلاثة او اربعة سطور لا تغني ولا تسمن من جوع جاء فيها :

« يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره » .

توصية عامة لا ذكر فيها لكلمة « كيان » او « منظمة » او « شخصية وطنية » او اي شيء من هذا القبيل : غامضة وملغمة ، وترجح الاتصال بالدول ، وتعطيه اولوية على الشعب صاحب القضية .

وكان الله في عون الشقيري : وراءه شعب لا يرحم يريده ان يقول لـ « الكيان » كن فيكون ، ووفق تأملات وتصورات لا حدود لها ، وامامه حكام لا يرحمون : لكل واحد منهم هواه وسياسته وتحالفاته ونكاياته .

وبهمة يحسد عليها من كان في عمره ، راح الشقيري يسعى ويجتهد ويجهد ، يحمل في حقيبته مسودة لميثاق قومي ونظام اساسي لما عرف فيما بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية . وانطلق من القاهرة التي منحته الضوء الاخضر ، وغط في عمان حيث كان بانتظاره اضخم العقد والعقبات ، ولا سيما بالنسبة للعلاقة بين « الارض » و « الكيان » . فان شمل الكيان الارض ، فالنظام في الاردن لن يقبل وسيعارض : لان ذلك يعني انسلاخ الضفة عن المملكة . وويل الشقيري ان هو اغضب النظام في عمان ، وويله ان سايره مما ينتظره في دمشق محطته التالية على دروب الالام . فموقف النظام السوري ، يومئذ ، كان يتلخص في دعوة الى ضرورة تخلي الاردن عن الضفة وتخلي مصر عن قطاع غزة واعادتهما لشعب فلسطين تحت قيادة حركته المنشودة .

كان الشقيري كمن يريد ان ينجو من البلل وهو يمشي تحت سماء ممطرة ، بل فاتحة لكل قربها . ولكنه ، وباسلوب العارف بطبيعة الحكام ، واعتمادا على تأييد جماهيري عارم لم تخفف منه « المعارضة » الفلسطينية ، استطاع الشقيري ان ينتزع موافقة العديد من عواصم العرب ، كما استطاع ان ينتصر على خصومه في الساحة الفلسطينية : الجدد منهم والقدامى .

وفي الثامن والعشرين من ايار (مايو) ١٩٦٤ ، استطاع الشقيري ان يعقد ذلك اللقاء التاريخي في فندق « انتركونتيننتال » ، فوق احدى روابي مدينة التاريخ التي كل منها التاريخ ولم تكل هي منه : القدس .

ولاول مرة ، بعد ستة عشر عاما من التيه والضياع والتمزق ، التقى الفلسطينيون بعضهم بالبعض ، وهم حيارى ، فرحين بنشوة اللقاء ، قلقين من تحمل المسؤولية الوطنية من جديد .

كانت اياما كلها تاريخ ، نغض الطرف ـ الآن ـ عن تفاصيلها ، لنكتفي ، بالقول : ان المجلس الوطني الاول كان في حركة دائبة ، نقاش مستمر ، شكوك لا تنقطع ، مؤامرات لا تنتهي ، مزايدات ، تهاون ، تهديدات بين التلميح والتصريح ، ولجان تسجل وتشطب وتطبع ، ثم تلغي وتسجل من جديد وتشطب ثانية وتطبع من جديد .

ووصلنا اخيرا .. وفي جلسة الختام ، اعلن المؤتمر الوطني هذا قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد ان اقر ميثاقها ونظامها الاساسي ، وانتخب الشقيري رئيسا اول لاول لجنة تنفيذية فلسطينية . وما كان هذا كله ليتم لولا الجهود الخارقة التي بذلها الرجل دون كلل او ملل ودون ان يتسرب اليأس او الهون الى روحه .

انتهينا من الشرعية الفلسطينية ، وبقي امام المنظمة ان تستوفي شرعيتها العربية . ولم يكن ذلك بالسهل او الهين ، وعلى قمم الانظمة من له تحفظاته على المشروع ، او على الشقيري بالذات . ولا داعي ايضا للتفاصيل الان . لنكتف بالقول انه كان امام رئيس المنظمة الوليدة مهمات عسيرة وعقبات كأداء لا بد من الانتصار عليها وتجاوزها . وتمكن الشقيري من انجاز هذه المهمات ، وانتزع الشرعية العربية في قمة الاسكندرية يوم الخامس من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ . وانطلقت قيادة المنظمة بعد ذلك ، بقيادة الشقيري ، لتبني ، من الصفر او ما دونه ، ما يستلزمه « الكيان » من مؤسسات ودوائر وقوات مسلحة ، واتخذت من القدس مقرا لمكتبها الرئيسي ، وافتتحت الفروع في العواصم العربية ... التي سمحت بذلك .

وبدأ الشقيري معاناة « المسؤول » ، بعد ان وصل الى موقعه ، علما بأنه كان لا يزال بلا امكانيات وحتى بلا صلاحيات ، وتتطلع اليه الابصار وكأنه امتلك العصا السحرية ، وليس عليه الا ان يحركها لتأتيه بالمعجزات . وشعبنا ، شعب فلسطين ، شعب صعب ، معطاء وسخي وكريم ، ولكنه شعب من القادة والرؤساء . والكل كان مستعجلا التحرير ، وهذا حق ، ولكن ما كان لجنين ان يفد الى هذه الدنيا بمجرد التقاء النطفة ببويضة الرحم دون مرور تسعة اشهر على الاقل !

في تلك الايام ، كان مجرد رفع « علم » فلسطين فوق شرفة اي مكتب من مكاتب منظمة التحرير ، يحتاج الى صراع طويل عريض مع الدولة المضيفة ، وكأن سماء العرب الطافحة بسواري الرايات القطرية قد ضاقت براية فلسطين . سقت هذه مثلا لكي يتذكر القارىء ما كنا عليه في الستينات من اوضاع .

انصافا ، نعترف للراحل الكبير بقدرته وكياسته وصلابته في خوض معاركه في هذا المجال من التحديات التي واجهت منظمة التحرير . وبالانصاف نفسه ، نقول ان الحظ لم يحالفه في معاركه الداخلية ، سواء مع « جيل الشباب » ممن انخرطوا في المنظمة وارتضوا بها اطارا لنضالهم ، او مع المنظمات المسلحة التي كانت لا تزال مترددة في موقفها من المنظمة واعتمادها ارضية مشتركة لنضالاتها . ولا اريد هنا الخوض في التفاصيل او اصدار الاحكام ، لسببين : الاول ، ان جلال المناسبة التي من اجلها كان هذا الحديث يفرض علينا ذلك ؛ والثاني ، انني كنت طرفا في هذا الصراع ولا يجوز لي بالتالي ان اكون حكما او مقيّما . كل ما استطيع قوله ـ وفي هذا عودة على ما قدمت به هذا الحديث ـ ان الرجل ، وهو المناضل

العنيد ، كان كذلك اسير جيله وتكوينه السياسي المديد . واذا تذكرنا ان الشقيري لم ينتم في حياته الوطنية كلها الى أي حزب سياسي ، ندرك بالتالي خلفية الاسباب التي حالت دون نجاحه في التعامل مع الاحزاب وعدم تجاوبه مع الافكار التنظيمية التي كانت تلح على خواطر الشباب ممن ارتضوا العمل معه . وعلى كل حال ، ليس الشقيري فريد نوعه بالنسبة لهذه القضية ، ولا سيما في الوطن العربي والعالم الثالث ، حيث الحياة السياسية تقتصر على رأس واحد وجماهير عريضة من حوله ! ولا بد ، قبل الانتقال من هذا الموضوع ، من الاعتراف بأن الخلاف التنظيمي شيء والخلاف السياسي شيء أخر : فقد تختلف سياسيا وتتفق تنظيميا والعكس كذلك وارد : اي تتفق سياسيا ولكن تختلف حول اساليب العمل واطره وتنظيماته .

وكان الشقيري بطلا من ابطال السياسة القومية الفلسطينية . فهو رغم نشأته في بيت كان ربه من اركان التيار الاسلامي الرافضين للتيار القومي الصاعد آنئذ ، فان احمد الشقيري ، الطالب في جامعة بيروت الاميركية ، سجل في العام ١٩٢٧ اول وقفاته القومية في خطاب القاه في مهرجان شارك فيه كل من رياض الصلح وجبران التويني وسعيد الجزائري . يومها اعتقلته سلطات الانتداب الفرنسي وابعدته عن سوريا ولبنان ، فتوجه الى القدس حيث دخل معهد الحقوق فيها وتخرج منه محاميا بارعا في سنة ١٩٣١ . وتشهد كل السنوات التي تلت ، بأنه كان سيد المنابر النضالية والندوات والمحاضرات السياسية ، مضافا اليها ، بالطبع ، نضاله المؤثر في المحافل الدولية دفاعا عن فلسطين وكل قضايا العروبة .

ولقد كان لالمامه الواسع بالقانون الدولي ، ولتفوقه في اللغة ، ولتحكمه بنبرة الخطابة ، ما جعله موضع اعجاب الكثيرين . وهو متحدث لبق ، يعرف كيف يشد المستمع اليه ، ومن اين يلج الموضوع الذي يريد التحدث عنه . وكان ذكيا بتفوق ، ولا تفوته النكتة اذا ما حبكت ، ولا سيما ان كانت لاذعة وتخدم قضيته .

وكان صلبا غير هياب في مواقفه . اشهد له في مؤتمر القمة في الخرطوم ، ولم يكن حوله يومئذ من نصير ، بأنه كان في مرافعته امام الملوك والرؤساء وفيا اكبر الوفاء لمشاعر وقناعات شعبه ، بل امته العربية جمعاء . يومها لم بهن ولم يلن ، وكان بين الملوك والرؤساء من يحاول الباسه مسؤولية الهزيمة الكبرى وكأنه ــ ويا للغبن ــ كان مسؤولا عن قيادة الجيوش او قيما على مفاتيح الخزائن العربية .

هو ، من غير ريب ، صاحب الفضل في « لاءات » الخرطوم الشهيرة . ولولا انسحابه من المؤتمر لربما ما وردت هذه اللاءات التي للاسف سقطت منها رغم ذلك واحدة اصر الشقيري عليها وهي « لا انفراد بحل » . ان من يشهد مأساة اليوم بعد « انفراد » السادات بحل لا يستطيع ان ينكر ما كان عند الشقيري من قدرة على التنبؤ ومن يقظة وحذر .

ولكن هزيمة حزيران بقيت اقوى من قمة الخرطوم ، اقوى من الشقيري وكل قادة العرب . واذا شاءت الظروف ان يكون الشقيري اول ضحاياها ، فانها في النهاية لم توفر احدا على الاطلاق .

بعد الهزيمة وما افرزته من نتائج وعبر ، استشعر كل عربي ، والفلسطيني اكثر من غيره ، الضرورة الى « جديد » في الوطن العربي والساحة الفلسطينية . وربما استشعر

الشقيري نفسه ذلك ، ولكنه تطلع الى قيادة هذا « الجديد » بنفسه . غير ان الرياح كانت اشد مما احتملت اشرعته ، و« الجديد » المطلوب كان يتجاوز الشكل الى المضمون والرموز . وكان الشقيري رمزا ، ادى قسطه للقضية وللكيان ، وهو قسط كبير ، واكبر مما يستطيعه اي انسان عادي ، ويتجنى على الحق من يغبطه ذلك .

وفي الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، تلقى الشقيري مذكرة من اعضاء اللجنة التنفيذية التي شكلها بنفسه ، ليتحدى بها معارضيه ، يطلبون منه فيها التنحي عن منصب رئاسة المنظمة . وهكذا صار ، غير ان الشقيري ، وهذا ما كان متوقعا منه ، قدم استقالته ووجهها الى الشعب لا الى اللجنة . وكان ذلك في الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، وبعد ان تأكد من انه لم يعد امامه من مخرج او سبيل . وباستقالته هذه دخلت المنظمة عهدا جديدا هو عهد التنظيمات الفدائية . اذ كان يستحيل على من كانوا معه ، وهم على شاكلته ، ان يستمروا من بعده . وهكذا ، لم تمض اشهر قليلة حتى استقال يحيى حموده وتسلم ياسر عرفات رئاسة المنظمة وقيادة القوات الثورية المسلحة ، وتم بذلك زواج الشرعية الفلسطينية بالثورية الفلسطينية .

وبعد ،

فلقد ظننت في بداية حديثي اني اكتب رثاء ، فاذا بي انتهي الى تسجيل سريع لسيرة الراحل بما لها وما عليها . ولكن هل كان يمكنني غير ذلك ؟ أوليست سيرته ، بما لها وما عليها ، خير ما يمكن ان يقال في مجال رثائه ؟ وما يهمه لو انقسم الرأي من حوله ؟ اوليست تلك هي العادة حول كل الاقوياء او الكبار ؟ وماذا يضيره لو قال فيه زيد او عمرو كلمة نقد هنا او هناك وهو الذي كانت تلتف من حوله مئات الالوف من ابناء شعبه ، وهو الذي يوم رحل ترك كل فلسطيني يشعر وكأن فلسطين سقطت يوم رحيله !

رحم الله ابا مازن الشقيري ، فلقد كان راية وصرخة مدوية ، فهو وان مضى ، سيبقى كذلك في ضريحه في الاغوار على بعد كيلومترات من وطنه ، ومن حوله اضرحة القادة من ابطال العرب والمسلمين الذين كانت سيرهم من اهم مصادر الهامه .

وان بدوت للبعض اني قد قسوت ، فعذري اني احترمت الرجل فأردت انصافه بقول ما آمنت به حقا ، فلم انسب اليه خيرا لم يكن فيه وحاشى ان يكون « شرا » ما اختلفنا معه فيه .

صبري جريس

في مواجهة الخطر

« في المستوى الحالي من التطور القائم في مقدمة آسيا ، لا يزال من المبكر بالنسبة لنا ان نرتعد خوفا من خطر [قيام] دولة عربية [موحدة] مجاورة ومعادية لنا . ان هذه الدولة غير قائمة حتى الان ، والى ان تقوم ــ هذا اذا قامت في يوم من الايام ــ سيكون لدينا متسع من الوقت للاءمة انفسنا مع الاوضاع الجديدة »، الزعيم الصهيوني الدكتور ماكس نورداو (من مقال كتبه سنة ١٩٢٠) .

اتفاقية السلم المصرية ــ الاسرائيلية ، التي تم حتى الآن تنفيذ جزء مهم منها ، مع انسحاب القوات الاسرائيلية الى خط العريش ــ رأس محمد في سيناء وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر واسرائيل وبدء « تطبيع العلاقات » بينهما ، هي بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي بخاصة والمشرق العربي بعامة . فهذه الاتفاقية ، بمجرد توقيعها من ناحية ، والاجراءات التي تبعتها ، أو ترتبت عليها ، أو تلك التي من المفترض ان تليها ، من ناحية اخرى ، خلقت وضعا جديدا للغاية في منطقة الشرق الاوسط ، بعد ان حطمت اساطير وفرضيات عدة ، اعتبرت ــ حتى التوقيع ــ بديهيات بالنسبة لكافة اطراف الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وحتى لكل من له علاقة به . فالسلم الاسرائيلي ــ المصري ، بالطريقة التي تم بها والدوافع التي كانت وراءه والآمال المعلقة عليه والاهداف التي يسعى الى تحقيقها ، خلق مخاطر وتحديات جديدة ، للفلسطينيين بخاصة والمشرق العربي بعامة ،لا عهد لهم بها . والادهى من ذلك هو ان هذه المخاطر والتحديات الجديدة تأتي لتضاف الى تلك القديمة ، الناجمة عن الوجود الصهيوني في فلسطين بحد ذاته . ولعل ابرزها هي تلك المترتبة على ما في اتفاقية السلم المصرية ــ الاسرائيلية من دروس وعبر ، لا يمكن ان تفسر ، صهيونيا ، الا بأنها تأكيد على صحة المنطلقات الصهيونية واستراتيجيتها ، بارتباطاتها الامبريالية ، مما يساهم في ازدياد ثقة الصهيونيين بأنفسهم ، ومن ثم تصاعد صلفهم وتصلبهم ، وبالتالي استعدادهم لخوض مغامرات جديدة سعيا الى مكاسب اخرى .

« انتصار الصهيونية »

لعل اول الدروس الناجمة عن الاتفاقية وأهمها ، اسرائيليا ، هي تلك التي تدعم منطلقات الاتجاه الصهيوني المتصلب ، على ما قد يتبع ذلك من تأثير على الفكر والممارسة الصهيونيين

مستقبلا . فحتى بداية « عهد السلام » ، مع « مبادرة » السادات ، التي بدأها بزيارته للكنيست الاسرائيلي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ، كانت العقيدة الصهيونية قد افرزت ، من خلال المناقشات النظرية او الممارسات العملية للنشاط الصهيوني في فلسطين أو خارجها ، والتي استمرت نحو نصف قرن ، تيـارين ــ مفهومين استراتيجيين رئيسيين للسياسة الاسرائيلية ، باتجاهاتها العالمية أو المحلية . ويعتبر الجناح العمالي الصهيوني ، بمختلف احزابه ، ويمثله حاليا التجمع العمالي (المعراخ) ، بمثابة واضع للتيار الاول . اما الثاني ، فقد بلوره ، وسار على خطاه ، الصهيونيون الاصلاحيون ، الممثلون حاليا في التكتل اليميني (الليكود) أو بشكل اكثر دقة ، حيروت الشريك الاكبر في الليكود ، ويتفق انصار هذين التيارين فيما بينهم من حيث نظرتهم لموقع الكيان الصهيوني عالميا ، وبالتالي دوره في المنطقة ؛ اذ ان كليهما يعتبر اسرائيل جزءا مما يسمى العالم الحر ، ويربط مصيرها بمصيره . والعالم الحر هذا تتزعمه حاليا الولايات المتحدة الاميركية ، وعلاقة اسرائيل بها هي نوع من الارتباط العضوي بالامبريالية ، الذي لا يمكن فصم عراه ؛ اذ بعكس ذلك ، قد يتعرض الكيان الصهيوني لتحديات ومخاطر لا قبل له بها . وليس في هذه العلاقة الصهيونية بالامبريالية الاميركية ، على كل حال ، اي جديد ؛ فقبلها كان هنالك الارتباط الشديد بالاستعمار البريطاني ، خصوصاً عندما كان في اوج عنفوانه ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، الاولى والثانية .

ولكن من ناحية ثانية ، وعلى الرغم من الاتفاق في وجهات النظر بين التيارين المذكورين حول ما يمكن ان نسميه جوهر الاستراتيجية الصهيونية ، هناك اختلاف في التكتيك والممارسة والتطبيق . فانصار التيار الاول ، وهم نوو خبرة سياسية واسعة ، بحكم قيادتهم للكيان الصهيوني في فلسطين منذ منتصف الثلاثينات ، ثم تسلمهم مقاليد الحكم في اسرائيل ، منذ قيامها وحتى صيف ١٩٧٧ ، يؤيدون « المرونة » ، و « التعقل » في تعاملهم السياسي مع الآخرين ، ويميلون الى الحلول الوسط ، ان لم يكن مناص من ذلك ، ولا مانع لديهم ، ان دعت الضرورة لذلك ، من لعب دور الحليف ــ التابع للامبريالية . اما مناوئوهم فهم ، عموماً ، على عكس ذلك ، ويصرون دائما على الاضطلاع بدور الحليف ــ الشريك للامبريالية . ولهذه المفاهيم انعكاساتها ايضاً على الموقف من العرب ؛ اذ بينما يميل انصار التيار الاول ، عموماً ، الى اعتماد اساليب التسوية و « التفاهم » ، وان كانت اسسها غالبا غير مقبولة لدى الطرف الاخر ، يصر التيار الثاني على التمسك بـ « المبادىء » و « الحقوق التاريخية » ، دون ان يبدي استعداداً لتقديم أي « تنازل » .

وخلال فترة التناحر الطويلة بين التيارين ، المستمرة ــ كما اشرنا ــ منذ منتصف العشرينات حتى اليوم ، بقي كل منهما ، على وجه العموم ، متمسكا بمفاهيمه ومنطلقاته ، وان حدث « اختراق » هنا أو هناك ، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك . غير انه ، بموازاة ذلك ، وكنتيجة رئيسية للعداء الذي ناصبه العرب للكيان الصهيوني والحصار الذي فرض عليه طويلا ، وانعدام ظهور بوادر استعداد عربية للاعتراف باسرائيل وعقد سلام معها ، من جهة ، وازدياد الاعباء الاقتصادية وارتفاع حدة الضغوط النفسية التي راح المستوطن الصهيوني العادي يعاني منها ، من جراء ذلك ، من جهة اخرى ، نشأ ما يمكن ان يسمى رأيا عاما لدى قطاعات معينة من الاسرائيليين ، راح يشكك في جدوى التمسك بسياسة التصلب والقوة تجاه

العرب على المدى الطويل . بل انه برزت ايضاً ، بين هذه القطاعات ، مجموعات معينة ، بغض النظر عن حجمها ، وصلت الى قناعة مفادها ان استلام المتصلبين مقاليد الحكم في اسرائيل قد يجر كارثة على الكيان الصهيوني ؛ اذ لا يعقل ــ بحسب مفاهيمهم على الاقل ــ ان يوافق العرب على التعامل مع تلك الصنف من الصهيونيين . ولكن ، على الرغم من تلك ، بقي غلاة التوسعيين متشبثين بنهجهم وآرائهم . ولم يجد بيغن ، على سبيل المثال ، من تعليق على خبر فوز تكتله (الليكود) في الانتخابات العامة في اسرائيل ، في صيف ١٩٧٧ (بعد ان كان قد خسر تلك الانتخابات ٨ مرات متتالية قبل ذلك) ، ومن ثم امكانية تعيينه رئيسا للحكومة الاسرائيلية ، الا ان يقول ان ذلك يعني « انتصار الصهيونية » . ولم يكن بيغن ، بقوله هذا ، يعبر فقط عن غبطته بنجاحه في الانتخابات ، بقدر ما كان يغمز ايضا من قناة الجناح الصهيوني الآخر ، الذي حكم اسرائيل حتى ذلك الوقت ، محاولا الايحاء ، بطريقته الخاصة ، بأن السياسة الاسرائيلية ستسير ، منذ تلك اللحظة ،وفق مبادىء تياره ، وان هذه المبادىء بالذات هي التي ستؤدي الى « انتصار الصهيونية » .

ولم تمر الا اربعة اشهر ، حتى اتضح ان تعليق بيغن هذا لم يكن كلاما القي على عواهنه ، وذلك مع قيام السادات بزيارة الكنيست ، في ما اصبح مقدمة لاتصالات ومفاوضات انتهت بعقد الصلح بين اسرائيل ومصر ، كبرى الدول العربية . وليس في مثل هذا التطور الا نوع من الانتصار للصهيونية ، مهما كان حجمه ، اضافة الى انه « انتصار » لم يستطع المعراخ تحقيقه ، رغم المحاولات العديدة التي بذلها في هذا الصدد ، خلال فترة طويلة .

صحيح ان القوة الاسرائيلية ، التي كانت ــ دون شك ــ واحدا من العوامل التي دفعت السادات الى تغيير اتجاهه ، ومن ثم القيام بـ « مبادرته » ، لم تكن ، تاريخيا ، من « صنع » بيغن او مؤيديه ، ضيقي الافق وقصيري النفس ، بل كان « العمال » هم الذين خلقوها ، خلال فترة طويلة من الجهد المتواصل ، بواسطة مؤسساتهم المتشعبة وتحت قيادة زعمائهم المختلفين . وصحيح ايضا ان السادات ، بعد ان اتخذ قراره ، كان سيقوم بزيارته لاسرائيل ان كانت تحت حكم اي من المعراخ او الليكود . ولكن صحيح كذلك ان الزيارة لم تتم في نهاية الامر ، خلال حكم المعراخ ، بل في عهد الليكود ، حامل لواء التشدد والتعصب الصهيوني ، وان كانت الفروق بينه وبين التيارات الصهيونية ، او بعض المنتمين اليها ، تضمحل احيانا عند التطبيق . والعبرة المترتبة على مثل هذه الوقائع واضحة للغاية : لقد أثبت التصلب و « الثقة بالنفس » والتمسك بـ « الحقوق » جدواه ؛ فالصهيونيون صبروا وضحوا كثيرا ، وحققوا بعض اهدافهم المهمة اخيرا . اما الدرس ، فهو اكثر وضوحا : مزيد من التصلب لتحقيق مزيد من المكاسب على الجبهات الاخرى . فالقول بأن العرب لا يفهمون الا لغة القوة لا يبدو خالياً من الصحة .

« الفلسطينيون غير مهمين »

اذا كان الدرس الاول ، الناجم عن اتفاقية السلم الاسرائيلية ــ المصرية ، لا يشير ، صهيونيا ، الا نحو ضرورة التمسك بالتصلب ، باعتبار ان لهذا النهج فوائده ، على ما في الامر من خطورة ، فان الدرس الثاني لا يقل خطورة عنه . وقد عبر عن ذلك ، والى حد ما بعفوية ، اسحاق شامير ، رئيس الكنيست في عهد الليكود ، ثم المرشح لمنصب وزير الخارجية

الاسرائيلية ، وسابقا احد قادة جماعة شتيرن (ليحي) . فعندما سئل شامير ، على اثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، عما اذا كان يخشى ألا تؤدي تلك الاتفاقات الى سلم دائم في منطقة الشرق الاوسط ، لانها تتجاهل الفلسطينيين ، أجاب . « انهم غير مهمين » .

وبقوله هذا ، لم يقدم شامير ، على كل حال ، أي جديد ، بل عبر عن الموقف الصهيوني الكلاسيكي القديم ، المتجاهل للفلسطينيين والمتنكر لحقوقهم ؛ اذ ان الاعتراف بذلك قد يفتح الطريق ، وان يكن طويلا ، لاقامة البديل ــ النقيض لاسرائيل . وكان هذا الموقف قد مر ، منذ نشوء الصهيونية، في اطوار عديدة ، الى ان استقر ، بصورة او بأخرى ، بعد اقامة اسرائيل ، على شكل سياسة اسرائيلية ــ صهيونية عامة تقريبا ، فحواها ان اسرائيل قد حلت محل فلسطين ، وان المشكلة (لا القضية) الفلسطينية ليست الا مسألة عربية ، ينبغي على العرب والفلسطينيين حلها ، لانهم هم الذين خلقوها .

غير ان تغييرا ما طرأ على هذا الموقف خلال العقد الاخير ، لأسباب عدة ، لعل اهمها بروز العامل الفلسطيني وتأثيره في المنطقة وعلى الصعيد العالمي ، بعد تصاعد نضال الفلسطينيين واعتراف العديد من الدول بهم ، وبشكل لم يعد معه من السهل تجاهلهم . ونتيجة لذلك ، تكونت لدى قطاعات معينة من الاسرائيليين شبه قناعة مفادها ان الطريق الى العالم العربي يمر عبر ايجاد حل معقول ومقبول للقضية الفلسطينية . ومنهم من وصل ، حتى في تفكيره هذا ، الى الاعتقاد بأن الدول العربية ، منفردة او مجتمعة ، لن توقع صلحا مع اسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية ، وان أي حاكم عربي قد يتصرف بعكس ذلك لن يبقى في كرسيه يوما واحدا . بل ان هذه القناعات دفعت عددا من الاسرائيليين ، وان كانوا اقلية ضئيلة للغاية ، الى اعادة النظر في مواقفهم السابقة ، وانتهاج اخرى جديدة بدلا منها ، والانطلاق منها لمقارعة النظام . وخلال السنوات الاخيرة ، وصل هذا الصراع « الفكري » الى حد وجد معه غلاة التوسعيين الصهيونيين أنفسهم في موقع الدفاع عن النفس عقائديا على الأقل ، بل ان بعضهم لم يجد جوابا لديه سوى محاولة اثارة الخوف لدى المعارضين من مغبة دعواتهم ، بالتهويل بالمخاطر التي قد تتعرض لها اسرائيل اذا استجابت لبعض المطالب الفلسطينية فقط .

ولكن هذه المواقف ، التي كانت قد تبلورت خلال السنوات التي سبقت زيارة السادات للكنيست ، راحت تتغير بمجرد اعلان الرئيس المصري نيته في الذهاب الى القدس . فقدوم رئيس اكبر دولة عربية لزيارة اسرائيل ، لاجراء محادثات مع زعمائها ، دون شروط مسبقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديدا ــ وهذا هو الاهم بالنسبة لاسرائيل ــ ليس الا برهانا ساطعا ، بالنسبة لقطاعات واسعة من الصهيونيين ، على صحة رأيهم القائل بأن بعض العرب ، على الاقل ، على استعداد للقفز عن القضية الفلسطينية ، وبالتالي التسليم بفلسطين او بمعظمها للصهيونيين ، في سبيل خدمة مآربهم ومصالحهم الخاصة . والنتيجة المترتبة على مثل هذه العبرة جاءت سريعة وواضحة للغاية . فقبل صعود الليكود ، وخلال عهد المعراخ ، كان هنالك ، مثلا ، حديث اسرائيلي عن ضرورة الوصول الى حل للقضية الفلسطينية يكفل ايجاد تعبير عن « الهوية الفلسطينية » . وحتى بعد تسلم الليكود الحكم ، وقع بيغن ــ هو بالذات من بين الصهيونيين كافة ــ نصا في اتفاقات كامب ديفيد ، يلزم اسرائيل بالاعتراف بـ « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » واقامة « حكم ذاتي كامل » في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولكن ما ان مرت « صدمة » التوقيع على اتفاق السلم ، وبدأ الاسرائيليون والمصريون السير على طريق تنفيذه ، حتى راح الموقف الاسرائيلي الرسمي يعود ، تدريجيا ، الى ما كان عليه سابقا . ولم يمر وقت طويل حتى اتضح ان الهدف الاسرائيلي من الحكم الذاتي هو اقامة بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، بصورة تؤمن افضل الشروط لضمان استمرار النمو الاستيطاني في تلك المناطق . وحتى تلك القلة من الاسرائيليين ، التي نشطت خلال السنوات الاخيرة في الدعوة الى ضرورة الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتفاهم معهم ، غيرت لهجتها .

« لا حرب بدون مصر »

الى هذا التصلب على صعيد الموقف من الفلسطينيين ، الذي بانت معالمه بوضوح بعد توقيع اتفاقية السلم الاسرائيلية ـ المصرية وبدء تنفيذها ، ينبغي ان يضاف ايضا تطور مماثل في الموقف الاسرائيلي تجاه المشرق العربي بخاصة والعرب بعامة ، وذلك مع نجاح الصهيونيين والامبرياليين في تحييد مصر وعزلها عن الاهتمام بالقضية العربية بعامة ، ومن ثم اخراجها من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وسياسة تفتيت وحدة الصف العربي ، ومحاولة التعامل مع كل شعب عربي على حدة ، أو اللعب بهذا النظام العربي ضد ذاك ، هي اتجاه صهيوني قديم ، بدأت خيوطه تتضح مع مطلع العشرينات ، حين وجد الصهيونيون انفسهم مضطرين للتعامل مع العرب ، وجها لوجه ، بعد ان راحوا يرسون اسس « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . وخلال فترة الانتداب البريطاني على البلد ، تركزت الجهود الصهيونية ، في هذا المضمار ، على المشرق العربي عموما ، دون غيره . وكان ذلك يتم ، عادة ، في اطار مساعي الصهيونيين ، التي كانت تبذل ، من حين الى آخر ، لتهدئة الاوضاع في فلسطين ، عندما كانت تتأزم ، بواسطة محاولات الالتفاف على العرب الفلسطينيين والتفاهم ، من فوق رؤوسهم ، مع بعض الانظمة او الاحزاب او القيادات المشرقية . والدافع الاساسي لذلك كان الصلات الوثيقة التي كانت قائمة بين الحركة الوطنية الفلسطينية ، بمختلف اتجاهاتها ، وبين الحركة العربية ورجالاتها في الاقطار المشرقية المجاورة لفلسطين ، والتفاعل والتأثير المتبادل بينهما ، مما دفع بعض الدوائر الصهيونية الى بذل جهود للافادة من هذه الاوضاع لصالحها ، بمحاولة « التحالف » مع الجهات غير الفلسطينية ، وعرض الخدمات السياسية او الشخصية عليها ، لحملها على الضغط على الفلسطينيين وحثهم على « الاعتدال » ، لعل ذلك يساعد على استمرار النمو الاستيطاني الصهيوني في فلسطين .

ومع اواخر الاربعينات ، راح هذا الاتّجاه الصهيوني يتخذ مسارا جديدا ، وذلك بالتركيز على مصر ، بعد الدور المهم الذي اخذت تلعبه في القضية العربية بعامة ، خصوصا بعد انشاء الجامعة العربية ، التي تولت عمليا مهمة الاشراف على القضية الفلسطينية ومتابعتها ، خلال الفترة التي سبقت حرب ١٩٤٨ وبعدها . وخلال تلك الحرب ، وبعدها ايضا ، ركزت اسرائيل الكثير من جهودها ضد مصر ، باعتبارها القوة العربية الاكبر ، غير مأمونة الجانب ، التي كان بامكانها التأثير في الحرب أو التطورات السياسية التي رافقتها وتلتها ، بصورة يمكن ان تلحق ضررا بالغا باسرائيل . وقد اعطت تلك الجهود آنذاك ثمارا لا بأس بها ، وذلك عندما حملت مصر

على ان تكون الدولة العربية الاولى التي توقع اتفاقية هدنة مع اسرائيل ، سنة ١٩٤٩ . وما ان تم ذلك ، حتى تبعتها الدول العربية الاخرى المجاورة لاسرائيل ، ووقعت اتفاقيات هدنة مماثلة ، الواحدة بعد الاخرى .

ومنذ ذلك الوقت ، لم ينس الاسرائيليون هذا الدرس . مصر هي الاهم بين الدول العربية ، ولا حرب او سلم في المنطقة بدونها . كما ان التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة ، منذ قيام اسرائيل حتى اليوم ، قد اثبتت ، الى حد ما ، صحة هذا الرأي . ولذلك لا بد ، بالتالي ، من الاستمرار في توجيه الضغوط الى مصر ومتابعة « الاهتمام » بها ، في محاولة لحملها على « تطبيع » علاقاتها بالكيان الصهيوني أو ، على الاقل ، تحييدها . ويلاحظ ان الجهود الاسرائيلية في هذا المضمار بذلت على صعد عدة ، تارة بالتي هي احسن ، من خلال اغداق الوعود وتقديم المغريات المختلفة لهذه الجهة او تلك من المصريين ، وطورا بالتي هي أسوأ ، بواسطة شن الحروب والغزوات ضد مصر . كذلك يلاحظ ، في هذا الصدد ، نمط تصرف اسرائيلي شبه ثابت ، وهو انه بينما كانت التهديدات الاسرائيلية تطلق ضد اكثر من طرف عربي ، خلال الفترات التي كانت حرارة الصراع العربي ــ الاسرائيلي تتصاعد فيها ، كانت الحروب والغزوات الصهيونية الكبيرة ، تشن ضد مصر بالذات . ولم تبذل هذه المساعي ، على كل حال ، من قبل الصهيونيين ومؤيديهم خلال فترة طويلة ، صدفة ؛ اذ ان كسب ود مصر ، أو على الأقل تحييدها ودفعها الى خارج دائرة الصراع العربي ــ الاسرائيلي هو ، كما اشرنا ، هدف استراتيجي اسرائيلي مهم للغاية . وتحقيق مثل هذا الهدف ليس الا مقدمة لتثبيت جذور الكيان الصهيوني في المنطقة ، من خلال الاطمئنان الى مؤخرته ، مما يساعده بالتالي على التفرغ للتعامل بمدى اكبر من الحرية والقوة والثقة بالنفس مع الجبهات الاخرى . والفوائد الناجمة عن مثل هذا الوضع بالنسبة لاسرائيل واضحة للغاية .

وغني عن القول ان اسرائيل حققت قسطا مهما من اهدافها تلك ، مع توقيع اتفاقية السلم مع مصر . وفي مثل هذا الوضع ، ربما لم يعد لدينا ما نتوقعه الا تكرار المحاولات الاسرائيلية التي بذلت في السابق بالنسبة لمصر ، مع الدول العربية الأخرى . فالسياسة الاسرائيلية الهادفة الى اخضاع دول المشرق العربي وجرها الى الاعتراف باسرائيل والاستجابة لرغباتها لا تزال كما كانت عليه . بل ان الكيان الصهيوني ازداد ثقة بنفسه من حيث قدرته على التعامل بقوة مع الدول العربية الأخرى ، بعد عزل مصر عن دائرة الصراع وتحييدها . والاهم من ذلك هو انه لا يمكننا ان نتوقع تغييرا ما في هذا الموقف الاسرائيلي ، عدا امكانية ازدياده صلفا وتصلبا . فالسادات ، ابتداء من « مبادرته » حتى اتفاقية السلم وما تبعها او سيتبعها ، وضع انماطا لكيفية كسر « الحواجز النفسية » بينه وبين الاسرائيليين . وعلى من يبغي التعامل مع اسرائيل ان يحنو حنوه .

الصليبية المتجددة

اذا كانت هذه هي ابرز الانعكاسات المباشرة ، الناجمة عن اتفاقية السلم الاسرائيلية ــ المصرية ، على ما فيها من خطورة ، فان هناك نواحي اخرى ، يزداد وضوحها يوما بعد آخر ، قد لا تقل خطورة عنها . فهذه الاتفاقية ، التي عرضت كخطوة اولى ، وان تكن مهمة ، على

الطريق نحو اقامة سلم دائم وشامل في الشرق الاوسط ، بعد ايجاد حل كامل للقضية الفلسطينية ، لا تبدو في حقيقتها الا حلفا بين الاطراف الثلاثة التي وقعتها . الولايات المتحدة ومصر واسرائيل . وهدف هذا الحلف ليس فقط تأمين مصالح الاطراف المشاركة فيه ، كل حسب مفهومه ، بل ــ كما يبدو ــ بسط نفوذه على كافة بلدان منطقة الشرق الاوسط ، تحت هيمنة الشريك الاكبر : الولايات المتحدة .

وعند هذا المنعطف ، تبدو مخاطر جديدة ، وتظهر ملامحها على الوجه الآخر من عملة السلام المصري ــ الاسرائيلي ، وان لم تكن واضحة بما فيه الكفاية ؛ اذ ان احدا من الاطراف المعنية لم يتعامل معها حتى الان ، او ــ على وجه التحديد ــ لم يجد نفسه في وضع شبيه بالوضع الحالي . واول هذه المخاطر هي تلك الناجمة عن طبيعة الحلف الثلاثي الجديد ، والاهداف التي سيعمل على تحقيقها . فسعي هذا الحلف الى بسط نفوذه على منطقة الشرق الاوسط ، في محاولة لتأمين مصالح اطرافه ، كل حسب مفهومه ، تحت الهيمنة الاميركية من جهة ، واقامة كتلة معادية للسوفيات من جهة اخرى ، لا بد من ان يصطدم بالسياسات المستقلة للدول العربية المعنية ومصالحها ، فيؤدي بالتالي الى تفجير صراع من نوع جديد في العالم العربي . غير ان من الخطأ الاعتقاد بأن ابعاد هذا الصراع ستكون واضحة ، باعتبار انها ستدور بين ابيض واسود ، بل على العكس من ذلك ستكون الوانها مختلفة ومتشابكة بعضها بالبعض ؛ لان لكل من الاطراف المرشحة للانضمام لهذا الحلف مفاهيمها ونظراتها الخاصة بها لهذا الصراع . بل ان بعضها لا يمانع في اقامة احلاف جديدة ، بشرط الاستجابة لطلباته الخاصة به ، وعلى ان يتم ذلك وفق مفاهيمه . ومن هنا يطل الخطر . فكثرة الاطراف المعنية بهذا الصراع ، او المرشحة لأن تنضم اليه ، وتباين نظراتها الاستراتيجية ، تهيىء المنطقة ، بالاوضاع التي تسود فيها ، لان تدخل في مرحلة تكاد تكون شبيهة بتلك التي كانت قائمة ايام الصليبيين ، بالتحالفات الغريبة التي كانت تعقد آنذاك ، والحروب التي كانت تتبعها . بل ان الاوضاع السائدة في الشرق الاوسط ، على ما فيه من انظمة وقوى وشخصيات ، ذات منطلقات واتجاهات مختلفة ، تكاد تمهد الطريق لان يعود التاريخ نفسه مرة اخرى . واذا وقع ذلك ، ستحشر القضية العربية بعامة ، والفلسطينية بخاصة ، في نطاق ضيق ، ويتجه الصراع نحو مسارات اخرى ، ليست في مصلحة العرب ، وخصوصا المشرق .

غير ان مثل هذا الاتجاه قد يعتبر ، من ناحية ثانية ، خطرا بالنسبة لاسرائيل ايضا ؛ اذ قد يفسر من قبل بعض الدوائر الاسرائيلية بأنه مناف لبعض المفاهيم الاستراتيجية الصهيونية الاساسية . ووضع كهذا قد يدفع اسرائيل الى التصرف بشكل آخر . فالعلاقة بين بعض الانظمة العربية ، الدائرة في فلك الامبريالية او المتحالفة معها او المرشحة لذلك ، قد تكون احيانا تكتيكية او مرحلية ، على ما قد ينجم عن ذلك من أخذ ورد أو تغيير في المواقف . ولكن هذه العلاقة نفسها ، بالنسبة لاسرائيل والصهيونية ، هي استراتيجية وثابتة ، ينبغي المحافظة عليها والتمسك بها ، بشكل تبقى معه فريدة في نوعها ولا يشارك فيها احد ؛ لانه في اللحظة التي يزداد فيها النفوذ الامبريالي في المنطقة ، ويضم اطرافا آخرين ايضا ، يتقلص الحيز الذي تشغله اسرائيل في الدائرة بأسرها ، ويخف « وزنها » وتمس « وحدانيتها » ، على ما قد يتبع ذلك من ضعضعة لمركزها وتقليص في الدعم الذي قد تحصل عليه . ويلاحظ ان القادة الصهيونيين كانوا يبدون ، دائما وابدا ، حساسية بالغة تجاه محاولات الدول الغربية ،

وخصوصا بريطانيا والولايات المتحدة ، واحيانا فرنسا ، للتقرب من العرب او التفاهم معهم ، خشية ان يتم ذلك على حساب المصالح الصهيونية . وقد درج الصهيونيون عادة ، في مثل هذه الاوضاع ، على بذل كل ما في وسعهم للحد من تأثير تلك المحاولات ونتائجها . وفي حالة واحدة ، على الاقل ، من هذه الحالات وقعوا في ورطة ، تحولت الى فضيحة دولية ، وذلك عندما اوعزوا ، في منتصف الخمسينات ، الى بعض عملائهم في مصر بالقيام بأعمال تفجير وتخريب هناك ، في محاولة لأن يثبتوا للاميركيين ، الذين كانوا يسعون آنذاك الى اقامة حلف في الشرق الاوسط بزعامة مصر ، ان النظام المصري غير مستقر ، وبالتالي لا يجوز الاعتماد عليه . وكانت هذه الاحداث ، التي عرفت فيما بعد باسم فضيحة لافون ، سببا رئيسيا في توقيف المحاولات ، التي كانت تبذل آنذاك لتقريب وجهات النظر بين اسرائيل ومصر ، تمهيدا لعقد صلح بينهما من جهة ، ثم اصبحت بمثابة خطوة اولى على الطريق نحو تصعيد الصراع بين الطرفين ، الذي ادى ، من بين ما ادى اليه ، الى نشوب ثلاث حروب اخرى في المنطقة من جهة اخرى .

وليس القصد ، من اثبات ما قدمناه ، الايحاء بأن اسرائيل قد تسعى الى تخريب اتفاق السلام مع مصر او افشاله ؛ اذ ان مثل هذا السلام ، بالنسبة للاكثرية من الاسرائيليين،هو اهم واثمن من ان يترك تحت رحمة نزوات عابرة ، او يصار الى التفريط به . الا ان لهذا السلام ، من ناحية اخرى ، مضاره على الصعيد الاستراتيجي بالنسبة لاسرائيل ، وذلك ــ وعلى وجه التحديد ــ من حيث انه وضعُ حدٍ ، رسميا على الاقل ، للصراع الاسرائيلي ــ المصري ، او تحجيمه ، بمشاركة الولايات المتحدة وتشجيعها ، يفتح الطريق لتقارب مصري ــ اميركي وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، في بداية لمسار آخر قد يؤدي لان تصبح مصر ، باعتبارها الاكثر اهمية والاثقل وزنا ، الحليف الاول لاميركا في المنطقة ، بدلا من اسرائيل ، وربما على حسابها ، الى حد ما . ومثل هذا الوضع سيضعضع ، وفق المفاهيم الصهيونية ، مركز الكيان الصهيوني ، ويلحق الضرر به ، ماديا ومعنويا . ولذلك ليس من المستبعد ان نتصور ، استنادا الى ذلك ، سيناريو آخر لسير الاحداث في المنطقة ، من الان فصاعدا ، تستمر اسرائيل بموجبه في محاولات توثيق علاقاتها وتعميق تفاهمها مع مصر والولايات المتحدة ، بينما تقوم في الوقت نفسه ببذل كل ما في وسعها لعرقلة أية تسوية على الجبهات الاخرى ، لمنع امكانية الوصول الى حل شامل في المنطقة ، سعيا الى وضع يبقى الكيان الصهيوني معه ، على الاقل ، حليفا مميزا ، وان لم يكن وحيدا ، للولايات المتحدة ، والاستمرار بالتالي في التمتع بالمنافع المترتبة على ذلك . وواضح ، بالطبع ، ما هي الاعباء والتحديات التي قد تنجم عن مثل هذا السيناريو ، ان تحقق ، بالنسبة للمشرق العربي .

السيف ذو حدين

اذا كان الوجه الاخر من عملة السلام المصري ــ الاسرائيلي يعكس مسارات ، لا ينبغي ان تؤدي ، بالضرورة ، الى اتجاه اسرائيلي نحو العمل على الوصول الى حل دائم لازمة الشرق الاوسط ، نتيجة مفاهيم استراتيجية صهيونية معينة ، فان الوجه نفسه يعكس ايضا اتجاها مماثلا ، ناجما اساسا عن اعتبارات داخلية ، لها انعكاساتها الخارجية كذلك تتعلق بالمفاهيم الاسرائيلية للسلم مع العرب ،والفوائد المتوخاة،اسرائيليا،منه او الاضرار المترتبة عليه .

لقد كتب ، حتى الان ، وقيل الكثير عن فوائد السلم مع العرب ، بالنسبة لاسرائيل ، او عن مخاطره ومضاره . وان كان ما كتب او قيل حتى الان لا يعدو كونه محاولات نظرية لاستشفاف هذه النواحي وابعادها ، او ما قد يترتب عليها ، فان « تجربة » السلم الاسرائيلية ـ المصرية تضيف اليها ، مدى عمليا ملموسا ، تجدر ملاحظته .

فمن ناحية ، لا شك في ان هنالك ترحيبا ، على وجه العموم ، في اسرائيل ، بعقد السلم مع مصر ، بغض النظر (تقريبا) عن الشروط التي يتم بها او « التنازلات » التي يقدمها الكيان الصهيوني او « الغبن » الذي قد يلحق به من جراء ذلك . والدوافع الكامنة وراء هذا الموقف واضحة ، اشرنا الى بعضها اعلاه ولا حاجة لتكرارها هنا . بل يلاحظ ان نشوة الفرح عمت فعلا قطاعات واسعة من الاسرائيليين عندما اتضح لها ان اتفاق السلم الاسرائيلي ـ المصري سيصبح حقيقة واقعة . ولكن ، من ناحية اخرى ، ما ان هدأ الغبار وعادت الاوضاع الى طبيعتها تدريجيا ، بعد أن « راحت السكرة وجاءت الفكرة » ، حتى اكتشف الاسرائيليون ان اتفاق سلم مع اكبر الدول العربية ليس البلسم الشافي لجروحهم ، كما انه ليس الضمانة لحل المشاكل التي يواجهونها ، رغم ان الكثيرين منهم اعتقدوا ، خلال فترة طويلة ، عكس ذلك . وهذا الواقع لا يحتاج الى جهد كبير لاستكشافه . فخلال السنة الاولى من « عهد السلام » ، لم يطرأ ، مثلا ، تحسن ملحوظ على مركز اسرائيل السياسي في العالم ، ولا زالت علاقاتها مع هذه الدولة او تلك المجموعة من الدول كما كانت عليه سابقا . اما اوضاعها الاقتصادية فلم تبق على وضعها من عدم التحسن فحسب ، بل ازدادت سوءا عما كانت عليه قبلا ، حتى ان التضخم المالي لديها وصل ، خلال السنة الماضية ، الى اكثر من ١٠٠٪ ، وازداد تعلقها بالمعونات الخارجية ، وهي اساسا اميركية . كما ان اعباءها العسكرية لم تخف ، بل بقيت ـ في احسن الاحوال ـ على ما كانت عليه ؛ فاسرائيل لا تزال تسعى الى تدعيم قوتها العسكرية، كما يبدو من خلال افتراض أن اتفاق السلم مع مصر غير قائم . ولا يتم ذلك فقط من قبيل الاحتياط لما قد يطرأ على الجبهات الاخرى ، اي المشرقية ، المحيطة باسرائيل ، بل انه ناجم ايضا عن تحسب من تحركات مصر ، في المستقبل .

واذا كانت هذه باختصار ، هي بعض الاسباب التي لا تجعل اتفاق السلم مع مصر مدعاة للفرح بالنسبة لـ « لاسرائيلي العادي » ، رجل الشارع ، على الاقل ، فان هنالك ايضا دوافع اخرى ، تحرك تيارات صهيونية تحتية تسير في اتجاهات معاكسة ، وترى في ذلك الاتفاق ، في احسن الاحوال ، نذير شؤم ، ان لم يكن اسوأ من ذلك . فليس سرا ان هنالك مجموعات وافرادا من غلاة الصهيونيين ، دون الحاجة الى تعريفهم هنا او محاولة الوقوف على مدى تأثيرهم وفاعليتهم ، ممن لا « يحلمون » بالسلم مع العرب ،لذلك فانهم ـ ببساطة ـ لا يسعون اليه ولا يؤيدونه . والدوافع المحركة لاعتبارات هذه المجموعات عديدة ، ولكن اهمها ناجم عن قناعتها بأن هدف الصهيونية النهائي ينبغي ان يكون اقامة دولة يهودية كبيرة ، ربما « امبراطورية » ، في شكل مملكة اسرائيل الثالثة ، تسيطر على مساحات واسعة في المشرق

العربي وتضم الملايين من السكان اليهود . وبعكس ذلك ، لن يكتب لاسرائيل ، بحدودها الحالية ومواردها المحدودة وقلة سكانها ، العيش طويلا ؛ اذ ان العالم العربي سيبتلعها ، ان عاجلا او اجلا . واصحاب مثل هذه المنطلقات لا يرحبون كثيرا ، بالطبع ، بأي اتفاق سلم مع اي طرف عربي؛ لان أي اتفاق من هذا النوع يضع ، بمجرد توقيعه ، العراقيل امام تحقيق احلامهم .

ومع وصول الليكود ، برئاسة مناحيم بيغن ، الى الحكم في اسرائيل ، في صيف عام ١٩٧٧ ، انتعشت آمال تلك المجموعات ، التي كانت تائهة في صحراء المعارضة خلال فترة طويلة ، بعد اعتقادها بأن بداية السير على الطريق نحو اسرائيل الكبرى باتت قريبة ، مع تسلم انصار « الصهيونية الكبيرة » مقاليد الحكم في الكيان الصهيوني . ولكن هذه الآمال لم تدم طويلا؛ اذ سرعان ما « فاجأ » السادات اسرائيل بزيارته للقدس ، التي نمت بالنسبة لاولئك عن مفاجأة اكثر سوءا ، وذلك مع استجابة بيغن لدعوات السلام واقدامه على « خيانة الصهيونية » ، بتوقيعه اتفاق سلم ليس في مصلحة اسرائيل ، مما حدا بتلك المجموعات الى الانفضاض من حول « المستسلم » ، والاتجاه الى ممارسة نشاط سياسي خاص بها . ولا يهمنا هنا النشاط السياسي المباشر لهذه المجموعات ، وان لم يكن هامشيا ، بقدر ما تعنينا الادعاءات والآراء التي تطرحها ، والتي يبدو انها تحظى باهتمام ، واحيانا بتعاطف ، لدى دوائر صهيونية اخرى ، اكثر اتساعا ونفوذا ، خصوصا ان تلك القناعات ، الآخذة في التبلور ، قد تكون لها انعكاساتها على الموقف الاسرائيلي من مسألة السلم مع العرب الاخرين .

ويعتقد اصحاب هذه القناعات ان اتفاق السلم مع مصر ، بمجمله ، لم يكن في مصلحة اسرائيل ، ولا يخدم اهدافها على المدى البعيد . فالسادات ، بالنسبة لاصحاب هذا الرأي ، وان يكن قد « احرج » اسرائيل باستجابته لمعظم طلباتها ، بل والذهاب احيانا الى ابعد مما كان متوقعا منه ، في هذا الصدد ، اوقع الكيان الصهيوني استراتيجيا ، في نهاية المطاف ، في شرك السلام ، الذي كثيرا ما نصبه الاسرائيليون للعرب ، واوقعوهم فيه ، فكسبوا الجولات معهم ، الواحدة بعد الاخرى . ولكن السادات هو الذي كسب الجولة الاخيرة ، وبشكل لا يخلو من خطورة بالنسبة لاسرائيل . فبموجب اتفاق السلم ، حققت مصر لنفسها مكاسب استراتيجية واضحة ؛ اذ استعادت سيناء باكملها ، ومهدت الطريق لحلف بينها وبين الولايات المتحدة ، مما قد يعود عليها بالفائدة ويمس بمكانة اسرائيل ، واحتفظت لنفسها بوضع مبهم من حيث موقفها من قضايا المشرق العربي ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، مما قد يسمح لها باتخاذ الموقف الذي ترتأيه في الوقت المناسب . وفي المقابل ، حصلت اسرائيل على منافع « عاطفية » مشكوك في جدواها ، بل ويمكن الغاؤها اذا تغيرت الظروف . فاكبر تنازل حصلت عليه اسرائيل ، وهو الاعتراف المصري بها ، يمكن ان يسحب ، والسفارات يمكن ان تغلق او تجد نفسها في وضع تصبح معه عديمة الفائدة ، والاتفاقات المتبادلة كتلك ، مثلا ، التي تنص على فتح الحدود وكافة اجراءات التطبيع المترتبة على ذلك يمكن ان تلغى بجرة قلم من قبل النظام

المصري . كذلك قد ينشأ وضع يستبدل فيه نظام السادات بنظام آخر اكثر تصلبا تجاه اسرائيل ، يتخذ موقفا آخر من اتفاق السلم وكيفية تطبيقه . وباختصار ، ان معظم المكاسب التي منحها اتفاق السلم لاسرائيل ، غير مضمونة .

صحيح ان ادعاءات غلاة الصهيونيين هذه ليست كلها في محلها ، كما ان شكوكهم ليس لها دائما ما يبررها ، فالمعاهدات الدولية ، وخصوصا تلك التي تشارك بها احدى القوتين العظميين ، لا تلغى او يبطل مفعولها بهذا المدى من السهولة . ولكن صحيح ايضا ان مثل هذه المخاوف ، تلقى آذانا صاغية لدى قطاعات لا بأس بها من الصهيونيين . كما يزيد في مدى استعدادهم لقبولها الفوائد القليلة التي ترتبت على اتفاق السلم مع مصر ، من حيث تأثيره الايجابي على اوضاع اسرائيل بعامة من جهة ، واستمرار التوتر على الجبهات الاخرى ، على ما يترتب على ذلك من اعباء بالنسبة لاسرائيل ، من جهة اخرى . ولا ينبغي ان نستنتج من ذلك ان الاسرائيليين سيعملون على الغاء اتفاق السلم مع مصر او تجميده ، بل على العكس من ذلك . فالاستنتاج الاقرب الى الواقع هو ان تدفع تجربة السلم الاسرائيلية ـ المصرية ـ غير « المثيرة » ولا المفيدة كثيرا ، الاسرائيليين الى التصلب في موقفهم من العرب الآخرين ، باعتبار انهم لا يحتاجون الى تجارب سلم جديدة كتلك التي ذاقوا طعمها حتى الان . وقد يكون من المفضل ، بالنسبة للكثيرين منهم ، ابقاء الاوضاع على ما هي عليه ، وبالتالي انتهاج سياسة تهدف في حقيقتها الى عدم الوصول لسلم مع المشرق ، حتى وان استجاب اهله للشروط الاسرائيلية . وواضح ، بالطبع ، ما هي التحديات التي قد تترتب على مثل هذا الاتجاه .

لا استسلام ـ ولا رفض

ايا كانت التحديات الناجمة عن اتفاق السلم الاسرائيلي ـ المصري ، او المخاطر المترتبة عليه ، فان من الواضح ان مداها يتسع وانعكاساتها تتضاعف نتيجة الاوضاع السائدة في المشرق العربي من جهة ، ونشاط مؤيدي ذلك الاتفاق ومتعهدي رعايته من جهة اخرى . فمنذ زيارة السادات للقدس واطراف كامب ديفيد ، أي الولايات المتحدة ومصر واسرائيل ، تمسك زمام المبادرة في ايديها ، بينما يكتفي الآخرون بردود الفعل . فالاميركيون والمصريون والاسرائيليون يضعون الخطط ويوقعون الاتفاقات ويستأنفون المفاوضات وينشطون هنا وهناك ، والآخرون يصدرون البيانات ويقيمون المسيرات ويعقدون المهرجانات ويشجعون ويستنكرون . اطراف كامب ديفيد هم الفاعلون ، والآخرون ليسوا ، على وجه العموم ، الا جبهة ردود فعل . و « الآخرون » هنا تعني الجميع تقريبا ، من فلسطينيين او عرب ، مشرقيين كانوا ام مغاربة ، او مؤيديهم والمتضامنين معهم ، كائنين من كانوا .

وهذا الوضع من التشتت والتفرقة ، القائم في المشرق العربي ، والذي يمنعه من اتخاذ سياسة موحدة فعالة تجاه معظم المشاكل والتحديات التي يواجهها ، ان لم تكن كلها ، مما يدفعه بالتالي الى انتهاج سياسة واساليب ردود الفعل ، ليس جديدا ، على كل حال ، بل انه قائم

ومستمر منذ ما يزيد على نصف قرن ، وهو الذي ساعد الامبرياليين وحلفائهم ـ اتباعهم الصهيونيين على تحقيق العديد من اهدافهم . وقد تنبه الصهيونيون باكرا لهذه الاوضاع ، وبالتالي انماط التعامل المترتبة عليها ، واستغلوها في اكثر من مناسبة لصالحهم . بل ان بعضهم وضع ، استنادا الى ذلك ، واحدة من النظريات الرئيسية في العمل الصهيوني ، وخلاصتها ان العرب لن يتفقوا يوما ما على سياسة موحدة ، وان اتفقوا فان اتفاقهم هذا لن يدوم طويلا . ولذلك ما على الصهيونيين الا عدم الاكتراث كثيرا بما يقوله العرب او يخططون له ، وبالتالي المضي قدما في تنفيذ سياستهم . والادهى من ذلك ان اسس هذه النظرية تبدو كأنها لا تزال سارية المفعول حتى اليوم .

ولكن ، على كل حال ، ومهما كان من امر التفرقة المستحكمة في صفوف العرب ، فان من المعلن والمعروف ـ رسميا على الاقل ـ ان هناك اتفاقا معينا ، وان لم يكن متكاملا ، بشأن ما ينبغي السعي للحصول عليه في ظل الاوضاع الراهنة ، وكيفية مجابهة سياسة كامب ديفيد . فبعد زيارة السادات للقدس ، انعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ، وقرر « ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني » ، مؤكدا « ان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة ، وعلى جميع العرب المشاركة فيها ، كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها » . وبالنسبة للفلسطينيين ، فالهدف هو « استعادة الحقوق الوطنية للشعب (الفلسطيني) ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني » . وهذا عمليا هو البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما اقره المجلس الوطني الفلسطيني ، في دورتيه الاخيرتين .

غير ان هذه القرارات ، مثل قرارات عديدة اخرى مشابهة لها ، صدرت عن مؤتمرات القمة العربية السابقة ، او عن مؤتمرات ثنائية او غيرها ، بقيت حبرا على ورق . فمنذ صدورها لم توضع ، مثلا ، اية اوراق عمل او خطط او برامج لتنفيذها ، بل اكتفى العرب ، عموما ، بقرارات الادانة او الشجب لاتفاقات كامب ديفيد ، التي استصدروها من الامم المتحدة ، او من هذا المؤتمر الدولي أو ذاك . وفي المقابل ، كان الطرف الآخر هو الفاعل والنشيط ، الذي يسعى حثيثا لتحقيق اهدافه ، ويبذل كل ما في وسعه لتذليل العقبات التي تعترضه . وواضح ما هي التحديات المترتبة على ذلك ، خصوصا ان سياسات الطرف المعادي صريحة للغاية . فليس هناك انسحاب من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ولا موافقة على منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، ولا اعتراف بحقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ولا منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة ، ولا اي من التنظيمات المنضوية تحت لوائها ، ولا شخصياتها . بل ليس هناك ايضا تفاهم حول شكل او جوهر الحكم الذاتي ، الذي طرحه اطراف كامب ديفيد . وحديث الفلسطينيين او بعضهم ، عن ان « العالم كله

معنا » ، والاعتماد على ذلك قد لا يفيدهم اكثر مما أضر بالاسرائيليين حديثهم ، في حينه ، عن أن « العالم كله ضدنا » ، وخوفهم من ذلك . اذ يبدو انه لا هذا ينفع ، ولا ذاك يضر . ثم انه بالنسبة للفلسطينيين بالذات كان هنالك ، في الماضي ، العديد من الحالات التي ظهر فيها أن « العالم كله معنا » ، ولكنها لم تسفر ، في نهاية المطاف ، عن أية فائدة . ويكاد يبدو ما يدور الان شبيها بتلك الحالات . ففي الوقت الذي يتصاعد فيه التأييد العالمي لنضال الفلسطينيين وحقوقهم ، تمعن الاطراف المعادية في التنكر لهم ، وتمضي قدما في محاولات تنفيذ مشاريعها .

وغني عن القول انه لا بد من التصدي لهذه المشاريع ، قبل استفحال شرها . ويبدو ان ذلك لن يتم الا بوضع خطة عمل شاملة ، لتنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر القمة ، بحيث يأخذ معها المشرق العربي على الاقل ، ان لم نقل العرب كلهم ، زمام المبادرة في يديه ، على ما يفترض ان يتبع ذلك من اجراءات وتحركات ، على صعد مختلفة ، تظهر للقاصي والداني ان اتفاق السلم الاسرائيلي ــ المصري لم يكن « انتصارا للصهيونية » ، وان الفلسطينيين مهمون فعلا ، سواء كان ذلك ايجابا او سلبا ، وان حروبا يمكن ان تنشب في المنطقة بدون مصر ، وان المصالح الغربية قد لا تكون مضمونة ، وقد لا تبقى سالمة . وبعكس ذلك ، وما دام النشاط الفلسطيني يدور في اطار ردود الفعل ، كالنشاط العربي الموازي او المؤيد له ، لن نشاهد تقدما كبيرا . بل ان احسن ما يمكن ان نتوقعه ، في ظروف كهذه ، هو استمرار الاوضاع الراهنة على ما هي عليه : اي حالة من اللاسلم واللاحرب ، تقود المنطقة نحو متاهات ومخاطر جديدة .

حِوَار مَع الدّكتور ابرَاهيم أبو لغد حَول الجَامِعَة الفلسطينية المفتوحَة

ترى « شؤون فلسطينية » ان من المفيد نقل الاهتمام بمسألة التعليم الجامعي لابناء الشعب العربي الفلسطيني ، وبمشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، الى اوسع اوساط الراي العام ، بعد أن ظل الاهتمام به محصورا في الأوساط القيادية والاكاديمية المعنية . ولهذا قدمت في العدد السابق التقرير الذي اعده الدكتور حسام الخطيب عن الندوة التي انعقدت في بيروت لمناقشة المشروع *. وتقدم ، في هذا العدد ، هذا الحوار حول الموضوع ذاته مع الدكتور ابراهيم ابو لغد ، الذي ترأس فريق العمل لاعداد الدراسة المطلوبة عن جدوى هذه الجامعة. وبالطبع ، فان هذا الحوار ، الذي اجرته المجلة مع الدكتور ابو لغد ، بينما كان مشغولا باعمال الندوة ، لا يستوفي جوانب الموضوع كلها ، وان كان من الممكن ان يعد فاتحة للنقاش العام حولها . والمجلة على استعداد لنشر اية مساهمات تهدف لانماء هذا النقاش. وهي ترجو ان يعتبر هذا دعوة الى المساهمة ، موجهة الى من يتمكنون من ان يضيفوا جديدا .

س : من اين نبتت فكرة الجامعة الفلسطينية المفتوحة ؟

ج . الفكـرة قديمة الى حد ما ، عمرهـا حوالى خمس سنوات . بدأ الحديث عنها بمبادرة من الدكتور وليد قمحاوي [رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني منذ عام ١٩٧٤] ، الذي اتصل عام ١٩٧٥ برئيس منظمة اليونسكو ، بهدف إيجاد حل لمشاكل التعليم العالي لابناء الشعب الفلسطيني ، وطلب اليه النظر في امكانية تحقيق التعليم المفتوح للمساهمة في حل هذه المشاكل . اما التفكير بانشاء جامعة فلسطينية ، فهو اقدم من هذا ؛ اذ يعود الى ايام الانتداب البريطاني على فلسطين ، حيث لم يكن ممكنا تأسيس جامعة كهذه في ظل الانتداب . وبعدالانتداب ،وبعد ان تشتت الشعب الفلسطيني ، تعقدت المشكلة بسبب الاوضاع الناجمة عن الشتات وعدم وجود سلطة فلسطينية مسؤولة عن التعليم العالي لابناء فلسطين . وقد كبرت المشكلة بمضي الزمن ، وهي تتحدد في شيئين ؛ ان الرغبة في تحصيل التعليم العالي هي سمة بارزة من سمات الشعب الفلسطيني ؛ لان هذا التعليم سلاح بيده للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، ولتركيز عملية التحرر الوطني . فالتحدي الذي يواجهه

* انظر «**شؤون فلسطينية**» ،١ شباط ١٩٨٠ ، ص ١٤١ .

الشعب الفلسطيني تحد حضاري . وتغلب الاسرائيليين علينا كان يعكس التقدم التكنولوجي والعلمي والتنظيمي الاسرائيلي . ومن هنا صار التعليم ، بالنسبة للشعب الفلسطيني ، ذا أهمية خاصة ، وصارت له وظيفة مزدوجة . تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، واستخدام العلم في عملية تحرير الوطن .

وقد تبعت ذلك ظاهرة تدفق الطلبة الفلسطينيين الى الجامعات ، وتزايد اعداد الراغبين في التعليم العالي باطراد. واليوم، يتمكن واحد فقط من كل خمسة من الفلسطينيين، الذين يتمون التعليم الثانوي ، من اكمال تعليمهم الجامعي ،وذلك بالرغم من التوسع الكبير في فرص التعليم الجامعي في البلاد العربية والضفة الغربية، لم تزد نسبة الفرص المتاحة لتعليم الفلسطينيين عن ٢٠ بالمئة .

س : العشرون بالمئة من بين الذين ينهون التعليم الثانوي . وبالطبع لا يكون هؤلاء كلهم راغبين في اتمام تعليمهم ، فكم تكون النسبة اذا حسبناها مقارنة بالراغبين في اتمامه ؟

ج . لدينا تقديرات تشير الى أن ٣ من كل ٤ من الذين لا يتمون التعليم العالي راغبون في اتمامه . وهؤلاء لا يحققون رغبتهم ، لأن الفرص غير متوفرة .

س : مع ذلك فان ١ من ٥ نسبة عالية بالمقارنة مع النسب المتحققة في البلدان النامية .

ج . نعم ! بالمقارنة مع الدول العربية والعديد من دول العالم ، هذه نسبة عالية . لكننا ننطلق ، في مواجهة المشكلة ، من موقف المسؤول عن توفير الفرص الكافية لمن يرغب في متابعة التعليم العالي . وهذه هي مسؤولية القيادة الوطنية التي يقع على عاتقها ان تؤمن الفرص للراغبين القادرين . خصوصا اننا ،! بالرغم من العدد الكبير من الجامعيين ، بحاجة لمزيد من الكفاءات من المستويات المتعددة . والمسألة ذات وجهين . تأمين الاماكن والفرص ، وتحقيق نوعية التعليم التي نحتاجها .

س : لماذا اقترنت الحاجة للتوسع في التعليم باختيار اسلوب التعليم المفتوح بالذات ؟

ج . في مواجهتنا هذه المسألة برزت امامنا مشكلتان **الاولى** منهما كمية . وقد وضعت دراسة متكاملة حول التعليم الجامعي للفلسطينيين وتدفق الطلبة ، وانطلقنا في هذه الدراسة من وحدة الشعب الفلسطيني في اماكن تواجده كلها في المناطق المحتلة وخارجها . الدراسة تظهر ان هناك خللا او عدم تكافؤ في نسب تدفق الطلبة المنتمين ، لأماكن التجمع المختلفة هذه ، فالفرص المتاحة ، مثلا ، للذين بقوا في اسرائيل منذ ١٩٤٨ اقل من فرص التجمعات الاخرى ، سواء من حيث نوعية التعليم المتاح او من حيث عدد الفرص المتاحة لكل منها . وهناك ايضا خلل في النسب بين فرص الذكور والاناث ، ففرص الذكور اعلى بكثير ، وذلك لاسباب حضارية وثقافية واجتماعية . وفضلا عن هذا ، نجد تفاوتا في الفرص المتاحة لأبناء الفئات المختلفة في التجمع

الواحد : المقيمون في المخيمات أقل حظا من المقيمين في المدن ، وابناء الأسر الميسورة اوفر حظا ، وهكذا .. وعلينا ، من موقع الايمان بتكافؤ الفرص ، ان نمكن القطاعات المختلفة من ان تصل الى اماكن التعليم العالي . **والمشكلة الثانية** التي قادت الى اختيار اسلوب التعليم المفتوح هي نوعية التعليم المطلوب . وهذه تعادل ، في الأهمية ، أهمية الكم . فالطالب الفلسطيني في الجامعات ، يدرس حاليا ، وفق مناهج لم تضعها اية سلطة فلسطينية ، وهذا يعني أن توجهاتها غير فلسطينية ، فالطلاب تحت الاحتلال يدرسون أما في جامعات العدو واما في الجامعات الجديدة في الضفة الغربية التي تكبلها قيود سلطات الاحتلال والمعرضة لضغوط ، مما يجعلها غير حرة في وضع المناهج التي تراها صالحة لأبناء شعبها ، فضلا عن ان امكانياتها متواضعة ومحدودة . والطلاب خارج المناطق المحتلة يدرسون في جامعات الدول العربية أو الاجنبية . وفي هذه الجامعات وضعت المناهج لخدمة اغراض اخرى غير متصلة بالتراث الفلسطيني أو الهوية الفلسطينية ، ولا ترتبط بالاحتياجات الخاصة بالشعب الفلسطيني . المؤسسة التعليمية وجدت أصلا لخدمة المجتمع ، والمؤسسات التي يدرس فيها الفلسطينيون تخدم مجتمعاتها ، وفي اغلب الحالات لا تكون مناسبة لتوجه الفلسطينيين . ومن هنا حددنا ، في دراستنا ، احتياجات الشعب الفلسطيني من الكوادر التعليمية التي تغطي حاجاته .

س : نحن ازاء مشكلة ذات شقين : الاول توسيع فرص التعليم امام الراغبين من الفلسطينيين باعدادهم المتزايدة ، والثاني ، هو نوعية هذا التعليم .

ج : صحيح !

س : هذا يطرح ، عملياً ، مشكلة التعليم العالي لابناء الشعب الفلسطيني ، ويظل السؤال قائما : لماذا اخترتم الجامعة المفتوحة بالذات كصيغة لحل هذه المشكلة ؟

ج : اخترناها لأنها تتكيف لبرامج تعليمية مرنة ونظم تعليم مرنة ، ولان الدراسة فيها لا توجب على الطالب ان يقيم حيث توجد الجامعة ، بل ترتكز على أساس نقل المعرفة اليه حيث يقيم . وهذه امور لا يوفرها التعليم الجامعي التقليدي . وهي تمكن المسؤولين عن التعليم المفتوح من ان يركزوا على المواد الهامة ويوصلوها الى الطالب ، مع امكانية واسعة لايصالها لأية اعداد من الطلاب في اماكن متباعدة مما يستجيب لوضع الشعب الفلسطيني . التعليم التقليدي ، بما هو تعليم مباشر ، لا يستوعب الا اعدادا محددة ، ويتطلب امكانيات مادية وبشرية كبيرة . ولو اسسنا جامعة تقليدية فسنواجه مشكلة المقاعد المحدودة ، حتى لو حللنا مشكلة نوعية التعليم . هذا يعني اننا سنعالج مشكلة النوع على حساب الكم . ولو توجهنا الى الجامعات العربية ، فان هذه الجامعات ، بالرغم من التوسع الذي تحققه ، لا تستطيع ان تلبي ، بعد ، حاجات مجتمعاتها . والبلاد العربية بحاجة الى جامعة جديدة في كل سنة ولمدة خمس عشرة سنة قادمة ، لكي تتمكن من استيعاب الطلبة الذين يتدفقون من التعليم الثانوي ، خمس عشرة جامعة اذا افترضنا ان نسبة الالتحاق ستظل كما هي عليه الان ، فكيف اذا ازدادت ؟ وعلى كل واحدة من هذه الجامعات ان تهيىء لطلبة بلدانها من ٦ الى ٨ الاف مقعد .

شيء آخر مرتبط بالكفاءات البشرية اللازمة لعملية التعليم العالي ، اي المدرسين . انت

لا تستطيع ان تدرس الطلبة الا بكفاءات معينة ، وهذه محدودة في التعليم النظامي ، ولا تستجيب لحاجات الاعداد الضخمة من الراغبين . اما عن طريق التعليم المفتوح ، فان العدد نفسه من المدرسين يؤمن تعليما لاعداد مضاعفة من الطلبة . لنفترض ان لدينا ٢٠٠ استاذ جامعي . يمكن لهؤلاء ان يعلموا ما لا يزيد عن ٥ آلاف طالب في جامعة نظامية ، ويستطيعون هم انفسهم ان يوفروا التعليم لأكثر من ٥٠ الفا في الجامعة المفتوحة . وهذا فرق مرموق . وبدل ان ينحصر جهدهم في التعليم المباشر ، فانهم ينصرفون لاعداد المواد التعليمية لعشرات الوف الطلبة .

س : ألا تؤمن الجامعات العربية ، حاليا ، وضعا مماثلا عن طريق نظام الانتساب المفتوح في الكليات النظرية ، وعدم الزام الطلبة بالمواظبة على حضور المحاضرات ؟

ج : هذه نقطة مهمة ، دعني اوضحها : نظام الانتساب المعمول به في الجامعات لا يرتكز على ركيزة علمية في نقل المعرفة الى الطالب . الانتساب يحصر علاقة الطالب بالجامعة بتقديم الامتحانات في نهاية السنة فقط . اما النظام الذي نقترحه ، فشيء مختلف .

س : سنأتي الى هذا بالتفصيل بعد قليل . اود الان ان نستكمل مناقشة نقطة أثرتها ، تتصل بموضوع الوظيفة الاجتماعية للتعليم . وهنا ترد ملاحظة ، وهي ان الجزء الاكبر من الخريجين الفلسطينيين يعملون في المجالات العربية ، في اسواق العمل في الدول العربية ، وهذا يعيدنا للموضوع نفسه ، اذ انه ، مع تنوع حاجات هذه الاسواق ، ينبغي ان تتنوع اغراض التعليم . والجامعات العربية التي يدرس فيها الطلبة الفلسطينيون توفر هذا التنوع على نحو ما ، واذا اعتمدتم اسلوب التعليم المفتوح ، فانتم مضطرون لان تأخذوا هذه الحقيقة بعين الاعتبار . فهل ادخلتموها في حسابكم ؟

ج : هذه ، ايضا ، نقطة هامة . نحن نفترض ان هناك سوقين للعمل : السوق التي لا تلبى في الوقت هي سوق العمل الفلسطيني ، وهي تتطلب كفاءات معينة لا توفرها الجامعات العربية حاليا ، او الجامعات الموجودة في ظل الاحتلال . واحتياجات هذه السوق لا بد من تغطيتها . هناك سوق عمل فلسطينية حقيقية لا تغطى احتياجاتها على النحو المطلوب . تبقى السوق الثانية ، وهي سوق العمل العربي ، والطالب الفلسطيني الراغب في خدمتها سنؤهله لهذا ، وسنؤمن له المهارات اللازمة .

نحن نضع في ذهننا الاحتياجات الفلسطينية في المقام الاول ، ونريد من الطالب الفلسطيني ان يتسلح بالمهارة والمعرفة اللتين تخدمان هذه السوق المهملة حاليا ، والتي يزداد اهمالها نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال . هناك في الوطن المحتل تبعية للاقتصاد الاسرائيلي . وفي البلاد العربية تبعية لسوق العمل العربي . والضحية في هذا هي التجمعات الفلسطينية في الضفة وفي قطاع غزة وفي اماكن التجمع الاخرى . وما يميز التعليم في الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، كما اتصوره ، هو ان يوفر للطالب فرصة العمل في أي من السوقين الفلسطينية والعربية .

س : حاجات هذه السوق الفلسطينية كيف تحددها ؟

ج : عندنا ، مثلا ، قطاعـات في الزراعة في المناطق المحتلة ، الـزراعة مهملة ، ويتبين هذا من الاختلافات في الدخل القومي الفلسطيني في الضفة والقطاع . نحن بحاجة لمن يعملون في مجالات الانتاج الزراعي ، حيث يبدو النقص شديدا ، وفي التخزين ، وفي التسويق . وهو قطاع كبير والنقص في الاخصائيين كبير على كل المستويات . المجال موجود . اما الكفاءات فغير متوفرة ، ومن واجبنا ان نبني الاقتصاد الفلسطيني ونحرره من التبعية لاسرائيل . فكيف نؤمن هذا ؟ لننظر في مسألة الكوادر البشرية المتوسطة ، الادارية ، المطلوبة للبلديات وللمخيمات والتعليم والمستشفيات الفلسطينية ، من أين نوفرهم ؟ خريجوا الجامعات العربية او الجامعة الاميركية في بيروت والقاهرة غير مؤهلين : فهذه المؤسسات كلها تعمل في اطار الثقافة الغربية وليس في الميدان الوطني . وفي هذا يتجلى خلل في اداء الخدمات المطلوبة . هناك اذن مسألة : نحن بحاجة لكوادر متوسطة ولا بد من توفيرها على نحو يلبي حاجاتنا الفلسطينية ، وليس مربوطا باحتياجات الشركات متعددة الجنسية التي ترتكز عليها كل مدارس الادارة في الوطن العربي . الثقافة العربية ومناهجها في الجامعات وضعت في ظل التبعية للغرب. خريجوها مؤهلون لأن يعملوا في الالات الالكترونية الغربية التي هي من مستلزمات اية شركة غربية معاصرة . لكن ، عندنا مخيمات لاجئين ، فمن يديرها ، ومن يعمل في المؤسسات الفلسطينية ؟ هذه الاحتياجات هي التي تفرض علينا برنامجا دراسيا معينا لكي نؤهل خريجا يعمل في الاطار الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني ويطوره .

عندنا ، ايضا ، نقص في كل ما يتعلق بالطرق والسكن والانتاج الصناعي ، مما يتصل بحاجات الانسان المعيشية . وحسب الدراسات التي وضعناها ، طرقنا في الضفة والقطاع مهملة ، ومثلها الجسور ، وثمة نقص في كل الاعمال الهندسية ، وخاصة بالنسبة للكوادر المتوسطة . وهناك احتياجات حقيقية يمكن تأمينها عن طريق التعليم الجامعي المفتوح التي لا يؤمنها التعليم المتيسر الان . عندنا نقص في المدرسين للمدارس الابتدائية والاعداديـة والثانوية . واغلبية الذين يدرسون فيها الان غير مؤهلين للتدريس . ونحن ، اذن ، بحاجة لمضاعفة اعداد المدرسين من جهة ، ولتأهيلهم من جهة اخرى ، وهذه ايضا احتياجات ملحة لا بد من تلبيتها .

اسـباب عديدة توجب انشـاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة لتغطية الحاجات الملحة والمتراكمة ، وجعل برامج التعليم في خدمة هذا الهدف . وفي تصورنا للخريج الفلسطيني من هذه المؤسسة انه سيسد النقص في الحاجة للكوادر المتوسطة بشكل خاص ، مع تأهيله بالطريقة التي تمكنه من الاسس الاكاديمية اللازمة ليصبح من الكوادر العليا . ونحن لا نجد تضاربا بين تدريب الكوادر المتوسطة والكوادر العليا . ولهذا اردنا من دراستنا ان تأتي الجامعة المفتوحة بحيث تحقق شيئين : ان تعطي المعرفة النظرية للطالب والمهارات العملية ايضا ، وان تربط التعليم بالانتاج . وجزء من متطلبات التعليم ، كما نفهمها ، ان يرتبط الطالب بمؤسسات العمل ، لكي يكتسب الخبرة التعليمية وهو في ميدان العمل . وسيسهم هذا في حل مشاكل العمل من جهة ، ويكسب الكوادر مزيدا من الخبرة عن طريق الربط بين التعليم والعمل والمقارنة بين النظرية والتطبيق . وفي كل الاحوال نركز على ان يرتبط طالب العلم

الفلسطيني بمؤسسة الانتاج الفلسطينية . وعندما يتخرج من الجامعة يكون نظره موجها نحوها .

س : هذا هو الجانب الوطني من المسألة ، الذي سوف نعود اليه ..

ج : هو الجانب الوطني ، وهو جانب هام . نحن نعتقد ان النظرية التي تشكل الجزء الرئيسي من التعليم في الجامعة ، عن طريق الكتب والكاسيت والفيديو كاسيت ، لا بد من ان ترتبط بالواقع الفلسطيني .

س : قبل هذا ، ألا ترى أن التعليم الجامعي المفتوح ، حيث تغيب المعاهد المهنية المتوسطة ، كما هو الحال الان ، يفتقر الى احد المقومات الرئيسية التي تمده بالطلبة المؤهلين لمتابعة التعليم بهذا الاسلوب ؟ فالنظام المفتوح ، المطبق في بعض البلدان المتقدمة ، يستقطب ، في العادة ، خريجي المعاهد المهنية المتوسطة الذين يباشرون اعمالهم ويرغبون في تطوير تحصيلهم العلمي ورفع مستوياتهم المهنية بالتالي . والمعروف ان عندنا نقصا مريعا في هذا المجال . وهو نقص يصعب علينا ان نسده . وزيادة على هذا ، فان الوافدين الى الجامعة ، من خريجي المدارس الثانوية ، يأتون هم ايضا من مؤسسات لا تخضع للسلطة الفلسطينية او للتوجيه الوطني الفلسطيني ، فكيف سنتجاوز هذا كله ما دام هدف الجامعة الفلسطينية المفتوحة ان تتجاوزه ؟

ج : ثمة شيئان : **الأول** ، هو ارتباط التعليم الجامعي بالمعاهد المهنية ، والحقيقة انه لا يوجد ارتباط بين الطرفين ، المهني يهيىء فنيا معينا ، لكنه لا يرتبط بالتعليم الاكاديمي ، ونحن ننظر الى هذه الجامعة على انها جامعة تؤهل جامعيا ، ولا نفترض ان هناك تناقضا بين المهارات والمعرفة .

الشيء الثاني ، وهو في غاية الاهمية ، ان التعليم الثانوي ليس بيد الشعب الفلسطيني ، وهذه حقيقة ، ولهذا ، فنحن نقول ان سياسة القبول في الجامعة المفتوحة لن تنتهج النهج التقليدي المعمول به في الجامعات النظامية . سيخضع طالب الالتحاق لامتحان قبول ، وسيكون هذا امتحانا خاصا هدفه قياس قدرة الطالب على متابعة التعليم الجامعي ، واذا اجتازه فسنعتبره مؤهلا ، بصرف النظر عن السنة التي انهى فيها تعليمه الثانوي ، اي اننا لن ندخل سنة الحصول على الشهادة الثانوية في الاعتبار . ولامتحان القبول هذا غرض ثان هام ، فمن شأنه ان يكشف أي نقص في قدرات الطالب الممتحن ، فقد يحدث ان يجتاز الطالب امتحان الرياضيات ، مثلا ، بتفوق ولكنه ضعيف في معلوماته في اللغة العربية ، او التاريخ . وسيساعدنا هذا على اعداد المنهج الملائم ، بحيث يتحسن مستوى اداء الطلبة في المواد التي لا يتقنونها لكي يتمكنوا من متابعة التعليم الجامعي في هذه المواد بنجاح . مثل هذا الامتحان ، وما يتبعه من تدارك اوجه النقص ، سيكون الصيغة الملائمة للتغلب على ضعف ونواقص التعليم الثانوي ، وكذلك على ضعف ارتباطه بالمنهجية الفلسطينية .

مع ذلك ، انا اقدر هذه المشكلة واعتبرها رئيسية ، ولا بد للسلطات المسؤولة عن الجامعة

المفتوحة من ان تهتم بها وتبتكر صيغا اخرى لتجاوزها . لست اعرف ، في هذا الوقت ، كيف سيكون الحل . وفي الدراسات التي اعددناها اكتفينا بالاشارة لأهميتها حاثين على معالجتها .

س : وجود امتحـــان للقبول يجعلنا نستنتـــج انه سيكون هناك تحديد للقبول بمعنى من المعاني ، هل هذا صحيح ؟

ج : الامر ليس امر تحديد . نحن نقول ان الطالب الذي يجتاز الامتحان يصبح مؤهلا للتسجيل في الجامعة . ومن يتضح انه غير قادر ، او تنقصه بعض القدرات اللازمة ، سنساعده على تدارك النقص . وليس هذا تحديدا للقبول . التحديد يشمل ، فقط ، من ليست لديهم القدرة نهائيا على متابعة التعليم العالي . يضـــاف لهذا اننا لا نفترض ان الشهادة الثانوية هي وحدها دليل القدرة . ومن هنا ، فالتعليم مفتوح ، ونريد ان نوفره لاكبر عدد من الطلبة القادرين على متابعة التعليم العالي . وثمة شيء آخر : نحن نفترض ، بسبب ضعف التعليم الثانوي والتوجيه فيه ، ان هناك خللا في تحصيل الطالب . والامتحان سيرشدنا الى اهمية تأمين المواد اللازمة لتدارك الخلل . والطالب الذي مستواه دون المستوى المطلوب ، عليه ان يدرس هذه المواد حتى يبلغ المستوى ، فتنفتح امامه ، بهذا ، فرصة متابعة التعليم العالي بنجاح .

س : يبدو ان المسوغ الرئيسي لاختياركم هذا الاسلوب من التعليم هو الدافع الوطني الفلسطيني بمعناه الشامل : التوجيه وحاجات سوق العمل الفلسطيني ، ومعطيات الوضع الاجتماعي الفريد ، الخ .. الا ترون ان الظروف الفلسطينية ذاتها ــ اذ تحول دون انشاء جامعة على ارض فلسطينية وتحت الاشراف الكامل لسلطة فلسطينية ــ تعيدنا للموضوع ذاته ، وهو الخضوع لتأثيرات اماكن وجودها ومصادر تمويلها ونفوذ سلطات البلدان التي يقيم فيها طلبتها ، وما شابه ؟

ج هذا موضوع مهم جدا . وهناك جملة من الاعتبارات . أولهـــا ، أن هذه الجامعة هي جامعة فلسطينية وطنية تستمد شرعيتها من الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

س : هذا صحيح ، من حيث الشرعية ، فهل يلغي تأثير العوامل الحسية .

ج : نحن متمسكون بهذا ولا بديل له ..

س : متمسكـــون به من وجهة النظر الفلسطينية.ومن المؤكد ان القيمين على الجامعة سيتصرفون من جانبهم على هذا الاساس ، ولديهم القوة المعنوية التي توفرها شرعية م.ت.ف. ، لكن ماذا عن قوى الضغط العملية التي لدى الاخرين ؟ وكيف سيتم تجاوز تأثيراتها في التطبيق العملي ؟

ج : رخصة تأسيس الجامعة ستمنحها م . ت .ف ، وهذا هام ، وترتبط به مسائل عملية واقعية : تعيين المسؤولين عن الجامعة ومجلس الامناء والكوادر التي تسير العمل فيها هو من مسؤوليتها . والمنظمة مسؤولة ايضا عن تأمين ميزانية الجامعة ، وهي تستطيع ان تؤمن جانبا من الميزانية عن طريق الاكتتاب الشعبي ، بالاضافة لما تخصصه من ميزانيتها وما تحصل

عليه عبر علاقاتها العربية او الدولية . وبهذا ، فان الذي يفاوض للحصول على هذه الموارد هو م.ت.ف. ، ثم ان القرار السياسي بفتح المراكز الاساسية التابعة للجامعة مطلوب من الدول التي ستنشأ فيها ، وهذا يتم نتيجة مفاوضات واضحة ومحددة بينها وبين م.ت.ف. ، ويلي ذلك البحث بالتفاصيل الذي سيتولاه المسؤولون عن الجامعة مع الجهات الفنية المختصة في الدول المعنية . أنا شخصيا متفائل بامكانية فتح هذه المراكز . واثناء تحضيرنا لدراسة جدوى انشاء الجامعة ، واتصالاتنا بالجهات العربية المعنية ، وجدنا تجاوبا كبيرا من المسؤولين فيها ، وحماسا للفكرة ، واستعدادا للتعاون من اجل توفير الامكانيات اللازمة لنجاحها . وقد تولد عندنا احساس بأن هذا سيساعدنا على توفير فرص اكبر لتعليم ابناء فلسطين .

ثم ان الجامعة الفلسطينية المفتوحة ستكون على استعداد لاستقبال طلبة الدول العربية ايضا ، ولن تكون مقصورة على الفلسطينيين . وهي بهذا مؤسسة فلسطينية وعربية بآن واحد . ولا اظن ان الدول العربية ستمانع في هذا . فكما ان الجامعات العربية تقبل الفلسطينيين في عداد طلابها . فهذه الجامعة ستقبل طلبة الدول العربية .

أما عملها في الضفة والقطاع المحتلين ، فسيجري عبر التعاون مع المؤسسات الدولية ، وذلك في اطار اليونسكو التي هي على استعداد لتقديم المعونة لتمكين الفلسطينيين من الحصول على التعليم الجامعي . وحيث لا تستطيع المنظمة ان تعمل ، يمكن الاعتماد على اليونسكو . وهذا جزء من مسؤولياتها خصوصا بعد ان اصبحت م.ت.ف. عضوا مراقبا في الامم المتحدة وفي مؤسساتها كافة . وعبر اليونسكو يمكن تأمين الأعمال الضرورية . تسجيل الطلبة واعداد المواد وايصالها اليهم في المناطق الفلسطينية المحتلة .

س : هذا كله مفهوم . ونود أن نستقصي هذا الموضوع بشكل اكثر تفصيلا ، اذ يبدو ان نجاح المشروع كله مرهون بحل المشاكل التي يمكن ان تنجم عنه . فالطلبة المرشحون للالتحاق بالجامعة يقيمون ويعملون في اماكن لا تخضع لسلطة فلسطينية ، وكذلك الجامعة ومراكزها الفرعية . وامكانيات الضغط بيد السلطات قائمة ، والدوافع للضغط ، فيما نعلم ، متعددة من غير ان ندخل في التفاصيل ، وهي تبدأ من احتمال منع الطلبة من الالتحاق بالجامعة ، الى حرمانهم العمل بعد التخرج ، مرورا بعشرات الوسائل الاخرى . والجامعة الفلسطينية لا تستطيع ان تبعد هذه الاحتمالات عن بالها ، وهي لا تستطيع ايضا ان تبعد عن البال تفاوت النظرة الى المسائل الفلسطينية بين بلد وآخر ، وتأثير ذلك على تفاوت فرص النجاح للمشروع هنا او هناك ، فكيف فكرتم بحل هذه المشاكل ؟

ج : نحن مقدرون لأهمية هذه المشاكل . الا اننا نعتقد انها ليست من النوع الذي يستحيل حله . وهي ليست حادة بالشكل الذي تطرحه . الطالب لا يأتي الى مكان الجامعة ، وهذا وحده يوفر جملة من الاشكالات . كل ما عليه ان يلتحق بهذه الجامعة وان يتسلم موادها التعليمية التي ستصل اليه في مكان اقامته . وهذه المواد ستطبع وتجهز في المراكز الفرعية ايضا ، سيكون بالطبع مركز رئيسي لاعداد المواد ، والمركز يوزع نسخا منها على الفروع التي تعيد الطبع وتعممها على الملتحقين في مناطقها ، الكتاب ، مثلا ، يؤلفه الاستاذ في المركز الرئيسي ، وترسل منه نسخة لكل فرع ، وكذلك الكاسيت ، وهناك يعاد طبعه ويتم ايصاله

للطلبة . والمواد التعليمية بهذا ستصدر في المكان الذي يدرس فيه الطالب .

س : هذا مفهوم . ومع ذلك تظل بعض المشاكل قائمة . فاذا لم توافق سلطة ما على محتوى هذه المادة او تلك من مواد الدراسة، ففي مقدورها ان تمنع اعادة انتاجها في الفرع الذي يقع على ارضها ، او ان تحول دون تداولها ، فضلا عن انه يظل في متناولها ان تغلق الفرع كله ، اليس هذا احتمالا قائما بالفعل ؟

ج : أنا معك .. ستظل هناك مشاكل ، ولكنها تقل بسبب تعدد وسائل الايصال ، فحين يمنع الكتاب يمكن تداول الكاسيت ، وحين يلغى البرنامج التلفزيوني يحل محله الفيديوكاسيت ، ما دام التعليم المفتوح يعتمد على عدة وسائل لا على وسيلة واحدة ، ثم ان الراديو يمكن ايضا ان يعمم المعرفة على اوسع نطاق . ان اختيارنا اصلا لهذا الاسلوب نابع من تصورنا للمشاكل الاستثنائية التي عاني منها الفلسطينيون . ثم اننا لا ننطلق مسبقا من افتراض ضرورة المنع ، اذ اننا نقدم مادة علمية ، ايصال العلم هو الهم الاساسي ، ونريد للطالب ان يكسب المعرفة والمهارة العمليتين ، سواء تم ذلك عن طريق الراديو أو التلفزيون أو الأشرطة أو الكتب .

س : ينقلنا هذا الى حديث الوسائل ، اذ ان المشروع يظل طموحا حتى تتوفر هذه الوسائل . فكيف سيتم ذلك ؟

ج : هيكليـة التعليم في هذه الجامعة واضحة امامنـا . نريد ان نوجد مراكز فرعية في كل اماكن تواجد الفلسطينيين . وللمراكز الفرعية هذه وظائف رئيسية ، وينبغي ان تتوفر فيها مكتبة وصالات للاستماع وللمشاهدة ، وكذلك غرف للقاءات المباشرة بين الطالب والموجه . والعملية التعليمية مقسمة على مراحل زمنية ، وفيها قسم خاص لانتاج الوسائل التعليمية ، بحيث تعد لكل فترة موادها اللازمة . وستكون الدراسة مبرمجة وموزعة على اقسام ، وعلينا ان نوفر لكل قسم احتياجاته الخاصة . اما تقسيمنا ، فهو مختلف عن التقسيمات التقليدية ؛ اذ سيكون ثمة ثلاثة اقسام : **العلوم والتكنولوجيا ، العلوم الاجتماعية والادارة ، العلوم الانسانية والتربية** ، ويمكن ، ضمن كل قسم ، ان يجري التركيز على ناحية او اخرى من نواحيه المتعددة . هذا التقسيم غير المألوف في جامعاتنا الراهنة سيفرض انتاج مواد تعليمية تختلف عن الموجودة . ثم اننا لن نتعامل مع الكتاب المستورد او العربي المستخدم الان ، لانه وليد انظمة تعليمية اخرى . وسينجم عن هذا اننا نضع صيغة جديدة كل الجدة للثقافة وللعلم . وفي اعتقادنا ، وهذا جزء من الجواب على سؤال سابق ، اننا ، اذ نقوم بهذا ، فانما نحدث ثورة ثقافية على المستويين الفلسطيني والعربي الأعم .

وهناك ناحية اخرى : فالدول العربية تعاني كلها نقصا في المواد التعليمية للجامعات ، مما يسهل استخدامها وتداولها ، ونحن بعملنا نسد هذا النقص ، واعتقد انها جميعها سترحب بالمواد الجديدة . وهذا ما تبين لنا من خلال الاتصالات التي اجريناها الى الان . وعلى هذا ، فالجامعة الفلسطينية ، اذا تمكنت من توفير المواد المناسبة ، فانهم سوف يستخدمونها ، وسيكون هذا عونا لهم على توسيع فرص التعليم الجامعي امام الاعداد المتزايدة الراغبة فيه . وبدل ان تكون المشاكل السياسية عائقا ، سيساعد دورنا على ترويج موادنا . ولذا اجدني

متفائلا ، وانتظر ان تساعدنا الدول العربية من خلال محطات البث الاذاعي ، والتلفزيوني عندها . لقد حسبنا كلفة كل ساعة بث في الدول العربية ، بعد ان اطلعنا على اجهزتها وتحدثنا مع المسؤولين فيها . واضافة لهذا ، وضعنا دراسة خاصة لتأسيس محطة اذاعة فلسطينية تقوم بهذا الدور ، واذا استحال استخدام محطات اي بلد ، فان الكاسيت والفيديو يعوضاننا .

س : سيزيد هذا من اعباء المراكز الفرعية ، وسيلـزم الطلبة الفقـراء على التواجد فيها ، ما دام من الصعب عليهم ان يقتنوا اجهزة استماع ومشاهدة خاصة بهم .

ج: سنفاوض الدول العربية لاستخدام محطاتها ، هـذا هو الاساس . واذا تعذر ، نستخدم الكاسيت والوسائل الاخرى .

س : وماذا بشأن الفروع العلمية التي تحتاج بطبيعتها للدراسة التطبيقية ، الا تبدو المشكلة اصعب ؟

ج : هـذا موضوع اخر ، ونحن سنبدأ ، بتريث ، في العلوم التي تتطلب التطبيق ، كالهندسة مثلا ، وفي تصورنا اننا في السنوات الاربع الاولى سنلجأ الى استخدام الوسائل المتوفرة في الجامعات العربية نفسها ، وذلك في اوقات عطلها الصيفية وبالتعاون معها ، وسننظم في فترات دراستنا التطبيقية بحيث يكتسب الطالب المعارف النظرية قبل العطلة، ويقوم بالتطبيق في أثنائها . وقد تحدثنا مع المعنيين بهذا الشأن ، ويمكن تنظيم ذلك . اما في السنوات التالية ، فيمكن توفير الحد الادنى من الوسائل اللازمة للتطبيق في مراكزنا نفسها . وعلينا ان نعمل لذلك منذ البداية .

س : كل هذا سيجعل الاكلاف اكبر ، ويذكـرنا بوجاهة الاعتراضات التي أثيرت ضد مشروع الجامعة المفتوحة خلال دراستكم له وخلال ندوتكم الاخيرة . ومـع الاعتراضات برزت اقتراحات اخرى ، بل كانت هناك اقتراحات حتى قبل ان يظهر المشروع . من هذه وتلك اقتراحات بانشاء جامعة فلسطينية في الأرض المحتلة بضغط من اليونسكو ، او تطوير الجامعتين الموجودتين واللتين قامتا بمبادرات خاصة . ومنها اقتراح عرض على مجلس الجامعة العربية في سنوات السبعينات الاولى ، ثم طوي البحث فيه وهو انشاء جامعة فلسطينية كلاسيكية في بلد عربي ، فما هو رأيكم بهذه الاقتراحات ؟

ج : بالنسبة للاقتراح الأول ، ستعاني الجامعة المقترحة من المشاكل نفسها الـتي تعانيها الجامعات تحت الاحتلال، حتى لو انشئت تحت غطاء الامم المتحدة ، فضلا عن انها ، لكونها تقليدية ، ستظل فرص التعليم فيها محدودة ومقصورة على ابناء فئات معينة في الوقت نفسه . اما اقتراح تأسيس جامعة في احدى الدول العربية ، فهو جدير بالاهتمام ، وان كان يهيأ لي ان المشاكل التي تواجه تشكيل الجامعة المفتوحة ستتفاقم في هذه الحالة مع بقاء فرص التعليم فيها محدودة ومرتفعة الكلفة ، والحصول على ترخيص اقامتها سيصطدم بالعراقيل السياسية التي اشرت اليها اصطداما مباشرا ، زيادة على صعوبات الوصول اليها بالنسبة للطلبة المقيمين في دول اخرى ، حيث نعرف صعوبات تنقل الفلسطينيين وحصولهم على جوازات

سفر ، وهي صعوبات وضعناها في الاعتبار حين دعونا لنظام الجامعة المفتوحة .

س : يمكـن ان تحل الجامعة المفتوحة جانبا من مشكلة التعليم الجامعي للراغبين في تحصيله ، الا ان وجودها لا يلغي الحاجة الى التعليم الجامعي بمعناه الاكاديمي عند من لديه الرغبة فيه ، والاحتياجات الملموسة نفسها تتطلبه ، خصوصا الحاجة الى توفير اساتذة جامعيين او باحثين متخصصين ، الخ .. والاعتبارات الوطنية التي تفرض وجود جامعة مفتوحة تفرض ، بدورها ، وجود جامعة كلاسيكية . فهل تجد تعارضا بين النظامين ؟

ج : لا يوجد تعارض . بل انني اشجع استمرار السعي لايجاد الجامعة الاخرى اذا توفرت الامكانيات . والشيء الاساسي الذي اريد ان اذكره ، هو ان الجامعة المفتوحة ، اذ تحل بعض المشاكل ، فهي مكملة للجامعات العربية القائمة في الدول العربية ولجهودها ، وليست بديلا عنها او متعارضة معها ، اضافة الى انها حرة في اعداد موادها التعليمية التي يمكن لهذه الجامعات ان تستفيد منها .

س : لقد ترأست فريق العمل لاعداد دراسة الجدوى بالنسبة لهذه الجامعة . فما هي الخطوات التي تم انجازها ؟

ج : انجزنا ثلثي المطلوب الدراسات حول اوضاع الشعب الفلسطيني مما له صلة بالتعليم واحتياجاته الاقتصادية والتربوية ، خصوصا الاوضاع الديمغرافيـة للشعـب الفلسطيني ، فتهيأ لنا تقدير علمي لاعداد الطلبة الذين يمكن ان يتابعوا التعليم العالي في السنوات الخمس عشرة القادمة ، ولتوزعهم على فئات الاعمار والجنس . عندنا اذن ارضية اكثر تفصيلا بالنسبة للضفة والقطاع والمخيمات الفلسطينية ، حيث درسنا احتياجاتها للكوادر البشرية المؤهلة جامعيا . وقد ساعدنا هذا في صياغتنا لهيكلية التعليم في الجامعة المفتوحة ولاحتياجاته من الاساتذة ولطبيعة مناهجه ، وهذا ما انجزناه ايضا . اما تفاصيل المناهج ، فقد اوشكنا على الانتهاء من وضعها .

س : الاقسام الثلاثة التي ذكرتها هل ستكون بمثابة كليات ؟

ج: لقـد رفضنا التقسيم الى كليات ، ستكون الجامعة واحدة تضم اقساما ، وراعينا ان يكون التقسيم مرنا ، بحيث ترتبط الاقسام ببعضها في العملية التعليمية ، وهناك مواد ، تشكل ثلث المنهج الدراسي ، سيدرسها كل ملتحق . قد يبدو هذا منهجا معقدا ، الا اننا ننطلق من منظور مختلف عن السائد ، فالنظرة الشمولية ومركزية القضية الفلسطينية والتعليم الجامعي الفلسطيني هي التي تحدد اطار هذا المنهج ، والطالب الفلسطيني المتخرج من هذه الجامعة سيتوفر له حد ادنى من الثقافة الشاملة والتوجه الانساني ، ولان هذا الطالب سيرتبط بمؤسسات الانتاج ، ونحن لا نفصل بين العلم والحاجات الاجتماعية فسنربط كل هذا في مناهجنا .

س : يـلي كل ما تقدم هذا السؤال : كيف سيتم التوفيق بين هذا النظام التعليمي

وبين المقاييس السائدة للاستخدام في أسواق العمل العربية ؟

ج : هذه مشكلة للمجتمع العربي نفسه ..

س : لكنها هي الاسواق المتاحة ...

ج : دعني اعرض المشكلة بشكل آخر : عندما أسست الجامعة الاميركية في بيروت جاءت مخالفة لكل ما كان موجودا في السوق ، كانت نوعا جديدا من حيث المناهج والهيكل التعليمي على حد سواء . وكان التعليم العربي ، في ذلك الوقت ، مرتبطا بنظرية معرفة اخرى يحتاجها سوق العمل . وبمضي الوقت اصبحت الجامعة الاميركية نموذجا تحتذيه الجامعات التي تقوم .

س : الظروف مختلفة ، وكذلك اهداف الجامعتين : الاميركية والفلسطينية ، و قت انشاء الجامعة الاميركية كان العالم العربي يبدأ نقلته من التخلف العثماني الى روح العصر ، والبرجوازية الناشئة تتطلب كوادرها فجاءت الجامعة الاميركية لتهيىء الكوادر التي يتطلبها صعود البرجوازية ..

ج : جئت بهذا كمثل . الوطن العربي الآن في صراع هام جدا ، وهو يريد ان يتخلص من التبعية للغرب والاستعمار . نحن ، في اطار هذه الحركة ، نضع الخطوات الاولى الثقافية لهذا التحرر على صعيد التعليم الجامعي . ونعتقد أنه إذا وجدت الجامعة ، وعندما تبدأ العمل ، فستحدث ثورة ثقافية في العالم العربي .

أما السوق العربي فنحن غير متخوفين منه . على العكس ، نحن نعرف الأزمات التي يعاني منها الوطن العربي ، وندرك بأننا سنعد الانسان الجديد لمعالجة هذه الأزمات ، وليكون نمطا يحتذى به ، فستتوفر لديه المعرفة والكفاءة والقدرة على خدمة أي مجال ، وسيكون افضل من الموجود ، وعندئذ سيعتمد الاخرون اسلوب تعليم من هذا النوع .

س : يبقى ما سمعته من وجهات نظر المتحفظين بشأن المستوى العلمي الذي يمكن ان يوفره نظام تعليم كهذا ، ما دام يتطلب وسائل متطورة لا توفرها المجتمعات التي يعيش فيها الفلسطينيون ، فما هو رأيك ، وهل تؤمن حقا بأن الوسائل ، والمستوى المتحقق ، ستوفر الخدمات المطلوبة ، وتؤمن انتظامها وايصالها على النحو الذي يجعلها ناجعة ؟

ج : الاغلبية الساحقة من الذين حضروا الندوة اقتنعت بأن الكفاءات العربية متوفرة .

س : التخوف ينصب على قصور الوسائل والخدمات اللازمة واصحابه ، يخشون من ان يصير نظام الجامعة المفتوحة مشابها لنظام الانتساب السائد : يلتحق بها الطلبة ويؤدون امتحانات ويحصل قسم منهم على شهادات .

ج : تخوف وارد ، ونحن نضعه في عين الاعتبار .

س : كيف تعملون لتجاوزه ؟

ج : باستخدامنا القدرات العربية المتوفرة التي تهدر في الوقت الراهن ولا يستفـاد منها في حقل التعليم . نحن سنستخدمها ، ومن هنا فنحن غير خائفين .

س : نعـود لدور منظمة التحرير في هذه العملية كلها ، ما هي حدوده ؟

ج : المبادرة جاءت منها ، والدكتور وليد قمحاوي هو الذي بدأها ، وهـو الذي باحث اليونسكو لاعداد الدراسة وتابع المشروع . ثم ان المنظمة هي التي تمنحنا التشجيع وتيسر لنا السبل وتحصل لنا على رخصة انشاء الجامعة . وعبر علاقة المنظمة باليونسكو يمكن عمل الكثير على المستويات المختلفة بالاستفادة من شرعية اليونسكو ، ومن وفرة الكفاءات لديها . واليونسكو مهتمة بالموضوع ، فضلا عن اهتمامها الاشمل بتطوير فرص ووسائل واشكال التعليم الجامعي في كل مكان . ان الندوة التي عقدت تمت في إطار اليونسكو واستضافها مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير . لقد استجابت اليونسكو لطلب المنظمة ، لانه اولا مشروع . وهناك سبب آخر وهو ان المدير الحالي لليونسكو ، وهو سنغالي ، متحمس لتحرير العالم الثالث من سيطرة الاستعمار الثقافي ، وهو بالتالي متحمس لمشروعنا ، وهو الذي اطلق عبارة : عندما يقدر للجامعة الفلسطينية المفتوحة ان تنشأ ، فسوف تحدث ثورة ثقافية في الوطن العربي .

أجـرى الحوار : فيصل حوراني

يصدر قريبا
عن مركز الابحاث
الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤ ـ ١٩٧٤
دراسة في الوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية
تأليف
فيصل حوراني

عبدالقادر ياسين

القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة

مقاومة الاحتلال في سنواته الاولى

منذ نحو خمسة عشر قرنا كانت آخر المعجزات ، ومع ذلك فان البعض لم يتورع عن وصف ما جرى في قطاع غزة بالمعجزة . تباينت التفسيرات وتلونت بصدد المقاومة الباسلة التي ابداها أهالي غزة ضد المحتلين الاسرائيليين ، طوال السنوات الأربع الأولى من الاحتلال . فثمة تفسيرات سيكولوجية ، وأخرى فيسيولوجية ، وثالثة ميثولوجية ، ورابعة انثروبولوجية ،وخامسة جغرافية ، وسادسة جيوبوليتيكية ، وسابعة ديموغرافية ... الى آخر القائمة . ذلك ان بعض هذه التفسيرات أعاد هذه المقاومة الباسلة الى العزة والكرامة والشهامة التي يتمتع بها سكان القطاع، وتفسيرات أخرى أعادت هذه المقاومة الى انتساب أهالي قطاع غزة الى شمشون الجبار ، وتفسيرات ثالثة أعادتها الى الموقع الجغرافي المتميز للقطاع ، ورابعة أعادتها للكثافة السكانية الشديدة في القطاع : حيث يخص كل كيلو متر مربع ما متوسطة ألف نسمة ، وهي نسبة تفوق مثيلاتها في بقية المناطق التي احتلتها القوات الاسرائيلية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

هذه الاسباب هي أقرب الى الخرافة ، منها الى الواقع . فالأسباب الحقيقية لنهوض المقاومة هذا تقبع على ارض القطاع ، ولا تحلق في السماء .

ذلك ان القوات الاسرائيلية مارست ، منذ دخولها القطاع ، أساليب قمع بالغة القسوة والبربرية ، كما تعمدت هذه القوات تعميم البطالة في أوساط العمال والموظفين ، فضلا عما سببه الاحتلال الاسرائيلي من كساد لتجارة القطاع . واذا كانت هذه الاسباب الثلاثة أسهمت ، أساسا ، في احداث رد الفعل المجيد ، فان ارتفاع الروح المعنوية لاهالي القطاع بعد بدء القوات المصرية حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس ، ربيع ١٩٦٩ ، عزز نهوض المقاومة في القطاع .كما ان ثمة عوامل اخرى ، ساعدت ــ بدرجة أقل من سابقتها ــ على هذا النهوض فأولا تلقى معظم البالغين من سكان القطاع تدريبا بسيطا على السلاح في السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال ، وثانيا ثمة خبرة الحركة الوطنية في القطاع في مواجهة الاحتلال

الاسرائيلي ،ابان العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ، وثالثا اتضاح أفاق الكفاح امام اهالي القطاع : اذ في حالة الانتصار سيفسح المجال أمام حكم وطني فلسطيني ، أو تعود الادارة المصرية للقطاع ، وكلا الاحتمالين يحفزان الاهالي على البذل والتضحية من اجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلي ، وأخيرا فان الكرامة الوطنية كانت تعاني من جرح بالغ ، بفعل الهزيمة والاحتلال .

وفي الوقت الذي خيم فيه ليل الاحباط الكالح على ارجاء الوطن العربي في اعقاب عدوان ١٩٦٧ ، فان قطاع غزة بدا وكأنه نأى بنفسه عن دائرة هذا الليل : اذ سرعان ما دفن سكان القطاع شهداءهم ونهضوا ، كما تماثلت القوى الوطنية في القطاع للشفاء من الاحباط ، في سرعة استثنائية . وعلى سبيل المثال ، فانه بعد أقل من شهرين على الهزيمة والاحتلال نظمت نساء معسكر الشاطىء بمدينة غزة مظاهرة احتجاجية ضد أساليب القمع الاسرائيلي ، وفي الوقت نفسه ـ أول أب(أغسطس) ١٩٦٧ ـ تشكلت ،سرا ،« **الجبهة الوطنية المتحدة** » في القطاع، حيث ضمت كلا من **الحزب الشيوعي** ، **وحزب البعث** ، **وجبهة تحرير فلسطين (ج .ت .ف .)** ، فضلا عن بعض الشخصيات الوطنية الديمقراطية ، ذات الوزن المحلي والعربي والعالمي . وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) من السنة ذاتها أصدرت الجبهة ميثاقها ، وفيه دعت الى وحدة صفوف شعب القطاع ، وحشد الطاقات ، وتنظيمها ، وتصعيد المقاومة ، من أجل احباط مشاريع الاحتلال الاسرائيلي وافشال أغراضه . وبالنسبة لاشكال النضال ، ذكر الميثاق ان الجبهة الوطنية ستناضل « بالاساليب التي تراها مناسبة » . من أجل : ١ ـ سحب قوات الاحتلال الاسرائيلي ٢ـ عودة الادارة المصرية الى قطاعغزة ٣ـ اسقاط مشاريع التصفية والتشريد ٤ ـ مقاطعة سلطات الاحتلال الاسرائيلي في كافة المجالات ، ومقاومة مؤامراته الرامية الى تهويد الحياة في قطاع غزة .

وكانت الجبهة قد أصدرت ، منذ أول آب (أغسطس) ١٩٦٧ ، صحيفتها السرية الاسبوعية ، التي حملت اسم « المقاومة » : تجسيدا لروح وطبيعة المرحلة الكفاحية .

وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، صدر العدد الاول من الصحيفة الاسبوعية السرية ، « الجماهير » ، لسان حال « طلائع المقاومة الشعبية » ، التي تشكلت سرا ، من « حركة القوميين العرب » ومؤازريها في القطاع . بينما اختارت « **فتح** »أسلوب التنسيق مع **الحزب الشيوعي** ، دون غيره من التنظيمات . ولعبت « **الجبهة** » و « **الطلائع** » و «**فتح**» ،مجتمعة ، الدور الاول في تهيئة جماهير القطاع من أجل خوض غمار مقاومة عنيدة وطويلة الأمد ضد الاحتلال الاسرائيلي . وذابت عناصر **جيش التحرير الفلسطيني** ، التي بقيت في القطاع ، بين السكان ، ونشطت في زرع الألغام والمتفجرات من مخازن وحداتها السابقة ، ومن حقول الالغام المحيطة بمواقعها القديمة . فمن هذه الالغام استخرج جنود وضباط جيش التحرير المواد المتفجرة ، وعبأوها في علب فارغة ، أو داخل زجاجات المياه الغازية ، ليصنعوا منها « اشهر قنبلة في القطاع ، بعد ان يضيفوا اليها فتيل الاشعال »[١] .

وتدرجت المنظمات السياسية بالنضال الجماهيري ، بدءا من أشكال المقاومة السياسية النشطة (المنشور ، الصحيفة السرية ، الوفود ، المظاهرات ، والاضرابات السياسية) الى

المقاطعة والعصيان ، وانتهاء بالكفاح المسلح. كل ذلك بما أيتلاءم واستعداد جماهير القطاع للتضحية ، وللسير في هذا الاسلوب أو ذاك من اساليب النضال ، وبما يتفق ونمو قوة هذه التنظيمات ، ضمن عوامل نهوض المقاومة في القطاع ، وهو النضال الطويل والدؤوب الذي سبق المقاومة المسلحة . مما جعل الحركة الوطنية في القطاع تأخذ ، تحت الاحتلال الاسرائيلي ، مسارها الصحيح ، **من السياسة الى المقاومة** ،دون ان يقلل هذا من شأن الجهود التي بذلتها تنظيمات القطاع في مجال التنظيم .

وفي الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٧ ، نظمت **الجبهة الوطنية** اضرابا عاما ، شمل القطاع بأكمله : ضد وعد بلفور في ذكراه الخمسين ، وتنديدا بذكرى احتلال القوات الاسرائيلية لقطاع غزة لاول مرة (١٩٥٦ ــ ١٩٥٧) . وفي كانون الاول (ديسمبر) من السنة ذاتها ، نظم العمال العاطلون عن العمل في رفح مظاهرة ، سقط فيها احدهم قتيلا برصاص جنود الاحتلال . وخلال شهرين اثنين ، فقط ، من عام ١٩٦٧ ، قدم مئتا فدائي فلسطيني من القطاع الى المحاكم العسكرية . وفي أيار (مايو) ١٩٦٨ تظاهرت النساء والطلبة في مدينة غزة ضد الاحتلال ، أربعة أيام متتالية ، القى فيها المتظاهرون القنابل على الدوريات العسكرية الاسرائيلية . وتتابعت المظاهرات ، احتجاجا على اعمال التفتيش والقاء القبض التي ردت بها سلطات الاحتلال على هذه المظاهرات الاحتجاجية . ودارت اشتباكات دامية في دير البلح ، في اثناء احتفال القوات الاسرائيلية بالذكرى الاولى لاستيلائها على القدس ، حيث سد طلبة وطالبات دير البلح ومخيم النصيرات ، بالمتاريس ، الطريق الرئيسية التي تصل ما بين مدن وقرى القطاع ، وقذف هؤلاء الطلبة السيارات الاسرائيلية بالحجارة من وراء المتاريس . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة ذاتها انفجرت عدة ألغام في القطاع ، قتل بسببها بعض جنود الاحتلال . وفي شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، أقام حوالى ثلاثة آلاف طالبة في غزة المتاريس في الشوارع ، وقذفن السيارات الاسرائيلية بالحجارة ، هاتفات بحياة عبد الناصر ، الذي بدأت قواته ، لتوها ، حرب الاستنزاف على جبهة القناة . واصيب في هذه المظاهرة الصدامية نحو تسعين طالبة ، بعصي ورصاص الشرطة الاسرائيلية .

ومن جهة اخرى ، تصاعدت المقاومة المسلحة واتسعت ، حتى « أصبحت القنبلة هي العلامة التجارية المميزة لمدينة غزة »[٢] ولدرجة بدت معها المدينة « وكأن الفدائيين هم الذين يسيطرون عليها »[٣] ، وجعلت هذه المقاومة « البؤرة الحقيقية للمواجهة العربية الاسرائيلية لا تقع على ضفاف الاردن ، ولا على شواطىء قناة السويس ، وانما في مدينة غزة نفسها »،[٤]. على الرغم من اشتعال الجبهتين ــ المصرية والاردنية ــ من أن لآخر بالقتال الدامي .

وأدى هذا كله الى التفاف جماهيري عريض حول المقاومة المسلحة في القطاع ، وشكلت الجبهة الوطنية المتحدة تنظيما مسلحا ، في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٧ ، في حين امتلكت طلائع المقاومة مثل هذا التنظيم منذ بدأت تمارس نشاطها السياسي . ثم سرعان ما تحول اسم « طلائع المقاومة الشعبية » ، منذ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، الى « **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** » ، أو ــ على وجه الدقة ــ اصبحت « الطلائع » فرعا للجبهة الشعبية التي تشكلت منبثقة عن حركة القوميين العرب وامتدادا لها في قطاع غزة .

ونمت المقاومة المسلحة في القطاع ، باطراد ، وبشكل فاق نظيراتها في بقية المناطق

العربية المحتلة . اذ منذ الاحتلال الاسرائيلي (حزيران ١٩٦٧) حتى منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، بلغ مجموع ما وقع في كافة الاراضي المحتلة سبعمئة وتسعين اشتباكا عسكريا ، كان نصيب قطاع غزة ، وحده ، ستمئة وواحد وثلاثين اشتباكا . ومنذ انتهاء حرب ١٩٦٧ وحتى اوائل أيار (مايو) ١٩٦٩ ، نظرت محاكم الاحتلال العسكرية في القطاع في نحو سبعة الاف قضية مقاومة ، اتهم فيها نحو عشرين الفا من سكان القطاع ، وهو معدل كبير لقطاع لا يتجاوز عدد سكانه الثلاثمئة الف نسمة ، في حين بلغت جملة الغرامات المالية ، التي حكمت بها هذه المحاكم على اهالي القطاع ، في المدة نفسها ، اكثر من ثلاثمئة الف ليرة اسرائيلية .

ومنذ اواخر العام ١٩٧١ ، اخذت المقاومة العسكرية في القطاع في التراجع ، بعد أن تفرغت القوات الاسرائيلية لهذه المقاومة ، بمجرد قبول القاهرة **مبادرة روجرز** ، في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وايقافها القتال ضد القوات الاسرائيلية على ضفاف قناة السويس ، مما أتاح للقوات الاسرائيلية فرصة ملاحقة العناصر الفدائية في القطاع ، وتعقبها بعمليات التمشيط . وأحرزت القوات الاسرائيلية ، بذلك ، نجاحا ملموسا ، خصوصا ان فدائيي القطاع أصابهم التوتر الشديد ، الذي انعكس على سلوكهم مع جماهير القطاع وفي اشتباكاتهم مع القوات الاسرائيلية . وكان هناك سبب ثان تلا وقف القتال على جبهة القناة مباشرة وهو اقدام النظام الاردني على ضرب حركة المقاومة في شرقي الاردن ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ ، مما أوقف مصدر المعونة المادية لفدائيي القطاع ، علاوة على ما لهذا الضرب من تأثير معنوي بالغ السوء عليهم .

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا كله ، بل بادرت لفتح الباب لتشغيل العمال العرب ، منذ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ بهدف امتصاص سخطهم ، كما نشطت التجارة ، وخففت سلطات الاحتلال ــ الى حد كبير ــ من اساليبها الارهابية ضد سكان القطاع .

وتردت أحوال الفدائيين في القطاع ، خصوصا بعد مقتل **النقيب زياد الحسيني** ، قائد **قوات التحرير الشعبية** في قطاع غزة ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ ، ومقتل **داود خلف (أبو أحمد)** نائب قائد **الجبهة الشعبية** في القطاع ، ومقتل **محمد محمود مسلم (غيفارا غزة)** ، قائد **الجبهة الشعبية** في القطاع ، في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٣ ، هو ومساعديه **:كامل العمصي ، وعبد الهادي الحايك .**

وشهد القطاع ، بعد ذلك ، أعمال مقاومة مسلحة ، محدودة ومتباعدة ، تركز أغلبها في زرع الالغام للدوريات العسكرية الاسرائيلية ، وعلى خط السكة الحديد . وانقضت ــ في أواخر ١٩٧١ ــ مرحلة النهوض التي تدرجت فيها أشكال النضال ، وامتزجت ، وجرى التنسيق بينها ، في دقة وبراعة ، طوال أكثر من أربع سنوات . وحتى في اطار الكفاح المسلح ، جرى التدرج من زرع الالغام الى نصب الكمائن ومواجهة الدوريات الاسرائيلية المحمولة، بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية .

وشيئا فشيئا ، أخذت اسباب نهوض المقاومة في القطاع تنحسر لحساب أسباب الهبوط . وعندما انفجرت حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، كان من الصعب على جماهير

القطاع ــ وقد فقدت أغلب كوادرها وغابت تنظيماتها السياسية والعسكرية ــ التحول السريع نحو المقاومة من جديد . وان كان هذا لم يمنع بعض الفدائيين محدودي العدد في القطاع من زرع القليل من الالغام في طريق مركبات الجنود الاسرائيليين .

وهكذا ، ساهمت ظروف خارجية بشكل اساسي في اضعاف المقاومة في قطاع غزة ، بأكثر مما ساهمت به الظروف الذاتية للحركة السياسية في القطاع .

لكن نهوض المقاومة وهبوطها من القطاع ليسا بدون دروس وخبرات . وهما أثمن من أن يتحولا الى أطلال للنوح حولها ولندب الحظ . وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على خبرات « **الجبهة الوطنية المتحدة** »في قطاع غزة ، لعل في ذلك فائدة للمناضلين الوطنيين .

فشل المحاولات الاولى

اكتمل عدد المجتمعين الستة ، لكن الصمت ظل يلجم السنتهم كافة ، مع ان الاجتماع كان لتبادل وجهات النظر ، حيث لا مفر من استخدام الكلام اكثر من غيره . فلا تبادل للرأي بالعيون أو بالصمت او بالبانتوميم .

وفجأة ، قطع المضيف الصمت بأن حيا الحضور ، وأعلن افتتاح الجلسة . وانتظر ان يلحق به الجالسون، دون جدوى : اذ لانوا ، بالصمت ، جميعا عدا واحدا افتعل جملتين غير مفيدتين لكسر الصمت . أعقبه المضيف بجملتين موازيتين ، استأذن المتحدث ، بعدهما ، الحضور في تأجيل الجلسة الى موعد قادم . وافق الجميع ، وكأن المضيف انتشلهم من بئر وجدوا أنفسهم وقد سقطوا فيها فجأة .

مكان الاجتماع هو منزل منير الريس ، في حي الرمال بمدينة غزة ، والزمان ما بين ٢٠ و٢٥تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، والمجتمعون هم مندوب حركة القوميين العرب في قطاع غزة ، ونظيره الشيوعي ، وثالث عن جيش التحرير الفلسطيني ، فضلا عن وطنيين مستقلين ، هما : منير الريس ، و(...) . أما السادس فكان سبب صمت الحضور .

ولعل من فضول القول ان هذا الاجتماع كان من اجل القاء الضوء على الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة ، واستعراض وجهات نظر القوى الوطنية المختلفة بصدده ، من اجل تحديد نقاط اللقاء ونقاط الخلاف بين هذه القوى ، وصولا الى صيغة مشتركة لمقاومة الاحتلال ، من خلال برنامج سياسي للتحالف الوطني المنتظر : يحدد طبيعة المرحلة ، والهدف الاستراتيجي ، والاهداف المرحلية ، وأشكال النضال ، فضلا عن تحديده لقوى معسكر الثورة من جهة ، وقوى معسكر الاعداء من جهة اخرى ، بشكل يوفر الوضوح الفكري والسياسي للجماهير الشعبية ،كما يمنح الثقة لخطى الطلائع السياسية في القطاع .

وتبدأ القصة حين توجه مندوب الحزب الشيوعي مع مندوب جيش التحرير الى مسؤول القوميين العرب ،لمناقشته في امكانية توحيد القوى الوطنية في مواجهة المحتل الاسرائيلي . وبعد ثلاث جلسات متتالية ، استغرقت اسبوعا ، وافق مسؤول القوميين العرب على تشكيل جبهة من الشيوعيين والقوميين وجيش التحرير ، مع تمثيل المستقلين في قيادة الجبهة برموز تتميز بثقل محلي وعربي وعالمي . وعندما وصل المندوبون الثلاثة الى مرحلة تسمية هذه الرموز المستقلة ،

سارع مسؤول القوميين العرب ، وسمى الثلاثة ، فكان اثنان منهم على ضفاف القوميين ، في حين عرف الثالث بتقدميته . ووافق مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير على الاسماء الثلاثة . واقترح مندوب الشيوعيين اطلاق اسم « الجبهة الوطنية » على التحالف المقترح ، الا ان مندوب القوميين اعترض على التسمية ، مقترحا اسم « طلائع المقاومة الشعبية » . واخيرا انتهى الثلاثة الى رفع موضوع الاسم الى قيادة التحالف ، لتبت فيه في اول اجتماع لها .

واتفق مندوب القوميين مع نظيريه الشيوعي وضابط الجيش على موعد الاجتماع ومكانه .

وفي منزل منير الريس ـ مكان الاجتماع ـ فوجيء ثلاثة من الحضور بشخص مجهول يجلس ضمن الحضور ، لم يكن ضمن الرموز المستقلة المدعوة لهذا الاجتماع . ولهذا صمت الحضور ، في البداية تحفظا وتحسبا وريبة ، ثم استنكارا لأسلوب « الامر الواقع » واللف من وراء ظهر الباقين ، وتقرير الامور في استئثارية وتفرد . وأوضح المضيف ان من اعتبره أغلب الحضور غريبا على الجلسة ليس الا « فلان » ، الذي حضر بدل اخيه ، الرمز الوطني المسمى ضمن الرموز الثلاثة . ولم يكن للاخ الذي حضر ثقل محلي او عربي او عالمي ، بل ان مندوبي الشيوعيين وجيش التحرير ظناه من عرب اسرائيل ، لفرط جهلهما به ! وعندما ذكر المضيف اسمه اكتشفا انه عضو في حركة القوميين العرب ، مما يجعل هذه الحركة ممثلة بمندوبين اثنين في قيادة الجبهة ، لا مندوب واحد .

التقى مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير بمسؤول القوميين العرب ، وعاتباه على استبدال شخص بآخر ، دون استشارتهما ، الأمر الذي يعمق أزمة الثقة التاريخية بين الشيوعيين والقوميين ، ويشوش بداية العمل الجبهوي .

أوضح مسؤول القوميين العرب للمندوبين ـ الشيوعي والعسكري ـ بأنه لم يكن يعلم بهذا التغيير ، وان منير الريس هو الذي اجراه ، دون علم منه . هنا اقترح مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير أن يذهبا للعضو الأصيل ، ويطلبا اليه حضور جلسات قيادة الجبهة ، بدلا من أخيه . لكن مندوب القوميين اعترض ، متذرعا بأن هذا الاتصال يحرج منير الريس .

سارع العضوان الشيوعي والعسكري بتقديم اقتراح مفاده ان يتصلا بالاخ « النائب » ويقنعاه بالتوقف عن حضور جلسات قيادة الجبهة ، لكن مسؤول حركة القوميين رفض هذا الاقتراح ، بدعوى انه يؤذي مشاعر « النائب » . واخيرا اتفق الثلاثة على الذهاب ، معا ، الى منير الريس ، ليطلبوا اليه انهاء الورطة التي اوقعهم بها . وفي الموعد المحدد توجه مندوبا الحزب الشيوعي وجيش التحرير ، معا ، الى منزل منير الريس ، لكنهما عدلا عن الدخول الى المنزل ، بمجرد ان لمحا مندوب القوميين يتأبط ذراع « النائب » ، ويدخل معه الى منزل منير الريس .

وبديهي ان عدول مندوبي الحزب الشيوعي وجيش التحرير عن دخول منزل منير الريس ، جاء بعد احساسهما بأن مندوب القوميين قصد احراجهما باحضار الاخ « النائب » . فتنفيذ الاقتراح الذي اتفق عليه المندوبون الثلاثة غدا شبه مستحيل في حضور « النائب » .

وبذا انهارت اول محاولة لاقامة تحالف وطني في قطاع غزة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لسنة ١٩٦٧ .

وحتى لا نتجنى على أحد ، نشير الى ان الاخ الأصيل ، الذي تسبب غيابه في نسف مشروع التحالف ، اخبرني ــ بعد مضي نحو اثني عشر عاما على المحاولة المذكورة ــ انه امتنع عن حضور الجلسة الاولى لقيادة التحالف المقترح ، لانه لا يثق في مندوب الشيوعيين ، وان منير الريس ــ دون أن يستشير أياً من الذين بادروا الى الدعوة ــ ابتكر حل حضور شقيق المرشح جلسات قيادة التحالف ، بدلا منه ، ما دام الاخ الاصيل لا يريد التعامل مع مندوب احد اطراف التحالف .

ولادة « الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة »

وبعد فشل هذه المحاولة ، توجه مندوبا الحزب الشيوعي وجيش التحرير الى مسؤولي حزب البعث وجبهة التحرير الفلسطينية (ج .ت .ف .) في القطاع ، عارضين عليهم المشاركة في تحالف وطني . وسرعان ما قبل مسؤولو البعث وج .ت . ف . الفكرة ، ورحبا بها ، وانضم الى قيادة الجبهة رمزان وطنيان ، فضلا عن مندوبي كل من الحزب الشيوعي وجيش التحرير والبعث وج .ت .ف . وذلك ما بين ٢٥ و ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ . وحمل التحالف الجديد اسم « الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة » .

وطلب مندوب جيش التحرير ، في اول اجتماع ، اعفاءه من حضور جلسات قيادة الجبهة ، وان تعهدبالالتزام بكافة المقررات الصادرة عن هذه القيادة ، في حين طلبت اليه قيادة الجبهة عدم القيام بأية اعمال عسكرية داخل أراضي قطاع غزة ، لحرمان القوات الاسرائيلية ذريعة القيام بمزيد من أعمال القمع والارهاب التي تشنها ضد سكان القطاع : خصوصا ان القنوط كان قد تمكن من معظم السكان ، بفعل هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ السوداء .

وبالرغم من استمرار الجبهة الوطنية في نشاطها ، الا ان الاتصالات بالقوميين العرب لم تنقطع لكنها جميعا لم تؤد الى جذب القوميين الى التحالف .

حتى قبل ان تقوم الجبهة الوطنية ، فان الفصائل المختلفة نشطت بقدر متفاوت ، في ايواء العسكريين الذين تخلفوا في القطاع ، ووفرت هذه الفصائل المسكن والغذاء والامن والاتصال لهؤلاء العسكريين ، قبل ان تدبر لهم وسائل نقلهم الى خارج الأراضي المحتلة . ومن جهة اخرى ، فان هذه الفصائل عمدت الى نقل وتخزين الأسلحة المتروكة في المواقع العسكرية الفلسطينية والمصرية المهجورة .

وبمجرد ان خرجت الجبهة الوطنية الى الوجود ، اعتبر ميثاقها حرب ١٩٦٧ جزءا من الثورة المضادة التي يقودها الاستعمار الاميركي ضد حركات التحرر الوطني والانظمة الوطنية والتقدمية في كافة انحاء العالم .

وحدد الميثاق مهام الجبهة في انجاز وحدة القوى الوطنية في القطاع ، وحشد كل الجهود والطاقات الثورية ، وتعبئتها ، وتنظيمها في عمل يومي دائم ، من اجل تصعيد المقاومة ضد مشاريع الاحتلال ، وتحصين الجبهة الداخلية وزيادة مناعتها .

أما أهداف الجبهة فحصرها الميثاق في اربعة ، هي : ١ ــ سحب قوات الاحتلال ، دون قيد او شرط : ٢ ــ عودة الادارة العربية ، كمنطلق لتحرير فلسطين ، مع رفض مشاريع الضم

للاردن والتدويل واقامة الكيان الهزيل : ٣ ــ اسقاط كل مشاريع التصفية : ٤ ــ عدم التعامل مع العدو : ٥ ــ مقاومة مؤامرات تهويد الحياة العامة ، خصوصا في مجالي الاقتصاد والتعليم .

وفي عددها الاول ، اكدت « المقاومة » (الصحيفة السرية الاسبوعية للجبهة) على « ان النضال ضد العدو المحتل يجب ان يكون مدروسا ، بعيدا عن الارتجال ، وان يجري تصعيده تدريجيا من خلال معارك يومية ، تشارك فيها جماهير الشعب ، كما يجب ان يكون مرتبطا بأهداف محدودة يمكن انجازها ... [و] المهمة الرئيسية لشعبنا ، في هذه المرحلة ، هي افشال مؤامرات التصفية واسقاطها » .

على ان هذا الاتجاه العلمي طويل النفس ارتطم باتجاهين خطرين لدى سكان القطاع اولهما استسلامي يائس ، وقع فريسة الهزيمة ، يستخف باشكال النضال كافة . في حين اتسم الاتجاه الثاني بالمغامرة ، فنادى بضرورة التصدي العسكري العاجل للاحتلال الاسرائيلي . وفي الوقت الذي تمتع فية الاتجاه الاول بشعبية واسعة ، فان انتشار الاتجاه الثاني كان بالغ الضيق .

وفي الوقت الذي رأت فيه الجبهة أن النضـــال ، وحده ، سيؤدي الى انتشال النسبة الاكبر من الاتجاه الاول من وهدة اليأس ، فانها تقدمت بتقدير للموقف ، ردا على الاتجاة المغامر ، مفاده ان ثمة هوة عميقة تفصل جماهير الشعب عن الكفاح المسلح ، وان تنظيما ثوريا محكما بامكانه ان يتجاوز بهذه الجماهير تلك الهوة بدأب وأناة وطول نفس ، حيث يبدأ النضال الفكري والسياسي ، بما يسمح للجماهير باسترداد ثقتها بنفسها وبقواها الوطنية والعربية التقدمية ، وبما يفسد أثر الحرب النفسية التي تشنها الاجهزة الاسرائيلية في القطاع ، وبما يوفر الوضوح في الاهداف والامكانات أمام الجماهير .

وطرحت صحيفة « المقاومة » شعارات « التقشف ... مقاطعة الكماليات ... مقاطعة مناهج التعليم غير العربية ... التصدي للحرب النفسية ... البقاء على ارض الوطن ... صفا واحدا ضد الصهيونية ... والصمود في مواجهة ارهاب المحتل »[٥] ، بعد ما كانت قد هاجمت المنادين بتولي الشعب الفلسطيني قضيته بنفسه ، ورأت أن هذا الشعار « يعني ــ في التطبيق ــ عزل الشعب الفلسطيني عن الامة العربية ، وبالتالي وقوعه فريسة في براثن الصهيونية والاستعمار »[٦] . كما انها نددت بالذين يهاجمون الادارة المصرية للقطاع . ورأت في هذا الهجوم خدمة مجانية للمحتل الاسرائيلي .

وحين استفحلت الازمة الاقتصادية في القطاع ، خشيت الجبهة ان تندفع جموع السكان مهاجرة الى حيث الرزق ، فتخلي القطاع ، مما يحقق هدف المحتل بتهويده وابتلاعه . فطالبت « المقاومة » الجماهير باعلان التقشف ، ومقاطعة البضائع الكمالية الصهيونية ، كما طالبت التجار بعدم اخفاء السلع الاستهلاكية ، وناشدت الجميع أن يبقوا النقود المصرية في التداول[٧] .

وفي مواجهة مؤامرة التهجير ، تحركت اللجان الوطنية سريعا من أجل تعبئة الجماهير في خط التصدي لهذه المؤامرة وافشالها . وعممت الجبهة شعارات : « الوطن او المـــوت » ،

و«البقاء على ارض الوطن تحت كل الظروف » ، و « الهجرة خيانة وطنية » و« لن نتحول الى لاجئين من جديد » . كما دأبت « المقاومة » على نشر الاخبار عن الصعوبات والاهوال المادية والنفسية التي يلقاها النازحون من القطاع ، وبشكل خاص ازدراء سكان المناطق العربية المضيفة بهؤلاء الفارين من أرض المعركة .

وفي مجال الدعاية الخارجية ، أجرت الجبهة اتصالات بعدد من الصحافيين الاجانب ، بينهم مايكل آدمز ، الذي عاد الى بريطانيا ليكتب في صحيفة الغارديان اللندنية مقالاته الشهيرة عن اوضاع المناطق المحتلة . كما نظمت الجبهة زيارات شبه سرية لمندوبي صحيفتي « أونيتا » الايطالية ، و « لومانيتيه » الفرنسية ، الشيوعيتين .

وفي آذار (مارس) ١٩٦٨ اصدر « اتحاد المعلمين بالضفة الغربية » ــ وهو تنظيم سري مرتبط بجبهة النضال الوطني بالضفة الغربية ــ بالاشتراك مع اللجنة الوطنية للمعلمين التابعة للجبهة الوطنية بقطاع غزة ، بيانا فضحا فيه الاساليب الاسرائيلية في مجالات الثقافة والتعليم ، وفي ممارسة اسرائيل ابشع الاساليب الارهابية ضد معلمي وطلبة الضفة والقطاع . وقد ارسلت من هذا البيان عدة صور ، الى يوثانت (الامين العام للامم المتحدة آنذاك) ، واليونيسكو ، والجامعة العربية ، وبعض الهيئات الدولية الاخرى .

كما وجهت الجبهة الوطنية نداء « الى كافة المناضلين من أجل كرامة الانسان وشرفه ... الى انصار السلم والحرية والديمقراطية في العالم » ، ناشدتهم فيه التدخل لايقاف « هذه المجزرة الرهيبة » التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة . وتم توزيع هذا النداء في الخامس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٨ .

ورصدت الجبهة حوادث العنف في القطاع ، وجمعتها في تقرير ، وزعته على الاتحاد العالمي للنقابات ، ومجلس السلم العالمي ، والأمم المتحدة .

وفي المجال التنظيمي نجحت الجبهة في حل المعادلة الصعبة التي واجهتها . فالاحتلال الاسرائيلي يتطلب تنظيم الجماهير ، بينما يفرض ــ من جهة اخرى ــ اقامة تنظيم حرب لمواجهته ، تنظيما ضيقا ، محكما ، مرنا ، في وقت واحد . بما يجنبه فخاخ المحتل ، ويمكنه من الافلات من ضرباته الشرسة . وكانت اللجان الوطنية هي الصيغة والحل .

التعليم ، العمل العسكرى ، الاضراب

في بداية الاحتلال رفعت الجبهة الوطنية شعار « لا تعليم في ظل الاحتلال » اذ تصورت قيادة الجبهة ان امد الاحتلال سيتساوى ، على الاغلب ، مع الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع (١٩٥٦ ــ ١٩٥٧) ، حيث لم يمتد سوى اربعة اشهر وخمسة ايام . ومن هنا ارادت القيادة ان تحرم المحتل من صورة المستقر المرضى عنه من سكان القطاع ، والتي يسعى اليها المحتل الاسرائيلي امام الرأي العام العالمي بخاصة . لكن الاشهر القليلة الاولى للاحتلال اكدت انه ليس كسابقه ، وانه سيمتد لسنوات ، وان هذا الشعار يخدم الاحتلال ، من حيث لا تدري الجبهة فالاحتلال يهدف ــ ضمن ما يهدف ــ الى تجهيل الشعب الفلسطيني . وسرعان ما استبدلت قيادة الجبهة هذا الشعار بشعار « ضد تهويد مناهج التعليم » . وهكذا ، نجحت

الصلة الحميمة بالجماهير في التعجيل بتصحيح شعار سياسي متطرف .

ومن جهة ثانية ، اشتد ضغط بعض قواعد الجبهة على قيادتها من اجل التعجيل بخوض الكفاح المسلح ونبذ العمل السياسي . وتصدت « المقاومة » لهذا المفهوم الغريب عن العمل الثوري ،وأوضحت ان « مقاومة الاحتلال تتخذ اشكالا نضالية متنوعة ، وبتصاعد المقاومة من مرحلة لأخرى ، بشكل مدروس غير مرتجل ، وفقا لظروف كل مرحلة ومتطلباتها » . وأشارت « المقاومة » الى الدور الذي لعبه العمل السياسي في انتشال جماهير القطاع من الاحباط الذي تمكن منها بفعل الهزيمة ، فضلا عن افشاله مخططات المحتل ، وتعميقه صمود جماهير القطاع[٨] .

وكانت « المقاومة » قد أكدت ان « الحل العسكرى اصبح في طريق الحتمية » وان تجارب وخبرات الشعوب المناضلة قد علمتنا أن النضـال المسلح هو الطريق الثوري الوحيد لمقاومة الاستعمار وانتزاع حقوق الشعوب[٩] .

وغني عن القول ان الاتجاهات الثلاثة في الشارع الغزي انعكست في الجبهة والحزب معا ، بل امتدت الى قيادة الحزب نفسه . ففيما طالب عضو واحد ــ من اصل تسعة هم أعضاء اللجنة المركزية للحـزب ــ اللجنة المركزية التعجيل بالكفـاح المسلح ،نجد ثلاثة عارضوا هذا العضو في توجهه هذا ، (مبينين ان دور الحزب ينحصر في اصدار المطبوعات) فيما آكد الاعضاء الخمسة الباقون ان الحزب يتبنى اشكال النضال كافة ، ولا يستبعد أيا منها ، وانه ينسق بينها ، ويقدم احدها على الآخر ، بما يستجيب لاحتياجات المرحلة ، وميزان القوى ، واستعداد الجماهير لتبني هذا الشكل او ذاك من اشكال النضال ، وان دور العمل العسكري آت ، بعد احداث التحول في استعداد الجماهير ، واستكمال تدريب اعضاء الحزب والجبهة وتخزين الاسلحة والمتفجرات اللازمة .

وحدث التحول المطلوب بعد نجاح اضراب ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

وتبدأ قصة هذا الاضراب حين بدأت قيادة الحزب في دراسة امكانية الدعوة الى اضراب سياسي عام في القطاع . بعد ان نجحت الجبهة في زرع لجانها الوطنية في انحاء متفرقة من القطاع ، وطورت النضال الجماهيري ، من المذكرة الاحتجاجية والمظاهرة ، منذ الاسابيع الاولى للاحتلال .

وجرى التشاور مع الرفاق في الحزب الشيوعي الاردني (الضفة الغربية) ، لعلهم يشاركون في الدعوة لهذا الاضراب . الا ان ردهم جاء سريعا ، محذرين من الاقدام على مثل هذه الدعوة ، ومذكرين بفشل دعوتهم الى اضراب عام في القدس ، في آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، حين نظرت الامم المتحدة في قضية هذه المدينة المقدسة .

ومع ذلك فان تقدير قيادة الحزب ان استعداد جماهير القطاع لمقاومة المحتل يشجع على توجيه هذه الدعوة . ولضمان نجاح هذا الاضراب ، جرى استطلاع سري لآراء كل من السائقين والمدرسين والتجار ،واهمل الطلبة والموظفون : فالطلبة لا بد من ان يستجيبوا للدعوة تلقائيا ، بينما لن يستجيب الموظفون لاية دعوة من هذا النوع . وجاء رد السائقين والمدرسين مشجعا ، في حين تحفظ التجار . فقد أبانوا ان اضرابهم سيعرضهم للسجن والغرامات المالية

ومصادرة حوانيتهم ، وطالبوا بتوفير المبرر القوي لاضرابهم امام سلطات الاحتلال .

وفي مساء اليوم الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، جرى توزيع خمسة آلاف نسخة من منشور سري في كافة أنحاء القطاع ، يحمل توقيع « الجبهة » ، ويدعو الجماهير الى اعلان الاضراب « استنكارا لذكرى وعد بلفود المشؤومة ، واصرارا على النضال الدائب المتصاعد أبدا ضد الاحتلال ، واسهاما وتدعيما للنضال المحتدم ــ عربيا وعالميا ــ لالحاق الهزيمة بالمعتدين ، وتصفية الاحتلال » .

وفي صباح اليوم التالي جرى القاء ثلاث قنابل صوتية ، في وقت واحد ، في اماكن متفرقة من سوق غزة الرئيسية ، فتدافع الناس ، وفر جنود الاحتلال المكلفون بحراسة السوق ، فسحب التجار ابواب حوانيتهم ، في هدوء ورزانة . ونجح الاضراب بشكل يفوق حتى توقع المتفائلين . واعتبر هذا النجاح منعطفا في نضال القوى الوطنية في القطاع . وغدت الارض مهيأة للكفاح المسلح ، بعد ان تعافت الجماهير من يأسها ، واستردت ثقتها بنفسها ، وابدت كامل استعدادها لخوض كل اشكال الكفاح ، وبعد ان استكمل التنظيم العسكري للجبهة الحد الادنى من استعداداته وتدريباته .

وانتقلت القوى الوطنية وجماهير الشعب من الدفاع الى الصدام مع سلطات الاحتلال ، وتفجرت المظاهرات الصدامية والاعمال العسكرية ، على النحو الذي تابعناه في صحف الوطن العربي والعالم حتى عام ١٩٧١ .

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، اصدر الحزب الشيوعي ــ العمود الفقري للجبهة ــ برنامجه المرحلي ، وفيه دعا الى خوض الكفاح المسلح ، والعمل على ان يأتي هذا الكفاح انعكاسا للوحدة الوطنية ، والنضال من اجل حرية العمل له في البلدان العربية ، وان يتم التنسيق بين هذا الكفاح والقوى الثورية العربية ، وان يتم الارتباط بالمعركة النظامية العربية .

وهكذا ، استمر عمل الجبهة في تصاعد الى أن واجهت نكسات متتالية ، شأن بقية فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الوطن المحتل وخارجه[١٠]، منذ العام ١٩٧٠ .

---

(١) « **معاريف** » ، ٦/٢٧/ ١٩٦٩ .

(٢) « **عل همشمار** » ، ١٩٧١/١٢/١١ .

(٣) « **هارتس** » ، ١٩٦٩/٨/٨ .

(٤) « **لفيغتر** » ، باريس ، ١٩٦٩/٨/١١ .

(٥) « **المقاومة** » ، العدد السادس عشر ، ٦٧/١٢/١٠ : والعدد السابع عشر ، ١٩٦٨/١/٧ .

(٦) « **المقاومة** » ، العدد السادس ، ١٩٦٧/٩/٢٩ .

(٧) « **المقاومة** » ، العدد الخامس عشر ، ١٩٦٧/١٢/١٥ .

(٨) **المصدر نفسه** .

(٩) « **المقاومة** » ، العدد الحادي عشر ، ١٩٦٧/١١/١٧ .

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول النشاطين التنظيمي والصحافي للجبهة ، يمكن الاطلاع على الدراستين التاليتين ، وهما من اعداد الكاتب .

ــ « تجربة في الصحافة السرية » ، « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٢٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٣ .

ــ « تنظيم سري مفتوح الذراعين » ، « **الكاتب الفلسطيني** » ، العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

صابر موسى

نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٣٧)

مدخل

بدأ التوافق الصهيوني الامبريالي مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، متخذا مظهرين رئيسيين ومتميزا بهما ، وهما الاستيطان البشري ، والاستيلاء على الاراضي في فلسطين . ولم يعد التراث الروحي او الافكار الدينية المتمثلة في فلسطين تشغل كثيرا بال الصهيونيين او الدول الطامحة في اراضي المشرق العربي وعلى رأسها فلسطين ، بقدر ما يشغلهم هذان المظهران الاستيطان والارض .

ومع دخول الصهيونية ميدان السياسة العملية بعد مؤتمر بال ـ سويسرا سنة ١٨٩٧ ، تولت النشاط الاستيطاني اجهزة ودوائر مختصة ، بدأت تعمل بشكل منظم ومستمر لتحقيق غايات هذه الحركة ، بالاستيلاء على ارض فلسطين وتهجير اليهود اليها .

ومنذ ذلك الوقت ، دخلت الصهيونية في مرحلة التطبيق الفعلي والعملي . ولكن حد من نشاطها على ارض الواقع (فلسطين) ما اظهره الاتراك من نفور ازاء ازدياد موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وخوفهم من ضياع جزء من املاك السلطنة . لذا ، فشلت جهود هرتزل لدى السلطان العثماني على هذا الصعيد : الامر الذي حدا بأبي الصهيونية العملية الى الارتداد نحو بريطانيا ومواصلة جهوده الاستيطانية من خلالها . ذلك ان فكرة استقرار اليهود في فلسطين كانت موضع الاهتمام في إنكلترا اكثر منها في اي بلد آخر[١] . فقد رأت بريطانيا في فلسطين المكان الاستراتيجي العظيم لخدمة اهداف امبراطوريتها العظمى ومصالحها .

وهكذا ، بدأت ، بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ، مرحلة جديدة وواضحة بالنسبة للمطامع البريطانية في المشرق العربي بعامة ، وفي فلسطين بشكل خاص . وما ان استتب الهدوء ، وتمت سيطرة القوات البريطانية على قناة السويس ، حتى بدأت بريطانيا تعمل بشتى الوسائل والسبل للسيطرة على المناطق الواقعة شرقي القناة ، من أجل تأمين طرق مواصلاتها للهند وحمايتها عن طريق تأمين الجناح الشرقي للقناة .

الاراضي في ظل الاحتلال البريطاني وانشاء الادارة العسكرية

دخلت الجيوش البريطانية ، بقيادة الجنرال اللنبي قائد الحملة المصرية ، فلسطين سنة ١٩١٧ ، حيث فرض اللنبي الاحكام العرفية . وبعد احتلال كامل فلسطين في ايلول ١٩١٨ ، اعلن عن تكوين ادارة لـ « بلاد العدو المحتلة جنوبا » (Occupied Enemy Territory Adminstration , South) ، وتم تعيين الجنرال كلايتون ، الضابط السياسي العام في المكتب العربي في القاهرة ، مديرا للادارة العسكرية ؛ وهذا يدل على مدى ربط الادارة العسكرية في فلسطين بالادارة السياسية البريطانية الداعية لتأسيس الوطن القومي اليهودي .

وبعد احتلال فلسطين بأكملها ، سمحت الحكومة البريطانية بارسال بعثة صهيونية تزعمها حاييم وايزمن ، من اجل البحث في ارساء الاسس لبناء الوطن القومي اليهودي[٢] ، وكذلك انجاز الخطوات اللازمة التي تستدعيها مقتضيات تنفيذ تصريح الحكومة (تصريح بلفور) بشأن اقامة هذا الوطن ، والمساعدة في بناء علاقات جيدة في الاوساط العربية[٣] ، غير ان الشكوك العربية أخذت تشتد ، خصوصا بعد أن اخذ وايزمن يشرح وجهة النظر الصهيونية ، حاضا على الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ومعتبرا اليهود المهاجرين الجدد مواطنين عائدين الى وطنهم لا قادمين جددا . وكذلك مطالبة البعثة بنصيب كبير من الاراضي الاميرية ؛ اذ انها رأت « أن الحكومة البريطانية ستضع تحت تصرفها مساحات واسعة من اراضي الدولة »[٤] ، كما طالبت البعثة بمشاركة اليهود الفعلية في ادارة البلاد ، وتنفيذ وعد بلفور على ارضية الواقع .

ومع ان الحكم العسكري البريطاني لم يحقق الكثير من المطالب الصهيونية في هذه الفترة ، فأن بريطانيا اتبعت منذ البداية ، الاساليب الكفيلة بالتمهيد للوطن القومي اليهودي . فمنذ دخول الجيوش البريطانية فلسطين ، جعلت اللغة العبرية لغة رسمية في الدولة ، وأصدرت مجموعة المراسيم والقوانين والمنشورات التي تدعم وتؤكد هذا الاتجاه .

اما على صعيد الاراضي وانواع ملكيتها ، فقد ابقت السلطات البريطانية على قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ وملحقاته ومتفرعاته . اما حالة الملكية في فلسطين ، فقد تبين ، نتيجة الحرب وفقدان دفاتر « الطابو » التي أخذتها السلطات التركية معها قبل انسحابها ، انها مرت ، في تلك الفترة ، باضطراب عام ، قد يكون احد الاسباب التي دعت السلطات البريطانية الى الغاء معاملات الاراضي واغلاق دوائر « الطابو » في فلسطين الى ان تتوضح الامور . فبعد ان تم تشكيل « ادارة بلاد العدو المحتلة جنوبا » (فلسطين) ، اصدر الجنرال « ارتر جرام موني » ، المدير العام لادارة بلاد العدو المحتلة ، منشورا في أول تشرين الثاني ١٩١٨[٥] ، يخول به الادارة العسكرية لبلاد العدو المحتلة حق التصرف في الاموال غير المنقولة في سنجق القدس ، سواء كان ذلك بالبيع او كان بالشراء او الرهن ، أو بتأجيرها واستئجارها لأية مدة كانت ، ولأي كان ، دون ان تؤثر أحكام هذا المنشور في هذا الحق ، بالرغم من ان المنشور المذكور كان قد اوقف معاملات الاراضي ، واغلق دوائر « الطابو » ، ومنع حق التصرف بأي شكل من الاشكال ، وقد جاء فيه . « ليكن معلوما من الجميع ان

المتصرفين بالأموال غير المنقولة لا يملكون نقل حق من حقوق التصرف فيها حتى يمكن اعادة تشكيل دائرة الطابو ، وكل عمل مخالف لهذا المنشور باطل »[٦] . وكان قد فسر عبارة حق التصرف الواردة في المنشور ، بأنها « تطلق على الفراغ والرهن وفك الرهن وانشاء الوقف ، وكل تصرف آخر في الاموال غير المنقولة ، وتشمل العقود الخاصة بالتصرف فيها » .

كذلك صدر في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، منشور آخر لوقف معاملات الاراضي واغلاق دائرة « الطابو » ، ومنع حق التصرف فيها ، في سنجقي نابلس وعكا[٧] . هذا ، عدا الابقاء على القوانين العثمانية التي تساعد على الاستيلاء على الاراضي ، واعلان ذلك بمراسيم او منشورات تؤكد صحة هذه القوانين، مثل الاعلان الصادر في ٢٠ أيار ١٩١٩، وهو اعلان يعطي مدير عام ادارة بلاد العدو المحتلة ، الحق بتعيين شخص من أجل تعيين الاراضي وتخصيصها للاغراض العامة بناء على القانون العثماني المؤرخ بتاريخ ٧ ربيع الاول ١٣٣٢ هـ .

لقد كانت فلسطين ، حتى ايلول ١٩١٨ ، ميدانا لمعارك شديدة بين القوات الانكليزية والعثمانية ، كانت حصيلتها التخريب الشديد في الممتلكات والارواح ، عدا ان الاتراك قاموا بقطع الاشجار ، بما فيها الاشجار المثمرة (الزيتون والبرتقال) ، لاستخدامها وقودا او لاغراض عسكرية : حيث قدرت الاشجار التي قطعت في منطقة بيت لحم وبيت جالا فقط بحوالى ٣٠ الف شجرة [٨] . كما ادت الحرب الى انقطاع الصادرات والواردات. مما سبب ازمة اقتصادية عانى منها الفلاح الفلسطيني . ومما يدل على سوء الحالة الاقتصادية في تلك الفترة ، ما ورد في تقرير بريطاني (١٩١٨ / ١٩١٩) ، من ان مجمل اسعار الحاجيات لا يزال فوق المقرر في البلاد : فالثياب وسائر اصناف البضائع والمصنوعات تباع في المدن بزيادة ٢٥٪ عما كانت عليه قبل الاحتلال ، عدا النقص الحاصل في دواب الزراعة ، التي استولى الاتراك على معظمها قبل انسحابهم[٩] .

في ظل هذه الظروف ، ثبت الحاكم العسكري لفلسطين ، باعلانه الصادر في ١٩ شباط ١٩١٨ ، كل الضرائب التي كانت مفروضة زمن الحكومة العثمانية ، وفي ٧ أيار من السنة نفسها ، صدر مرسوم يثبت الاعلان المذكور ، وزاد أن الضرائب ستجبى اعتبارا من أول آذار من السنة نفسها[١٠] .

ولما كانت البلاد تعاني ازمة اقتصادية نتيجة الحرب ، فأن الاهالي لم يقبلوا على دفع الضرائب ، مما اضطر الادارة العسكرية إلى ان تنشر بيانا تعلن فيه أنه لن يؤخذ من احد شي ، باستثناء ما هو مفروض بحسب القانون ، واعدة بعدم اخراج هذه الاموال من فلسطين ، وبأنها ستنفقها في الاصلاحات التي تعود على الاهالي بالنفع العميم .

وتولت الادارة العسكرية بنفسها جباية الاعشار وضبط رسوم المكوس . كما قامت بابطال جباية الاعشار بواسطة الملتزمين ، وتعيين الموظفين الحكوميين لذلك ، حيث بدىء بهذا الاصلاح منذ حزيران ١٩١٨ ، وعينت الحكومة لجان تخمين اوكل اليها ، تقدير حصة الادارة العسكرية من غلال القرية عينيا . وكان التخمين يعلن في القرى المعينة ،ويخضع للاستئناف لدى الحاكم العسكري في اللواء ، في مدة ستة ايام من تاريخ اعلانه . غير ان الاعشار كانت تجبى نقدا . وكان الحكام العسكريون في المناطق يحددون مقدار استبدال القيمة العينية بالنقد

سنويا ، بعد التحقق من اسعار الجملة والمفرق السارية في المدن . واعطى للفلاحين واهل القرى حق الاستئناف بشأن اسعار الاستبدال التي كانت تحددها الادارة العسكرية لدى لجنة عينت خصيصا لمثل هذه الغاية(١١) .

لقد خرج عرب فلسطين ، الذين يقطنون الارياف في معظمهم ، وذلك لقلة الصناعة ، وضيق نطاق التجارة نسبيا قبل الحرب العالمية الاولى(١٢) . لقد خرج هؤلاء من الحرب وهم في حالة يرثى لها من البؤس والفقر . وبدل ان تقدم لهم القروض المالية ، والادوات والآلات لتسديد الديون التي تراكمت خلال الحرب ، لاصلاح اراضيهم واملاكهم ومزارعهم التي خربتها الحرب ، فقد عمل الانكليز على زيادة بؤسهم ، وسد النوافذ التي كان من الممكن ان تقدم لهم بعض العون ، حيث تم اغلاق المصرف الزراعي العثماني ، وهو المصرف الوحيد من نوعه في فلسطين . وطالب الانكليز بتسديد القروض المستحقة لذلك المصرف من الاهالي ، عدا تشددهم في جمع الضرائب المتراكمة على الفلاحين بدل الغائها او تخفيفها ، نتيجة لظروف الحرب التي مرت بالبلاد(١٣) ، مما دفع الفلاح الفلسطيني الى الاقتراض بالربى الفاحش لدفع قسم من الضرائب المفروضة عليه او لشراء ما يلزم لزراعة الارض واعمالها .

صك الانتداب والاراضي

فرض الانتداب البريطاني على فلسطين رسميا في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ولكن الحقيقة بأن النصوص الاساسية لصك الانتداب كانت قد وضعت موضع التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، حيث بدىء بتنفيذها مع مطلع تموز ١٩٢٠ ، عندما تم تشكيل الادارة المدنية التي حلت محل الادارة العسكرية ، ولو نظرنا الى بنود هذا الصك ، لوجدنا انها ليست سوى تأكيد وتفسير وخطة عمل لوعد بلفور ببناء الوطن القومي اليهودي .

وفيما يتعلق بمسألة الاراضي ، تشدد صك الانتداب على مسؤولية الدولة المنتدبة حيال التنازل عن اي مساحة من اراضي فلسطين او تأجيرها أو وضعها تحت تصرف أية حكومة اجنبية(١٤) . ومن ناحية اخرى ، ضمنت بنود الصك تسهيل الهجرة اليهودية وتنشيطها بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، وذلك من اجل استقرار اليهود في الاراضي الزراعية ، وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور (وهي الاراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة) ، والاراضي الموات ، بالاضافة الى الاراضي غير المطلوبة للاعمال العامة . كما اشترط صك الانتداب على الدولة المنتدبة «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون ... ما له علاقة بترقية البلاد ... وما يلزم لوضع يد الحكومة ، او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية ، أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد ... وعليها ايضا ان توجد نظاما للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى « منها » المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يستطاع من الارض لذلك »(١٥) . كما طلب صك الانتداب من الادارة المنتدبة ، بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، استثمار الاعمال والمصالح والمنافع العمومية ، وان تعمل على ترقية مرافق البلاد الطبيعية ، على ألا تتولى هذه الادارة تلك الامور مباشرة بنفسها دون الرجوع الى الوكالة اليهودية . ومن اجل الزيادة في التأكيد على نصوص هذا الصك ، الزمت عصبة الامم حكومة الانتداب بموافقتها على اي تعديل في شروط الصك خوفا على ما يمكن المساس به من حقوق اليهود .

لقد جاء صك الانتداب في مقدمة وثمان وعشرين مادة مفصلة . ومن يطلع على هذه المواد ، سيكتشف أن اليهود في تلك الفترة هم سكان البلاد المقيمين ، وهناك قلة من المجموعات البشرية ، مشكلة في مجموعة من الطوائف حاول صك الانتداب المحافظة على حقوقها الدينية والمدنية لا السياسية ، دون ذكر هؤلاء بالاسم أو حتى بالاشارة العابرة . كما اشترطت عصبة الأمم على الدولة المنتدبة ، تقديم تقرير سنوي الى مجلس العصبة عن التدابير المتخذة لتطور الوطن القومي اليهودي . بالاضافة الى ان على الدولة المنتدبة ان ترسل صورة عن جميع الانظمة والقوانين التي تسن وتصدر في فلسطين مرفقة بالتقرير السنوي .

الادارة المدنية وقوانين الاراضي

تم تشكيل الادارة المدنية في فلسطين ، بعد الموافقة المبدئية من قبل الحلفاء على تعيين بريطانيا دولة انتداب في فلسطين . ونجح الصهيونيون ، مع انصارهم في بريطانيا ، في تعيين هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني ، مندوبا بريطانيا ساميا أول ، بالرغم من تخوفه من ذلك المنصب كونه صهيونيا : « عينتني حكومة صاحب الجلالة ، وهي على علم تام بميولي الصهيونية ، ولا شك في ان تلك الميول كانت السبب الاساسي في التعيين »(١٦) .

وبعد ان تسلم هربرت صموئيل الحكومة المدنية من السلطة العسكرية ، الف في اكتوبر ١٩٢٠ مجلسا استشاريا نصف اعضائه من الموظفين البريطانيين والنصف الأخر ينتخبه هو ، على ان يشمل اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وبعد وقت قصير نشرت حكومة بريطانيا مشروع دستور لفلسطين ، تمت المصادقة عليه من قبل عصبة الامم ، واصبح نافذ المفعول ابتداء من اول ايلول ١٩٢٢ .

وقد جاء هذا الدستور ليرسخ وعد بلفور ، وكذلك صك الانتداب ، في بناء الوطن القومي اليهودي ، مستندا ايضا الى ان « دول الحلفاء ، قد وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي اصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ ، واقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على ان يفهم بجلاء بأنه لا يؤتى أمر من شأنه ان يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ، او بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في اية بلاد اخرى»(١٧). كما تحدث الدستور عن انشاء مجلس تشريعي ، وحدد اعضاءه باثنين وعشرين عضوا ، عدا المندوب السامي الذي يكون رئيسا له ، وعشرة منهم من الموظفين الانكليز ، وعشرة من العرب مسلمين ومسيحيين ، واثنين من اليهود .

اما الاراضي ، فقد منح الدستور المندوب السامي البريطاني جميع الصلاحيات ، كما منحه الحق في ان يمارس جميع الحقوق بوصفه امينا عن حكومة فلسطين ، وذلك في جميع الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها . وخول المندوب السامي كذلك التصرف في « كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها سواء اكانت فوق الارض او تحتها ، او المياه سواء كانت تلك المياه انهرا داخلية او بحيرات او مياها ساحلية »(١٨) . كذلك للمندوب السامي الحق في « ان يهب او يؤجر اية ارض من الاراضي العمومية او اي معدن او منجم ، وله ان يأذن باشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام

القانون » . ويشترط في ذلك ان « تجري كل هبة كهذه او ايجار او تصرف كهذا وفقا لمرسوم او تشريع او قانون معمول به في فلسطين ، او سيعمل به فيما بعد ، او وفقا لما قد يصدر للمندوب السامي من التعليمات بتوقيع جلالته وختمه او بواسطة الوزير ، تنفيذا لاحكام صك الانتداب »(١٩) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان العرب رفضوا فكرة المجلس التشريعي الذي وجدوا ان صلاحيته جد محدودة ومقيدة . وعليه ، فقد قاطعوا الانتخابات : مما أدى الى افشال فكرة المجلس التشريعي ، وحدا بالحكومة الى ايقاف الجزء الخاص بالمجلس من الدستور ، واكتفت بتعيين مجلس استشاري بحجم ما ورد في المجلس التشريعي . وتابعت حكم البلاد مباشرة الى نهاية الانتداب(٢٠) .

القوانين البريطانية والاراضي في فلسطين

سنت حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين عددا لا بأس به من القوانين ، من أجل ايجاد الأسس لتشجيع الاستيطان الصهيوني ، ومن اجل السيطرة على اراضي العرب ، وتحجيم املاكهم ، وبالتالي العمل على اخراجهم من اراضيهم .

ومع حلول الادارة المدنية واستلامها مقاليد الحكم ، عملت على الغاء القوانين المتعلقة بايقاف عمليات « الطابو » والملكية التي كانت الحكومة العسكرية قد سنتها ، عدا تأكيدها على الغاء جميع القوانين والانظمة العثمانية التي كانت تحرم على اليهود امتلاك الاراضي ، او الاملاك غير المنقولة ، واستبدالها بقوانين تساعد الصهيونية على تحقيق اطماعها في فلسطين . وبهذا الخصوص ، ومن اجل الغاية نفسها ، بدأ مسلسل القوانين البريطاني الخاص بالاراضي ، لتسهيل نقل ملكية اكبر مساحة ممكنة الى ايدي اليهود .

قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ : أصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل ، في الأول من اكتوبر ١٩٢٠ ، قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ، وقد ظهر فيما بعد انه فتح الابواب للمؤسسات الصهيونية من اجل حيازة الاراضي ، ودعم عملية بناء الوطن القومي اليهودي بما تضمنه من رفع للقيود الموضوعة امام اليهود لحيازة الاراضي او الاموال غير المنقولة .

وجاء هذا القانون لتسري نصوصه على جميع الاموال غير المنقولة ، والمنصوص عليها في قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ ، وعلى اراضي الملك وجميع اراضي الوقف من اي نوع كانت ، وعلى اي نوع آخر من الاموال غير المنقولة(٢١) . كما الغت نصوص هذا القانون ما جاء في القانون الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، من وقف عمليات البيع او الرهن وخلافه . كما اعتبر التصرف في الاموال غير المنقولة صحيحا ما لم تراع فيه احكام القانون المذكور(٢٢) .

لقد قضى هذا القانون بضرورة اخذ موافقة الحكومة لكل من يرغب في التصرف بمال غير منقول ، واشترط ان يكون ذلك كتابة . وللحصول على هذه الموافقة ، كان على صاحب الشأن تقديم طلب عرض تام ، وذلك ، بواسطة دائرة « الطابو » ــ كل في منطقته ــ يبين فيها الامور

المراد التصرف بها ، والتصرف (حق الملكية) المراد بيعه او تحرير عقد به ، مع ارفاق الطلب باثباتات تبين ملكية صاحب التصرف الذي يرغب في نقل ملكيته ، والتي يجب ان تحتوي ، من ضمن ما تحتويه ، طلب تسجيل حجة تنظم تنفيذا لشروط التصرف (٢٣) .

ولانه « رؤى من المناسب ، سدا لاحتياجات الاهالي ، ان يصرح باجراء المعاملات التي يقصد منها استعمال الارض وزراعتها ، وانه لما كان من الضروري ان تتخذ التدابير ايضا لمنع المضاربات ولحماية المزارعين والمتصرفين الحاليين » ، فأن القانون اشترط ، في حال الموافقة على بيع التصرف او نقله ، ألا تتم ولا يوافق عليها الا اذا اقتنع حاكم المنطقة بأن الشخص الذي ينوي امتلاك هذا التصرف ، او الشخص المنقول التصرف اليه ، يخضع لعدد من الشروط ، هي ١ــ ان يكون مقيما في فلسطين: ٢ــ ألا تزيد مساحة الارض التي يرغب في تملكها عن ٢٠٠ دونم ، او ذات قيمة لا تتجاوز الـ ٣٠٠٠ جنيه مصري ، هذا في خارج المدن ، اما داخلها ، فيجب ألا تزيد عن الـ ٣٠ دونما مهما كانت قيمتها : ٣ ــ ان يكون المالك الجديد ينوي زراعتها بنفسه وحالا(٢٤) . اما ما زاد عن تلك المساحة من أراض لا ينطبق عليها ما ذكر سابقا ، فيجب احالتها على المندوب السامي الذي له الحق في الموافقة او « الرفض » على اية مساحة مهما بلغت ومهما قدرت قيمتها . كما أصبحت للمندوب السامي ، بموجب هذا القانون ، الصلاحية في ان يمنح أية شركة تجارية مسجلة في فلسطين حق تملك او رهن ما يلزمها من الاراضي مهما بلغت مساحاتها . كما حدد القانون أنه في حال انتقال ملكية أية اموال غير منقولة الى ورثة او اناس موصى لهم ، فأنه يجب عليهم تسجيل ذلك في مدة اقصاها سنة من تاريخه (٢٥) .

ونتيجة الاضطرابات التي حصلت في العام ١٩٢١ ، انتدبت لجنة للتحقيق (لجنة هايكرافت) ، وهي التي اشارت ، في تقريرها الذي قدمته عن الاضطرابات ، الى أن العرب رأوا في ذلك القانون محاولة لخفض اسعار الاراضي ، وانتقال الاراضي المعروضة للبيع الى ايدي اليهود باسعار زهيدة(٢٦) . كما لاحظت كيف « يتخوف العرب من التدابير التي اتخذتها الحكومة بحسن نية [وكيف يرون] ان قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ، الذي يشترط موافقة الحكومة على انتقال الاراضي والذي يمنع انتقالها ، الا لمن كان مقيما في فلسطين ، قد وضع لتنزيل ثمن الاراضي ، ولطرح المعروض منها للبيع ، بين ايدي اليهود لشرائها باثمان واطئة »(٢٧) .

ونظرا للتوصيات التي قدمت بشأن هذا القانون ، فقد تم التحايل مرة اخرى ، بأن عدل في ٨ كانون الاول ١٩٢١ . ولكن القانون الجديد لم يأت حقيقة بالجديد ، الا بما كان في مصلحة الوطن القومي اليهودي . وكل ما قدمه القانون هو الغاء بعض المواد ، لا سيما تلك المتعلقة منها بوجوب الاقامة في فلسطين ، والتي تحدد مساحة الارض المباعة واعمارها (المادة السادسة) ، كما اصبح البيع مجازا دون اي شرط ، بعد ان تم الغاء المادة المتعلقة بأحقية حاكم المركز (المنطقة) في الامتناع عن اعطاء موافقته على البيع . كما انه مع الغاء الفقرة الاولى من المادة الثامنة، المتعلقة بزيادة صلاحية المندوب السامي بناء على المواد الملغاة ، أبقي الجزء الآخر مشتملا على تعديل « بسيط » يجيز لمديري تسجيل الاراضي كل في منطقته ، لا للمندوب السامي الآن ، « ان يأذن لاي شركة تشتغل بالصرافة ان ترتهن اي ارض ، ويسمح

لاي شركة تجارية مسجلة في فلسطين ان تمتلك من الاراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها ، ويجوز مع مراعاة الشروط المار ذكرها ايضا ان يأذن بانتقال الاراضي الى اي شركة »(٢٨) .

وعلى هذا ، صار الباب مفتوحا لانتقال الاراضي دون قيد او شرط الى الشركات على اختلاف هوياتها ، والسماح لها بالاستيلاء على الاراضي بالصورة التي تناسب الوضع . وبناء على ذلك ، منحت الحكومة شركة البوتاس اليهودية مجانا ما مقداره ٧٥ الف دونم ، وكذلك باعتها ٦٤ الف دونم بسعر رمزي ، ومنحت شركة الكهرباء اليهودية ايضا ما مقداره ١٨ الف دونم مجانا ايضا ، وذلك بدعوى القيام بمشروعاتها(٢٩) .

كذلك اشترط القانون الجديد موافقة الادارة ومدير تسجيل الاراضي في القضاء (الذي يجب ان يقتنع بأن لناقل الارض حجة ملكية) ، كما اشترط بقاء « قطعة الاعاشة » وذلك بان يبقى للمستأجر الارض الزراعية الكافية اما في القضاء او في منطقة اخرى من اجل اعاشة المزارع وعائلته(٣٠) . الا ان هذا الكلام « ظل حبرا على ورق ، وكان الملاكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم يتملصون منه باحدى طريقتين فاما ان يعمد المالك الذي يرغب في بيع ارضه الى اخراج المستأجر اولا ثم يعمد الى بيع الارض خالية من المزارعين ، واما ان يقنع المالك او المشتري المزارع المستأجر بقبول التعويض وتخلية الارض ، وفي كلتا هاتين الحالتين يصبح المزارع غير متصرف بالارض وبذلك لا تشمله احكام هذا القانون »(٣١) .

قانون تصحيح سجلات «الطابو»: صدر هذا القانون بصيغته الاولى مباشرة بعد قيام الادارة المدنية ، وذلك في ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٠ . وكانت الغاية منه الغاء الاوامر الصادرة في المنشورين رقم ٧٥ و٧٦ في ١ و١٨ شباط ١٩١٨ ، زمن الادارة العسكرية : تلك الاوامر المتعلقة بوقف التسجيل واغلاق دوائر « الطابو » . ومن ثم تم تعديل هذا القانون وصياغته ونشره في اول آذار لسنة ١٩٢١ . لقد كان الهدف منه كذلك تصحيح سجلات « الطابو » ، خصوصا ان تسجيل الاراضي حصل ، زمن الحكم العثماني في كثير من الحالات ، تم باسماء مستعارة ، او سجلت الارض باسماء اشخاص لا يملكونها ، وذلك تهربا من الاوضاع السيئة التي سادت في تلك الفترة ، واجبرت الكثير على سلوك مثل هذا الطريق . كما كان اليهود ، في تلك الفترة ، يمنعون من حيازة الاراضي رسميا ، فقاموا بالتحايل على القانون : اذ سجلت الاراضي التي اشتروها اما باسماء اجانب واما باسماء مؤسسات خيرية او شركات اجنبية ، او باسماء مستعارة ، او اشخاص آخرين ، مع وضع الرهونات على تلك الارض والاحتفاظ بالسندات الشخصية لاثبات تملكهم اياها .

لقد وضع القانون ليعطي كل من يدعي ملكية ارض مسجلة بغير اسمه الحق بأن يستدعي لدى المحكمة وبأن يطالبها بشرح ذلك على السجل الخاص بتلك الارض ، واعطى القانون للمحكمة بعد سماع الطرفين ــ اذا ارادت ــ ان تأمر بادخال ذلك الشرح ، مع تبيان نوع المنفعة المدعى بها ، مع التفصيلات المتعلقة بالادلة التي قدمت لاثبات مثل تلك الادعاءات . ومثل هذه المستندات كانت اولا ، حكما غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص يمنح صاحب الطلب حقا بالارض كمالك او مرتهن او يخول وضع اليد على الارض حتى تقرر مسألة الملكية : ثانيا ، مستندا خاصا : ثالثا ، اثباتا عن دفع « الويركو » عن الاراضي المبحوث عنها ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قبل الاستدعاء . كما حدد القانون تقديم طلبات تصحيح السجل بسنة من

تاريخه ، وابطل كل طلب يقدم بعد ذلك . ويكون تقديم الطلب من اختصاص المحكمة المركزية في المنطقة التي تقع فيها الارض ، ويكون قرارها بمنح او رفض الطلب قطعيا وغير قابل للاستئناف . كما اوجب القانون جعل كامل الرسوم والنفقات (نفقات الطرفين) ، العائدة لمثل ذلك الطلب على عاتق مقدم الطلب ، سواء قبل طلبه او رفض[٣٢] . لقد جاء القانون ظاهريا من اجل رفع الحيف الواقع على اولئك الذين لم تسمح لهم الظروف في اوقات معينة بتسجيل املاكهم او ارغمتهم على تسجيلها باسماء الغير او باسماء مستعارة هربا من اوضاع سائدة وقاهرة سادت تلك الفترة . ولكن القانون لم يعتبر مثلا ان التصرف بالارض واستثمارها لفترات طويلة وموروثة ومعترف بها كل في منطقته احد اهم الاثباتات على ملكية هذه الارض . ولقد كانت الشروط ، كما ذكرنا ، حكما غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص يمنح الشخص حقا بالارض كمالك ، او اثباتا عن دفع « الويركو » لمدة ثلاث سنوات قبل الاستدعاء ، او مستندا خاصا . واذا اخذنا ذلك بالتفصيل ، فأن المستند الخاص الذي كان يعتمده الفلاح هو زراعته واقامته وتصرفه بالارض ، وهذه لم تكن في نظر القانون ذات شأن يذكر . اما عن دفع « الويركو » فقد اختار القانون الفترة الواقعة ما قبل الادارة المدنية والتي لم يدفع فيها معظم الفلاحين تلك الرسوم ، اما لعجزهم عن الدفع ، او بسبب الاوضاع السياسية التي سادت تلك الفترة من عدم وضوح الوضع السياسي العام في فلسطين في نظرهم ، وعدم اهتمامهم هذا نتيجة لتلك الاسباب وانتظار لما ستكون عليه الاوضاع المستقبلية .

وبهذه الطريقة ، وباسم هذا القانون ، انتقل الكثير من الاراضي الى الصهيونيين القادرين ماديا ، والمتحايلين على القانون ، او انتقالها الى الحكومة لتنقلها بدورها اليهم حيث ان القدرة على اثبات ملكية الارض ، بحسب ما جاء في القانون ، كانت غير متوفرة في حالات كثيرة ، عدا أن مالكي الأرض ، في حالات كثيرة اخرى ، كانوا لا يستطيعون مواصلة ادعائهم ملكية الارض ، نظرا لما يكلف ذلك من نفقات هم غير قادرين على توفيرها في حالات كثيرة للمعيشة .

قانون الاراضي المحلولة وقانون الاراضي الموات: الاراضي المحلولة في الأصل هي جزء من الاراضي الاميرية[٣٣]، (والتي حق رقبتها للدولة، وحق استغلالها واحتلالها يرجع الى الافراد ، ولصاحب الميري استعمالها كملكية والتصرف بها كما يرغب) وتحولت الى « محلول » اما بتركها غير مزروعة ، او لأن المالك قد توفي دون ان يترك وريثا ذا علاقة مباشرة . وفي هذه الحالة يحق للدولة ان تفوض شخصا آخر بها وتستوفي على ذلك بدل المثل (الطابو) او رسوم التسجيل ، ويكون حق الافضلية للأقرباء اذا وجدوا او لابناء القرية او الجوار . وعليه ، تكون الاراضي المحلولة هي حق ابناء القرية دون سواهم ، وذلك حتى صدور قانون الاراضي المحلولة الصادر في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ .

وقد طلب القانون الجديد من كل شخص كان قد وضع يده في اي وقت ، قبل صدور هذا القانون ، على أية ارض اصبحت محلولة لانقطاع ورثة المالك او لعدم زراعتها ، اعلان ذلك خلال ثلاثة أشهر من صدور القانون[٣٤] .

كما انه وضع على عاتق مختاري القرى والمدن مسؤولية الاخبار واعلام الحكومة عن مثل

هذه الاراضي ، وفرض العقوبات المترتبة على عدم الاخبار . وبهذا يكون القانون قد الغى وسحب حقوق التصرف بوضع اليد على مثل هذه الاراضي ، حتى على اولئك الذين كانوا قد اخذوا مثل هذا الحق ، ولو كان ذلك في اي فترة قبل صدور هذا القانون .

اما عن قانون الاراضي الموات ، وهي الارض التي ليست في تصرف أحد في الاصل ولا هي متروكة او مشاع ، والتي كان يمكن لصاحب الضرورة ومن يرغب في ان ينقب او يستصلح مثل هذه الاراضي ويتخذها مزارع ان يفعل ذلك بأذن من مأمور الاراضي ، فقد كانت تسجل باسم مستصلحها في مثل هذه الحالات مجانا(٣٥) ، فجاء القانون البريطاني الخاص بالاراضي الموات والصادر في اول آذار سنة ١٩٢١ ، ليعدل المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني ، ويلغي حق استصلاح الاراضي الموات دون اذن من مسجل الاراضي تحت طائلة العقاب . « كل شخص يفلح او يستغل ارضا مفرغة بدون مصادقة الادارة لا يكون له ادنى حق بحجة تملك لهذه الارض ، وعلاوة على ذلك يعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه » وكذلك « كل شخص يستغل هذه الارض بدون تصريح يجب عليه ان يعلم مسجل الاراضي بدائرة الطابو خلال شهرين من نشر هذا القانون ويطلب حجة تملك »(٣٦) .

قوانين نزع الملكية

استمر مسلسل القوانين المتعلقة بالاراضي التي لم تكن في مجملها حقيقة لتخدم مصلحة الفلاح الفلسطيني بل لتزيد من مآسيه ، وتجعله عرضة لفقدان ارضه في اي وقت . ومن اجل ان تكون مثل تلك القوانين السلاح الفعال في ايدي الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية للاستيلاء على ما ترغب من اراض ، هي في حاجة لها من اجل بناء الوطن القومي اليهودي . والامثلة كثيرة على ذلك : فبناء على تلك القوانين ، قامت الحكومة بطرد العرب من اراضيهم عندما رفضوا مغادرتها ، واطلق الجنود النار على اولئك الذين رفضوا المغادرة ، وهدموا ونسفوا بيوتهم ومحلات سكنهم . فقد بلغ عدد القرى التي طرد منها العرب في مرج ابن عامر فقط ، نتيجة ذلك ، ما يزيد عن ٢٢ قرية ، عدا الكثيرين الذين طردوا من اراضي وادي الحوارث وقد بلغوا ١٥,٥٠٠ نسمة ، وطرد من اراضي الحولة ١٥ الفا آخرون ، واعداد اخرى لا بأس بها من اراضي بعض القرى مثل الساخنة ، وغور بيسان وطبعون والمنسي والزبيدات وغيرها(٣٧) .

قانون نزع الملكية سنة ١٩٢٦ : جاء هذا القانون ليحدد حقوق المنشئين ، سواء كان هؤلاء الحكومة ، او اي مجلس بلدي او محلي او اية سلطة محلية اخرى ، وكذلك اي شخص يقوم او هو على وشك القيام بمشروع يشهد له المندوب السامي فيه ، بأن المراد من هذا المشروع ، هو المنفعة العامة . وكذلك كل مشروع آخر منحه المندوب السامي امتيازا تجيز شروطه نزع ملكية الارض المعرفة في هذا القانون من اجل مقاصد امتياز ، (والارض هي كل نوع من الاراضي وكل بناية او شجرة او اي شيء آخر ثابت في الارض ، وكذلك كل قسم من بحر او شاطيء او نهر وكل حق مرفق في اية ارض او مياه او عليها) ، فلا صحاب هذا الامتياز التفاوض لاستملاك اي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم . كما يشير القانون الى انه ، خلال اسبوعين من اعلام اصحاب الارض المنوي نزعها ، عليها (اصحاب الارض) الموافقة

على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائرهم ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها . اما اذا رفض اصحاب الارض ذلك ، فان القانون ، في هذه الحالة ، اعطي لجنة خاصة حددها القانون ، صلاحية القيام مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض[٣٨] ، بوالتالي اقتلاع اصحاب الارض بالقوة اذا لزم الأمر . هذا عدا ان القانون ـ من اجل تسهيل عملية النزع ـ سمح للاشخاص الذين لا تتوفر فيهم الاهلية القانونية بأن يبيعوا او يؤجروا الارض لأصحاب المشاريع والامتيازات في حالة وجود ذلك . ووضع القانون استقرارا ملكية الارض في يد المندوب السامي او المنشئين حالما يتم دفع التعويض . واعطت السلطة للمنشئين الحق في بيع تلك الاراضي لمن يرغبون عندما تنتفى حاجتهم اليها . ولقد شمل القانون جميع اصناف الاراضي بما ذلك اراضي الوقف [٣٩] . وباسم هذا القانون تمت السيطرة على الكثير من الاراضي ، وكان المستفيد الاكبر من ذلك هو الحركة الصهيونية وشركاؤها ومؤسساتها او مجالس قراها المدنية والمحلية . وبناء على هذا القانون تمت السيطرة على مساحة من الارض تبلغ ٢٢ الف دونم من اوقاف أخوية القبر المقدس ، عدا ٤٠ الف دونم استولت عليها الحكومة البريطانية في فلسطين من الاهالي في جنوب يافا بعد أن قامت بطردهم بالقوة ، حيث تم تسليم هذه الارض لمستعمرة عيون قاره[٤٠] .

قانون نزع الملكية (لصالح الجيش وقوة الطيران لسنة ١٩٢٥): صدر هذا القانون اول الأمر في ٢١ ايلول ١٩٢٠ . وذلك لاعطاء الجيش البريطاني حق نزع ملكية الاراضي واحتلالها للاغراض العسكرية . خصوصا انه اثناء دخول الجيش البريطاني واحتلال فلسطين ، قامت وحدات هذا الجيش باحتلال بعض الاراضي والمنازل وبعض الاماكن الاخرى في فلسطين ، واستعملتها لغايات عسكرية . وكانت حكومة الانتداب قد اعطت الحق لنفسها ، بالنيابة عن الجيش البريطاني، بتحديد اية قطعة أرض مطلوبة بشكل دائم لاستعمالات الجيش ، وذلك بمعرفة المندوب السامي البريطاني . ثم عدل هذا القانون في ١٥ أيار ١٩٢٥ ، وذلك لاجل اعطاء الصلاحيات وتحديدها . فبموجب القانون المعدل صار يحق للقائد العسكري الاستيلاء على اية ارض يجدها مناسبة للاغراض العسكرية [٤١] ، بعد ان كان القرار بذلك يخضع للمصادقة عليه من قبل المندوب السامي ، كما كان للقائد العسكري ان يفاوض اصحاب الارض على دفع الثمن ، واذا ما فشل في الوصول الى اتفاق مباشر ، بسبب صاحب الارض مثلا ، فللقائد العسكري ان يدفع ثمن الارض او الاملاك للمحكمة المكلفة لهذه الغاية ، وتتم السيطرة على الارض في حال دفع الثمن ، سواء قبل صاحب الارض او رفض ذلك[٤٢] .

بهذه الطريقة سيطرت قوات الاحتلال البريطاني ، على مساحات كثيرة من الاراضي . ولو راجعنا الملفات المعنية لوجدنا الكثير من الاوامر الصادرة بخصوص مثل هذا النوع من نزع الملكية . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تم الاستيلاء على ما مساحته ٣٣١٣ دونما في الصرفند ، وقطعة مساحتها ٢٢ دونما ، واخرى مساحتها ٢٧ دونما ، وتلك في مدينة الرملة[٤٣] ، عدا الكثير من مثل ذلك في معظم ارجاء فلسطين ، وعدا ان مثل هذه المساحات كان للحكومة الحق ببيعها او هبتها لمن تشاء ، في حال انتهاء الغاية التي تمت السيطرة من اجلها . وكان الصهيونيون هم الرابح في مثل هذه الحالات .

قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٨: لما كان نظام المشاع في ملكية الارض هو النظام الشائع في فلسطين، فقد كان يقف حائلا دون انتقال الاراضي الى اليهود، وذلك بسبب الاساس الذي بني عليه هذا النظام ، وهو الملكية الجماعية لقرية ما دون تحديد حدود اية قطعة ارض لمالك محدد ، وانتقال الانتفاع بالارض فيما بين سكان هذه القرية كل فترة زمنية معينة ، وعدم قدرة احدهم على بيع ما ينتفع به او التنازل عنه لهذا السبب .

ولقد تنبهت الحكومة البريطانية المنتدبة لهذا النوع من الملكية منذ بداية الاحتلال ، وحاولت العمل من اجل الغاء هذا النظام ، لتسهيل عملية البيع وانتقال الاراضي . ففي سنة ١٩٢٣ ، عينت حكومة الانتداب لجنة للبحث في اراضي المشاع من جميع نواحيها ، وخرجت بنتيجة ابحاثها بأن ٥٦٪ من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع[٤٤] . وقامت هذه اللجنة بتقديم الاقتراحات ، ومنها وضع تشريع يخول الحكام اجبار الاهالي على فرز الارض . وكذلك أقترحت تعيين لجان محلية لاجراء ذلك ، وخفض رسوم التسجيل وكلفة مسح الاراضي التي يراد فرزها ، كما أقترحت عدم زيادة ضريبة « الويركو » على الارض التي يتم فرزها[٤٥] .

من اجل هذه الغاية ، سنت الحكومة البريطانية قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي في ٣٠ أيار ١٩٢٨ : ذلك القانون الذي عدل عدة مرات من أجل خدمة الاغراض التي جاء من أجلها ، وانشأت ادارة خاصة لذلك ، ترأسها يهودي صهيوني هو فريدريك سولون .

لقد كان الهدف الظاهرة لقانون التسوية ، تنظيميا في الظاهر ، ومن اجل حل المشاكل المتعلقة بملكيات الارض ومنازعاتها ، وذلك باعطاء كل مالك ــ مهما بلغت حصته ــ سند ملكية وخريطة تبين ملكيته . كما جاء القانون للتحقيق في « حقوق الحكومة في الاراضي المعروفة بـــ « الميري » او « الملك » ، والتي يقضي القانون بتسجيلها او تسويتها . اما الحقوق التي تملكها الحكومة في الاراضي الاخرى فيحقق فيها وتسوى فقط اذا قدم احد المدعين ادعاء يتعارض مع تلك الحقوق » . وكذلك « تسجيل الاراضي المتروكة والمستعملة للغايات العمومية باسم الحكومة ، كما تسجل باسم الحكومة جميع الحقوق في الاراضي الواقعة في اية منطقة تسوية لم يثبت ادعاء احد فيها ، ولم تسجل بمقتضى التسوية »[٤٦] .

ومن اجل تنفيذ القانون كما ترغب الحكومة البريطانية ، وفي المنطقة التي ترغب في تسويتها ، اعطي الحق للمندوب السامي البريطاني بتسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة وتسجيلها اذا استحسن ذلك الأمر ، بامر منه او مرسوم يصدر في الجريدة الرسمية ويعرف بأمر التسوية ، الذي يذكر فيه موقع وحدود المنطقة التي يراد تسجيل الحقوق في اراضيها والقيام بتسويتها ، حيث عرف القانون تلك المنطقة بـــ « منطقة التسوية »[٤٧] .

ولو امعنا النظر في مناطق التسوية التي حددها المندوبون السامون بعد صدور هذا القانون ، لوجدنا ان معظمها يتركز في المناطق السهلية والمناطق التي رغب اليهود فيها ، او تلك المناطق التي كانت ذات كثافة سكانية يهودية وتركز استيطاني . والجدول التالي يبين مناطق التسوية التي تمت حتى سنة ١٩٢٨ .

المنطقة	عدد القرى التي تمت فيها التسوية حتى ١٩٣٥	عدد القرى التي تمت فيها التسوية حتى ١٩٣٨
منطقة تسوية يافا	٤٢	٤٥
منطقة تسوية الرملة	٤٦	٥٤
منطقة تسوية غزة	٣٦	٤٩
منطقة تسوية حيفا	١٤	١٥
منطقة تسوية طولكرم	٢٣	٤٣
قضاء جنين	٢	٢
قضاء صفد	٢	٢
قضاء القدس	١	١
قضاء اريحا	١	١
منطقة تسوية طبريا	—	٢
منطقة تسوية الناصرة	—	١٢
قضاء عكا	—	٤
المجموع	(٤٨)١٦٧	(٤٩)٢٣٠

كما اعطى القانون الحق لمأمور التسوية المعين من قبل المندوب السامي ، في النظر للفصل في الخلافات المتعلقة بملكية الاراضي الواقعة في منطقة التسوية والتصرف فيها ، وللمأمور ان يصدر ما يراه مناسبا . كما ان له الحق في الفصل في كل إشكال او نزاع يتعلق بحدود اية قرية او قطعة ارض في منطقة التسوية ، ويجوز له ، ان راى ذلك مناسبا ، أن يأمر بفصل قطعة من الارض والحاقها بأراضي اية قرية مجاورة لها(٥٠) .

ولا بد هنا من توضيح ان اثارة هذه المشاكل والمنازعات كانت من الثغرات المهمة لتحقيق مطامع اليهود في الاراضي العربية ، حيث مهدت عمليات التسوية الطريق لتحقيق المطامع اليهودية الصهيونية بمقياس واسع ، وظهر انها كانت تنحصر ، منذ البداية ، في مناطق معينة هي السهول الساحلية والخصبة ، وكذلك الاراضي المروية او القابلة للري ، وكانت حكومة الانتداب تهدف بذلك الى انتزاع اكبر مساحة ممكنة ضمن هذه المنطقة من ملاكيها العرب بحجة انها معطلة ، او لا تدخل ضمن سندات الملكية لمالكيها العرب ، وبالتالي تسجيلها باسم املاك الدولة ، ثم تسهيل انتقالها الى الحركة الصهيونية واليهود بعد ذلك .

الاراضي المباعة والتي استولت عليها الحركة الصهيونية حتى ١٩٢٩

في الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و١٩٢٩ ، حصل الكثير من انتقال الاراضي العربية الى اليهود والحركة الصهيونية ، وتم اخراج الكثير من المزارعين العرب والعاملين فيها . ولقد تمت هذه العمليات بعلم الحكومة البريطانية ورضاها ، وبتسهيل عام منها ، وذلك باسم القوانين الموضوعة لهذا الغرض ، سابقة الذكر .

ففي الفترة المذكورة ، تم بيع ثلاث مساحات كبيرة لليهود ، عدا المساحات الصغيرة ، بالاضافة الى ما استولت عليه الحكومة باسم قوانين نزع الملكية او القوانين الاخرى : حيث تم طرد العرب منها بالقوة في معظم الاحيان . وهنا سنلقي نظرة فقط على هذه المناطق الكبيرة ، وهي منطقة الحولة ، ومرج ابن عامر ، ووادي الحوارث ، وكذلك نظرة على بعض الاراضي الاخرى التي استولى عليها اليهود بواسطة الحكومة .

منطقة الحولة : تقع اراضي الحولة في جوار الحد الفاصل الشمالي بين سوريا وفلسطين ، وتبلغ مساحتها حوالى ٤٤ ميلا مربعا . وكانت هذه الاراضي قد اعطيت قبل الحرب العالمية الاولى بشكل امتياز من اجل تجفيف مستنقعاتها واستصلاح اراضيها ، للتاجر اللبناني سليم سلام من عائلة سلام المعروفة في بيروت ، وذلك في زمن الحكومة العثمانية ، وبعد دخول الانكليز فلسطين وانتدابهم عليها ، وافقت حكومة الانتداب ، بعد جهد ، على استمرارية الامتياز المذكور . لكن صاحب الامتياز لم يقم بمهمات التزامه ، وكان كل همه هو بيعه الى الحركة الصهيونية ، ومحاولته كذلك مع الشركة الصهيونية « ولبروك » . ومع انه لم ينجح في ذلك في البداية ، فانه تمكن بعد سنوات من بيعه للجمعية الصهيونية[٥١] .

ومع ان الفلاحين العرب لجأوا الى الحكومة البريطانية من أجل حمايتهم ، بعد ان رفض صاحب الامتياز ان يعترف بحقوقهم في الاراضي التي قاموا باستصلاحها وتجفيفها ، والبالغة حوالى ٢٠ الف دونم ، فان رد فعل الحكومة كان أن سلطت جيشها وبوليسها يهدم بيوت الفلاحين ويشردهم من تلك الاراضي ، ويسلم مجموع هذه الاراضي البالغة حوالى ٣٥٠ الف دونم من اجود الاراضي الزراعية الى اليهود ، وتم تشريد ٢٠ الف فلسطيني منها[٥٢] .

مرج ابن عامر : تعتبر اراضي مرج ابن عامر من اخصب الاراضي الزراعية في فلسطين واجودها . ولقد تملكت عائلة سرسق البيروتية مساحة كبيرة من اراضي المرج زمن الحكم التركي ، وبلغ مجموع ما تملكوه حوالى ٤٠٠ الف دونم تشمل ٢٢ قرية . ولقد باع آل سرسق تلك الاراضي للحركة الصهيونية في الفترة الممتدة بين ١٩٢١ و١٩٢٥.ولكن الفلاحين العرب ، الذين وجدوا في البيع عملية اجحاف بحقوقهم ، كانوا قد رفضوها باعتبار انها غير قانونية . غير أن الجيش البريطاني قام بعملية اخلاء القرى العربية وتشريد الفلاحين من اراضيهم ، دون اي وازع ، متناسيا حتى القوانين البريطانية الموضوعة والتي كانت تتضمن الثغرات التي يمكن مناقشتها في مثل هذه الحالات من بيع الاراضي . ومع انتقال هذه الاراضي الى الحركة الصهيونية تكون مساحة شاسعة اخرى قد ضمت الى الاملاك الصهيونية ، بالاضافة الى تشريد آلاف آخرين (حوالى عشرة الآف نسمة) من العرب من بيوتهم واماكن سكنهم وارزاقهم[٥٣] .

منطقة وادي الحوارث : (وهي الاراضي الواقعة بين قيسارية ونهر الفالق على الساحل الفلسطيني) وقد بلغت مساحة هذه المنطقة ٣٣ ألف دونم . ومأساة فلاحي وادي الحوارث لا تختلف كثيرا عن تلك التي حصلت في الحولة او مرج ابن عامر : حيث أجبر سكان هذه المنطقة على الخروج من منطقتهم بعدما كان رفضهم سببا في ايقاع القتلى والجرحى بينهم . اراضي وادي الحوارث كانت مسجلة في الاصل باسماء بعض المشايخ وامراء قبيلة الحوارث دون افرادها . وهذا ما حدث في مناطق كثيرة لا في فلسطين فقط بل و في سوريا الكبرى ككل . ولكن

مشايخ الحوارث كانوا قد باعوا الارض للطيان التاجر اللبناني ، الذي رهنها لبعض اليهود الفرنسيين في مقابل مبلغ من المال ، وكان هذا زمن الحكومة العثمانية . وبعد دخول القوات الانكليزية فلسطين واقرار الانتداب ، رفع اليهود دعوى على الطيان لكسب حقوق رهنهم ، حيث طرحت بالمزاد العلني في نيسان ١٩٢٩ ، بأمر من محكمة نابلس المركزية ، ولكن الطيان تنازل لهم عن مجمل الارض في مقابل مبلغ من المال لم يتجاوز الـ ٤٠ الف جنيه(٥٤) . وقامت حكومة الانتداب بطرد سكان وادي الحوارث وتشريدهم من منطقتهم ، حيث بلغ عددهم ما يزيد عن ١٥٠٠ نسمة ، دون مراعاة لحقوقهم في الارض التي زرعوها طوال سنين عديدة .

اراضي بركة رمضان والكبارة وبرة قيسارية وعتليت : اما بركة رمضان فتوجد في قضاء طولكرم ، وتبلغ مساحتها ما يزيد على ٤٥٠٠ دونم ، وهي مملوكة لوقف خليل الرحمن ، اما الكبارة وعتليت وبرة قيسارية ، فهي ثلاث قطع واسعة من الاراضي ، قريبة من الساحل وواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا . وكان قد اعطي وعد لجمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية في سنة ١٩١٤ بأن تمنح امتيازا في اراضي الكبارة مع اراضي قيسارية ، وتبلغ مساحتها حوالى ٣٢ الف دونم ، غير ان الجمعية لم تتمكن من وضع يدها على تلك الارض في حينه : لان العرب ادعوا ملكيتها(٥٥) . وفي سنة ١٩٢٨ ، رفعت حكومة الانتداب دعوى لمحكمة الاراضي ادعت فيها ان تلك الاراضي هي من الاراضي الموات . وعليه ، فقد حكمت المحكمة بقرارها للحكومة ، واعطت العرب ما مساحته ٢٦٥٥ دونما فقط ، واعطت الباقي للحكومة(٥٦) .

لقد حصلت كل هذه العمليات ، واخرى غيرها تتفاوت في حجم الارض والمساحة من مكان الى آخر . وتفاوتت نسب الذين طردوا من اراضيهم على الرغم من ان قانون انتقال الاراضي الصادر في ١٩٢٠ ، وكذلك قانون انتقال الاراضي المعدل لسنة ١٩٢١ ، كانت الغاية منهما هي «حماية المزارعين والمتصرفين في الارض»، كما ذكرت نصوص تلك القوانين. كما لم تكن « قطعة الاعاشة » التي اكدت عليها تلك القوانين ، وهي تعطي مستأجر الارض الزراعية المؤجرة ارضا بديلة كافية من اجل اعاشة المزارع وعائلته ، الا حبرا على ورق كما ذكر جون هوى سمبسون في تقريره .

ومما يجدر ذكره هنا ، هو انه بعد ان سيطرت الحكومة على مجموع هذه الاراضي ، قامت بتسليمها الى جمعية « البيكا » اليهودية مع اراض اخرى غيرها ، حيث تم تسليم الجمعية المذكورة ٣٩ الف دونم(٥٧) .

على اية حال ، ومع ازدياد مساحات الاراضي التي انتقلت ملكيتها الى ايدي الحركة الصهيونية والتي بلغت حتى ١٩٢٨ حوالى ١,٠٤٤,٠٠٠ دونم(٥٨)، بالاضافة لاسباب اخرى عديدة كالهجرة الصهيونية ، كانت تنمو بذور النقمة الشعبية الفلسطينية ، لتعبر عن نفسها في انتفاضة ١٩٢٩ التي شملت كل الاراضي الفلسطينية . ولما كان لهذه الانتفاضة من أهمية بالغة لا بد لنا من ان نشير الى نتائجها ولو بايجاز .

انتفاضة ١٩٢٩ :

لا ريب في ان خيبة اماني العرب القومية والسياسية ، وكذلك خوفهم على مستقبلهم

الاقتصادي ، كانا السببين الرئيسيين لانتفاضة سنة ١٩٢٩ . كما عملت الازمة الاقتصادية التي سادت البلاد في اواخر عام ١٩٢٨ وعام ١٩٢٩ على ازدياد النقمة ؛ حيث تأثر الفلاحون والعمال الزراعيون ، والطبقة المتوسطة من سكان المدن . عدا ان محاصيل عام ١٩٢٨/ ١٩٢٩ كانت اقل من معدلها السنوي في جميع انحاء فلسطين ، مما اسفر عن اقبال الفلاحين على بيع اراضيهم لليهود باثمان بخسة ، يضاف الى ذلك نشاط الهجرة اليهودية الى فلسطين منذ ازمة سنة ١٩٢٥ الاقتصادية(٥٩) .

في ظل هذه الاجواء ، وفي ١٤/١٥ آب ١٩٢٩ ، قامت مظاهرات يهودية مطالبة بحائط البراق (المبكى) في القدس ، هاتفة ضد الانكليز الذين ازاحوا ستارا كان قد وضعه اليهود قبل سنة من اجل فصل الرجال عن النساء ، لان وجوده غير مقرر في الاتفاقات المعقودة بين المسلمين واليهود بشأن حائط المبكى ، والتي يرجع تاريخها الى زمن حكم الدولة العثمانية .

ونتيجة خوف العرب على مقدساتهم ، ومن اجل التعبير عن صدقهم واحتجاجهم قامت الجماهير العربية في ١٦ من الشهر نفسه ، الذي صادف ذكرى المولد النوبي الشريف ، بمظاهرة مضادة ، حيث اتجهت الى الحائط وحطمت بعض الموجدات اليهودية بجانبه .

لقد استمرت التظاهرات والتظاهرات المضادة التي اخذت طابع الحدة فيما بعد ، لتشمل هجمات وهجمات مضادة من قبل الطرفين . مما دعا الى اثارة الشعور الوطني العربي في كل فلسطين ، حيث حصلت الاشتباكات والهجمات سواء على المستعمرات اليهودية حيث دمر منها ست مستعمرات في مرج ابن عامر ، او على ثكنات الجيش البريطاني ومطاراته او مراكز البوليس في المدن والمناطق كما حصل في حطين وغزة ونابلس وبقية مدن البلاد .

انتهت الاحداث ، بعد ان حشدت بريطانيا الكثير من قواتها وجنودها واساطيلها لضرب الانتفاضة الشعبية ومن ثم اخمادها . وكانت حصيلة هذه الانتفاضة ١٣٣ قتيلا ونحو ٣٣٩ جريحا من الطرف اليهودي ، وحوالى ١١٦ قتيلا و٢٣٢ جريحا من العرب .

ونتيجة هذه الانتفاضة وردود الفعل عليها ، قررت بريطانيا ارسال لجنة للتحقيق في اسباب الحوادث من اجل معالجتها ؛ حيث اوفدت السير والترشو لهذه الغاية ، وتبعتها لجان أخرى .

لجنة التحقيق ـ والترشو ـ ١٩٢٩ : شكلها اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات في الحكومة البريطانية ، من اجل التحقيق في انتفاضة البراق وما تلاها من احداث . وحددت صلاحيات اللجنة بالتحقيق في الاسباب المباشرة التي ادت الى انفجار الاحداث ، وتقديم التوصيات بما يمكن ان يتخذ من اجراءات وتدابير لتجنب تكرار ما حدث .

وصلت اللجنة الى فلسطين في تشرين الاول ١٩٢٩ ، واقامت مدة شهرين ، حيث عقدت الجلسات السرية والعلنية مع جميع الاطراف (موظفين انجليز وعرب ويهود) .

وقد تطرقت اللجنة في بحثها ، لا الى اسباب الاحداث المباشرة فحسب ، بل الى معظم المسائل الاخرى ، او الى صك الانتداب ووعد بلفور ، مؤكدة صعوبة القيام في وقت واحد بالتعهدات المزدوجة التي اعلنتها بريطانيا لكل من العرب واليهود .

كما تحدثت اللجنة في تقريرها عن الهجرة اليهودية وطالبت بتحديدها اذا لم يكن في المستطاع وقفها ، خصوصا ان البلاد في تلك الفترة لا تستطيع ان تعيل عددا اكثر من الموجودين فيها . وطالبت حكومة الانتداب باعادة النظر في السياسة التي تتبعها في فلسطين : حيث ان هذه السياسة لم ترض حتى ذلك الوقت الا اليهود .

وتعرضت اللجنة في بحثها لمشكلة الاراضي التي اعتبرتها من المسائل التي يعلق عليها اليهود والعرب اهمية تفوق ما يعلقونه على اية مسألة اخرى . وبعد ان تعرض التقرير لمساحة الاراضي الزراعية في فلسطين ، والمستعمرات الصهيونية ، ناقش قوانين انتقال الاراضي لسنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ ، مؤكدا على ان تلك القوانين لم تعمل على حماية المزارعين والفلاحين ، وأن احكامها لم تطبق قط ، عدا ان هذه القوانين كانت في الواقع غير قابلة للتطبيق(٦٠) . واوصت اللجنة بوضع تشريع للاراضي من اجل حماية المزارعين ، ولخصت توصياتها بـ أ ـ اعطاء المستأجر مهلة من قبل المالك ، الا اذا كان هذا المستأجر قد تخلف عن دفع الايجار او اساء استعمال الارض : ب ـ تأمين تعويض المستأجر عما يكون قد اجراه من التحسين في الارض مدة تأجيره ، اذا كان ذلك التحسين لا يزال ظاهرا : جـ ـ التأمين لاجل دفع تعويض آخر للمستأجر الذي يكلفه المالك باخلاء الارض بعد أن تكون قد مضت مدة طويلة على تأجيره .

وكان من جراء هذه التوصيات ان سن في ٣١ تموز ١٩٢٩ ، قانون اطلق عليه قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية (سنأتي الى ذكره لاحقا) ، الغت بموجبه احكام القانون الصادر في سنة ١٩٢١ .

وعند بحث اللجنة في مشكلة الاراضي ، وقدرة فلسطين على الاستيعاب ، وجدت ان هناك ما يقارب الـ ٩٢ الف عائلة من العرب في فلسطين تعتمد في معيشتها على الزراعة ، وتبلغ جملة الاراضي التي لا يملكها اليهود ، ومن جملتها الاراضي الاميرية ، نحو ١٠,١٠٠,٠٠٠ دونم ، بمتوسط يبلغ حوالى ١٠٩ دونمات للعائلة الواحدة . ولما كانت مساحة الارض الضرورية لمعيشة العائلة تختلف باختلاف خصب التربة ، فان اللجنة ، بعد بحوثها ، وجدت أن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تتراوح بين ١٦٠ دونما في الارض الخصبة الصالحة لتربية المواشي ، و٣٢٠ دونما في الجهات التي تزرع فيها الحبوب (٦١) ، وعليه ، لو اخذت فلسطين على وجه الاجمال ، فان البلاد لا تستطيع ان تعول عددا اكبر زيادة على من فيها ، الا اذا تغيرت الاساليب الزراعية المتبعة تغييرا اساسيا . ولا بد هنا من التركيز على البحوث الزراعية ونتائجها وبالتالي تطويرها ، ورأس المال ، وتسهيل الاقراض للمزارعين .

ولأهمية مشكلة الاراضي ، رأت اللجنة اجراء تحقيق يشمل البلاد برمتها ، خصوصا ان هذا التحقيق سيمكن من تقدير مدي الصعوبات الناشئة عنها ، اما كسبب ساعد في وقوع الاضطرابات او احتمال تسببها في اضطرابات تقع في المستقبل . وأما تحويل فئات كبيرة من الاهالي الى طبقة مستاءة بلا ارض « فان هذا ليس سببا غير مرغوب فيه بحد ذاته بل سببا يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات(٦٢) .

تقرير لجنة جون هوب سمبسون (١٩٣٠): اوصت اللجنة التي كفلت بالتحقيق بأحداث ١٩٢٩ (لجنة والتر شو)، بأن توفد الحكومة البريطانية لجنة فنية الى فلسطين من اجل البحث في شؤون الهجرة والاراضي ، ووضع تقرير شامل عن امكانيات البلاد الاقتصادية

لاستيعاب الهجرة ، ومن اجل تحقيق مشاريع الاسكان والاعمار . وعهدت الحكومة البريطانية بهذه المهمة الى السير جون هوب سمبسون الذي وصل الى فلسطين في أيار ١٩٣٠ ، ووضع التقرير المطلوب ، الذي رفعه الى وزارة المستعمرات في آب ١٩٣٠ .

تعرض سمبسون في تقريره الى مساحة فلسطين وتربتها وزراعتها ومساحة الاراضي القابلة للزراعة ، وكذلك الى مساحة الاراضي التي يملكها كل من اليهود والعرب ، ونظام ملكية الاراضي ونتائج الاستعمار اليهودي للاراضي العربية ، واثر هذا الاستعمار في حياة ووضعية الفلاح الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مدى التأثير الحاصل نتيجة السياسة البريطانية تجاهه .

ويرى سمبسون ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ حوالى ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، يملك اليهود منها ما يقارب المليون دونم ، والباقي يملكه العرب . وعلى ذلك ، فان تلك المساحة المملوكة من العرب ، لو قسمت فيما بينهم لما زاد نصيب العائلة الواحدة عن ٩٠ دونما ، علما بأن ما تحتاجه عائلة الفلاح للقيام بأودها في المستوى اللائق هو ١٢٠ دونما من الاراضي ، حسبما تبين من الدراسات الموضوعة بهذا الشأن . ولكي يتسنى رفع حالة الفلاحين بهذا المعدل ، فان المطلوب هو ما يقرب من ٨ ملايين دونم من الارض . وعليه ، فان حالة اراضي فلسطين ليست قاصرة فقط عن استيعاب أية زيادة،ولكنها تطفح بما هو موجود فيها ، والحاجة ماسة الى اراض جديدة .

وعند حديثه عن حالة الفلاح العربي ، يجد أنها لم تتحسن كثيرا عما كانت عليه زمن الحكومة العثمانية . والسبب في ذلك أنه لم تتبع الاساليب الممكنة لتحسين الاراضي الزراعية التي يملكها العرب . ليس هذا فقط ، ولكن الاستمرار في نقص الاراضي التي يملكونها بانتقالها الى اليهود ، حيث وصل مجموع ما انتقل من ايديهم الى ما يقرب من مليون دونم حتى ذلك الوقت (١٩٣٠) ، في الوقت الذي يتزايدون فيه بشكل سريع ، يجعلهم بشكل دائم ومستمر بحاجة ماسة الى الاراضي المتوفرة للزراعة .

كما تعرض سمبسون لانواع الملكية المعروفة في فلسطين ، وكذلك لقوانين الاراضي التي وضعت زمن الادارة البريطانية ، ولا سيما قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ ، وكذلك قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية لسنة ١٩٢٩ الذي وضع بعد انتفاضة ١٩٢٩ . ويبين سمبسون في تقريره مدى عدم تأثير هذه القوانين ، وعدم فعاليتها في المحافظة على املاك الفلاحين . بل انه يرى أنها ادت ، بالاضافة الى قوانين اخرى ، الى افقار الفلاحين العرب ، وارغامهم على بيع اراضيهم لليهود بأثمان بخسة ، وان هذه القوانين لم تمنع الملاكين الكبار من بيع الاراضي التي في حيازتهم ، بل سهلت عليهم ذلك ، خصوصا لما جاء في القوانين الداعية الى تعويض المزارعين في مقابل تركهم الارض(٦٣) .

وذكر ان مساحة الاراضي التي يملكها الافراد تناقصت ، من جراء تلك الظروف ، تناقصا مطردا ، حيث ان بعض الاهالي العرب اضطروا الى بيع اراضيهم ، وفي حالات كثيرة فعلوا ذلك من اجل تسديد الديون المتراكمة عليهم ، او لدفع ضرائب الحكومة الزائدة ، او للحصول على ما يسد رمق حياة العائلة ، او لتضافر جميع هذه الظروف(٦٤) .

ونتيجة ترك الفلاحين اراضيهم ، تدفق الكثير منهم الى المدن من اجل العمل ، مما زاد في البطالة وتدني اجور العمالة بين العمال العرب ، بحيث ان هذا الامر يشكل خطرا على الحياة الاقتصادية للبلاد[٦٥] . اما في مجال الهجرة اليهودية ، فقد تعرض سمبسون لقوانين الهجرة هذه ، والمهاجرين المصرح لهم بالدخول بصفة شرعية ، والاعداد الكبيرة التي تدخل البلاد بالطرق غير الشرعية ، وكذلك طرق التحايل في ادخال المهاجرين ، وهو يحمل الوكالة اليهودية المسؤولية عن جميع الحوادث المخلة بالقانون . ويؤكد على ان الحالة التي يعاني منها العرب ، من بطالة وانخفاض في مستوى المعيشة بين الطبقة العاملة منهم ، ما هي الا احدى دلائل الهجرة اليهودية ونتائجها[٦٦] .

لجنة جونسون ـ كروسبي ١٩٣٠ : تم تعيين هذه اللجنة من قبل المندوب السامي البريطاني ، وذلك نتيجة احداث ١٩٢٩ ، وكانت الغاية من ذلك درس حالة المزارعين الاقتصادية ، والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ، ومن أجل وضع التوصيات بشأن ذلك .

وقد قامت هذه اللجنة بالتحقيق في مجموعة من القرى العربية بلغت ١٠٤ قرى كان قد وقع الاختيار عليها في جميع انحاء فلسطين . ووجدت اللجنة ان عدد العائلات التي تقطن هذه القرى هو ٢٢,٥٧٢ عائلة ؛ منها ١٦,٦٣٢ عائلة من اصحاب الاملاك ، والباقي ، ويبلغ ٦٩٤٠ عائلة (اي ٢٩,٤٪) ، لا يملك ارضا ولا يعيش من الزراعة مباشرة ، ولكن بواسطة تعاطي اشغال اخرى في القرى التي يعيشون فيها . وعليه ، لو اخذنا التعميم على فلسطين فسنجد من مجموع العائلات القروية البالغة ٨٦,٩٨٠ عائلة ، حوالى ٦١,٤٠٨ عائلات فقط تعمل في فلاحة الارض ، فضلا عن ان عددا كبيرا من هذه العائلات الزراعية قد أهمل الزراعة[٦٧] .

وقد تطرقت اللجنة كذلك الى حالة الفلاح العربي المؤلمة الناتجة عن عدم حماية الحكومة ، وانتقدت ما يفرض على الفلاحين من ضرائب ، وحثت على العمل من اجل ازالة ما يجثم على صدره من مآسي ، ومن اجل زيادة دخله المحدود جدا .

كما ذكرت هذه اللجنة أنه نتيجة لسياسة حكومة الانتداب البريطانية التي اعتمدت حماية الانتاج بالنسبة لليهود ، وحرية التجارة بالنسبة للمنتوجات العربية ، هبطت اسعار المحصولات الزراعية الى نصف قيمتها المعتادة ، حيث اصبحت السوق مكتظة بالمحصولات الاجنبية ، التي نافست منتوجات الفلاح وادت الى كسادها[٦٨] . وكان من جملة التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة ، من اجل التحسين ، في تقريرها ايضا ، هو مطالبة الحكومة بالقيام بالتجارب الزراعية ، وتدريب المزارعين على وسائل زراعية افضل . كما اوصت بتأسيس هيئات تعاونية مهمتها تقديم القروض الزراعية ، والغاء ضريبة المواشي ، بعد وضع ضريبة الدخل موضع التنفيذ ، وفرض ضريبة قليلة على الاراضي بدل ضريبة « الويركو » والاعشار ، وكذلك خفض ضريبة العشر في الأرياف الى ٧,٥٪ ، ورفع ضريبة الأملاك في المدن من أجل تأمين التوازن ، وخفض ضريبة العشر على المزروعات الصيفية اذا ظلت اسعارها منخفضة ، اما المزروعات الشتوية فيجب خفض ضريبة العشر عليها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ . وطالبت اللجنة بتقديم التسهيلات الزراعية ، وحماية الحاصلات الزراعية من منافسة الحاصلات الاجنبية[٦٩] .

تقرير فرنش ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ : في حزيران ١٩٣٠ عهدت حكومة الانتداب البريطانية الى المستر لويس فرنش ، مدير دائرة التحسين والعمران ، مهمة القيام بدراسة افضل التدابير التي من شأنها وضع مشاريع التنمية التي اوصى بها جون هوب سمبسون في تقريره السابق الذكر . وقد رصدت حكومة الانتداب مبلغا قدره ٢,٥ مليون جنيه للسنوات الخمس الاولى من اجل زيادة الانتاج العام لاراضي فلسطين . مع ان هذه الاعتمادات لم تصرف على الاطلاق ، حيث سقطت مع سقوط حكومة العمال ، فان توصيات هذا الخبير تستحق النظر ، مع العلم بأنه لم يؤخذ بها اطلاقا .(٧٠) .

لقد جاءت توصيات فرنش مؤكدة أن الاعمال التحضيرية الضرورية التي يجب تحقيقها قبل البدء بتنفيذ المشاريع العمرانية ، تحتاج الى زمن لا يقاس بالاسابيع ولا بالشهور وانما بالسنوات الطوال . كما انها تحتاج الى الكثير من الاموال التي لا سبيل لايجادها وتمويلها من غير مصادر الحكومة . واهم هذه الاعمال التحضيرية ، عمليات المسح الشامل للاراضي ، وعمليات التنقيب عن منابع المياه ومجاريها في جميع انحاء فلسطين ، ووضع تصاميم وخطط مشاريع الري اللازمة ، وكذلك القيام باحصاء اؤلئك الفلاحين الذين حرموا من الارض ، والقيام بالتثبت من حقوق الملكية الفردية في الاراضي (٧١) .

ويتطرق فرنش في بحثه الى العائلات التي حرمت من الاراضي من جراء انتقالها الى اليهود ، وما يجب القيام به ، تجاهها ، خصوصا وان الاراضي غير متوفرة في فلسطين ، حيث ان اراضي الحكومة قليلة جدا ، والاراضي التي يملكها افراد او جماعات او شركات لا تتسع للمزيد ، علما بأن المنظمات الصهيونية تملك ما يزيد عن ٤٠,٠٠٠ دونم من الاراضي غير المسكونة والموجودة كاحتياط لديها .

وعن ملكية العائلة الواحدة ، يقرر فرنش ان ما يجب ان تملكه من أجل البقاء هو ثلاثين دونما على الأقل من الاراضي المزروعة برتقالا وليمونا ، وليس اقل من ٢٠٠ دونم اذا زرعت تلك الارض حبوبا . ويؤكد أنه اذا ارادت الحكومة ان تؤمن العمل والسكن للعائلات العربية المحرومة من الاراضي ، فيجب عليها انفاق مبلغ من المال يتراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠ جنيه على الأقل على كل عائلة . ولما كان معدل العائلات العربية التي تحرم من الارض كلما اشترى اليهود الف دونم يبلغ عشر عائلات ، كان على الحكومة ان تنفق ما بين ٤ و٨ الآف جنيه عن كل الف دونم يشتريها اليهود . عدا ان الزيادة السكانية السنوية بين العرب تبلغ بالمعدل ١٨ الف نسمة . ومن هذا يستنتج لويس فرنش أن الحكومة لن تستطيع توفير السكن والعمل على الاقل لمدة تتراوح بين سنة وسنة ونصف السنة في الفترة المقبلة . وعليه ، فان واجب الحكومة ان تحظر على العائلات العربية التصرف ولو بمساحة معينة من الارض عن طريق البيع او الهبة ، وان على الحكومة ان تمنع وتحظر بيع الارض في اكثر الاحيان ، لان استمرار تلك الحالة سيؤدي الى حرمان العرب من اراضيهم خلال ثلاثين أو اربعين سنة مقبلة (٧٢) .

تقارير اخرى : تقرير ستركلند . في تموز ١٩٣٠ ، كلف وزير المستعمرات البريطاني ستركلند ، احد موظفي حكومة الهند ، بالذهاب الى فلسطين والتحقيق في حالة الفلاحين الاقتصادية . وبعد وصوله وتجوله في البلاد ، وضع تقريرا بذلك ، اهم ما جاء فيه هو تصوير مدى ما يعانيه الفلاح الفلسطيني حيث الديون تقض مضجعه ، والربا فاحش ، والاساليب

الزراعية التي يتبعها لا زالت بدائية نظرا لفقره وقلة امكانياته . ولذلك ، اقترح تأسيس بنك تعاوني مركزي من اجل حل المشاكل المالية التي يعاني منها الفلاحون ، والقيام باقراض الفلاحين بفوائد لا تزيد عن ٩٪ بالنسبة للافراد و٨٪ بالنسبة للجمعيات التعاونية ، التي طالب بانشائها ووضع شروط ومواصفات قيامها . والهدف من هذه الجمعيات ان تأخذ على عاتقها مسائل الحبوب والآلات والحيوانات والنحل والدجاج وبيع الحليب ومشتقاته ، واعلاء شأن الزراعة ، واجراء التحسينات الزراعية في الاراضي (٧٣) .

قانون حماية المزارعين (١٩٢٩) : تم وضع هذا القانون بعد ان امر السير بلومر ، المندوب السامي العام في فلسطين ، بتكليف النائب العام اليهودي الصهيوني نورمان بنتويتش ، واضع معظم القوانين البريطانية منذ بداية الانتداب ، بوضع هذا القانون . وقد تم اصداره في ٣٠ آذار ١٩٢٩ من اجل حماية المزارعين ، ولكن ما حدث بالفعل هو ان هذا القانون جاء اقل جدوى في توفير الحماية للمزارعين من القانون السابق (قانون انتقال الاراضي) . واحسن مواد هذا القانون تنص على انه في حالة ما اذا اراد صاحب الارض اخلاء ارضه من المستأجرين او المزارعين ، فان عليه ان يقدم لهم ، في احسن الحالات ، تعويضا مناسبا لقاء الاضرار ، التي تلحق بهم نتيجة الاخلاء ، او بدل التحسينات التي كانوا قد اجروها على الارض المذكورة (٧٤) . كما اوجب القانون على المالك ان يدفع للمستأجر الذي زرع الارض لمدة خمس سنوات متتالية ، وفي حال فسخ المالك عقد التأجير ، مبلغا من المال يعادل متوسط الايجار السنوي عن سنة واحدة مما كان قد دفعه خلال الخمس سنوات ، عدا الزامه بتقديم اخطار مسبق بالاخلاء . كما شدد القانون على عدم صحة فسخ عقد التأجير دون اخطار ، وكذلك عدم صحة زيادة قيمة ذلك التأجير دون اخطار ايضا .

ولكن لم تمض فترة طويلة حتى تم تعديل آخر لقانون حماية المزارعين المذكور ، وذلك بأن لحظ انه اذا قرر المالك زيادة الايجار ولم يشأ المستأجر دفع ذلك فان عليه ان يبلغ المالك ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره بالزيادة المقررة . وحينها يجوز للمالك ابلاغ المستأجر اخطارا باخلاء الارض في اول يوم يستحق فيه دفع الايجار المزاد(٧٥) .

كذلك حصل تعديل آخر لقانون حماية المزارعين في سنة ١٩٣١ ، جاء لتأمين حماية اوفى ـ حسبما ذكر القانون ـ لمستأجري الاراضي الزراعية والمتصرفين فيها . والجديد في هذا التعديل ما يتعلق بتفسير لفظة المستأجر حيث صارت تعني في القانون المعدل ، الشخص الذي زرع الارض لمدة سنتين بعدما كانت في القانون الاصلي تعني الشخص الذي زرع الارض لمدة ثلاث سنوات ، كما اضيف الى القانون المعدل : أنه لا يجوز فسخ عقد التأجير دون علم ، وتبليغ حاكم اللواء الذي تقع فيه الارض ، كما لا يجوز اصدار الاوامر بالاخراج من الارض الا اذا اقتنعت المحكمة المكلفة لهذه الغاية بتأمين حقوق المستأجرين والمتصرفين في الارض(٧٦) .

في الحقيقة ، لم يكن هذا القانون ، بعد تعديله ، بأحسن من سابقيه ، ولو نظرنا الى المدى الذي طبق فيه ، لوجدنا ان شيئا جديدا لم يحصل على المستوى الفعلي ، وان عمليات بيع الاراضي لم تقل او تحد من انتقال الاراضي من ايدي العرب الى اليهود . ونتيجة الشكوى المتكررة استمرت بريطانيا في سياستها ، حيث عدلت الحكومة قانون حماية المزارعين مرة اخرى سنة ١٩٣٢ . وجاء التعديل ليشمل لفظة المستأجر الفرعي او المزارع الصغير . كما

سنت الحكومة تعديلا آخر سنة ١٩٣٣ ، لم ينفذ بصورة جدية ، مما اوجب تعديله سنة ١٩٣٤ . وهذا هو التعديل الذي تم بواسطته تخويل المندوب السامي سلطة تعيين لجنة او اكثر للفصل في الخلاف حول كون المزارع المستأجر نظاميا او غير ذلك . وكذلك تعيين اوصاف صاحب الارض ، وتقرير من هم الاشخاص اصحاب الاحقية فيها .

استمر العمل بهذا القانون المعدل حتى سنة ١٩٣٦ ، حين بدأت بوادر الثورة بالظهور ، مما حدا بالسلطات البريطانية ، ومن اجل الالتفاف على الحركة الوطنية ، الى ان تعدل هذا القانون ، معتبرة حقوق المستأجر النظامي والتزاماته المنصوص عليها في القانون الاصلي ، شاملة لاي مستأجر نظامي زرع الارض لمدة سنة واحدة ، او لمدة تكفي للحصول على موسمين زراعيين متتاليين . كما نص هذا القانون على امكانية اعادة المستأجرين النظاميين الى الاراضي او المزارع التي اخرجوا منها ، وتخويل بعض اللجان السلطة لذلك .

على أية حال ، ومع ان هذا القانون قد وضع نتيجة احداث ١٩٢٩ ، وكانت الغاية منه حماية المزارعين ، فان الحقيقة تثبت العكس : ففي خلال السنوات اللاحقة التي طبق فيها القانون الاصلي او تعديلاته التي حصلت بمعدل مرة كل سنة ، فان حماية القانون كانت اسمية لا اكثر ، ولم تعمل اي شيء لمنع انتقال الاراضي ، التي لم يذكرها القانون على اية حال سواء في نصه الاصلي او في تعديلاته . ومع ان ظروفا اخرى قد تكون لعبت دورها ، فان عملية انتقال الاراضي بدأت بازدياد مطرد خلال الفترة اللاحقة لصدور القانون ، حيث تمت في السنوات التالية عمليات البيع المذكورة ادناه .

السنة	المساحة المباعة بالدونمات
١٩٣١	٧٠,٠٠٠
١٩٣٢	١٠٠,٠٠٠
١٩٣٣	١٥٠,٠٠٠
١٩٣٤	١٦٠,٠٠٠
١٩٣٥	١٨٧,٠٠٠(٧٧)

عدا ذلك ، لا بد من الاشارة هنا ايضا ، الى ان هذه القوانين اعطت ــ حسب نصوصها الاسمية على اية حال ــ الحماية للمستأجرين الزراعيين في الاراضي الاميرية ، وكذلك الاميرية الموقوفة فقط . واما المستأجرون الزراعيون في بقية الاراضي ، كالاراضي الملك ، او الملك الموقوف ، فلم تكن مشمولة ضمن قوانين حماية المستأجرين الزراعيين النظاميين ، الذين بقيت الاحكام العثمانية القديمة تطبق عليهم ، او احكام المجلة فقط ، (وهي مجموعة القوانين الصادرة في فترات لاحقة لصدور قانون الاراضي العثماني ، والتي صدرت باسم احكام عامة من اجل تفسير القانون الاصلي ، او حل بعض القضايا غير الواضحة في القانون الاصلي)(٧٨) .

ومع ان الحاجة كانت ماسة الى ايجاد الوسائل لحماية المزارع والمستأجر في الارض ، في الفترة التي صدر فيها القانون ، وكذلك من اجل منع انتقال الاراضي ، خصوصا ان البلاد

كانت في تلك الفترة ، وبحسب رأي اكثر من لجنة بحث في هذا الموضوع ، لا تسطيع استيعاب المزيد ، وان أية عملية انتقال للاراضي واخراج مزارعيها كانت تزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين . الا ان صدور القانون ، وما جاء فيه من نصوص ركزت كلها على عملية دفع التعويض لهؤلاء الذين يخرجون من الارض ، قد صار ايضا احد العوامل التي ساعدت في عملية انتقال الاراضي ، نظرا لما كان يعانيه الفلاح من فقر ومصائب ؛ لان التعويض صار يعني للبعض حلا للمشاكل الانية التي يواجهها ، عدا ان القانون لم يكن له التأثير الفعال في الحيلولة دون اجلاء المستأجرين عن الارض وفي حالات كثيرة دون تعويض ، حيث انه لم يكن في فلسطين في تلك الفترة سجلات تحفظ فيها عقود الاراضي الزراعية . وعليه ، كان من الصعب على المستأجر ان يثبت انه امضى في الارض المدد المذكورة في قوانين الحماية ، والتي تعطيه حق التعويض(٧٩) .

الكتاب الابيض ١٩٣٠ وكتاب مكدونالد الى وايزمن (الكتاب الاسود)

صدر هذا الكتاب في تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، في ضوء ما جاء في تقرير لجنة شو ، وكذلك بناء على مقترحات جون هوب سمبسون الذي طالب بتبيان خطة بريطانيا السياسية في فلسطين . وقد تعرض الكتاب الابيض لثلاثة أمور ، هي . **الأمن** ، حيث تؤكد الحكومة عزمها على انها لن تحيد عن القيام بالتزاماتها تحت طائلة الضغط والتهديد بالقوة ، وتصميم الحكومة ايضا على توطيد النظام وقمع الفوضى والاضطراب ؛ **التطورات الدستورية** ، حيث رفضت المقترحات المتعلقة بالدستور في حالة ان كون هذه المقترحات تتنافى مع بنود صك الانتداب ، أو الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان . اما **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** ، واهم ما تشمله هو الاراضي وقضية المهاجرة ، فقد اقتبست الحكومة في كتابها بعض ما جاء في تقرير سمبسون من فقرات حول هذه المسائل ، مؤكدة ، بكل حزم ، انه لا يوجد في فلسطين ، في تلك الفترة ، اية اراض متوفرة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، اذا استثنيت الاراضي التي تملكها الوكالة اليهودية . وكتابها يتطرق الى موضوع الاراضي التي تملكها الحكومة ؛ اذ يعلن ان هذه الاراضي ليست مما يعتد به ، فضلا عن ان ملكيتها مختلف عليها ، وليس في المستطاع وضعها تحت تصرف اليهود لاسكانهم فيها ، نظرا لوجودها بين ايدي العرب . وترى الحكومة كذلك انه اذا كان واجبها ان تشجع استقرار اليهود في الاراضي ، فمن واجباتها ايضا عدم الحاق الضرر بالسكان العرب نتيجة هذا الاستقرار ، وذلك بناء على صك الانتداب . وتستدرك الحكومة فتشير الى انه يمكن مراعاة ذلك ، باجراء التحسينات الفعلية في الاساليب الزراعية المتبعة من اجل تأمين الاستفادة بشكل افضل من الارض . ويشير كتابها الى ضرورة تحسين الري ، والنظر في مسألة حماية المزارعين المستأجرين للارض لضمان عدم اخراجهم منها .

وعند التعرض للهجرة ، شددت الحكومة على منع التهريب على الحدود ، وتشديد المراقبة على المهاجرين وابعاد من يحاول التلاعب بالقوانين ، وانها ، اذا استدعت الضرورة ستعمد الى تخفيف الهجرة او منعها ريثما يتسنى للعاطلين عن العمل ايجاد عمل لهم(٨٠) ، خصوصا ان التقارير اظهرت البينات الكافية التي تثبت مقدار العلاقة بين الهجرة ومشكلة البطالة ، وما ينتج عن هذه البطالة من آثار بين السكان العرب والحيلولة دون

حصولهم على الاشغال الضرورية لمعيشتهم .

ولقد ظهر ، نتيجة التحقيقات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، ان فلسطين تواجه فترة عصيبة في تقدمها ورقيها . ولما كانت الحكومة قد تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل بأقل تدخل او رقابة منها في السابق ، فانها لا يمكنها الاستمرار في مثل هذه السياسة .

ومع ان العرب كانوا قد وافقوا على الكتاب الابيض ، رغم انه لم يعتبر في مصلحتهم كلية ، ورغم ما جاء فيه بشأن بعض القضايا ، فان الحركة الصهيونية رفضت الكتاب الابيض وقاومته ، مما حمل الحكومة البريطانية على الغائه وتقديم كتاب اعتذار من رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد لزعيم الحركة الصهيونية وايزمن(٨١) ، واعتبر هذا الكتاب كتاب توضيح لبعض النقاط التي جاءت في الكتاب الابيض دون اعتبار لتحقيق لجنتي شو وسمبسون . وقد سمى العرب هذا الكتاب بـ « الكتاب الاسود » . وقد وضح « الكتاب الاسود » تقيد بريطانيا بنصوص صك الانتداب من حيث صيانة الحقوق **المدنية والدينية** لجميع الطوائف ، والسهر على الا يلحق اي ضرر بهذا الوضع وتلك الحقوق . كما اكد ، من ناحية الاراضي ، على ان الحكومة تود ان تقوم بتحقيق يرمي للتأكد من مقدار الاراضي الاميرية وغيرها ، وتلك المتوفرة التي يمكن اعدادها لاستيطان اليهود . كما اكد كذلك على ان عملية مراقبة انتقال الاراضي ، التي تحدث عنها الكتاب الابيض ، ما هي الا من اجل تنظيم معاملات التملك والفراغ لا منعها ؛ عدا أنها ستطبق بمرونة مع اخذ الاحتياطات اللازمة للتدخل عند الضرورة . أما الهجرة ، وضح أن السياسة البريطانية لا تتصور او تهدف الى ايقافها او منعها ، ولكن ستستمر العادة المتبعة ، وستراعى في كل وقت الحاجة الى العمال اليهود للعمل في الاشغال التي يكون رأسمالها او معظمه يهوديا (٨٢) .

الهجرة اليهودية وانتقال الاراضي (١٩٣١ ـ ١٩٣٥)

كانت الهجرة اليهودية ، وعمليات انتقال الاراضي ، الاسباب الرئيسية في كل الاضطرابات والثورات التي حصلت في فلسطين . فبعد انتفاضة ١٩٢٩ ، وارسال لجان التحقيق من قبل بريطانيا ؛ تلك اللجان التي اكدت في تقاريرها مدى صعوبة الاوضاع الاقتصادية في فلسطين وعدم مقدرتها على استيعاب مهاجرين جدد ، كانت حدة الهجرة قد خفت لفترة قصيرة . الا ان عوامل اخرى ، كانت الحركة الصهيونية قد استغلتها ، احسن استغلال ، قلبت الموازين ، وكذلك كل قرارات اللجان التي ارسلتها بريطانيا ، وتوصياتها بشأن عدم مقدرة البلاد على الاستيعاب . ففي بداية الثلاثينات ، بدأ نجم الحزب النازي وهتلر بالبروز في اوروبا ، ثم استولى على السلطة في المانيا سنة ١٩٣٣ . ومع اجراءات السلطة النازية ضد اليهود وانتعاش الاجواء المعادية لهم في البلاد التي تؤثر فيها النازية ، تزايدت اعداد اليهود الراغبين في الهجرة الى خارج هذه البلدان ، وكانت الحركة الصهيونية جاهزة لاستغلال هذا الوضع وتوجيه هذه الهجرة الى فلسطين في الوقت الذي ساعدتها فيه الامبريالية الاميركية والبريطانية باغلاق ابواب بلدانها أمام المهاجرين اليهود ، وقد حمل ذلك الكثيرين منهم على التوجه الى فلسطين مجبرين . ونتيجة لذلك ، زادت الهجرة من ٤٠٧٥ مهاجرا عام ١٩٣١ ، الى ٩٥٥٣ مهاجرا عام ١٩٣٢ ، ومن ثم ، ومنذ ١٩٣٣ ، ازدادت الهجرة بشكل كبير ، حيث دخل

فلسطين ٣٠,٣٢٧ مهاجرا في سنة ١٩٣٣ ، ووصل الى ٤٢,٣٥٩ مهاجرا سنة ١٩٣٤ ، وكذلك الى ٦١,٨٥٤ مهاجرا سنة ١٩٣٥ . وهذه الاعداد كانت قد دخلت بصورة شرعية بموافقة السلطات البريطانية . ولكن عدا هذه الاعداد ، كان قد دخل فلسطين في الفترة نفسها اعداد ، لا بأس بها من المهاجرين بطريق غير مشروع ، سواء عن طريق التهريب من البحر او عبر الحدود البرية والمحاذية لفلسطين ، وقد وصل عددهم في الفترة المذكورة الى ما يزيد عن ١٥ الف مهاجر .

أما بشأن الاراضي ، فأن توصيات اللجان التي اشرنا اليها اعلاه ، لم يؤخذ بها على الاطلاق ، واستمرت عمليات انتقال الاراضي وزادت حدتها في الفترة المذكورة بشكل تصاعدي كبير . وقد تم انتقال ٦٦٧,٠٠٠ دونم من الاراضي في هذه الفترة ، وكانت على الشكل التالي

١٩٣١ ـ ٧٠,٠٠٠ دونم
١٩٣٢ ـ ١٠٠,٠٠٠ دونم
١٩٣٣ ـ ١٥٠,٠٠٠ دونم
١٩٣٤ ـ ١٦٠,٠٠٠ دونم
١٩٣٥ـ ١٨٧,٠٠٠ دونم (٨٣) .

اما الاسباب التي من اجلها باع الفلاحون اراضيهم ، فكانت كثيرة ومتنوعة ، واقلها الفقر والحاجة وتراكم الديون ، والضرائب الباهظة والضغوطات المستمرة نتيجة القوانين البريطانية التي كانت تصدرها الحكومة بين الوقت والاخر من اجل زيادة كساد المنتوجات وضربها .

ولقد اتضح للعرب في ازدياد الهجرة وانتقال الاراضي الى ايدي اليهود ، أن هؤلاء لا يرضون باقل من الاستيلاء على فلسطين . ومما عزز هذا الاعتقاد ان القيادة الصهيونية قد استغلت الاجراءات النازية ضد اليهود للحصول على المكاسب السياسية . ورأى العرب ان الحكومة البريطانية توزع على اليهود شهادات الهجرة ، في حين انها كانت اوفدت لجان التحقيق والخبراء الذين تلح تقاريرهم على ضرورة خفضها وتحديدها ان لم يكن وقفها . كما انها لم تعمل اي شيء من اجل وقف انتقال الاراضي من ايدي العرب الى اليهود : مما زاد في تقارب العرب ازاء هذه المحنة الخطيرة التي بسببها اشتد احساسهم بالاجحاف .

وفي مواجهة اهمال الحكومة واغفالها المستمر ، قرر العرب ان يأخذوا على مسؤوليتهم حراسة الشواطىء والحدود لمنع تهريب اليهود الى فلسطين ، كما لم تجد الهيئات الوطنية بدا من تنبيه الرأي العام الى الخطر المحدق ، حيث عقدت المؤتمرات واتخذت القرارات والتوصيات بشأن هذه الحالة . ففي هذا السياق ، تم عقد المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر الشباب العربي ، ومؤتمر علماء فلسطين ، للبحث فيما يجب عمله لحماية البلاد من اخطار تسرب الاراضي العربية الى اليهود ، وصدرت عدة توصيات وفتاوى بهذا الشأن ، منها فتوى بتحريم بيع اي شبر من اراضي فلسطين لليهود ، واعتبار البائع والسمسار والوسيط مارقين على الدين ، ومقاطعتهم في كل شيء والتشهير بهم . واجمعت المؤتمرات على المطالبة بوقف الهجرة وبيع الاراضي لليهود . كما دعت الى انشاء المشاريع الاقتصادية وتأسيس الشركات الوطنية وحضت الاهلين على ان يقتصروا على شراء مصنوعاتها(٨٤) . ورافق كل هذا ، في تلك الفترة ، التوجه الى بناء

التنظيمات الحزبية التي كانت ، الى تلك الفترة ، لا تزيد عن ان تكون ذات روابط عشائرية وعائلية : حيث حاولت هذه الاحزاب ايجاد الروابط المشتركة فيما بينها للوقوف امام التحدى الصهيوني المنظم والسياسة البريطانية التي تعمل ما وسعها من اجل بناء الوطن القومي اليهودي . وقامت هذه التنظيمات السياسية بالتعبير عن رفضها السياسة البريطانية الصهيونية ، وذلك بالاحتجاجات والتظاهرات التي كانت تنطلق من هنا وهناك في فترات مختلفة في البلاد ، كتلك الاضطرابات التي حدثت مع مطلع عام ١٩٢٢ ، واستمرت بشكل متقطع في السنوات اللاحقة . وقد بدأ في الوقت نفسه ظهور بعض التنظيمات السرية ، التي حاولت ان تتبع طريق الكفاح المسلح . كل هذا جعل الحكومة البريطانية تفوض المندوب السامي ، في نهاية كانون الاول ١٩٢٥ ، أن يعلن مقترحات لتشكيل مجلس تشريعي . وبرغم القيود التي تحدد صلاحيات المجلس المقترح ، فان العرب قبلوا مناقشة الاقتراح ، في الوقت الذي انتقدوا فيه تلك القيود ، لكي يتركوا المجال مفتوحا للمفاوضة بهذا الشأن . الا ان الحركة الصهيونية ، هي التي رفضت هذه المقترحات هذه المرة ، وذلك من خلال المؤتمر الصهيوني التاسع عشر المنعقد في لوزان بسويسرا . وكان نتيجة الرفض الصهيوني لمشروع المجلس التشريعي ، ان تراجعت حكومة بريطانيا عن قرارها ببحث هذا الموضوع نهائيا(٨٥) .

نتيجة كل هذه الظروف ، كان الوضع في فلسطين يتفاقم باستمرار ، وما كان ينقص تفجير الاوضاع الا الشرارة التي كانت عبارة عن حادث سطو عادي على احدى الطرق العامة قتل خلاله يهودي وجرح آخر ، وادى بالنتيجة الى الانتقام اليهودي من العرب الذين حملوا مسؤولية ما حدث ، حيث قاموا بقتل اثنين من القرويين العرب مما أثار جميع انحاء فلسطين ، بدءا بيافا التي تظاهرت ضد ما حصل واعلنت الاضراب العام ، الذي انتشر سريعا ليشمل كامل فلسطين ، وليشل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية . وكان ان تضامنت الاحزاب والمنظمات الفلسطينية فيما بينها ، وتم تشكيل اللجنة العربية العليا التي اكدت على الاستمرار في الاضراب العام الى ان تبدل الحكومة البريطانية سياستها المتبعة في فلسطين تبديلا اساسيا ، والى ان تنفذ المطالب العربية التي تتركز في منع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي . كما تقرر الامتناع عن دفع الضرائب وعن كل عمل لشل عمل الحكومة ، واعلان العصيان المدني .

أما الحكومة ، فقد اتخذت اشد الاجراءات ضد المواطنين العرب وتشددت في محاربة الاحزاب والقاء القبض على الزعماء العرب وانصارهم . ولما لم تنجح في وقف الاضراب العام ، حاولت المراوغة ، واعلنت في ايار ١٩٣٦ عن ايفاد لجنة للتحقيق في اسباب الشكوى ، ولكن دون التعرض لنصوص الانتداب(٨٦) ،.ولكن العرب قرروا عدم القبول باللجنة المقترحة ، واستمروا في الاضراب عدا ان نشاطهم قد ازداد بانتشار النضال المسلح . واخذت المجموعات المسلحة تتألف وتنتشر ويتوافد المتطوعون من الاقطار المجاورة ، مما حول الاضراب العام الى ثورة علنية ومسلحة ساهمت فيها جميع طبقات الشعب الفلسطيني ، ولما طال الاضراب ولم تشأ الحكومة ان تجري اي تعديل نهائي في سياستها قبل استتباب الأمن وقيام اللجنة الملكية بتحقيقها وتقديم تقريرها رأى ملوك وامراء الدول العربية ان يطلبوا من عرب فلسطين فك الاضراب املا منهم بأن يجري التحقيق بشكل نزيه ، دون الارتباط بأي وعد بشأن السياسة التي ستنفذ بعد وقف الاضطرابات من قبل الحكومة البريطانية سوى وعد عام بدرس القضية

بعدل وانصاف[٨٧] .

بعد ذلك ، وبناء على نداء من ملوك ورؤساء الدول العربية الى شعب فلسطين ، وافقت اللجنة العربية على انهاء الاضراب وذلك لافساح المجال امام لجنة التحقيق الملكية كي تقوم بمهمتها في جو يسوده الهدوء .

بعد هدوء الاوضاع ابحرت اللجنة المكلفة بالتحقيق ، وكانت قد شكلت منذ تموز ١٩٣٦ برئاسة اللورد بيل ، من اجل التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين . وقد اعطيت صلاحيات اوسع من تلك التي كانت للجان السابقة ؛ اذ كان من حقها اظهار الاسباب الاساسية ؛ اي التعرض لاسس السياسة المتبعة في فلسطين وتفسير صك الانتداب تفسيرا جديدا اذا اقتضى الامر . ومع ذلك ، لم يكن لها حق مناقشة مبدأ الانتداب وما يفرضه من الالتزامات المزدوجة نحو العرب واليهود[٨٨] .

وما ان تحركت اللجنة من لندن ، متوجهة الى فلسطين ، حتى صرح وزير المستعمرات البريطاني بأن الحكومة لن تجري اي تعديل في السياسة المتبعة حتى تتسلم تقرير اللجنة الملكية . وهذا ما دفع العرب الى مقاطعة اللجنة في البداية الا ان توسط بعض الزعماء العرب (الملكان عبد العزيز بن سعود ، وغازي) لدى اللجنة العربية العليا حمل هذه على تعديل موقفها ، وبالتالي الاتصال بلجنة التحقيق .

واستمر تحقيق اللجنة الملكية لمدة ستة اشهر ، حين انهت اعمالها في فلسطين ، ووضعت تقريرها في ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ، وهذا ما سنقدمه في دراسة لاحقة .

---

(١) « **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، الكتاب الابيض رقم ٥٤٧٩** » ، مكتب الطباعة والقرطاسية ، القدس ، بلا تاريخ طباعة ، ص ٢٠ . (كان عرض على البرلمان البريطاني في شهر تموز سنة ١٩٣٧) .

(٢) *«ESCO Foundation for Palestine»*, A Study of Jewish Arab and Politics, New York, Kraus Reprint Co, 1970, Vol. I,P.128.

(٣) *«Asurvey of Palestine»*, Prepared in Deceqber 1945 and January 1946 for the information of the Aglo-American Committee of Inquiry, Printed by the Gonernment Printer Palestine, vol. I, P. 16.

(٤) Chaim Weizman, *«Trial and Error»*, London, Hamish hamilton, 1949, P. 316

(٥) Norman Bentwich, *«Legisltion of Palestine1918- 1925»*, Vol. Printted foe the Government of Palestine by WhiteheadMorris Limited, Alexandria, 1926, PP. 315- 316.

(٦) *Ibid, P. 614.*

(٧) *I bid, 617-618.*

(٨) كامل محمود خله ، « **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩** » بيروت ، مركز الابحاث ، م .ت .ف . ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

(٩) **المصدر نفسه** ، ص ٤١ .

(١٠) سعيد حمادة ، « **النظام الاقتصادي في فلسطين** » ، بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٩٣٩ ، ص ٦٧٧ .

(١١) كامل محمود خله ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(١٢) سعيد حمادة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢ .

(١٣) اميل الغوري ، « **المؤامرة الكبرى** » القاهرة دار النيل للطباعة ، ١٩٥٥ ، ص ٤٥ .

(١٤) عيسى السفري ، « **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** »،يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة ، ١٩٣٧ ، الجزء الاول ، ص ٥٦ ــ ٦٢ .

(١٥) **المصدر نفسه** .

(١٦) Viscount Samuel, «*Memories*», London 1945, PP. 150-151.

(١٧) روبرت هاري درايتون ، « **قوانين فلسطين** » ، طبع بتفويض من حكومة فلسطين ، القدس ، مطبعة الروم ١٩٣٦ ، المجلد الرابع ، ص ٣٣٠٣ .

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٣٣٠٩ .

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٣٣١٠ .

(٢٠) يوسف هيكل ، « **القضية الفلسطينية** » ، يافا ، مطبعة الفجر ، بدون تاريخ نشر ، ص ٩٨ .

(٢١) انظر صابر موسى ،« نظام ملكية الاراضي في فلسطين في اواخر العهد العثماني » ، « **شؤون فلسطينية** » ، بيروت ،مركز الابحاث ، عدد ٩٥ ، ص ٧٥ .

(٢٢) دعيبس المر ، « **احكام الاراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية**»، القدس ، مطبعة بيت المقدس ، ١٩٢٣ ، القسم الثاني ، ص ١٣٠ .

(٢٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٢ .

(٢٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٣ .

(٢٥) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٥ .

(٢٦) تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧) ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٩٠ .

(٢٧) جون هوب سمبسون « **تقرير عن مشاريع الاسكان والاعمار** » ، رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، القدس الشريف ، مطبعة دار الايتام السورية ، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

(٢٨) دعيبس المر ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤٢ .

(٢٩) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢١٨ .

(٣٠) دعيبس المر ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤١ .

(٣١) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٣ .

(٣٢) « **الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ، عدد ٣٨** » ، آذار ١٩٢١ .

(٣٣) صابر موسى ، **مصدر سبق ذكره** .

(٣٤) « قانون الاراضي المحلولة » ، « **الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ، عدد ٣٦** » ، ١ شباط ١٩٢١ .

(٣٥) قانون الاراضي العثماني « **الدستور** » ترجمه عن التركية نوفل نعمة الله نوفل ، طبع برخصة نظارة المصارف الجليلة بالمطبعة الادبية في بيروت ، ١٣٠١ هـ ، المجلد الاول ، المادة ١٠٣ .

(٣٦) « قانون الاراضي الموات » ، « **الجريدة الرسمية** » ، عدد ٣٨ ، آذار ١٩٢١ .

(٣٧) أميل الغوري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٦ ــ ٤٧ .

(٣٨) روبرت هاري درايتون ، **مصدر سبق ذكره** ، مجلد ٣ ، ص ٢١٤٧ .

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) سلسلة الوثائق العامة ١ ، « **وثائق المقاومة العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ــ ١٩٣٩)** » ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين ، بغداد وبيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

(٤١) Norman Bentwich, op. *Cit* PP . 503 — 512 .

(٤٢) *Ibid* .

(٤٣) «*Official Gazette of the Government of Palestine*», No. 121, 96, 47 .

(٤٤) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٩ .

(٤٥) **المصدر نفسه** ، ص ٥٠ .

(٤٦) روبرت هاري درايتون ، مصدر سبق ذكره ، مجلد ٢ ، ص ٩٧١ .

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) *«Report dy His Makesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the leage of Nations os the Adminostration of Palestine and tranjordan for the Year 1935*, Colonial No. 112. London 1936, P. 50.

(٤٩) *Ibid* , for the Year1938 , Colonial No . 166 , P . 78 .

(٥٠) درايتون ، مصدر سبق ذكره .

(٥١) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

(٥٢) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) تقرير اللجنة الملكية ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٧ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .

(٥٨) تقرير اللجنة الملكية ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(٥٩) كامل محمود خله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .

(٦٠) حكومة فلسطين ، « تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر اب سنة ١٩٢٩ » ، (تقرير والترشو) ، رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان بأمر من جلالته في شهر اذار ١٩٣٠ ، مطبعة دير الروم ، القدس ، دون ذكر التاريخ ، ص ١٤٨ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

(٦٣) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ١٩٤ .

(٦٦) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٦٧) حكومة فلسطين ، « تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة»، ١٩٣٠ ، ص ٣٠ ــ ٣١ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٥٨ ــ ٦٤ .

(٦٩) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ .

(٧٠) احمد طربين ، « فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار » (الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية) ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٧١ .

(٧١) نجيب صدقة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

(٧٣) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ ــ ١٦٧ .

(٧٤) الجريدة الرسمية عدد ٢٣٧ ، « قانون حماية المزارعين رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ » تاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٩ .

(٧٥) الجريدة الرسمية ، عدد ٢٤٠ ، « قانون حماية المزارعين » ، اب ١٩٢٩ .

(٧٦) الجريدة الرسمية ١ عدد ممتاز ، « قانون حماية المزارعين المعدل » تاريخ ٢٩ ايار ١٩٣١ .

(٧٧) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٨ .

(٧٨) سعيد حمادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٧٩) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

(٨٠) د . احمد طربين ، « قضية فلسطين ١٨٩٧ ــ ١٩٤٨ » ، الجزء الاول ، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٦ .

(٨١) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

(٨٢) *OP. Cit*, P. 658.

(٨٣) نجيب صدقه ، مصدر سبق ذكره ،

ص ١٦٩ .

(٨٤) احمد طربين ، قضية فلسطين ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٨٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٨٦) نجيب صدقه ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٨١ .

(٨٧) **المصدر نفسه** ، ص ١٨٩ .

(٨٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٩١ .

« رصد اذاعة اسرائيل »

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من اخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين ، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي .

تصدر عن مركز الابحاث في م .ت .ف . ، وترسل الى المشتركين فقط .

قيمة الاشتراك السنوي : ٥٠٠ ليرة لبنانية ، عدا اجور البريد .

ترسل طلبات الاشتراك الى : مركز الابحاث ، م .ت .ف . ، ص .ب . ١٦٩١ ، بيروت ـ لبنان .

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي ـ فرع رأس بيروت ، برقم ١٣٣٧ .

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

الكيانية الفلسطينية
الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي
١٩٤٧ ـ ١٩٧٧

تأليف
عيسى الشعيبي

مؤنس السرّاز

تطوّر نظرة البعث إلى الاستعمار والرّجعيّة عبر القضيّة الفلسطينيّة من بداية الأربعينات إلى بداية الستينات

منذ بداية الاربعينات ، اخذت افكار حزب البعث العربي الاشتراكي تبرز عبر ادبيات مجموعة شابة مثقفة التقت في دمشق حول ما عرف باسم المكتب العربي . وهذه المجموعة هي التي شكلت نواة الحزب عندما امكن قيامه رسميا في العام ١٩٤٧ . ويجد المتتبع لنشاط المجموعة ، ثم المكتب العربي ، ثم الحزب ، ولادبياتها ان الحزب اخذ يبشر منذ البداية ويناضل من اجل استقلال كل الاقطار العربية في دولة واحدة ، بالرغم من انطلاقته في سوريا وحدها . وقد وضع الحزب مطلب الاستقلال هذا مقرونا بالوحدة العربية في مقدمة اهدافه . ومع ذلك ، يمكن للمتتبع ان يلاحظ كيف ركز الحزب نفسه بصفة خاصة على قضية استقلال ووحدة اقطار سوريا الطبيعية ، واولاها اهتماما متميزا .

وفي بيان اصدره الحزب ، في العام ١٩٤٥ ، بعنوان « مشاكل العرب السياسية » يتضح سداد هذه الملاحظة ، فهو يتحدث عن استقلال الاقطار العربية ليعتبر احتلال بريطانيا لشرق الاردن ، وفصلها هي وفلسطين عن سوريا الطبيعية اعتداء صريحا على سيادة الشعب العربي ووحدته القومية ، ثم ليؤكد « ان السبيل الوحيد لتخفيف آثار هذا الاعتداء ... هو ان تسرع انكلترا بسحب جيوشها من شرق الاردن ، وترفع عنه كل القيود التي كبلت بها حريته وسيادته وكل الحواجز التي اصطنعتها لفصله ، هو وفلسطين ، عن امهما سوريا » . ثم يسجل الحزب رأيه في موضوع وحدة سوريا الطبيعية ، او سوريا الكبرى ، كما شاعت تسميتها في ذلك الوقت ، على اساس ان توحيدها هو « من قبيل ارجاع الحق الى نصابه ، ولا نقبل ان ندخل ، في سبيل تحقيق هذا التوحيد ، اية مساومة يمكن ان تؤدي الى تنازلنا عن اي حق من حقوقنا الازلية في عروبة فلسطين ووحدة ارضها وسلامتها او في اي جزء من اجزاء سوريا العربية » . لينتقل بعد ذلك الى التأكيد على ان وحدة سوريا الطبيعية هذه مع العراق هي « الخطوة الجدية الحاسمة في طريق الوحدة العربية »[١] .

يتضح من هذا ان حزب البعث ــ في سنواته الاولى ــ كان يركز على وجود سوريا الطبيعية ، ويرى فلسطين من خلالها ، ويدعو للنضال من اجل استعادة وحدتها ، كما يركز على

النضال ضد الوجود الاستعماري فيها ، من غير ان يغفل بقية الاقطار العربية . وهو كما يقول في البيان الذي اقتبسنا منه آنفا « ان مصلحة الاقطار العربية هي واحدة ، فلا ينظر الى دولة اجنبية في قطر عربي نظرة صداقة اذا كانت هذه الدولة تسيء الى قطر عربي آخر وتنتقص من حقوقه »[٢] . والحزب يعتقد ان نظرته هذه لوحدة المصلحة العربية قد ميزته عن الاحزاب الاخرى كافة ، وبهذا يتميز البعث بخاصة عن الحزب القومي السوري ، الذي كان يرى في وحدة سوريا نهاية المطاف ، وهذا ما يفصح عنه بيان آخر يقول « ان حزبنا هو حزب عربي بمعنى لم يتخذه اي حزب آخر ، فهو لا يكتفي باقرار الفكرة العربية ، وانما يسعى في واقعه ، عدا عن فكرته الى ان يكون الحزب العربي الشامل المنتشر في كل الاقطار العربية والذي يعالج المشاكل العربية ككل لا يتجزأ »[٣] . ومن هذا المنظور يأتي تناول الحزب المبكر لقضية فلسطين ، فهو يطالب بريطانيا بالغاء وعد بلفور ، وبالانسحاب من فلسطين ، ومنحها الاستقلال على ما يطالب به من استقلال لبقية الاقطار العربية ، وخاصة السورية منها ، موجها مطالبته ضد بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين على حد سواء . وهو يقارن بين الاستعمارين ، ليجد انه اذا كانت جريمة انكلترا في فلسطين بصورة خاصة جريمة تاريخية ، فان سياسة فرنسا في البلدان العربية التي تحتلها تظهر « بأفظع اشكال الاذلال والامتهان [وهي] ترمي الى افناء العرب وتحويل ارضهم بتراثها المجيد وخيراتها العميقة ارضا فرنسية صرفة »[٤] .

نستخلص من هذا ان حزب البعث ، بالرغم من الاهمية التي اولاها لقضية فلسطين في اوائل الاربعينات ، كان ينظر اليها من خلال نظرته الشمولية لاستقلال البلاد العربية عن الاستعمار ، ولا يعتبرها مسألة المسائل ، او القضية المركزية كما سيصبح شأنها فيما بعد .

يضاف الى هذا ان نظرته الى الدول الاستعمارية ، مع رفضه لاحتلالها للبلاد العربية ، كانت متفاوتة بالنسبة لكل منها ، كما ان هذه النظرة كانت تتسم بمنطلقها الاخلاقي المغرق احيانا في اخلاقيته . ولذا نراه يتوجه الى بريطانيا والولايات المتحدة بالذات ، محاولا اقناعهما بالعدول عن الظلم والبغي ، بلهجة يمتزج فيها العتاب بالتهجم ، بينما يخص فرنسا وحدها بالتهجم ، ويعتبر استعمارها « أبشع » انواع الاستعمار . ويقول في احد بياناته « ان نظرة العرب الى فرنسا تختلف عن نظرتهم الى اية دولة استعمارية اخرى ، فللدول الاستعمارية مصالح دفعتها الى الاعتداء على حقوق العرب والحاق الاضرار بهم .... ولكن فرنسا تحمل للعرب حقدا موروثا » . وهو لهذا يرى ان « اعتداءاتها المجرمة المتعددة عليهم لا تصدر عن الطمع وابتغاء المصلحة فحسب [كما هو شأن الدول الاستعمارية الاخرى] بل تمتزج اعمق الامتزاج بروح الانتقام والتشفي » . كما انه يرى ان « المحرك الحقيقي لتلك السياسة كان دوما الكره العاطفي والتصميم النهائي على اعتبار العرب عدوا يجب ان يزول بالفرنسة او بالموت »[٥]

الا أن ارجاع اسباب الاستعمار الى « الكره العاطفي للعرب » ، و « التصميم النهائي على اعتبار العرب عدوا » ، أو رغبة فرنسا في « افناء العرب » ورغبة انكلترا في الاعتداء على سيادة العرب القومية قد اختفى في المراحل التالية ، وحل محله تحليل علمي لطبيعة الاستعمار وجوهره . ويلاحظ المتتبع ايضا أن النعوت والاوصاف التي كان البعث يرمي بها

الرجعية العربية المتخاذلة المتعاونة مع الاستعمار قد أخذت تنضج في الوقت نفسه ، وتتطور فتتراجع الاحكام الاخلاقية في النظرة الى الرجعية ويحل محلها التحليل الذي يشدد على الصراع الطبقي ، ويربطه ربطا جدليا بالصراع القومي . فبعد ان كانت ادبيات البعث المبكرة تصف الصراع بين الرجعية والقوى الثورية الجديدة بأنه صراع بين عقلية شائخة عاجزة ، وبين النشء الجديد الذي يتصف « بالبراءة » و « صدق الاطفال » ، يمسي الصراع عبر النضال اليومي للحزب صراعا بين طبقة رجعية تستغل الشعب ، وترتبط بالعدو القومي الاستعماري ، وبين جماهير الشعب الكادحة ذات المصلحة الحقيقية في الوحدة والاشتراكية من جهة اخرى .

ويتضح ذلك مثلا في المقارنة بين الرؤية الخلقية التي ينظر من خلالها الاستاذ ميشيل عفلق ، مؤسس الحزب وامينه العام لعدة سنوات لاحقة ، الى النشء الجديد عام ١٩٣٥ ، في حديثه عن « عهد البطولة » وبين الرؤية السياسية الاجتماعية في حديثه عن « العمال والاشتراكية » عام ١٩٥٠ ، او حديثه عن النظرة للرأسمالية وللصراع الطبقي عام ١٩٥٦ . ففي حديث « عهد البطولة » يبشر عفلق بعهد بطولة جديد ، يفتتحه النشء الجديد الذي يتميز بصفات اخلاقية نبيلة ، بصدق الاطفال وصراحتهم ، وهم قساة على انفسهم ، قساة على غيرهم ، كما انهم يرجعون عن اخطائهم غير هيابين ولا خجلين . وهو في هذا الحديث يرى ان التقليديين والشيوخ سوف يقابلون هذا النشء الجديد ذا الصفات الخلقية النبيلة بابتسامة ساخرة ، ليردوا فيها على حماسة هذا النشء وندائه . « انهم سيقولون دعوا هؤلاء الاطفال يلعبون برهة من الزمان ، ويحاولون تناول القمر بأيديهم القصيرة ، ان الواقع كفيل بأرجاعهم الى العقل ... ولكن واجب النشء ان تزيده برودة مواطنيه غيرة وايمانا ، وان يذكر ان بقاء بلاده حتى الان في تأخرها المعيب هو من جراء هذه الابتسامة الساخرة »[٦] .

فاذا قارن المتتبع هذا الحديث ولغته واسلوبه بحديث ميشيل عفلق عن العمال والاشتراكية ، بعد ١٥ سنة ، فسيلحظ نقلة نوعية تتلخص في تراجع الاحكام الخلقية من مكان الصدارة في نظرة البعث الى الساسة التقليديين الرجعيين ، والشباب الذي يناضل ضد عقليتهم . ليتقدم التحليل السياسي والاجتماعي فيحل محله ويطغى عليه . ففي حديث عفلق عن العمال والاشتراكية تشديد واضح على الصراع الطبقي المرتبط جدليا بالصراع القومي . فالصراع هنا ليس بين الشيوخ والشباب ، بل بين أقلية تملك معظم الثروات ، وتسيطر على السلطة ، وبين اكثرية مسحوقة « ان هذا الوضع الشاذ ، اي سيطرة اقلية من ابناء البلاد على ثروتها وحرمان اكثرية الشعب من الحقوق الطبيعية المشروعة ، يحول دون تقدم الوطن »[٧] . ويرتبط انجاز الاشتراكية بالتحرر القومي . وهو شرط لبقاء الامة وتقدمها ، فاذا لم تتحقق الاشتراكية كما يرى عفلق فسوف « يكون كل كلام عن حرية العرب واستقلالهم ضربا من اللغو ، ونوعا من التضليل »[٨] .

وفي هذا المجال يمكن ان نلمس الاثر الكبير الذي لعبته القضية الفلسطينية في تطور هذه النظرة وتجذيرها . ولعل موقف البعث من اميركا وبريطانيا قبل النكبة ، ثم بعدها ، يمثل خير دليل على ذلك . فبعد انتصار الحلفاء على المانيا ، اعلن الرئيس الاميركي روزفلت عن عزم اميركا على فتح ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين . وكشفت الدول الغربية عن مخططها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين . وهنا يرى المتتبع لتطور نظرة البعث الى الاستعمار ، من

خلال التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية ، نقلة هامة الى الامام . لقد كان رد الفعل الاول على بيان روزفلت ، عبر البيان الذي بعث به مكتب البعث العربي الى وزير اميركا المفوض في دمشق ، يتميز بخيبة الامل المريرة ، والعتاب والغضب الشديد . فالبيان يرى في موقف اميركا من فلسطين خطة استعمارية تتناقض مع مبادىء الحرية التي تبناها الحلفاء ، ونالوا بها عطف الشعوب المحبة للسلام . لقد أسهم العرب في المجهود الحربي للحلفاء ، وقاتلوا الى جانبهم ، رغم التجارب المريرة القاسية التي عانوها من جشع الاستعمار الغربي بعد الحرب الاولى ، آملين أن يخرجوا بنتائج إيجابية بعد الحرب الثانية . وقد ازداد املهم هذه المرة بعد أن أعلنت اميركا انها ستدخل الحرب من اجل المبادىء الانسانية السامية ، ومن اجل تحقيقها . لكن موقف روزفلت . بعد الحرب ، جاء ليحبط هذه الامال ، وليشعر العرب ان الغرب قد غرر بهم مرة ثانية . ويعلن بيان مكتب البعث العربي « ان موقف روزفلت قد افهم العرب والعالم الاسلامي بصورة لا تقبل الشك ان المبادىء والمثل العليا ليست في نظر الدول الغربية الا أداة تسخر لنيل مآرب استثمارية بعيدة كل البعد عن تلك المبادىء والمثل »[٩] .

لقد كان الحزب يأمل ان يكون موقف الامة العربية من الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التجارب المريرة التي عانتها على يد الاستعمار الاوروبي طوال ربع قرن ، عاملا هاما يقنع العالم الغربي بفشل مبدأ السياسة الاستعمارية من اساسها . ولذلك وقف العرب من قضية الحلفاء موقف عطف واستبشار . وكان معظم امل الامة معلقا على المبادىء التي كانت اميركا قد اعلنتها ، ودخلت الحرب على اساسها . ولكن موقف الاحزاب الاميركي الاخير من قضية فلسطين قضى نهائيا على هذه الامال . لقد كان للقرار الذي اتخذه الحزب الديموقراطي الاميركي بشأن فتح فلسطين للهجرة اليهودية ، وجعلها وطنا قوميا لليهود اكبر الاثر في جعل الشباب العربي القومي ، الذين شكلوا في ذلك الوقت مكتبا للبعث العربي ، ينصرفون عن تعليق الآمال على المبادىء السامية والانسانية التي ادعت اميركا دخول الحرب في سبيلها ، ويدركون أن السياسة الاستعمارية القديمة لا تزال سائدة ، وان المبادىء العادلة ، والمثل العليا ، في نظر الدول الغربية ، سواء في اوروبا أو اميركا ، ليست سوى اداة تسخر لنيل مآرب ومنافع بعيدة عن تلك المبادىء والمثل كل البعد . وعلى الرغم من ذلك يبقى رد الفعل المبكر في حدود « التخوف » اذ أن البعث حذر في كتاب له الى المعتمد السياسي الاميركي في سوريا سنة ١٩٤٤ من تضليل الرأسمالية والصهيونية لاميركا ، فهو يذكر اميركا بمبادئها ومواثيقها الرسمية ، لا لتركيز حق العرب على هذه المبادىء والمواثيق ، فحق العرب في فلسطين ، كما جاء في الكتاب ، هو حق طبيعي وتاريخي ، تؤيده الوف السنين من الجهاد والعمل المنشىء المتصل . ويتخوف الكتاب من تورط اميركا فيقول « .. ولكننا نخشى أن تقدم اميركا على الاعتداء على حق العرب الصريح بتأثير دعاية الرأسمالية الصهيونية وتضليلها وهي تحسب انها تناصر الحق وتخدم السلم والعمران وانها تحقق مبادئها في هذه البقعة المقدسة من الأرض العربية »[١٠] .

اثر النكبة في تطوير نظرة البعث الى العلاقة بين الصراع القومي والصراع الطبقي

بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، ونتيجة لها ، اخذت نظرة البعث التحليلية للاستعمار وللاقطاع والرجعية تتضح وتتجذر اكثر فأكثر ، ولعل هذه النكبة التي عرت الرجعية العربية قد

دفعت البعث الى ايلاء قضية العلاقة بين الصراع القومي والصراع الطبقي أهمية خاصة متميزة . ففي سنة ١٩٥٠ طرح الحزب شعارات ، منها : « استرداد فلسطين لا يتم الا بقيام حكم شعبي » ، و « الحكم الاقطاعي يقيد الشعب ، ويساعد الصهيونية والاستعمار » . فالبعث بعد ١٩٤٨ حمل الفئات الاقطاعية الحاكمة مسؤولية النكبة ، فهذه الطبقة هي الطبقة الحاكمة التي وقفت في وجه زحف الشباب العربي الى حدود فلسطين . وهي الطبقة التي هادنت اليهود يوم اتوا الى فلسطين ، وهي الطبقة المسخرة للاستعمار حامي الصهيونية ومنشؤها . فهي طبقة مهادنة للاستعمار ، مناوئة للشعب . وكتبت جريدة البعث سنة ١٩٥١ رافعة هذه الشعارات ان هذه الطبقة الاقطاعية « لم تلغ امتيازاتهم [الاستعماريين والصهيونيين] بل كانت اداة مجرمة في ايديهم ، تضرم المعارك متى شاؤوا وتوقفها متى ارادوا »[١١] .

فالبعث ، بعد النكبة ، يطور موقفه من العقليات التقليدية ليصنفها تصنيفا طبقيا ، ويهاجمها بعنف ، مشيرا الى علاقة التبعية التي تربط هذه الطبقة بالاستعمار الغربي . ويدعو البعث الى النضال الجماهيري ضد هذه الطبقة التي تشكل والصهيونية والاستعمار شيئا واحدا . وهو يعلن عبر سلسلة مقالات في جريدته ، البعث ، أن تجربة النكبة الفلسطينية ينبغي ان تعلم ابناء الشعب ان الحرية التي ينشدها لن تكون الا بالتحرر من مستغليه ، والوحدة العربية لن تتحقق الا بالقضاء على الحاكمين من هذه الطبقة المستبدة ، وان الاشتراكية لن تنجز الا اذا قضي على الاقطاعيين والمتنفذين والجشعين ، وان الطريق الى ذلك يكون بتسليح الجماهير ، وارغام الحكومات على مقاطعة الاستعمار الذي يراعي الصهيونية ويحميها .

ولا شك في أن هذه المقالات[١٢] ، في مجملها ، تشير الى تطور هام طرأ على نظرة الحزب ومواقفه بعد النكبة . ففي سلسلة المقالات هذه تختفي عبارات الخيبة والمرارة التي كان الحزب يستخدمها في معاتبة الاستعمار . كما خلت هذه المقالات من الاحكام الخلقية التي كان البعث يصم بها القيادات التقليدية ، وحل محل كل ذلك ربط بين مصالح الاستعمار وامتيازات الطبقة الاقطاعية المتواطئة معه ، والتي تستثمر الشعب ، وتحول بينه وبين التحرير عبر تحليل موضوعي واقعي عقلاني . كما ينتقل البعث في هذه المرحلة ــ مرحلة ما بعد النكبة ــ نقلة هامة اخرى ، حيث انه كف عن مناشدة المستعمر بالرجوع عن غيه ، وأعلن ان لا سبيل الى التحرير الا بالوحدة العربية الشاملة ذات المضمون الاجتماعي المتقدم (الاشتراكية) ، وبأن الكفاح المسلح ، وازالة طبقة الحكام الاقطاعيين المستبدين واستبدالها بحكم شعبي ، هو سبيل الخلاص .

بين الاستعمار البريطاني والاميركي

كان للحرب العالمية الثانية نتائج مهمة ، أثرت على خريطة العالم السياسية . ولا شك في ان احدى اهم هذه النتائج تتمثل في انتقال زعامة المعسكر الامبريالي من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة الاميركية . ان التغير الجغرافي لموقع زعامة المعسكر الامبريالي ، حمل معه ، ايضا ، تغييرا وتطورا في اساليب الاستعمار ، وادواته ، واشكاله ، وهيئاته . الا ان غالبية فرقاء حركة التحرر العربي لم تنتبه الى هذا التغير والتطور والانتقال الا في مرحلة متأخرة .

واضافة الى ان البعث لم يرصد ظاهرة الانتقال هذه في الزعامة الامبريالية الا بعد وقوعها

بسنوات ، فانه قد اعتبر الخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة اسطورة ، وحذر من تصديقها ، لأن « الدولتين كتلة استعمارية واحدة في وجه العرب »[١٣] . وفي مقال ظهر في جريدة البعث عام ١٩٥٠ ، بعنوان « اسطورة النزاع بين بريطانيا واميركا » يحذر البعث من انقسام وجهات النظر العربية الى معسكرين : الاول يفضل بريطانيا ويراها أقل خطرا ، والآخر يأمل من اميركا الخير . ولقد رأى البعث في هذا الانقسام لعبة خطط لها الاستعمار ، ليقنع العرب بأن هنالك هوة في صفوف الغرب الاستعماري . فموقف البعث هنا يتلخص في اعتبار ان الولايات المتحدة وبريطانيا دولتان استعماريتان ، تنظران الى العرب نظرة واحدة ، وتحاربان العرب بسلاح واحد ، فكلاهما يستهدف استعباد العرب واستثمارهم وتشريدهم .. والمحك والمقياس هما القضية الفلسطينية . ولأن البعث يرفض مقولة وجود الخلاف بين الدولتين ، فهو لم يتوهم كما توهم بعض الساسة التقليديين بأن بريطانيا عادت من جديد صديقة للعرب ، ومع ذلك فان التحليل العلمي الدقيق لاسباب النزاع والتمايز ، الذي جعل بريطانيا تظهر وكأنها صديقة للعرب ، واميركا على انها المساعد الاكبر لاسرائيل ، لم يظهر في ادبيات البعث الا في وقت متأخر . ان انتقال زعامة الامبريالية من اوروبا الى اميركا وما رافقه من تطورات وتغيرات لم يستقطب اهتماما كافيا من الحزب في حينه ، فاكتفى الحزب باعتبار اميركا وبريطانيا وجهان لعملة واحدة ، من دون تمييز الزعيم عن الشريك .

نستخلص مما سبق المؤشرات التالية التي تكشف تطور نظرة البعث الى الاستعمار تحت تأثير النكبة الفلسطينية خصوصا من مرحلة الاربعينات الى بدايات الخمسينات :

١ ــ تطور نظرة البعث من عداء الاستعمار المباشر في كل البلاد العربية عموما الى تركيز هذا العداء على الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ، من دون ان يعني ذلك تخفيفا من حدة العداء للاستعمار عموما . وبالتالي امست القضية الفلسطينية في نظرة البعث هي القضية المركزية في سياق نضال الامة العربية .

٢ ــ تطور نظرة البعث الى الاستعمار والرجعية من نظرة تعتمد الاحكام الاخلاقية ، وتطغى عليها التعليلات الاخلاقية ، كما جاء في تعليل وحشية الاستعمار الفرنسي وردها الى ان الفرنسيين « ورثوا حقدا » على العرب ، واصروا على افنائهم كأمة نتيجة (البغض) و (الكراهية) ... تطورت هذه النظرة لتعتمد اكثر فأكثر على تحليل مغزى الاستعمار ومعناه ، من حيث هو غزو قومي يستهدف استثمار رؤوس امواله في البلاد المستعمرة . ونرى ربطا بين الاستعمار والاقطاع والرجعية سيتخذ شكلا أكثر علمانية وجذرية في أوائل الستينات . (المؤتمر القومي السادس بالتحديد عام ١٩٦٣) .

٣ ــ تطور الانطلاق من التركيز الخاص على سوريا الطبيعية الى الوطن العربي عموما ، نحو جعل الوطن العربي الام الوحيدة لفلسطين ..لا سوريا الطبيعية وبعدها الوطن العربي

٤ ــ الكف عن مناشدة الاستعمار للتراجع عن مخططاته التآمرية ، وعن توجيه العتاب اليه تارة ، والتعبير عن خيبة الامل في اعلاناته السياسية الزائفة تارة اخرى . والانتقال نحو المطالبة بالكفاح الشعبي المسلح اسلوبا لتحرير فلسطين ، من دون الاعتماد على الحكومات الاقطاعية التي طالب الحزب الجماهير بالعمل على اسقاطها .

هذا التطور الذي طرأ على نظرة الحزب السياسية والاجتماعية ، تبلور اكثر فأكثر في الخمسينات . فلقد اشرنا سابقا الى ان موقف البعث من الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية قد تطور تطورا ملحوظا بعد النكبة . فخفتت الاحكام الاخلاقية والعاطفية ، لتنهض مكانها تحليلات سياسية اكثر واقعية وعلمانية . فالاستعمار لم يعد متميزا « بالكره العاطفي للعرب » ، ولم تعد « مصلحته ممتزجة بروح الانتقام من العرب والتشفي » . وخير دليل على ذلك ما جاء في المقال الذي نشرته جريدة « الصحافة » في تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ ، بمناسبة ذكرى وعد بلفور . فهي تشير الى ظاهرة طغيان الاحكام الخلقية والعاطفية في اثناء معالجة الامور السياسية . فتقول : « اعتاد العرب في كل سنة ان يتذكروا وعد بلفور ليدللوا على مدى غدر الغرب بهم . والعرب في موقفهم العدائي العاطفي هذا **ينطلقون من نظرة مثالية الى الامور السياسية** . فالاكثرية الشعبية حافظت على بعض **المقاييس الخلقية** كالوفاء والصداقة والتضحية التي وان دلت على سمو فردي واجتماعي تبرز انعدام التقدير الوافي للامور السياسية » .

وينتقد المقال هذه المقاييس والمفاهيم المناقبية ، ويعزو اليها تشويه حقيقة الاتجاهات التي يصارعها الحزب ؛ حيث يقول المقال أن هذه المفاهيم المناقبية « دفعتنا الى اتخاذ مواقف خاطئة كنا اول من دفع ثمنها » . ويدعو الحزب عبر هذا المقال الى أن نلقي « نظرة صريحة وجريئة على سياستنا الماضية وندقق في انهزاماتنا الناتجة قبل كل شيء عن اخطائنا وجهلنا نحن قبل ان تصدر عن « حقد » او « غدر » الآخرين » . وينتقل المقال الى تحليل علمي لوعد بلفور ، فينفي زعم الغرب أن مساندته لانشاء وطن قومي لليهود نابعة من افكار ودوافع انسانية نتيجة تعرض اليهود للتعذيب والاضطهاد في بلاد العالم . ويفند المقال ذلك الادعاء ، قائلا أن وعد بلفور أعطي قبل المجازر التي ذهب ملايين اليهود ضحية لها ، اي قبل وصول النازيين الى الحكم بمدة طويلة . وهنا يبرز التحليل العلمي حين يتحدث المقال عن دوافع انشاء مثل هذا الوطن القومي لليهود ، قائلا : « واذا كان الرأي العام سريع الانفعال ويتأثر احيانا بعوامل خلقية او عاطفية فان السلطات المسؤولة ــ لا سيما في البلدان ذات الانظمة الثابتة ــ لا تتصرف الا على ضوء **مصلحتها ، اي مصلحة الفئات التي تمثلها** . فوعد بلفور وعد مصلحي ككل خطوة تخطوها أية دولة تجاه فئة او دولة أخرى». وتظهر النزعة الى ارجاع وعد بلفور الى المصالح المادية للاستعمار لا الى كره عاطفي نحو العرب ، بتشديد المقال على ان اللورد بلفور تكلم باسم الدولة البريطانية لا باسمه الخاص ، وان كلامه لم يكن صادراً عن حب للصهيونيين او كره للعرب ، بل عن رغبة في كسب الحرب ضد المانيا . ولقد اعتبر الحزب ان وعد بلفور جاء نتيجة مساومة بين الحكومة البريطانية والمنظمات الصهيونية لقاء تعاون الطرف الاخير في دفع اميركا الى الحرب . فبريطانيا ، وهي ابرع الدول في التجارة السياسية ، قدمت هذا الوعد على اساس تقديرها لما قد تجنيه من ارباح . فاعتبرت ان مصلحتها هي مع الحركة الصهيونية لا مع العرب ، بالرغم من تعاون الشريف حسين معها ضد العثمانيين .

فلا خيبة هنا اذاولا عتاب، ولكن تحليل سياسي عقلاني لارتباط مصالح الاستعمار بالوجود الصهيوني . ويرى الحزب ، في المقال نفسه ، ان الولايات المتحدة الاميركية اتمت الصفقة ــ حين استلمت زمام القيادة من بريطانيا ــ لاعتبارات مصلحية ، منها الداخلية ــ اذ كان ترومان على ابواب معركة انتخابية ــ ومنها الخارجية التي تتعلق بتخطيط الدول

الرأسمالية في صراعها ضد المعسكر الشرقي والدول الراغبة في التحرر . ويعبر المقال عن ذلك قائلا : « فذكرى وعد بلفور ليست اذن ذكرى الغدر البريطاني او الحقد البريطاني . بل هي ذكرى تناقض المبادىء والمصالح بين الدول ذات الانظمة الرأسمالية وبالتالي الاستغلالية والدول التواقة الى التحرر . فالتناقض بيننا وبين الغرب ليس تناقض مزاج ، بل هو تناقض مبدأ ومصلحة . وما وعد بلفور الا مظهر من مظاهر هذا التناقض . ولهذا فكل تجزئة لمشاكل العرب السياسية مع الغرب تدفعنا مجددا الى المواقف المثالية والعاطفية وتفتح مجالا واسعا لوعود جديدة اشد واخطر من وعد بلفور »(١٤) .

إن هذا التطور الواضح يشير الى نقلة هامة وخطيرة في نظرة البعث وتقويمه للاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية . فهو ينكر المواقف العدائية العاطفية والنظرة المثالية الى الامور السياسية . وهو ، ثانيا ، يرفض المقاييس الخلقية . وهو ، ثالثا ، يدعو الى نقد صريح وجريء للطريقة السابقة في تفسير الخطوات الاستعمارية . وهو ، رابعا ، يشير بشكل حاسم الى دور مصلحة الدول الرأسمالية والفئات التي تمثلها في رسم السياسة الاستعمارية . وهو خامسا ، يرجع التناقض بيننا (بين الدول التواقة الى التحرر) وبين الغرب ، الى تناقض مبدأ ومصلحة لا الى تناقض مزاج . وهذه النقطة حاسمة وهامة ؛ اذ انها تستبعد كل الاوهام المثالية ، وتضع اصبعها على التناقض الجوهري قوميا وطبقيا . ومن هنا ، نرى الاهمية القصوى لهذا المقال الذي كتب عام ١٩٥٩ ، في ضوء تطور نظرة الحزب من الاربعينات حتى اواخر الخمسينات . والمقال ، سادسا ، يرصد ظاهرة استلام الولايات المتحدة قيادة المعسكر الامبريالي .

يتبين من كل ذلك ان البعث حقق في الخمسينات ــ مرحلة المد القومي التحرري بآفاقه الاجتماعية التقدمية ــ تطورا ملموسا ونحا منحى اكثر واقعية ونضجا وجذرية . ولا يمكن اعتبار ان هذا التطور جاء نتيجة مصادفة او نتيجة قرار مزاجي . فقد كانت مرحلة الخمسينات مرحلة مواجهة وتصد للامبريالية والرجعية المحلية العربية . فلم يقتصر هذا التطور الذي فرضته ظروف المرحلة الموضوعية والتاريخية على البعث وحسب ، بل امتد تأثيره ليشمل عبد الناصر والناصرية ودفعها باتجاه تجذير ثوريتها ورؤيتها للصراع . ولقد رافق هذا التطور الفكري تطور على الصعيد العملي ، عبر عن نفسه بالوحدة بين مصر وسوريا وبالاجراءات الاشتراكية عام ١٩٦٢ في مصر .

في مرحلة الخمسينات عقد المؤتمر القومي الثاني للحزب (حزيران ١٩٥٤) والثالث (آب ــ ايلول ١٩٥٩) . واذا كانت مرحلة الخمسينات قد شهدت مدا قوميا تحرريا معاديا للامبريالية ، محاربا لبعض مصالحها الحيوية ، ومجذرا الهوية القومية ذات المضمون الاجتماعي التقدمي ، فانها قد تعرضت لانتكاسات هامة . ويعتبر البعث ان اهم هذه الانتكاسات واخطرها يتلخص في انتكاسة الحركة الوطنية في الاردن ، وانحراف ثورة ١٤ تموز في العراق عن المسار الذي رسمته القوى القومية التي اشتركت فيها ، وببداية تعثر تجربة الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة مما مهد لفشلها اللاحق(١٥) .

تطور موقف البعث من الاتحاد السوفياتي من خلال القضية الفلسطينية

أدبيات البعث في مرحلة الاربعينيات كانت تضع الاتحاد السوفياتي في مصاف الدول

الاستعمارية . وقد يبدو ذلك امرا مستغربا لغير المتتبع لتطور نظرة البعث الى القوى العالمية منذ نشأته ، الا ان القضية الفلسطينية كانت في ادبيات البعث محكا ومقياسا حساسا يؤطر ويحدد علاقة الحزب بالقوى الاخرى . بل ان البعث ، في تلك المرحلة ، أسرف في اتخاذ موقف سلبي من الاتحاد السوفياتي ، فاتهمه بأنه شكل من اشكال الاستعمار الجديد[١٦] .

ولا شك في أن الموقف من الاتحاد السوفياتي يشكل مجالا هاما من المجالات التي تطور فيها موقف الحزب من خلال الموقف من القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى عوامل اخرى ليس هذا البحث مجال ذكرها . ولعل المؤتمر القومي السادس ، الذي سنتحدث عنه بعد قليل ، يفسر لنا التطور في هذا الموقف بشكل كاف .

في تشرين الثاني ١٩٤٧ ، نشرت جريدة البعث مقالا بعنوان « قضية فلسطين العربية واطماع الدول الكبرى » ، جاء فيه ان المناقشات التي تدور في الاوساط السياسية الدولية وفي الصحف العالمية والفلسفات التي يراد منها اصطناع التفاؤل بمستقبل الهيئة (هيئة الامم المتحدة) كمنظمة لتأمين القوانين الدولية والسلام واستمراره ، على الرغم من « انها اصبحت ميدانا من ميادين الصراع بين قوى مختلفة استعمارية كاميركا وبريطانيا وروسيا »[١٧] . ويتهم هذا المقال تدخل اميركا في قضية فلسطين ، بأنه ساء بريطانيا لكونه قد قلل من قيمتها وهيبتها وهي التي تتخذ موقفا مصطنعا في فلسطين . كما ان هذا الموقف الاميركي ، حسب جريدة البعث ، « جرأ دولة كروسيا على العمل لتثبيت دعائمها في فلسطين »[١٨] . ويسترسل المقال قائلا ان جلاء بريطانيا عن فلسطين دفع باميركا ، التي كانت تطالب بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية واخرى عربية ، الى البحث عن مؤيد مضمون من احدى القوى الدولية بعد جلاء بريطانيا . ثم يستنتج ان « روسيا » وجدت في تلك الوضع فرصة لتحقيق مآربها ، فيقول : « ... ولكن التقسيم يحتاج الى مؤيد مضمون هو القوى الدولية ، ما دامت بريطانيا قد تنصلت من مسؤوليتها ، فاسرعت بطلب تدخل بوليس دولي لتصل للنفاذ الى فلسطين دون ان تلفت الانظار »[١٩] .

ولقد ظل هذا الموقف من الاتحاد السوفياتي يتراوح بين اعتباره دولة استعمارية مثلها مثل اميركا وبريطانيا ، وبين التشكيك في نواياه والحذر والترقب في احسن الحالات . واستمر هذا الموقف السلبي من الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٥٧ ، حيث اخذ البعث يميز بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية ، فيهاجم المعسكر الرأسمالي باعتبار انه يمارس عدوانا واقعا على فلسطين عبر الصهيونية ، وعلى الجزائر من قبل فرنسا ، وعلى اليمن من قبل بريطانيا ، بينما يتخذ البعث موقفا اقل حدة من الاتحاد السوفياتي هو اقرب الى الحذر منه الى الامعان في وضعه على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية الغربية . الا انه ظل ، حتى هذا العام (١٩٥٧) ، موقفا اقرب الى السلب منه الى الايجاب . واذا كان للمواجهة ذات النتائج السلبية على مجمل نتائج نضالات حركة التحرر العربي بين التيار القومي العربي الوطني وبين الاحزاب الشيوعية العربية المحلية أثر كبير على الموقف السلبي من الاتحاد السوفياتي ، فان الحزب في اوائل الستينات ، لا سيما في عام ١٩٦٣ ، قد اولى هذه الظاهرة اهتماما كبيرا وحللها تحليلا يشير الى تطور هام واساسي في نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي . وهو ينتقد سحب صراع البعث مع الاحزاب الشيوعية المحلية على العلاقة مع الاتحاد السوفياتي . اما في

العام ١٩٥٧ ، فان الموقف كان ما يزال سلبيا وان حمل بنور التطور اللاحق. والمقال الذي نشر في جريدة « البعث » في كانون الثاني عام ١٩٥٧ والذي يهاجم بيان ايزنهاور الذي يحذر من عدوان شيوعي ، يتهم بيان ايزنهاور بانه لم يأت بجديد ، وانه يعطي اسرائيل مكاسب جديدة ويجعلها قادرة على اقامة حاجز بشري كثيف بين عرب آسيا وعرب افريقيا . وفي المقال ، ينتقد البعث بشدة افتراض بيان ايزنهاور بأن التهديد بالعدوان المسلح المباشر على المنطقة انما يصدر عن الاتحاد السوفياتي ، او الدول التي تهيمن عليها الشيوعية الدولية . ويشير المقال الى ان الوقائع تثبت ان الخطر والعدوان قد جاءا من قبل اسرائيل المدعومة من اميركا والغرب « بينما لم يقع اي عدوان شيوعي حتى الآن »[٢٠] . وهي تسخر من التحذيرات التي يتضمنها بيان ايزنهاور من عدوان شيوعي مسلح مزعوم ، بينما يغفل البيان عن عدوان اسرائيل الواقع ، ولا يلتفت الى اي احتمال لعدوان من قبل الاستعمار الغربي او اعوانه في المنطقة . وتشير « البعث » ، في هذا السياق ، الى عدوان بريطانيا على اليمن ، وعدوان فرنسا على الجزائر عدوانا « يستهدف ابادة شعب من بني البشر » .

ويعلن حزب البعث ان موقفه سيكون واحدا تجـاه اي عدوان ، سواء جاء من الاتحاد السوفياتي او الاستعمار الغربي واسرائيل ، مع « ان العرب لم يشعروا حتى الآن بعدوان صادر عن الاتحاد السوفياتي ، بل ولا بآثار لمحاولات من هذا النوع ، ان ما يشعرون به هو معركتهم الدامية مع الاستعمار الغربي واسرائيل »[٢١] .

والواقع ان هذا المقال يعكس تطورا هاما في الموقف من الاتحاد السوفياتي ، اذا ما قورن بالمقال الذي اشرنا اليه سابقا ، والذي ظهر عام ١٩٤٧ بعنوان « قضية فلسطين العربية واطماع الدول الكبرى » ، والذي صنف الاتحاد السوفياتي دولة استعمارية . ولقد سبق مقال ١٩٥٧ الايجابي نسبيا من الاتحاد السوفياتي ارهاصات تشير الى هذا التطور لنظرة البعث من الاتحاد السوفياتي . ففي سنة ١٩٥٦ ، وتحت عنوان « كيف نحارب اسرائيل سياسيا » ، نشرت جريدة « البعث » مقالا مطولا يتناول ، في قسم منه ، مجال التحرك في سبيل الاستفادة من القوى الدولية لدعم قضية تحرير فلسطين التي يعتبرها اخطر المشاكل الدولية . واذ يبحث المقال في امكانية التحرك على صعيد الدول الغربية الرأسمالية ، ينتهي الى نتيجة متشائمة ، قائلا ان التحرك على هذا الصعيد سيصطدم بالتناقض الحاد بين اهداف الامة العربية والقضية الفلسطينية وبين مصالح الدول الرأسمالية . وهو يشير ، في مقابل ذلك ، الى اهمية التوجه الى الرأي العام الغربي المضلل بالدعاية الصهيونية لا الى الانظمة والحكومات . وحين ينتقل المقال الى مجال التحرك على صعيد الكتلة الشرقية ، نجد انه يتحدث بنفس ايجابي نسبيا ، حيث يهاجم « السياسيين العرب التقليديين الذين يجدون ان من واجبهم مخاصمة هذه الكتلة ، وكأنهم مسؤولون عن الجهاز الاستعماري العالمي كرؤساء دول الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا »[٢٢] .

ويرى هذا المقال ان الكتلة الشرقية ، بطبيعتها ، تحارب الاستعمار الغربي . فهي اذن ، وبالضرورة، مؤيدة للعرب في كثير من الاحيان. ويعتبر المقال ان الدول الاشتراكية قد استطاعت مؤخرا أن « تبدأ الطريق الصحيحة في فهم مشكلة اسرائيل ، فهي قد عرفت الآن انها [أي اسرائيل] اداة بيد الاستعمار »[٢٣] . ثم يدعو المقال الى الاستفادة مما يسميه « الاتجاه

الجديد للدول الشرقية » ، اي اتجاه ايجابي جديد نحو القضية الفلسطينية والعرب عموما . ولا شك في ان قبول المعسكر الاشتراكي بتسليح مصر ، بعد ان كسر عبد الناصر احتكار السلاح وموقفه من العدوان الثلاثي وتعاطفه في المحافل الدولية مع القضية الفلسطينية ، قد اثر كثيرا في تطوير نظرة البعث اليه . فهذا المقال الذي نشر عام ١٩٥٦ ، لم يكتف بالتمييز بين المعسكرين تمييزا حاسما ، بل لقد ذهب الى دعوة العرب الى الاستفادة من الدول الشرقية في التصنيع والتسليح واقامة المشروعات الاساسية ، سواء على الصعيد الاقتصادي او العسكري . ويلخص المقال تطور الموقف من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بقوله. «واننا نعتقد ان الكتلة الشرقية يمكن والى حد كبير ان تفهم ايضا مشكلتنا وان تقدم لنا تأييدها الثمين في المجال الدولي ، ولذلك على سياستنا ان ترفع ستار الخشية الذي غشاها به الاستعمار ، لكي تمضي قدما في تأمين علاقات صداقة مع هذه الشعوب ودولها »(٢٤) .

وقد كان لاحجام الولايات المتحدة الاميركية عن مد العرب بالمساعدات ، في مقابل اغراق اسرائيل بها من جهة ، ولاقدام الاتحاد السوفياتي على مد يد العون والمساعدة للعرب من جهة اخرى ، اثر بالغ على تطوير وتصحيح نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي . يضاف الى ذلك عامل هام ، هو التطور في بنية الحزب ذاته ، ونضج خبرته عبر المعارك التي خاضها ضمن مرحلة المد القومي ضد الاستعمار ومصالحه واحلافه . ولقد رحب البعث بالمساعدات السوفياتية للعرب ترحيبا حارا في مقال نشر في جريدة « البعث » في ٢٠ ايلول ١٩٥٧ ، بعنوان « الصهيونية توجه السياسة الاميركية ضد العرب » . ويكتسب هذا المقال اهمية متميزة في التدليل على تطور نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي ، اذ انه يقارن ، وبالارقام ، بين المساعدات السوفياتية التي تمثلت بمشاريع انشائية ، من خطوط حديدية وري وكهرباء وجسور وشبكات طرق ومعامل وغير ذلك ، وبين المساعدات الغربية ؛ فيشير الى الفارق الكبير بين الاسعار السوفياتية « المتهاودة » والفوائد المتدنية والمقسطة لآجال تسمح لسوريا بتأديتها دون ان تربك وضعها المادي ، وبين الاسعار الغربية المرتفعة ، متخذا ، مثالا على ذلك ، مشروعا تقدم به ممثل اتحاد بنوك المانيا الغربية باقراض سوريا ما قيمته ثمانون مليون دولار بفائدة ٣,٥٠٪ . وعلى الرغم من قبول الحكومة السورية بذلك ، تراجع اتحاد بنوك المانيا معتذرا ، معللا تراجعه بضغط الحكومة الاميركية . وينكر المقال بأن الحكومة الاميركية التي منعت بنوك المانيا من اقراض سوريا اجبرت ، منذ بضع سنوات ، حكومة المانيا الغربية على منح اسرائيل ما قيمته عشرات المليارات . وبعد هذه المقارنة بين ايجابية المساعدة السوفياتية وحجب المساعدات الغربية المرتفعة الفائدة اصلا ، يهاجم المقال الولايات المتحدة ودعمها لاسرائيل ومطامحها التوسعية ، ويشدد على اهمية تزويد الكتلة الشرقية لمصر وسوريا بالسلاح ، بعد امتناع الدول الغربية عن امداد العرب به للدفاع عن بلادهم وحريتهم واعراضهم .

ومما لا شك فيه ان موقف البعث من المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي ، سوف يتضح ويكتسب نضجا اكثر وحسما فعالا عبر التقرير السياسي للمؤتمر القومي السادس الذي عقده الحزب في تشرين الاول من العام ١٩٦٣ ، والذي اعتبر تطورا نوعيا في مسيرة البعث الى الامام .

المؤتمر القومي السادس

لا شك في أن حزب البعث العربي الاشتراكي أنجز تطورا هاما على صعيد بلورة فكره ونظرته وتجذيرها عبر مؤتمره القومي السادس عام ١٩٦٣ . ولقد تبدى ذلك بوضوح في « التقرير العقائدي » الذي عدل المؤتمر عنوانه فاستبدله بـ « بعض المنطلقات النظرية » .

من خلال قراءة هذا التقرير يستطيع المتابع أن يرصد الشوط البعيد الذي قطعه البعث في تطوير مواقفه وتجذيرها وعلمنة افكاره ونظرته .

فعلى صعيد العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ، حقق هذا المؤتمر انجازا وتطورا حاسمين . فقد رأينا كيف كانت مرحلة الاربعينات عموما قد اعتبرت الاتحاد السوفياتي قوة استعمارية ، ثم مر معنا كيف تطور هذا الموقف خلال الخمسينات ؛ اذ تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن هذا الموقف لتتطور باتجاه اعتبار الاتحاد السوفياتي خصوصا ، والمعسكر الاشتراكي عموما ، طرفا متميزا عن الدول الاستعمارية ، وانه لا يسعى الى فرض نفوذه على المنطقة ، بل يحاول ان يساعد سوريا ومصر في مشاريعهما الاقتصادية وحاجاتهما العسكرية التي حرمتهما منها الولايات المتحدة الاميركية . وبشكل عام ، تميزت فترة الخمسينات بأن نحا الحزب منحى ايجابيا نحو الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي . ولكنه منحى يشوبه التردد والحذر ، خصوصا ان الصدام بين حزب البعث والاحزاب الشيوعية قد تفاقم في اكثر من قطر في تلك الفترة . اما في مرحلة اوائل الستينات ، فقد حسم البعث موقفه من هذه العلاقة ، خصوصا ان المد القومي في مرحلة الخمسينات وظهور عبد الناصر وانحياز اغلبية الجماهير العربية الى هذا المد ، كل ذلك طمأن البعث الى أن فكرة الوحدة العربية التي بشرت بها الحركة القومية العربية قد انتشرت ، ولقيت رواجا وحماسة عند الجماهير ، بحيث لم تعد الافكار والطروحات الاقليمية القطرية من جهة ، او الاممية من جهة اخرى ، قادرة على الغائها او تجاوزها وانكارها . وبالتالي ، ففي بداية الستينات ، وعلى الرغم من الانفصال بين مصر وسوريا ، امسى البعث اكثر ايجابية واقل توترا وسلبية في علاقته السياسية مع المعسكر الاشتراكي من جهة ، وفي انفتاحه على الفكر الماركسي من جهة اخرى ، دون ان يعني ذلك تبنيه ، ولكن بمعنى زوال « عقدة » الخوف من الانفتاح على هذا الفكر كجزء من التراث الفكري الثوري الانساني العالمي . وتعتبر « المنطلقات النظرية » التي أقرها المؤتمر القومي السادس أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد وضع مسألة النضال ضد الاستعمار ضمن اطارها الدولي والانساني . وترى هذه المنطلقات ان المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة في النضال ضد الاستعمار ، فتذهب لتؤكد أن « تبعية الشيوعيين المحليين السياسية والنظرية وانغلاقهم المذهبي وتجمدهم الفكري وعداءهم للاتجاه القومي العربي والوحدة العربية ، والاخطاء المبدئية والتكتيكية التي وقع ويقع فيها الاتحاد السوفياتي كثيرا من الاحيان ، لم تستطع ان تحجب عن حزب البعث التقاءه العميق مع المنطلقات الاساسية المبدئية لسياسة المعسكر الاشتراكي »[٢٥] .

ومن خلال متابعة للتقرير ، يرى القارىء انه لا يضع المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في كفة واحدة ، بل على العكس من ذلك يربط ربطا متطورا بين نضال الشعوب المستعمرة او شبه المستعمرة وبين المنطلقات الاساسية والمبدئية التي يتبناها المعسكر الاشتراكي . ويخلص التقرير الى ان هذا الترابط يجعل المعسكر الاشتراكي اكثر انسجاما مع مصالح الوطن

العربي ، واشد تعاطفا مع الشعب العربي ، وبالتالي مع القضية المركزية للنضال العربي : فلسطين .

ولعل هذه المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس تكاد تكون اول تجسيد واضح لتجنب الخلط بين العلاقة مع الاتحاد السوفياتي كدولة تقدمية والمعسكر الاشتراكي من جهة ، وبين الاحزاب الشيوعية المحلية كأحزاب يعتبرها البعث معادية للاتجاه القومي العربي والوحدة العربية من جهة ثانية ، وبين الفكر الماركسي والانفتاح عليه من غير عقد أو تقديس في آن معا مستفيدين من أداته التحليلية ومن تقويمه ونظرته الى الصراع الاجتماعي كما يتضح في الفصل الخاص بالاشتراكية من هذا التقرير(٢٦) .

ولا شك في أن الاحباط والعجز والفشل في مواجهة اسرائيل والصهيونية والحاح الجماهير العربية على تحرير فلسطين وجعل هذه القضية القضية المركزية لحركة الثورة العربية ، قد جعلت البعث يبحث عن مواقع الخلل والثغرات التي تجعل هذه الامة الفتية بامكاناتها البشرية والمادية الكبيرة ، عاجزة عن حل هذه القضية . ومن هنا كان دور القضية الفلسطينية دورا هاما وحاسما في تطوير نظرة البعث الى معضلات حركة التحرر الوطني ، كما ان النضالات اليومية والمجابهة والفعل ورد الفعل بين حركة التحرر العربي من جهة والاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة اخرى ، قد دفعت البعث ، مثله في ذلك مثل عبد الناصر والفصائل التقدمية الوطنية الاخرى ، الى مواصلة تجذير مواقفه من العوائق التي تحول بينه وبين خلاص الامة من الاستعمار وخاصة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني . وبالتالي فان مواقف الدول والطبقات والفئات المنظمة من قضية فلسطين قد انعكست على نظرة البعث اليهم . فكانت القضية الفلسطينية تلعب دورا بالغ الاهمية في تطور فكر البعث وتطور مواقفه من هذه القوى ؛ حسب موقعها من القضية الفلسطينية .

فالوحدة العربية التي تشكل هدفا اساسيا من اهداف البعث ، يصعب انجازها ما دامت اسرائيل في قلب هذا الوطن ، متآمرة على كل خطوة وحدوية ومهددة لها .

ترى المنطلقات النظرية ، مثلا ، ان مقاومة الاستعمار هي التي بلورت فكرة الصراع الطبقي ذي النوعية المتميزة في بلادنا . وذلك لان الطبقات الاقطاعية والبورجوازية والبيروقراطية فشلت فشلا ذريعا في مقاومة الاستعمار وصيانة الارض والقومية العربية ، وبالتحديد الارض الفلسطينية ، من الغزو الاستعماري .

كما ان الحزب يرى ان يقظة الحركة القومية العربية وتجذر وتطور فكرها ونضالها كانت نتيجة الصدمة الهائلة التي احدثها الغزو الاستعماري ، الذي وصل ذروته في الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لفلسطين . ومن خلال مجابهة التحدي الاستعماري اصطدم النضال القومي ؛ بحسب رؤية البعث ، بقوى دفعته الى تجذير مواقفه بالضرورة . ومما يؤكد على ذلك ، بل وعلى التطور الكبير في استيعاب هذه الظاهرة ، ما جاء في المنطلقات النظرية في الفصل الخاص بالوحدة العربية ؛ حيث اعتبرت هذه المنطلقات ان النضال ضد الاستعمار اصطدم بالاقطاع كأسلوب انتاج فات اوانه وكطبقة سياسية عميلة للاستعمار بصورة مباشرة وصريحة . كما اصطدم بالبرجوازية الوطنية . لذا ـ تقول المنطلقات النظرية ـ : « وجد

النضال القومي العربي نفسه مجبرا على ازالة البرجوازية كسبيل لتخطي الحدود الاقليمية وصنع وحدته القومية »[٢٧] .

ويرى بيان صدر عام ١٩٦٤ عن القيادة القومية للحزب ، أن القضية الفلسطينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعركة العرب القومية ضد الاستعمار ، وبنضال الطبقات الشعبية وحلفائها ضد التجزئة والتخلف والاستغلال . ويرى ان العرب لا يحاربون فقط من اجل تحرير فلسطين ، ولكنهم ، في معركتهم ضد الصهيونية والاستعمار ، يدافعون ايضا عن الوجود العربي بمفهومه الوحدوي التقدمي . ويعتبر البيان ان مأساة فلسطين ادت الى يقظة العرب ، بعد أن هزت ضميرهم القومي ، فانتبهوا الى اهمية الخطر الذي يهدد مستقبلهم وامانيهم[٢٨] .

ومن خلال كل ذلك ، يتضح مدى الاهمية التي كانت عاملا خطيرا في تطور نظرة البعث . لقد تميز المؤتمر السادس عام ١٩٦٣ ، كما اشرنا ، بخروجه بتطورات ومواقف هامة . فقارىء التقرير السياسي يستطيع أن يلحظ بيسر ان هذا المؤتمر انصرف عن الاحكام الخلقية الصرف ، ليعتمد تحليلا اكثر علمية وموضوعية وجذرية بالنسبة الى الاربعينـات . فهو يعرض عن العوامل العاطفية والذاتية ويرى انها غير قادرة على بناء وحدة تجابه الاستعمار بمجموعه والاعداء الطبقيين الداخليين الذين تفقدهم الوحدة امتيازاتهم ومواقعهم، ويشير الى ضرورة اللجوء الى عوامل موضوعية لبناء اسس هذه الوحدة ورسم اطارها .

ويتضح هذا النزوع الايجابي نحو التجذير ، وبلورة فكر الحزب ، والتشديد على العناصر الثورية فيه عبر الاستشهادات التي يزخر بها القسم الاول من التقرير والتي تكاد تنحصر في كتاب الاستاذ ميشيل عفلق الامين العام للحزب « في سبيل البعث » وكتاب الدكتور منيف الرزاز[٢٩] « تطور معنى القومية » . فالاحاديث والفقرات المنتقاة من كتاب « في سبيل البعث » هي الاحاديث التي تتميز بالرؤية الثورية العلمانية دون التشديد على الاحاديث او المقالات التي تنحو منحى اخلاقيا او فلسفيا . واما الاستشهاد بكتاب الدكتور منيف الرزاز « تطور معنى القومية » الذي كتب في اواخر الخمسينات دون اللجوء الى كتابه « معالم الحياة العربية الجديدة » الذي ظهر في بداية الخمسينات وتجاهله ، فانه يدلل على ان البعث ، في هذا التقرير الصادر عن المؤتمر السادس عام ١٩٦٣ ، قد شدد فعلا ـ كما جاء في فصله الثاني ـ على العلمانية والثورية ؛ اذ ان كتاب الدكتور منيف الرزاز « معالم الحياة العربية الجديدة » مثلا ، والذي لم يستشهد التقرير به ، لا يخلو من نفس ليبرالي . بينما يعتبر كتابه « تطور معنى القومية » ، الذي زخرت مقدمة التقرير بالاستشهادات منه ، اقرب الى الجذرية والثورية والعلمانية .

بالاضافة الى ذلك ، يلاحظ المطلع على التقرير تطورا هاما في استخدام لغة التحليل السياسي ومفرداتها . ففيه نقرأ عن « الاشتراكية والعلمية » ، وعن « علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الرأسمالية » ، وعن « المنطق الجدلي » ، وعن « ضرورة الاشتراكية لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي » ، وعن كيف أن « منطلقات الحزب الاشتراكية جعلته اول حركة ثورية قومية ذهبت تتلمس جذور النفوذ الاستعمارية في طبيعة الطبقات الرجعية » ، وعن تصاعد نضال الشعوب واتساعه الذي يدفع بالاستعمار العالمي ، يوما بعد يوم ، الى تصفية المتناقضات الجزئية بين اطرافه ، والى تبديل اساليبه وجعلها اكثر مرونة ووعيا . واذا

كانت الطبقات الاقطاعية والفئات العليا من البرجوازية الاحتكارية قد لعبت دور حليف للاستعمار القديم ، فان البيروقراطية والبرجوازية تلعبا دور الحليف للاستعمار الجديد، ويشتركان معا في استغلال جماهير الشعب .

هذه اللغة في التحليل السياسي ، وهذه التعابير والمصطلحات ، لم تكن مألوفة في الاربعينات والخمسينات . ويتضح لقارىء هذا التقرير (المنطلقات النظرية) ان البعث قد بدأ يؤكد ويشدد على المضمون الاجتماعي التقدمي للوحدة بطريقة اكثر نضجا وعمقا وجذرية من ذي قبل . ويؤكد التقرير على ذلك قائلا : « وبالرغم من ان مفاهيم الحزب الاشتراكية ــ في المرحلة الاولى ــ لم تكن واضحة ومحددة » . فأن منطلق البعث الثوري في النضال قد جنبه الغرق في نزعة اشتراكية اصلاحية تجعله يندمج ويتأقلم مع الاطر البرجوازية للمجتمع العربي ، وهو تخطى في نضاله العملي اليومي كثيرا من المفاهيم الاشتراكية التي حددها في مبادئه العامة ومنهاجه في بداية نشوئه ، واخذت الاشتراكية تكتسب طابعها العلمي وتتعمق جذريتها يوما بعد يوم .

وينتقد التقرير المنطلقات النظرية والمفاهيم الخيالية والبرجوازية الصغيرة للاشتراكية ، مشيرا الى آثارها السلبية ، ويرى ان الحزب في تطوره تخطى هذه المفاهيم . ويرى التقرير ايضا ان آثار هذه المفاهيم الخيالية البرجوازية الصغيرة قد انعكست على تركيب الحزب الاجتماعي في بعض الاقطار العربية .

من هنا ندرك اهمية المؤتمر السادس ، واهمية ما عكسه من تطور عبر نقده لبعض جوانب نظرة البعث في الاربعينات والخمسينات ، مع تسجيله لايجابيات تلك النظرة ضمن سياقها التاريخي ، فيصفها بأنها اول نظرة (نظرة البعث) واول حركة (الحزب) في الوطن العربي ، ربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي ، مؤكدا تلازمهما . ويؤكد ان الحزب قد انزل ، منذ بداياته دعوة القومية العربية من سماء الارستقراطية الى ارض الجماهير الشعبية . فاهمية هذا المؤتمر تنبع ، في الواقع ، من رصده الجوانب الايجابية بالاضافة الى هذه الوقفة الضرورية لمراجعة ونقد تجربة الحزب نقدا بناء وتطوير وتعميق نظرته . ان الظروف التي نشأ فيها حزب البعث كما يؤكد التقرير ــ وهي ظروف تتميز بسيادة الاستعمار التقليدي المباشر الذي كان لا يزال يحتل معظم اقطار الوطن العربي لضمانه وحماية مواقعه وتأمين مصالحه واستمرار نفوذه ــ دفعت البعث الى ان يتبنى سياسة مضادة للاستعمار ونظرة مناقضة للطبقة المستفيدة من الاستعمار . وكان ان تبلورت هذه النظرة وتطورت من خلال المجابهة اليومية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية .

و في مجال نقد المؤتمر السادس للاشتراكية العربية ، يلجأ التقرير الى عزو التأكيد على هذه التسمية الى المواجهة السلبية للتحدي الشيوعي المحلي ، حيث كانت القضية القومية ، في ذلك الوقت المبكر، غضة غامضة؟؟ والبعث يعتقد ان الشيوعيين يتجاهلونها من جهة ، كما كانت تتعرض للتشويه من قبل العناصر القومية الرجعية من جهة اخرى ــ حسب التقرير ــ ، وبالتالي لجأ الحزب الى وصف الاشتراكية بأنها عربية تأكيدا للقضية القومية . ومع ان التقرير يرى ان هذا التأكيد أدى الى جعل الوحدة العربية وشعارات القومية العربية مطالب راسخة لجماهير الشعب ، فأنه ، بالمقابل ، يرصد سلبياتها ، فيرى ان التأكيد على الصفة القومية

للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية لهذه الاشتراكية قد يجر الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي . ويحذر التقرير من فصل الاشتراكية عن لحمتها الاجتماعية والطبقية ، فتكون اشتراكية البعث العربية كلمة خالية من اي مضمون علمي كما حدث في مرحلة من مراحل نضال الحزب . ومع أن التقرير لا يحدد هذه المرحلة ، فان المتتبع يدرك ان هذه المرحلة التي ينتقدها المؤتمر السادس ويشير اليها ، تمتد من الاربعينات حتى منتصف الخمسينات .

ويهاجم التقرير بعض أدبيات الحزب التي نحت منحى خياليا في كتاباتها عن الاشتراكية ، فحولتها الى مجرد شعارات عامة ومسميات عاطفية بدل ان تنفتح على الواقع العربي بعلمية ، وبدل التركيز على تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمعات العربية .

يتضح لنا مما سبق اهمية هذا التقرير الذي يشكل خطوة هامة تتميز بعدة ميزات منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، خلو المنطلقات النظرية من الاحكام الخلقية والعاطفية ، والتشديد على الجانب الطبقي للصراع داخل المجتمع والصراع القومي بين جماهير الامة العربية والاستعمار ، وبالتالي الربط المحكم بين التناقض الداخلي والتناقض الخارجي وتحديد اطرافه . ولقد انعكس هذا التطور على نظرة البعث الى علاقة الاستعمار بالصهيونية والرجعية العربية ، وبالتحديد في قضية فلسطين المركزية .

انعكاس تطور التحليل العلمي لنظرة البعث على القضية الفلسطينية

ان العلاقة بين اميركا واسرائيل تعتبر من البديهيات التي لا تقبل النقاش . ولكن ما اسباب نشوء هذه العلاقة ؟ واي هدف تخدم ؟

عام ١٩٦٠ ، وبتاريخ ١٢ آذار ، كتبت جريدة « الصحافة » التابعة لحزب البعث ، ان العلاقة القائمة بين اميركا واسرائيل لا يمكن ان تعلل بعلل عاطفية ؛ فهذه العلاقة قائمة على اسس مصلحية مادية ثابتة . ويشير المقال الى « نقطة اساسية » في قضية اسرائيل ، وهي ان هذه الدولة التي بنيت على اساس نظرة مصطنعة ، وعلى اساس الاغتصاب ، لا تستطيع ان تستمر في الظروف الحالية الا بمساعدة اميركا الاقتصادية .

من جهة اخرى ، طور البعث نظرته الى العلاقة بين اميركا واسرائيل ، فتخلى عن الفكرة الشائعة التي كانت تقول بأن المؤامرة على الامة العربية قامت بها القوى الصهيونية صاحبة النفوذ في اميركا وان اميركا ليست سوى ضحية النفوذ الصهيوني . ويؤكد البعث ان « المؤامرة هي مؤامرة اميركية ــ صهيونية تمت بعلم اميركا وارادتها ، وكانت ارضها مسرحا لها ، وقام عملاؤها بتنفيذها »(٣٠) .

فاميركا اذن طرف اصيل في المؤامرة ، وليست ضحية نفوذ صهيوني وحسب . وتحت عنوان « اميركا تواصل دعمها لاسرائيل » ، كتبت جريدة البعث في ٨ نيسان ١٩٦٣ ، ما يؤكد تطور هذه النظرة . اذ ان البعث يعتبر ــ في هذا المقال ــ ان محاولة اقناع اميركا بالتراجع عن دعم الصهيونية ، وحملها على الكف عن ارتكاب جريمة بحق الامة عبر الاقناع ، وهو تعبير عن جهل فاضح بالعلاقة بين اميركا واسرائيل .

هنا انصرف البعث عن محاولة اقناع الغرب الامبريالي برفع يده عن اسرائيل ، كما كان يفعل في الاربعينات ، وأخذ يدعو ، في بداية الستينات ، الى أن العلاقة بين اميركا واسرائيل ليست علاقة الام الحنون بابنها الضعيف ، وليست علاقة ترجع الى وقوع اميركا ضحية للدعاية الصهيونية ، وبالتالي فالمسألة ليست مسألة اقناع اميركا بوجهة النظر العربية كي تثوب الى رشدها نتيجة قوة المنطق العربي فاميركا « لا يمكن ان تكون صديقة للعرب حتى ولا حيادية في معركتهم مع الاستعمار الصهيوني الغاصب »(٣١) .

اذن فالرجاء والامل والتفاؤل الذي ساد الامة حين اعلن روزفلت مبادئه ، ثم اكتشاف العرب ان هذه المبادىء ليست سوى حبر على ورق ، جعل البعث ينتقل من طور العتاب والزجر الذي لا يخلو من المرارة والخيبة ، الى طور المجابهة ، مجابهة اميركا ومصالحها مباشرة . فاميركا طرف في المعركة الى جانب اسرائيل ، كما يرى المقال الذي اشرنا اليه سابقا ، ووجود اسرائيل هو ثمرة للنظام الاميركي الرأسمالي الاستعماري ، وليس نتيجة خطأ سياسي او مصادفة مفجعة . فالترابط وثيق بين النظام القائم في اميركا ووجود اسرائيل ودورها في خدمة هذا النظام وتنفيذ اغراضه . ويتضح عبر قراءة مثل هذا المقال الذي نشر في عام ١٩٦٠ ، الفارق او التطور الكبير الذي انجزه البعث في موقفه من اميركا اذا ما قورن بموقفه المعاتب في الاربعينات .

وعن المؤتمر السادس للحزب ، صدر قرار هام يدعو الى اقامة جبهة شعبية للقوات الفلسطينية المكافحة من اجل تحرير فلسطين . وهذا القرار يشير الى يأس البعث من الطبقات العربية الحاكمة ، وميله الى الاعتماد على الكفاح الفلسطيني المسلح ، مطالبا العراق وسوريا ، البلدان اللذين يحكم الحزب فيهما ، بدعمه . ولعل فشل هذا المشروع وعدم انجازه لا يعود فقط الى انشغال الحزب بهموم السلطة ومشاكلها ، وبالانقسامات والخلافات التي ظهرت في كلا القطرين اللذين استلم البعث فيهما السلطة(٣٢) ، بل يعود ايضا الى ظاهرة لم يتطرق الى تأثيرها اغلب من كتبوا حول هذا الموضوع وهي ان الجماهير الفلسطينية عموما ، انحازت الى عبد الناصر اثناء خلافه ونزاعه مع البعث . ويكفي ان نلقي نظرة فاحصة على تركيبة الحزب في الاردن ، بعد انفصال قسم من الحزب مؤيد لعبد الناصر عنه ، وخلال تفاقم الخلاف بين البعث وعبد الناصر ، حتى ندرك ان الوجود الفلسطيني داخل صفوف البعث قد تضاءل واصابه الضمور .

بعض آثار انعكاس اجواء المؤتمر السادس على القضية الفلسطينية

اذا كان المؤتمر القومي السادس قد سجل تطورا ملحوظا وحاسما في موقف الحزب من الامبريالية من جهة ، وتطوزا ايجابيا في موقفه من المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى ، فان المتتبع لادبيات البعث يرى ان تلك الفترة (بدايات الستينات) قد شهدت ، على المستوى النظري ، ربطا ناضجا بين حركة الثورة العربية وجميع الحركات التحررية في العالم ، وفي مقدمتها القوى الاشتراكية في آسيا واوروبا . ويؤكد البعث ، في هذا المجال ، ان تنديد دول المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث بالمؤامرة الصهيونية على الحياة العربية هي برهان على ان قضية الحرية في العالم لا تتجزأ ، كما جاء في مقال بعنوان « تضامن الشعوب ضد الاستعمار

حقيقة تفرض نفسها »[٣٣] . ويؤكد هذا المقال ان الجماهير العربية تستنكر السياسة الاستعمارية وتصمم على مقاومتها ، « وتحيي دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث على موقفها المشرف من قضايا كفاح الشعوب »[٣٤] .

من الواضح ، اذن ، ان فترة اوائل الستينات قد تميزت بتطورات هامة في نظرة البعث عنها في الاربعينات مثلا . ولعل اهم ملامح هذه التطورات ، على صعيد نظرة البعث الخارجية وموقفها من الدول الاستعمارية والداخلية وموقفها من الاقطاع والبرجوازية ، يتلخص في المواقف التالية :

١ ــ الانتقال من اعتبار الاتحاد السوفياتي دولة استعمارية في الاربعينات الى النظر اليه على انه دولة صديقة محاربة للعدو نفسه في اوائل الستينات .

٢ ــ الانفتاح على الفكر الاشتراكي العالمي بعد زوال الخوف من الاقليمية او الاممية وبعد ترسيخ جذور التيار القومي .

٣ ــ الانتقال من اعتبار الاحزاب الشيوعية المحلية والفكر الماركسي والاتحاد السوفياتي شيئا واحدا ، الى فصل هذه القوى او الظواهر عن بعضها . وبالتالي لم يعد الخلاف مع الاحزاب الشيوعية المحلية العربية ينعكس فورا على العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ، والانغلاق والانصراف عن مطالعة الفكر الماركسي عموما ، ومن حيث هو اداة علمية للتحليل بالتحديد .

٤ ــ الانتقال من مناشدة امبركا الكف عن العدوان على الحق العربي ، الى مرحلة الهجوم عليها باعتبارها شريكا للصهيونية لا ضحية لدعايتها او نفوذها .

٥ ــ توثيق عرى الصداقة مع حركات التحرر في العالم الثالث .

٦ ــ الانتقال من التركيز المشدد على القومية العربية في الاربعينات ، حتى اوشك هذا التركيز ان يكون على حساب الجانب الاجتماعي من نظرة البعث، الى مرحلة التركيز على الجانب الاجتماعي وربطه جدليا بالجانب القومي . وجاء استبدال شعار الاشتراكية العربية بشعار الطريق العربي الى الاشتراكية في المؤتمر السادس ليؤكد على هذه الناحية .

٧ ــ الانتقال من مرحلة رمي الساسة التقليديين باحكام خلقية سلبية ، الى التشديد على علاقة التحالف بين البرجوازية والاقطاع مع الاستعمار الجديد[٣٥] .

٨ ــ رغم تأكيد الحزب ، في المؤتمر السادس ، على سياسة عدم الالتزام بالمعسكرات الدولية ، فانه لا يرى في ذلك مانعا يحول دون تمتين عرى الصداقة بين الشعب العربي وشعوب المعسكر الاشتراكي ، لاقتلاع المواقع الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية الاحتكارية الاستعمارية في الوطن العربي .

٩ ــ يؤكد البعث ، في اوائل الستينات ، على تطور اشكال واساليب الاستعمار الجديد ، فيشير الى العلاقة بين هذا الاستعمار وحلفائه المحليين ، ويرى ان تصاعد نضال الشعوب يدفع بالاستعمار العالمي ، يوما بعد يوم ، الى تصفية المتناقضات الجزئية بين اطرافه ، والى تبديل اساليبه وجعلها اكثر مرونة ووعيا . ويؤكد البعث على ان الطبقة الاقطاعية والفئات العليا

من البرجوازية الاحتكارية قد لعبت دور الحليف للاستعمار الجديد ، كما يؤكد ان هذه الطبقات العميلة للرأسمال العالمي تشترك مع الامبريالية في استغلال جماهير الشعب(٣٦) .

وهكذا ، يتبين لنا مدى التطور الذي طرأ على نظرة البعث الى الاستعمار والمعسكر الاشتراكي والرجعية المحلية ، وتأثير القضية الفلسطينية المباشر على هذا التطور الذي قطع شوطا كبيرا منذ الاربعينات حتى عام ١٩٦٣ ، حيث عقد المؤتمر السادس .

---

(١) ــ راجع نص البيان كاملا في « **نضال البعث** » ، ج ١ ، دار الطليعة بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٦٣ ، ص ١٢١ .

(٢) ــ **المصدر نفسه** .

(٣) ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٥٩ .

(٤) ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٢٣ .

(٥) ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٢٣ و١٢٤ .

(٦) ــ ميشيل عفلق ، « **في سبيل البعث** » ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ ، ص ٥ .

(٧) ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢١٥ .

(٨) ــ **المصدر نفسه** .

(٩) ــ « نضال البعث » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٩ .

(١٠) ــ **المصدر نفسه** ، راجع نص الكتاب ــ الرسالة كاملا في الصفحة ٤١ .

(١١) ــ « **البعث وقضية فلسطين** » ، جـ ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٤ ، ص ٧٥ .

(١٢) ــ يحتوي الجزء الثاني من « **البعث والقضية الفلسطينية** » على معظمها .

(١٣) ــ جريدة « **البعث** » ، العدد ٤٣٦ ، ١٩٥٠ .

(١٤) ــ للاطلاع الكامل على هذا الموقف ارجع الى « البعث والقضية الفلسطينية » **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٨٤ .

(١٥) ــ « **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية (١٩٤٧ ــ ١٩٦٤** » ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(١٦) ــ ارجع الى « نضال البعث » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٨ .

(١٧) ــ « **البعث والقضية الفلسطينية بيانات ومواقف** » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط اولى ، ١٩٧٥ ، ص ٢٧ .

(١٨) ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢٧ ــ ٢٨ .

(١٩) ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢٨ .

(٢٠) ــ « **البعث والقضية الفلسطينية** » ، جـ ٣ ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة ١ ، ١٩٧٥ ، ص ١١٣ ــ ١١٤ .

(٢١) ــ **المصدر نفسه** .

(٢٢) ــ ارجع الى الدراسة المطولة التي تتناول في قسم منها هذا الموضوع في « البعث والقضية الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١١٣ ــ ١١٤ .

(٢٣) ــ **المصدر نفسه** .

(٢٤) ــ **المصدر نفسه** .

(٢٥) ــ « **بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي** » ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٤٤ .

(٢٦) ــ **المصدر نفسه** ، ص ٧٣ .

(٢٧) ــ **المصدر نفسه** ، ص ٣١ .

(٢٨) ــ « **البعث والقضية الفلسطينية : ١٩٤٥ ــ ١٩٦٥** » ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .

(٢٩) ــ احد مؤسسي الحزب وقادته الأوائل ، شغل فيه أعلى المناصب القيادية ويضمنها منصب الأمين العام سنة ١٩٦٥ .

(٣٠) ــ ارجع الى « **البعث والقضية الفلسطينية** » ، جـ ٤ ، دار الطليعة ، بيروت ، صفحة ٣٨

(٣١) ــ ارجع الى النص الكامل لهذا الموقف في جريدة « **البعث** » بتاريخ ٨ نيسان ١٩٦٣ .

(٣٢) ــ طبقا لتحليل المؤتمر القومي الثامن (١٩٦٥) ، انظر « البعث والقضية الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره**

(٣٣) ــ **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤٨ .

(٣٤) ــ **المصدر نفسه** .

(٣٥) ــ ارجع الى « نضال البعث عبر مؤتمراته القومية » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٠ .

(٣٦) ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٩٢ ، و « **المنطلقات النظرية** » ، دار الطليعة ، بيروت .

هشام الدجاني

الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن

الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية المتاخمة لحدود فلسطين الدولية ، أطماع قديمة وذات جذور تاريخية . وتتميز الأطماع تجاه شرقي الأردن بأهمية خاصة ، نظرا للمداخلات التي حدثت إبان نشأة الكيانين : الصهيوني في فلسطين ، والأردني في امارة شرقي الأردن ، والظروف التي رافقت نشأتهما المصطنعة .

الأطماع الصهيونية قبل نشأة الكيان الصهيوني

حين حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور الشهير عام ١٩١٧ ، المتضمن « عطف الحكومة البريطانية على فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، لم تكن فلسطين، آنذاك ، حيزا جغرافيا دوليا محددا ، بل لم تكن حتما مجرد مصطلح اداري ضمن الدولة العثمانية ، وانما كانت اسما تاريخيا وجغرافيا فحسب ، دون أن تكون له حدود سياسية دولية محددة ومتعارف عليها . ولم يجر هذا التحديد الا في نهاية الحرب العالمية الأولى ، ضمن التسويات التي تمت بين الحلفاء في تلك الحرب (اتفاق سايكس ـ بيكو وما تلاه من اتفاقات) . وعندما خطت الحدود كان المفهوم الصهيوني لفلسطين يختلف عن التحديد الدولي لحدودها . فقد كان التحديد الصهيوني يتلاءم مع الأطماع الجغرافية والتوسعية في الأراضي المجاورة وموارد المياه العربية . وقد جاء أول تحديد صهيوني رسمي لحدود « الدولة » التي وعدوا بانشائها في المذكرة التي رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية الى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ . وقد رسمت هذه المذكرة حدود فلسطين الشرقية على الشكل التالي : « في الشرق خط محاذ للخط الحديدي الحجازي وغربا منه ينتهي في خليج العقبة ... » .

وتضيف المذكرة بعد ذلك : « ... والسهول الخصبة الواقعة الى الشرق من الأردن كانت ، منذ أقدم عصور التوراة ، مرتبطة اقتصاديا وسياسيا بالأراضي الواقعة غربي الأردن . وهذه البلاد التي يسكنها الان سكان قليلون كانت ، أيام الرومان ، تعيل سكانا كثيرين ، وهي تصلح الان بصورة مدهشة للاستيطان على نطاق واسع . والمراعاة العادلة للحاجات

الاقتصادية لفلسطين وشبه جزيرة العرب تتطلب حرية الوصول الى الخط الحديدي الحجازي على طول امتداده . وان التنمية الكثيفة للزراعة وغيرها في شرق الأردن ، تستوجب ان يكون لفلسطين حرية الوصول الى البحر الأحمر وفرصة تنمية الموانىء الجيدة على خليج العقبة »[١] .

من هذه الوثيقة الرسمية يتبين بشكل واضح :

١ ـ ان الأطماع الصهيونية في شرق الأردن تشمل جميع مدنه تقريبا ، بما في ذلك عمان ، والتي تضم معظم سكانه .

٢ ـ حرية الوصول الى البحر الأحمر واقامة موانىء على خليج العقبة .

ولم تقف أطماع الحركة الصهيونية عند حدود تقديم هذه المذكرة بالطبع . ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٠ ، اتخذت المنظمة الصهيونية ، عن طريق « المجلس الاستشاري في مدينة القدس » القرار التالي :

« يصر ممثلو عموم سكان فلسطين بالاجماع على أن تشمل الحدود الشمالية القسم الأسفل من الليطاني ، وكل منطقة وادي الأردن ، وجميع روافده ومجاريه . ويطلبون الى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة »[٢] .

بيد أن ميلاد « امارة شرقي الأردن » عام ١٩٢١ ، في اطار التنافس الانكلو ـ فرنسي على اقتسام المنطقة العربية وضمن الاتفاقات التي أشرنا إليها ، وفي اطار رغبة بريطانيا في تركيز مصالحها الحيوية في المنطقة ، جاء ليضع « حدا جغرافيا » للأطماع الصهيونية . فالدولة أو الامارة الشرق أردنية كانت تحت حماية عراب المشروع الصهيوني . وما كان للمنظمة الصهيونية أن تتحدى رغبات ومصالح الدولة ـ الأم (بريطانيا) التي كانت ترعى مشروع الدولة الصهيونية في فلسطين وتعمل على تنفيذه .

ومع هذا فقد ظل الصهيونيون التصحيحيون أو ، كما يسميهم مناوئوهم ، التحريفيون ـ جماعة جابوتينسكي التي انبثق عنها حزب حيروت ـ يعتبرون « شرقي الأردن » جزءا لا يتجزأ من الدولة الصهيونية المزمع انشاؤها . فعندما أعلن أرنست بيفن ، وزير الخارجية البريطانية آنذاك ، تصريحه المشهور حول استقلال دولة « شرقي الأردن » أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ١٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٤٦) ، ثارت ثائرة هذا الجناح الصهيوني « لسلخ ذلك الجزء من فلسطين الواقع الى الشرق من نهر الأردن »[٣] ، وهدد بنقل القضية الى الأمم المتحدة . وراحت الصحيفة الناطقة باسم التصحيحيين تؤكد ان وعد بلفور اعتبر نهر الأردن بمثابة النهر الفلسطيني « وليس حدود دولة يرسمها البريطانيون لارضاء أصدقائهم العرب »[٤] . وانضم حزب مزراحي الديني و« الصهيونيون العموميون » الى « المنظمة الصهيونية الجديدة » ـ التي أنشأها جماعة جابوتينسكي ـ في توجيه النداء التالي :

« ان الأمة اليهودية لن توافق مطلقا على سلخ شرقي الأردن عن جسد فلسطين الذي تربطها به صلات تاريخية وجغرافية واقتصادية . ولا يستطيع أي تصريح أن يغير من اعتقاد كل فرد

يهودي بأن الأرض الواقعة شرقي نهر الأردن تؤلف جزءا لا يتجزأ من وطنه الأم ودولة المستقبل »[٥] .

و في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٧ ، رفعت منظمة « الأرغون » مذكرة الى الأمم المتحدة ، انتقدت فيها مشروع التقسيم الذي كان يجري الحديث عنه آنذاك . ومما جاء في هذه المذكرة :

« ان أرض اسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز ذلك ، بل من الواجب اعادة توحيدها . فشرقي الأردن يؤلف جزءا لا يتجزأ من وطننا الأم . وقد حولت بريطانيا هذا الجزء من بلادنا ـ تحت ستار منحه الاستقلال ـ الى مستعمرة أخرى من مستعمراتها . ان كل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها الشرعية ، ويصبح من حق شعبنا وواجبه ان يبادر الى الغائها »[٦] .

وتطوع مناحيم بيغن ، وريث جابو تينسكي في الزعامة ، الى شرح أهداف جماعته في تلك المرحلة ، فقال :

« تعتبر الأرغون أرض ـ اسرائيل وطن الشعب اليهودي . وتعني أرض ـ اسرائيل الضفتين الشرقية والغربية للأردن . لقد افتتح الأجداد الأوائل لليهود فلسطين قادمين من جهة شرق الأردن الحالية ، وعبروا الى فلسطين من الشرق الى الغرب . والأرغون تعتبر الرقعة بأسرها أرضا يهودية ، وتهدف لخلق جمهورية عبرانية في ظل حكومة ديمقراطية »[٧] .

ولم يقتصر هذا الموقف على جماعة حيروت والمتدينين . فها هو يغئال آلون ، أحد زعماء الحركة العمالية الصهيونية ، يقول في كتابه « اسرائيل : الكفاح من أجل الأمل » : « وعندما تحدثت في عام ١٩٤٩ عن وحدة بلدنا ، ما كان يغرب عن ذهني كون ثلثيه ، أي الضفة الشرقية ، قد انتزعا من تراثنا . فشرق الأردن كان جزءا لا يتجزأ من أرض ـ اسرائيل التاريخية »[٨] .

على أن تبني بريطانيا مشروع الدولة الأردنية ، كما ذكرنا ، واعلان استقلالها عام ١٩٤٦ وضعا حدا للأطماع الصهيونية التي لا يمكن أن تتحدى المصالح البريطانية ، خصوصا أن بريطانيا قد التزمت تعاقديا بمعاهده « حماية » للدولة الفتية . ومن نافلة القول إن بعض المفكرين السياسيين العرب يربطون بين ميلاد هذه « الامارة » ونشأة الكيان الصهيوني نفسه برعاية العراب المشترك : بريطانيا .

الأطماع الصهيونية بعد نشأة الكيان الصهيوني

يمكننا أن ندرس الأطماع الصهيونية بعد نشأة الكيان الصهيوني ضمن مرحلتين زمنيتين متعاقبتين ومتميزتين :

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) : قامت الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة أساسا على « استعادة » الضفة الغربية التي اعتبرتها جزءا لا يتجزأ من « أرض ـ اسرائيل » . وكانت السلطات الصهيونية تعلم ، علم اليقين ، ان استراتيجيتها هذه لا تتعارض مع اتفاقية الحماية البريطانية للكيان الأردني ، الذي بات يعرف (منذ ٢٦ نيسان

ـ ابريل ـ ١٩٤٩) بعد ضم الضفة الغربية باسم « المملكة الأردنية الهاشمية » . فالحكومة البريطانية ، فيما يبدو ، كانت تعتبر اتفاقية الحماية مقتصرة على الدولة التي أعلنت استقلالها عام ١٩٤٦ وهي دولة « شرقي الأردن » . يقول يغئال آلون : « ... كنا نعلم أنها [الحكومة البريطانية] أبلغت الملك عبد الله ان بريطانيا العظمى لن تتدخل ما دامت الحرب جارية على الضفة الغربية من الأردن »(٩) .

وقد شرعت اسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها هذه ، بعد أن وضعت حرب ١٩٤٨ أوزارها مباشرة . فقد حصل قادة الجيش الاسرائيلي في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٤٨ ، على موافقة بن ـ غوريون ـ بالرغم من معارضة شاريت وزير الخارجية آنذاك ـ على مهاجمة مواقع « الفيلق العربي »* في الجبهة الوسطى من أجل كسب مساحات أكبر في تلك المنطقة الحيوية استراتيجيا . بيد أن مقتل الوسيط الدولي الكونت برنادوت في ١٧ أيلول عام ١٩٤٨ ، والضجة التي أحدثها ، قد أرغما اسرائيل آنذاك على تأجيل عملها ضد القوات الأردنية(١٠) .

ومن المعروف أن اسرائيل رفضت أن توقع اتفاقية وقف اطلاق النار مع « شرقي الأردن » الا في ١١ اذار (مارس) ١٩٤٨ ، بعد أن وصلت قواتها الى خليج العقبة ، وأدى ذلك الى تهجير الكثيرين(١١) . ولم توقع اسرائيل اتفاقية الهدنة مع شرقي الأردن (في ٣ نيسان ١٩٤٩) الا بعد أن رضخ على أثر مفاوضات سرية جرت بين الملك عبد الله من جهة ، وموشي دايان وريئوبين شيلوا ح من جهة ثانية ، لتسليم مواقع استراتيجية جبلية وأراض زراعية عند الطرف الغربي للضفة الغربية الممتد في البطن الاسرائيلي . وقد وافقت اسرائيل عندئذ على أن تستبدل الوحدات العراقية بوحدات الفيلق العربي في المواقع التي كانت تحتلها(١٢) .

ويبدو أن الملك عبد الله رغب ، بعد توقيع اتفاقية الهدنة ، في أن يتوصل الى اتفاق يضمن اعتراف الاسرائيليين بضمه الضفة الغربية الى مملكته . وكان مستعدا للتوصل معهم الى « عقد اتفاقية عدم اعتداء مرحلية تقوم على الاعتراف بالحدود القائمة ... على أن تفتح الحدود للتجارة الحرة والمواصلات ، ويستعيد الأردن منطقته الحرة في ميناء حيفا »(١٣) . ولكن يبدو أن الاسرائيليين آثروا التريث . بل إن هذا التريث كان أقرب الى الرفض . فقد كان توقيع اتفاقية كهذه، رغم كل ما فيها من مغريات، لا يتفق مع استراتيجيتهم البعيدة التي رسموها، وهي « استعادة » الضفة الغربية .

يقول ايرل بيرغير . «لو أن الأمور تركت للملك عبد الله ، لكانت محادثات السلام بدأت على الفور ... ولكن الاسرائيليين هم الذين تقاعسوا ... فقد كانوا يرفضون الدخول في مفاوضات على أساس احتلال الأردن للضفة الغربية »(١٤) .

وتحطمت محاولات الملك عبد الله على صخرة الرفض الاسرائيلي والاستنكار العربي ، واندثرت هذه المحاولات نهائيا بمصرعه سنة ١٩٥١ .

ومنذ ذلك التاريخ ، اتخذت العلاقات بين البلدين مسارا آخـر . فقد بدأت سلسلة من

---

* هو الجيش الاردني الذي كان يقوده غلوب باشا وعدد من الضباط البريطانيين الآخرين . وقد ظل يعرف بهذا الاسم حتى عام ١٩٥٦ .

اشتباكات الحدود بسبب طرد المواطنين العرب من أراضيهم . وكانت السلطات الاسرائيلية تتذرع بتسلل هؤلاء المطرودين واللاجئين من الأراضي الأردنية لقصف اماكن تواجدهم في الجانب الأردني . يقول الجنرال بيرنز ، الذي عمل في تلك الفترة رئيسا لأركان هيئة الرقابة الدولية على الهدنة ، في مذكراته ، ان اسرائيل كانت تستغل أتفه الحوادث على الحدود الأردنية ـ الاسرائيلية (خط الهدنة) لتخلق منها مشكلات ذات أبعاد خطرة[١٥] .

أخذت اسرائيل تصعد ، بالفعل ، من عملياتها الاستفزازية على الجبهة الأردنية وتسخن هذه الجبهة باستمرار حتى تتوصل الى وضع يمكنها من تحقيق هدفها الاستراتيجي . ففي بداية سنة ١٩٥٣ ، أخذ الوضع على الحدود ، وكذلك في منطقة القدس ، شكلا خطرا ، وأخذت اسرائيل تشن غارات انتقامية على الأردن بعد سلسلة من الاشتباكات المتبادلة[١٦] . وكان أكبر هذه الاعتداءات هجومهم على قرية قبية في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣ . وهو الهجوم الذي خطط له ونفذه موشي دايان رئيس الأركان الاسرائيلي آنذاك . وقد أسفر هذا الهجوم عن تدمير القرية وقتل ٥٠ رجلا وامرأة وطفلا . وقد أثارت هذه الغارة الوحشية سخط الرأي العام العالمي ، وأدانها مجلس الأمن الدولي ، موجها « أشد التقريع » لاسرائيل ، وذلك في قراره رقم (س ـ ٣١٨٩) الذي صدر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ . بيد أن هذا القرار لم يلجم توجهات اسرائيل العدوانية المركزة تجاه شرقي الأردن . ففي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه ، عاود الاسرائيليون اعتداءاتهم ؛ وفي ٢٨ آذار عام ١٩٥٤ قام الاسرائيليون بهجوم كبير آخر كان هدفه ، هذه المرة ، قرية ناحالين شمالي الخليل .

ويربط الجنرال بيرنز ، كبير المراقبين الدوليين ، في مذكراته ، بين مجيء بن ـ غوريون الى السلطة سنة ١٩٥٥ ، وبين تصاعد الخط الهجومي ضد شرقي الأردن . فقد أسفرت الاعتداءات الاسرائيلية خلال عام ١٩٥٥ عن مقتل ١٨ عربيا ، وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٦ الى ٧٨ قتيلا[١٧] .

وقد اتخذت الأعمال العدوانية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ طابعا متميزا . فقد بدا واضحا أن اسرائيل تمهد جديا ، من خلال عملياتها الاستفزازية المتصاعدة والمستمرة ، لاحتلال الضفة الغربية . وعلى الرغم من أن الجيش الأردني كان ، في ذلك الحين ، تحت امرة غلوب باشا الذي كان حريصا على عدم تورط « الفيلق العربي » في أية معركة واسعة النطاق مع اسرائيل ، نظرا لضعف هذاالجيش من جهة ، ولحرصه هو على عدم احراج بريطانيا المرتبطة بحماية شرقي الأردن من جهة ثانية ، فان اسرائيل كانت تهيىء لعمل عسكري واسع النطاق ضد شرقي الأردن يستهدف الضفة الغربية . ويعترف انطوني ايدن ، رئيس الحكومة البريطانية آنذاك ، بهذه الحقيقة في مذكراته فيقول :

« ... وكان واضحا أنه لن يمضي وقت طويل حتى تقوم اسرائيل بعمل مضاد ما ... فاذا ما توجه الى الأردن ... فسيكون ذلك مخيفا . فنحن مرتبطون بمعاهدة لحماية الأردن . ومع ذلك فان الخطر كان موجودا ... وقد كنت وزملائي شديدي الادراك لعواقب عمل اسرائيلي ضد الأردن ، وكان علينا أن نفعل ما في وسعنا لايقافه . ولذلك طلبنا ، في الاجتماع الذي عقد في باريس (١٦/١٠/١٩٥٦) ، من الوزراء الفرنسيين أن يفعلوا كل ما يستطيعون ليوضحوا لاسرائيل أن هجوما على الأردن لا بد أن يلقى مقاومة منا ... وتعهدوا بذلك . ليس في اتجاه

اسرائيل ضد مصر ، لا ضد الأردن ، أية معضلة تواجهنا . ولهذا السبب ، كان من الأفضل ، من وجهة نظرنا ، أن يكون انفجارها ضد مصر»[١٨] .

اذن كان عام ١٩٥٦ عام الاستعداد للقيام بعمل عسكري واسع النطاق . فقد شهد هذا العام تصعيدا عسكريا كثيفا ومستمرا لم تعرفه الأعوام السابقة . ففي ١٣ أيلول من ذلك العام ، هاجمت القوات الاسرائيلية قرية الرهوة ، وقتلت ١٥ عربيا . وقامت في الشهر نفسه بهجوم على قرية الغرندل وقتلت ١٥ عربيا آخرين . و في ٢٦ أيلول قامت بهجوم ثالث على قريتي حوسان ووادي فوقين وقتلت ٣١ عربيا . و في يومي ١١ و١٢ تشرين الأول قامت بهجومها الواسع على بلدة قلقيلية الذي قتل فيه ٥٠ عربيا[١٩] .

بيد أن بريطانيا استطاعت اقناع اسرائيل بتحويل توجهها العدواني نحو مصر كما رأينا . ومن الممكن تعليل تصعيد الأعمال العسكرية الاسرائيلية على الجبهة الأردنية ، عشية العدوان الثلاثي ، بأنها جاءت لتحويل الأنظار عن الاتجاه الرئيسي للضربة العسكرية الاسرائيلية الذي تقرر آنذاك ، وهو سيناء ، بموجب الخطة العسكرية (موسكيتير) التي وضعها أطراف العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٦ .

اضطرت اسرائيل ، نتيجة اشتراكها في عملية سيناء وما أعقبها من اخفاق ، ومن تدهور لسمعة دول العدوان الثلاثي ، وانكشاف للدور التواطؤي بينها وبين الدولتين الاستعماريتين ، الى تأجيل تحقيق هدفها الاستراتيجي الأساسي في شرقي الأردن ، ونعني به احتلال الضفة الغربية . لقد حالت ظروف المرارة والخزي ، التي رافقت الانسحاب الاسرائيلي من سيناء عام ١٩٥٧ ، وتصاعد المد العربي في نهاية الخمسينات ، دون اسرائيل وتحقيق هدفها الاستراتيجي في هذا العقد . ولم تتح لاسرائيل الفرصة التاريخية لتحقيق هذا الهدف الا في حرب حزيران ١٩٦٧ .

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ حتى يومنا هذا) : كان احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية ، ولقطاع غزة ، في حزيران ١٩٦٧ ، واحدا من أهم الانجازات العسكرية والاستراتيجية للكيان الصهيوني . ففي هذه المرحلة أطبقت اسرائيل على ما تبقى من فلسطين، بحدودها الدولية، فأصبحت كلها تحت الاحتلال الاسرائيلي. لقد كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة يحمل ، بالنسبة للكيان الصهيوني ، معاني أعمق بكثير من احتلال سيناء بكاملها أو الجولان بكامله . فاذا كان احتلال سيناء والجولان يعني ، بالنسبة لها ، كسر شوكة مصر وسوريا العسكرية وقهر عنفوانهما السياسي ، وبالتالي استخدام الأرض المحتلة ـ رغم كل الحقائق الجديدة التي حاولت السلطات الاسرائيلية خلقها على هذه الأرض المحتلة من مستوطنات وتحصينات وغيرها ـ وسيلة للابتزاز السياسي وللوصول الى أهداف سياسية شبيهة بما حققته على الجبهة المصرية (بالمعاهدة الثنائية المصرية ـ الاسرائيلية لعام ١٩٧٩) ، فان احتلال الضفة الغربية لم يكن وسيلة لتحقيق مساومات أو تسويات سياسية بقدر ما كان تحقيقا لهدف استراتيجي أساسي . وهذا ما دفع اسرائيل ، غداة العدوان مباشرة ، الى اعلان ضم القدس نهائيا ، واعلانها عاصمة لدولة اسرائيل . و في تشرين الأول عام ١٩٦٧ وقف ليفي اشكول ليعلن أمام الكنيست :

« ان المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الأردني ، ومنطقة غزة التي كان يحتلها

المصريون ، لم تكونا خاضعتين لهما عن حق ، بل بالقوة ونتيجة العدوان والاحتلال العسكري»(٢٠) .

من أجل هذا ، وجدنا ان الجهد الاستيطاني الرئيسي قد تركز أساسا في الضفة الغربية . وقد عملت السلطات الاسرائيلية ، منذ بداية الاحتلال ، على دمج الضفة باقتصادها وربطها بها ربطا اداريا واقتصاديا محكما . وحتى عندما عرض ، في عهد حكومة المعراخ ، عدد من المشروعات التي تتحدث عن اعادة الضفة في مقابل تسوية سياسية شاملة مع الأردن ، فان مثل هذه المشروعات كانت تتحدث عن اعادة اجزاء من هذه الضفة مليئة بالسكان والمدن العربية ، محاطة بسياج من المستوطنات المحصنة التي يربو عددها اليوم على المئة ، وبسلسلة من التحصينات الطبيعية والمصطنعة . وفي عهد الليكود ، وجدنا أن مثل هذه المشروعات قد نبذت نهائيا ، واستعيض عنها بمشروع للحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع تحت ظل السيادة الاسرائيلية ، وهو ما قبلت به مصر .

احتلال الضفة الغربية ، اذن ، كان يعني ، **أولا** ، وقبل كل شيء ، تحقيق هدف استراتيجي أساسي من أهداف الكيان الصهيوني ، وهو « استعادة » ما تبقى من فلسطين خارج السلطة الاسرائيلية . وكان يعني ، **ثانيا** ، اعادة المملكة الأردنية الهاشمية الى حجمها عند اعلانها دولة مستقلة عام ١٩٤٦ : أي الى « دولة شرقي الأردن » .

ولنأت الان الى تفصيل الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة :

بادىء ذي بدء ، ومن أجل دراسة هذه الاستراتيجية ، نقول ان دراستها لا يمكن فصلها عن دراسة هذه الاستراتيجية تجاه القضية الفلسطينية ككل . ذلك ان أية تسوية كانت تعرض على شرقي الأردن ، خلال هذه المرحلة ، كانت تتضمن بصورة أساسية ومباشرة ، تسوية ما للمشكلة الفلسطينية .

تميزت السنوات الأولى التي تلت حرب حزيران ، وخصوصا الفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ ، بتصاعد الأعمال العدوانية العسكرية ، وأعمال القصف الجوي بالدرجة الأولى ضد شرقي الأردن . وقد ارتبط هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي ، بالطبع ، بتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية والنشاط الفدائي ، انطلاقا من قواعدها شرقي الأردن . ولقد كان اختيار المقاومة الفلسطينية شرقي الأردن منطلقا لنشاطها الأساسي اختيارا طبيعيا محكوما بجملة من العوامل الموضوعية ، أهمها : أن أغلبية الفلسطينيين المهجرين (بعد ١٩٤٨ و١٩٦٧) كانت تعيش في شرقي الأردن . وهذه الجماهير الفلسطينية هي التربة التي تنمو فيها وعليها نشاطات المقاومة ، وهي الوعاء الذي يحتضن العمل الفدائي ، وهي المعنية أساسا بجهد المقاومة النضالي ؛ ومنها : أن الثورة الفلسطينية كانت بحاجة الى أرض تنطلق منها . وقد كان شرقي الأردن ، بحدوده الطويلة المتاخمة للوطن الفلسطيني ، المكان الملائم تماما لهذا الانطلاق . وبالتالي ، فقد كان شرقي الأردن ، نظرا لتوفر هذين الشرطين ، **البيئة والأرض**، المكان الأمثل لنمو النشاط الفدائي وانطلاقه .

وبعد أيلول الأسود عام ١٩٧٠ ، وما تمخض عنه من آثار ونتائج ، أهمها انتقال ثقل العمل الفدائي الفلسطيني الى الجنوب اللبناني ، كان من الطبيعي أن يخف كثيرا ، بل أن

يتلاشى ، المد العدواني الاسرائيلي على الجبهة الأردنية ، وأن يعود الهدوء الى الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية المشتركة .

ويمكننا أن نميز ، لدى دراسة الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة ، أربعة اتجاهات رئيسية تشكل بمجموعها قوام هذه الاستراتيجية :

١ ـ **الجسور المفتوحة :** اتجهت اسرائيل في استراتيجيتها مع شرقي الأردن ، بعد احتلال الضفة الغربية ، نحو سياسة جديدة تعتمد أساسا على الغزو الاقتصادي عبر ما أسمته بسياسة « الجسور المفتوحة » . وقد استهدفت اسرائيل من هذه السياسة ، توجه تجارة الضفة الغربية وصادراتها نحو الضفة الشرقية بصورة أساسية ، لا سيما المنتوجات الزراعية ، كي تصبح الضفة الغربية قادرة ، من ناحية القدرة الشرائية ، على استهلاك البضائع الصناعية الاسرائيلية . وبهذا تخلصت اسرائيل ـ عبر الجسور المفتوحة ـ من فائض المنتوجات الزراعية للضفة الغربية بتصديرها الى الأردن ، في حين وضعت قيودا صارمة على استيراد المنتوجات الصناعية من الضفة الشرقية .

وبالنتيجة ، قام نموذج للتجارة ثلاثي الأطراف ، استخدمت فيه الضفة الغربية وسيلة و «معبرا » . وكان الميزان التجاري في علاقة اسرائيل بالضفة الغربية ، في مصلحة اسرائيل ، وفي علاقة الضفة الغربية بالضفة الشرقية (الأردن) لصالح الأولى . واستفادت اسرائيل من فائض الميزان الأخير لتصريف منتوجاتها وسلعها في الضفة الغربية .

كذلك كانت « الجسور المفتوحة » مصدرا للرسوم المختلفة للخزينة الاسرائيلية عبر انتقال البضائع والأشخاص ، ومنفذا لتسريب بعض المنتوجات الزراعية الاسرائيلية مثل الموز والبطاطا ، واستيراد بعض المواد الغذائية كالحبوب والأغنام .

٢ ـ **تكريس الاحتلال :** اتجه الجهد الاستيطاني الاسرائيلي الرئيسي ، بعد حرب ١٩٦٧ ، الى الضفة الغربية . وقد كانت الغاية الأساسية الواضحة من تكثيف الاستيطان ومن حشد المهاجرين اليهود الجدد في الضفة ، هي تكريس احتلالها عبر خلق حقائق منتهية . وقد بنيت المستوطنات الاسرائيلية في الضفة على صورة سياج دائري يحيط بالمناطق العربية الآهلة بالسكان ،ويحصرها ضمن هذه الدائرة .

وقد اتجهت جميع الأحزاب الاسرائيلية تقريبا الى التأكيد والعمل على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية ، وتكريس احتلالها . فقد أعلن الحزب القومي الديني (المفدال) انه « ... يرفض كل مشروع ينطوي على أي تنازل عن جزء من أرض ـ اسرائيل التاريخية . وان الحزب لن يكون شريكا في مسؤولية حكومية اذا وضعت حكومة اسرائيل مشروعا يلزم بالانسحاب من الضفة الغربية »[٢١] .

وأعلن تكتل الليكود ان « حق الشعب اليهودي في أرض فلسطين غير قابل للطعن ، وهو مرتبط بحق الشعب وطموحه الى الأمن والسلام . وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض ـ اسرائيل الغربية من جديد . وينبغي تطبيق سيادة الدولة على مناطق أرض ـ اسرائيل المحررة بصورة قانونية ... »[٢٢] .

لقد تم ، خلال السنوات العشر الأولى من هذه المرحلة ، أي فترة حكم المعراخ ، بناء قرابة مئة مستوطنة ونواة استيطانية في الضفة الغربية . وقد بنيت هذه المستوطنات وفق الخط المعروف باسم خط آلون . وقد تحدث آلون نفسه عن هذا الخط أكثر من مرة . وجاء في كتابه الذي أشرنا اليه : « ... ما أفضله وأختاره هو أن نسند ترتيب دفاعنا الى نهر الأردن والبحر الميت وكذلك الى قمم جبال السامرة الجرداء وصحراء الخليل ... وهذا الوضع لا يتطلب سوى تعديلات بسيطة في خط الهدنة القديم ، المسمى بالخط الأخضر ، وهو يتيح ايجاد حل عربي لسكان الضفة الغربية ، ويترك ممرا واسعا ومشرفا تحت تصرفهم بين الرملة واريحا وجسر اللنبي »(٢٣) .

٣ ــ « **كيان فلسطيني » ملحق بالأردن** : لن نتحدث مطولا عن مشروعات التسوية السياسية التي عرضتها اسرائيل على الأردن ، والتي تناولتها المجلة بدراسات مسهبة في مقالات سابقة . ولكننا نقول ، بايجاز ، ان جميع مشروعات التسوية وبرامج الأحزاب السياسية ومواقفها من التسوية كانت تصب في قناة واحدة هي : « لا للدولة الفلسطينية » . والمشروعات التي عرضها المعراخ في فترة حكمه ، كانت تركز كلها على الحاق هذا الكيان الفلسطيني بالدولة الأردنية ، وذلك في اطار التسوية الشاملة مع الأردن ، وضمن الشروط الأمنية المعروفة . وقد لخص اسحاق رابين هذه الاستراتيجية السياسية على الشكل التالي : « نحن نسعى الى معاهدة سلام مع الأردن تستند الى قيام دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس ، ودولة عربية شرقي اسرائيل . وفي الدولة الأردنية ــ الفلسطينية المجاورة تستطيع الهوية الذاتية للعرب ، الفلسطينيين والاردنيين ، أن تعبر عن نفسها من خلال سلام وحسن جوار مع اسرائيل . وترفض اسرائيل اقامة دولة عربية مستقلة أخرى غربي الأردن »(٢٤) .

وجاء في وثيقة المكتب السياسي لحزب مبام ــ شريك حزب العمل في تجمع المعراخ ــ ما يلي : « على اسرائيل أن تقف موقفا ايجابيا من التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق اقامة دولتين مستقلتين : اسرائيل من ناحية ، ودولة عربية من ناحية أخرى . وفي نطاق هذه الدولة العربية المستقلة يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . والى جانب ذلك ، على اسرائيل أن تقف موقف التفهم والاحترام من كل قرار يتخذه الفلسطينيون والأردنيون بالنسبة لمصيرهم خارج حدود اسرائيل ، مع تحفظ واحد هو أن يقوم ذلك على أساس حسن الجوار مع دولة اسرائيل »(٢٥) .

الى جانب هذا الاتجاه ، برز اتجاه آخر يرمي الى حل القضية الفلسطينية ضمن اطار « دولة فلسطينية » في شرقي الأردن ؛ أي أن يصبح شرقي الأردن هو « الدولة الفلسطينية » المقترحة ، اذا كان لا بد من قيام دولة كهذه ، وقد عبر الكاتب السياسي الاسرائيلي المعروف حغاي أشد عن هذا الاتجاه بجلاء عندما قال : « ان إقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن[في الضفة الغربية] في العقد القادم ، مع استمرار الارتباط الغربي بالنفط العربي ، سيحول دولة اسرائيل الى محمية صغيرة غير مرغوب فيها من قبل حماتها الغربيين على غرار « لبنان ثان » ، تشكل عبئا ومصدر ازعاج محكوما عليه بالفناء إن آجلا أو عاجلا .

« ان بالامكان اقامة الدولة الفلسطينية التي تملك حل مشكلة الشعب الفلسطيني والتحول

الى دولة باحثة عن السلام في شرقي نهر الأردن فقط . فهذه هي القاعدة الاقليمية الوحيدة ، وهي المركز المرغوب والمحتمل لتنفيذ التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، والحل الفلسطيني شرقي الأردن يخفف الضغط ويسمح بايجاد تسوية مقبولة بالنسبة للمنطقة ... »[٢٦] .

ومن الواضح أن كلام أشد يمثل وجها آخر للاستراتيجية الصهيونية ، يستند الى حل المشكلة الفلسطينية على حساب شرقي الأردن ، مع بقاء الأرض الفلسطينية (الضفة والقطاع) تحت الاحتلال والضم الاسرائيلي . بيد أن هذا الاتجاه يبقى محدودا ، وهو لا يحظى بتأييد دولي أميركي فيما يبدو .. ومثل هذا الحل لا يرتهن بارادة الاسرائيليين وحدهم ، فضلا عن انه يتطلب متغيرات دولية في المنطقة .

٤ ـ الحكم الذاتي للضفة الغربية : لعل هذا الاتجاه الذي برز بصورة خاصة مع مجيء الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وطرح بيغن لمشروعه المعروف ، يندرجان تحت الاتجاه الثاني الذي تحدثنا عنه ، وهو تكريس الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، ومحاولة حل المشكلة الفلسطينية ضمن اطار السيادة الاسرائيلية ووحدة أرض فلسطين التاريخية .

وما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان هذا الاتجاه لم يظهر بطرح بيغن لمشروعه ، بل له ارهاصات قديمة تعود الى نهاية الستينات ؛ أي بدايات هذه المرحلة . فقد طرح ، في نهاية الستينات ، مشروع للادارة المدنية الذاتية في الضفة والقطاع ،بحيث تظل المنطقة المحتلة تابعة للسيادة الاسرائيلية . ولعل أول من طرح فكرة هذا المشروع دان بافلي ، مستشار الحاكم العسكري للضفة الغربية ، في العام ١٩٦٩ . وكان مبرر فكرة بافلي لقيام هذا المشروع « تعميق التعايش القائم في المناطق المحتلة بين اسرائيل والعرب » . وقد اقترح بافلي ، آنذاك ، حكما مدنيا بدلا من الحكم العسكري ، واجراء انتخابات بلدية ينتخب فيها المواطنون العرب في الضفة والقطاع رؤساء بلدياتهم .

كذلك طرح شمعون بيرس، في العام ١٩٧٥ ، مشروعا مشابها للادارة الذاتية على أساس توسيع صلاحيات البلديات وتقليص تدخل الحكم العسكري ، بحيث يتحول رئيس البلدية الى ما يشبه حاكم اللواء[٢٧] .

بيد أن مثل هذه المشروعات ظلت مجرد مقترحات مطروحة ، الى أن جاءت حكومة بيغن فطورتها في اطر مرسومة واضحة ، وجعلت منها استراتيجية سياسية للتكتل الحاكم تجاه المناطق المحتلة والقضية الفلسطينية . وقد سارت الحكومة الاسرائيلية بالفعل أشواطا في تنفيذ هذه الاستراتيجية ، خصوصا بعد اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة الثنائية المصرية ـ الاسرائيلية . ويمكن أن نعتبر خطوة حكومة بيغن هذه منعطفا حادا في الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن وتجاه القضية الفلسطينية بصورة عامة . فلم تعد الضفة الغربية موضع مساومات سياسية ضمن اطار التسوية الاقليمية وتحديد مناطق الأمن ، والانسحاب من الضفة ـ مع بقاء التحصينات والمستوطنات ـ في مقابل معاهدة سلام شاملة مع الأردن ، بل باتت جزءا من « أرض ـ اسرائيل » تخضع للسيادة الاسرائيلية ، وتتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي .

تلك هي ، بايجاز ، أبرز اتجاهات الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن في المرحلة الراهنة التي أرخنا لبدايتها مع الاحتلال العسكري للضفة الغربية سنة ١٩٦٧ .

---

(١) *«Diplomacy in the Near and Middle East»* A Documentary Record, NewYork,1950 vol 11, P.P.45- 50.

(٢) *«The New Palestine»*, Mc. Cracben, 1922, P. 382.

(٣) *«The Jewish Standard»*, Jan. 25, 1946.

نقلا عن « اسرائيل الكبرى »، د. أسعد رزوق، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٥٢٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه ، عدد ٨ شباط ١٩٤٦ .

(٦) المصدر نفسه ، عدد ٣١ تشرين الأول ١٩٤٧ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) يغئال آلون « اسرائيل: الكفاح من اجل الأمل » ، ترجمة نخلة كلاس ، اصدار مكتب التعبئة والتنظيم والدراسات ، (فتح) ، ١٩٧٩ ، ص ١١٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

(١٠) *«The Arab - Israeli Dilemma»*, Fred. J. Khouri Syracuse University Press, 1968, New York, P. 86.

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(١٣) *«The Corenant and the Sword, Arab - Israeli Relatione»*, Earl Berger, London, 1965, P. 81.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(١٥) *«Between Arab and Israel»*, Luet. General E.L.M. Burnes, Beirut, 1969, P. 43.

(١٦) المصدر رقم (١١) ، ص ١٩٧ .

(١٧) المصدر رقم (١٦) ، ص ٤٧ .

(١٨) *«The Memories of Sir A. Eden»*, Full Circle, London, Cassel, 1960 P. 512.

(١٩) « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٠١ .

(٢٠) « هيرالد تريبيون » ، ١٩٦٧/١٠/٣١ .

(٢١) « هآرتس » ، ١٩٧٦/٢/١٩ .

(٢٢) « دافار » ، ١٩٧٩/٧/٢٣ .

(٢٣) المصدر رقم (٨) ، ص ٦٢ .

(٢٤) « دافار » ، ١٩٧٥/١/٢٢ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ١٩٧٥/٢/٢٦ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ١٩٧٩/٧/٢٣ .

(٢٧) « جيروزاليم بوست » ، ١٩٧٥/٦/٢٢ .

محمد قرش

الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو

مفهوم الاستزراع الاقتصادي

بني المجتمع الصهيوني منذ تأسيسه على ما يسمى بعملية الاستزراع الاقتصادي (The Economy of Trans Plantation Process) ، وهي تختلف عن عملية الهجرة الاقتصادية البحت (The Pure Economic Immigrant Process) . ففي الاولى تزداد فرص العمل المتاحة كلما ازدادت الهجرة ، اي أن النمو الاقتصادي مرتبط باستمرار عملية الهجرة ، فاذا توقفت عكست تأثيرها السلبي مباشرة ، لا على القدرة الاستيعابية للاقتصاد الداخلي فحسب ، بل، وهذا هو الأهم ، على استمرار نمو وتقدم الاقتصاد ككل .

أما في الحالة الثانية (الهجرة الاقتصادية البحت) ، فان حجم الهجرة يتوقف على فرص العمل المتاحة : أي على مرحلة النمو الاقتصادي . ففي الحالة الاولى ، كانت الهجرة هي المتغير المستقل ، وكان النمو الاقتصادي بمثابة المتغير التابع بحكم تأثره المباشر بحجم ونوعية الهجرة . اما في الحالة الثانية ، فان النمو الاقتصادي هو المتغير المستقل ، والهجرة (حجمها ونوعيتها) ، هي المتغير التابع . وقد عرفت أوروبا الغربية ، وكذلك استراليا ونيوزيلندا ، النوع الثاني من الهجرة: حيث كانت الدول الاوروبية عموما تفتح الابواب على اتساعها امام الهجرة (الكيفية والكمية) ، طبقا لطبيعة الاحتياجات التي تتطلبها مرحلة النمو الاقتصادي . وعلى العكس من ذلك ، تقوم بتقييد عملية الهجرة الى درجة الحظر الكامل احيانا ، اذا ما أصابت الاقتصاد القومي للدولة حالة من الركود والكساد الاقتصادي . فقد فتحت الدول الغربية (ألمانيا ، بريطانيا ، النمسا ، السويد ، فرنسا ، الـــخ ..) أبواب الهجرة الكمية والكيفية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان هذا طبيعيا بسبب احتياجاتها للأيدي العاملة من مختلف الجنسيات ، لاعادة تعمير ما دمرته الحرب . اما النوع الاول من الهجرة (الاستزراع الاقتصادي) ، **فقد عرفته ، الى جانب الكيان الصهيوني ، كل من روديسيا وجنوب افريقيا** ، وفي مراحل معينة **كل من الولايات المتحدة وكندا ، مع اختلاف نظرة وتطبيق كل منها لهذه العملية** . فالولايات المتحدة وكندا كانتا بأمس الحاجة الى

مهاجرين دائمين لا مؤقتين ، اي مهاجرين يتم سلخهم عن أوطانهم الام ، ومعايشة وطنهم الجديد الولايات المتحدة . فالفرق بين ظاهرة الاستزراع في كل من الولايات المتحدة وكندا من جهة ، وبين اسرائيل والدولتين العنصريتين في جنوب القارة الافريقية ، هو : ان عملية الزرع السكاني في الولايات المتحدة تتم وفق حاجة الاقتصاد القومي للايدي العاملة ، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يحدد حجم ونوعية الهجرة ، تماما كما في الهجرة الاقتصادية البحت. ويتم ذلك باشراف ومراقبة الدولة ، ودون وجود أي خلل في النسبة التكوينية للسكان ، ومن جهة أخرى ، فان عملية الزرع تتم على أرض الولايات المتحدة نفسها : أي ضمن حدودها الاقليمية المشروعة ، وليس عن طريق حقوق الآخرين كما هو حاصل في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وروديسيا . فالأرض الافريقية ليست ملكا للأقلية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا ، وانما هي ملك للافريقيين أنفسهم : حيث ساهمت الامبريالية البريطانية بشكل مباشر ، اثناء فترة حكمها القارة الافريقية ، بالتعاون مع الامبريالية الفرنسية ، في زرع العنصر الابيض جنوبي القارة ، بهدف حماية مصالحهما الاستراتيجية . وقد حاولت فرنسا ، ابان استعمارها الجزائر ، أن تكرر النهج نفسه ، لكن نضال الشعب الجزائري حال دون نجاح هذا المخطط الاستعماري . والشيء نفسه يقال عن الاستزراع السكاني فوق الارض الفلسطينية ، مع فارق واحد ، هو أن الزرع السكاني في جنوب افريقيا وروديسيا تم دون عملية طرد اجباري للسكان المحليين ، الا في حالات خاصة جدا ، بينما تمت عملية الزرع السكاني في فلسطين بطرد السكان الاصليين واستبدالهم بسكان جدد .

ان عملية الاستزراع الاقتصادي ، وبعد فترة من الزمن (٢٥ سنة كحد أدنى) تتحول، تدريجيا ، الى واقع جديد له خصائصه وسماته المتميزة : أي يجب ألا يخطر في بال أحد أنه لو توقفت الهجرة الى الكيان الصهيوني ، فان ذلك سيعني بداية انهيار الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالتالي انهيار آلية النمو الاقتصادي ، مما يؤثر على قوة وآلية الحرب العدوانية . ان مثل هذا التصور الخاطىء انما ينتج عن الفهم الميكانيكي الجامد لمفهوم عملية الاستزراع الاقتصادي . فاستمرار زيادة معدل الهجرة للسنوات الـ ٢٥ الاولى يعتبر شيئا أساسيا وضروريا جدا لاستمرار بناء الدولة : فلا يعقل أن تتمكن دولة عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٨٠٠ ألف ، من القيام بالمهمات التي قامت بها اسرائيل . فعدد سكان اسرائيل لو لم يتضاعف أربع مرات منذ عام ١٩٤٨ ، لتغير بكل تأكيد مفهوم دولة اسرائيل على الأقل بالنسبة لدورها الاستعماري في المنطقة وقوتها العسكرية المباشرة ، وهذا يعني تحولها الى دولة محمية من قبل الاستعمار مباشرة ، وبالقوة العسكرية الغربية . ولكن ، كما هو حاصل في الدولتين العنصريتين في جنوب افريقيا ، فان حجم السكان الحالي لكلتيهما يسمح لهما بالاستمرار . انن ، فعملية الاستزراع الاقتصادي مفهوم شمولي ، وليست رهنا بحالة مؤقتة : أي أنها تقوم على مبدأ الزرع السكاني وتعتمد عليه ، ولكن بعد فترة حدها الادنى ٢٥ سنة ، يصبح هذا المجتمع ، الذي أسس على مفهوم الاستزراع الاقتصادي ، ذا خصائص بدأت تتميز بها هذه الدولة عن غيرها : أي يصبح لها مفهوم أمني واقتصادي وعسكري واجتماعي يختلف بالتأكيد عن مفهوم أي دولة ، لاعتبارات لا نعتقد أنها خافية على أحد ، وهذه الاعتبارات تعود لاختلاف البنية الانتاجية وتطورها الطبيعي وطبيعة السكان والدور الذي عليها ان تلعبه في المنطقة التي تتواجد فيها ، وعلاقتها بالدول الغربية والنامية ، الخ ..

من هنا ، فان الذين يتصورون ان توقف الهجرة عن اسرائيل ، حاليا ، سيؤدي الى انهيار اقتصادها ، يكونون مخطئين جداً . فالهجرة ، بعد استكمال البناء الانتاجي والاقتصادي والاجتماعي ، تفقد دورها كمتغير مستقل يؤثر على مجرى البناء الانتاجي والاقتصادي .

فأثر الزرع السكاني في الولايات المتحدة كان واضحاوملموسا،وفي هذا المجال يقول . ج . ستوكويل (Stockwell) ، استاذ علم الاجتماع في احدى الجامعات الاميركية « ان معظم المهاجرين كانوا من البالغين الذين وفدوا على البلاد ، عندما كان الاقتصاد المطرد التوسع بأشد الحاجة الى قوة عاملة أكبر » ، ويضيف : « من العسير تصور الولايات المتحدة بالثراء والنفوذ اللذين يتوفران لها اليوم دون هجرة السنوات الماضية »[١] .

بهذا نكون قد وضحنا الفرق بين عملية الاستزراع الاقتصادي وبين عملية الهجرة الاقتصادية البحت ، من الناحيتين الاقتصادية والعملية .

حجم الهجرة

شهدت فلسطين ، حتى سنة ١٩٤٨ ، سبعة أفواج رئيسية من المهاجرين ، تم وصول معظمها باشراف ومعرفة الاستعمار البريطاني . ويمكن تحديد هذه الأفواج وفقا للتسلسل الزمني ، كما يلي :[٢]

تسلسل الافواج	الفترة الزمنية	العدد
الفوج الاول	١٨٨٢ ـ ١٩٠٣	٢٠ ـ ٣٠ ألف مهاجر
الفوج الثاني	١٩٠٤ ـ ١٩١٤	٣٥ ـ ٤٠ ألف مهاجر
الفوج الثالث	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	٣٥ الف مهاجر
الفوج الرابع	١٩٢٤ ـ ١٩٣١	٨٢ الف مهاجر
الفوج الخامس	١٩٣٢ ـ ١٩٣٨	٢١٧ الف مهاجر
الفوج السادس	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	٩٢ ألف مهاجر
الفوج السابع	١٩٤٦ ـ١٩٤٨	٦٢ ألف مهاجر
المجموع		٥٦٢ ـ ٥٧٨ ألف مهاجر

أما بعد سنة ١٩٤٨ ، فقد شهدت فلسطين وصول ثلاثة افواج رئيسية من المهاجرين :

الفوج الأول	١٩٤٩ ـ ١٩٦٤	١,١٠,٦٠٠ مهاجر[٣]
الفوج الثاني	١٩٦٥ ـ ١٩٦٨	٨١,٣٣٧ مهاجر[٤]
الفوج الثالث	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	٢٧٩,٢٦٥ مهاجر[٤]
المجموع		١,٤٦٣,٢٠٢

واذا اضفنا لهذا المجموع ١٩,٨٧٩ الف مهاجر وصلوا سنة ١٩٧٦ ، و ١٤ ألف مهاجر وصلوا خلال الأشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٧٧ ، لاتضح لنا أن الحجم الكلي للمهاجرين

الذين وصلوا الى أرض فلسطين ، منذ سنة ١٨٨٢ الى النصف الثاني من سنة ١٩٧٧ ، بلغ ما بين ٢,٠٥٧,٠٨١ الى ٢,٠٧٢,٠٨١ تقريبا ، والرقم الأخير هو أقرب للحقيقة ، لأنه ، وفق ما جاء في الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٧٦ ، فان اجمالي عدد المهاجرين من سنة ١٩١٩ الى ١٩٧٥ بلغ ٢,٢٢,٠٣٣ ، يضاف اليه عدد الذين هاجروا ما بين ١٨٨٢ و١٩١٨ ، وقدر بما بين ٥٥ و٧٠ ألف مهاجر ، فيكون الاجمالي ، طبقا لهذا التقدير ، ما بين ٢,٠٧٧,٠٣٣ و ٢,٠٩٢,٠٣٣ . واذا اضفنا لهذه الارقام عدد الذين وفدوا الى اسرائيل خلال سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، فان اجمالي عدد المهاجرين الذين وفدوا الى فلسطين منذ سنة ١٨٨٢ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ ، يبلغ ما بين ٢,١١٠,٩١٢ و ٢,١٢٥,٩١٢ .

واذا علمنا ان عدد سكان اسرائيل من اليهود يبلغ ٣,٢٠٠,٠٠٠ (٥)، لاتضح لنا ان الزيادة الطبيعية الصافية ، الناجمة عن التوالد الطبيعي ، منذ سنة ١٨٨٢ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ ، بلغت ٨٩٤,٠٨٨ يهوديا فقط ، خلال الـ ٩٥ عاما الماضية ، أي بمعدل سنوي مقداره ٩٥٠٠ شخص تقريبا . واذا أردنا ان نستخرج معدل المواليد السنوي بعد سنة ١٩٤٨ ، ولغاية ١٩٦٦ ، باعتبارها سنوات النمو الاسرائيلي في مختلف المجالات *(الصناعية ، الزراعية ، الخ ..) ، فقد بلغت ٥٢٤,٥٧٦ : أي بمتوسط سنوي مقداره ٢٩ ألف نسمة خلال الـ ١٨ عاما (١٩٤٨ ــ ١٩٦٦) . والسؤال الهام الذي يطرح نفسه هو : ما هو حجم السكان الذي يمكن للكيان الصهيوني استيعابه ؟ أي كم سيكون عدد السكان في الكيان الصهيوني خلال ما تبقى من القرن الحالي ؟ هذا اولا ، وثانيا : ما هو الحد الاقصى لعدد اليهود الذين يمكن استيعابهم داخل اسرائيل ؟ أي ما هو الحجم الذي ستستقر عنده الزيادة في عدد سكان الكيان الصهيوني ؟ وبتعبير أخر ، متى ستتوقف الهجرة الى اسرائيل ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ، من الصعب الاجابة عليها بلغة القطع والجزم ، لكن كل ما يستطيع الباحث ــ أي باحث ــ اعطاءه ، هو مجرد مؤشرات وتقديرات تتراوح درجة دقتها بين درجة قرب الباحث من الكيان الصهيوني ، ودرجة متابعته تطور لا الزيادة السكانية في اسرائيل فحسب ، بل متابعته مختلف جوانب الحياة فيها ،وأخيرا درجة وعي الباحث للايديولوجية الصهيونية والاسس والمرتكزات التي تقوم عليها . فاذا استند الباحث لهذه المؤشرات ، فان تقديره سيكون أقرب للحقيقة .

وسنحاول ، فيما يلي ، الاجابة على بعض الاسئلة السالفة الذكر .

معظم التقديرات الاحصائية تشير الى ان عدد سكان الكيان الصهيوني سيصل،في نهاية سنة ١٩٩٥،الى ٤,٥ ملايين يهودي** : اي أن السكان اليهود سيزدادون بنحو مليون ونصف

---

* باستثناء سنة ١٩٦٦ : حيث تعتبر سنة رديئة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي وبداية انتكاسة النمو الاقتصادي .

** التقدير يشمل السكان اليهود فقط . أما السكان العرب المقيمون داخل الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ، فسيبلغ عددهم نحو مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني مع نهاية سنة ١٩٩٥ .

المليون ، خلال الـ ١٧ عاما القادمة ، وستعود معظم الزيادة المشار اليها لعامل الهجرة من الخارج . فقد سجلت الاحصائيات الاسرائيلية أن ٦٠٪ من الزيادة السكانية ، بين ١٩٤٨ ، و ١٩٧٣ ، تعود الى تدفق المهاجرين، بل انها بلغت ٨٨,٣٪ من الزيادة السكانية بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢[٦] . لكن هذا الحجم السكاني أقل من حاجة اسرائيل الدفاعية والاقتصادية ايضا. لذلك ، فان الطاقة الاستيعابية للكيان الصهيوني هي اكبر مما هو متوقع للزيادة السكانية ، فاسرائيل تهيىء نفسها الان للقيام بدور الحارس الامين لمصالح الامبريالية بالمنطقة ، مستفيدة من الاوضاع العربية القائمة . لذلك ، فهي تشعر بأن هذا العدد (الحجم) السكاني لا يلبي مهماتها في المنطقة . لذا ، فالكيان الصهيوني قادر على استيعاب هذا العدد . بل انه يعمل جاهدا لكي يصل بحجم سكانه الى ٦ ملايين نسمة مع نهاية هذا القرن اذا تمكن من ذلك. وسنرى بعد قليل ، واثناء عرضنا مصادر الهجرة ، أن امكانية الوصول الى هذا الرقم مستحيلة بحكم عوامل خاصة بالكيان الصهيوني نفسه ، وأخرى خاصة بتناقص حجم الهجرة من الخارج ، وثالثة خاصة بازدياد ظاهرة التساقط ، ورابعة خاصة بضعف الايديولوجية الصهيونية في اوساط يهود العالم ، وخامسة بحكم حركة النزوح من اسرائيل أو ما اطلق عليه اسم الهجرة المعاكسة. فالعدد الاجمالي ليهود العالم يبلغ نحو ١٤ مليوناً، موزعين على القارات كما يلي :[٧]

القارة	العدد	النسبة المئوية
اوروبا والاتحاد السوفياتي وتركيا	٤,٠٩٠,١٥ *	٢٩٪
اميركا (الشمالية والجنوبية)	٦,٩٠١,٥٤٥	٤٩٪
فلسطين المحتلة	٢,٩٠٧,٥٦٠	٢٠٪
افريقيا	٠,١٧٦,٦٩٠	١,٥٪
استراليا ونيوزيلندا	٠,٠٧٦,٢٠٠	٠,٥٪
المجموع	١٤,١٥٢,١٥٠	١٠٠٪

ان مؤشرات السنوات الاخيرة للهجرة السكانية من الخارج ، تشير الى استقرارها . فمنذ سنة ١٩٧٠ ، وحتى نهاية ١٩٧٦ ، بلغ عدد المهاجرين ٢٤١,٥١١ ؛ أي بمعدل سنوي مقداره ٣٤,٥٠٠ تقريبا ، وهذا يعني أن معدل الهجرة خلال الاعوام القادمة سيسير بالمعدل نفسه كحد أقصى : لأن متوسط عدد المهاجرين من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، بلغ ٢٣,٨٢٨ مهاجرا أي أن الـ ٣٤,٥٠٠ تشكل الوضع الامثل بالنسبة لحجم الهجرة ، ويعود ذلك لاسباب كثيرة سنعالجها بعد قليل ضمن « مشاكل الاستيعاب » ، ولكننا نقول هنا ، أن مصادر الهجرة من الدول الاوروبية هي في وضع لا يسمح لها بزيادة المهاجرين : لأن عددهم ليس كبيراً أولا ، وثانيا لأن معظم الجاليات اليهودية في الدول الاوروبية الغربية من كبار التجار ورجال الأعمال : أي أنهم ليسوا على استعداد للتضحية بأعمالهم للانتقال الى أرض الميعاد المزعومة .

* يبلغ اجمالي يهود الاتحاد السوفياتي ٢,٢٥٠,٠٠٠ : اي أن اجمالي عدد اليهود هناك يتجاوز نصف عددهم في اوروبا .

فقد تم تهجير كافة اليهود الفقراء الذين لم يكونوا يملكون حتى أجرة السفر خلال الـ ٧٠ عاما الماضية ، ويؤكد ذلك Alex Rubner في كتابه « الاقتصاد الاسرائيلي » : حيث يتضح ان ٩٠٪ من المهاجرين لم يدفعوا أجور سفرهم : إذ وصلوا الى البلاد دون أي مصدر مالي ، الى جانب أنهم لم يكونوا منسجمين مع المجتمع الجديد الذي نقلوا اليه . لذلك ، فعصر الهجرة الذهبي قد انتهى فعلا . ومن توزع اليهود على الدول الغربية الرئيسية ، نجد أن عددهم لا يسمح بالهجرة باعداد كبيرة .

ويبين الجدول التالي (٨) حجم اليهود في دول اوروبا الغربية الرئيسية

الدولة	العدد (بالآلاف)
فرنسا	٥٥٠
بريطانيا	٤١٠
بلجيكا	٤٠
ايطاليا	٣٦
المانيا الاتحادية	٣٢
هولندا	٣٠
سويسرا	٢١
العدد الاجمالي	١١١٩

أن أقصى ما يمكن أن يأتي من الدول الغربية ، خلال ما تبقى من هذا القرن ، لن يتجاوز ، في احسن الظروف ، نصف هذا العدد (مع افتراض ثبات ، واستقرار كافة العوامل الأخرى المؤثرة في معدل الهجرة) . فالمصدران المرشحان لزيادة عدد المهاجرين هما آسيا وافريقيا،للأسباب التالية :

أولا : انخفاض المستوى المعيشي في هاتين القارتين بشكل عام : وهذا من شأنه أن يشكل حافزا لدى اليهود في هذه البلدان للهجرة الى اسرائيل ، بحكم أن مستوى المعيشة فيها أفضل منها في العديد من الدول الآسيوية والافريقية .

ثانيا : ان اسرائيل نفسها ستركز ، خلال العقدين القادمين ، على اليهود في هذه المناطق : لأنها بحاجة الى أيد عاملة وجنود ، وهذا لا يمكن الحصول عليه عن طريق يهود أوروبا .

ثالثا : ان هناك عقبات بدأت بالظهور بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي ، بما يخص حجم ونوعية الهجرة وظاهرة التساقط ،او بحكم ضعف العامل الايديولوجي لديهم .

من هذا نستنتج أن الزيادة الرئيسية في الهجرة ستأتي من الدول الآسيوية والافريقية حيث الحجم الكلي لعدد اليهود في هاتين القارتين يبلغ ٣,٠٨٤,٢٥٠ يهودياً .

أما بالنسبة ليهود الاميركتين ، فان الوضع مختلف قليلا : حيث لا تريد اسرائيل أن

ترفع حجم الهجرة من الولايات المتحدة لأسباب كثيرة اهمها :

أ ــ ان الولايات المتحدة الاميركية ذات أهمية كبيرة جدا بالنسبة لاسرائيل : . فهي المورد الرئيسي لكل احتياجات اسرائيل الدفاعية والمالية ، الخ .. لذلك فهي تهدف ، بالتعاون مع المنظمات الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة ، الى قصر الهجرة على أنواع معينة من المهاجرين ، وذلك مثل اولئك الذين ليست لديهم مصادر جيدة للدخل ، والذين يعملون في مهن ليست ذات أهمية (عمال خدمات ...). فالهجرة من الولايات المتحدة لاسرائيل تتركز على هذه الفئات ، الى جانب الطلب من أصحاب رؤوس الاموال اليهودية لتصدير بعض رؤوس اموالهم الى اسرائيل لتشغيلها ، وهذا الهدف مهم جدا بالنسبة لاسرائيل من حيث انعاش اقتصادها وبناء مستعمراتها . **وهذا يعني ان اسرائيل لا تهدف الى زيادة حجم الهجرة من الولايات المتحدة ، بقدر ما تهدف الى زيادة حجم الاموال المستوردة من قبل يهود الولايات المتحدة .**

ب ــ ان اسرائيل ، وهي تجتاز مرحلة التسوية السلمية ، بحاجة الى أدوات الضغط الصهيوني داخل الكونغرس الاميركي ، لافشال أية محاولة قد يفكر فيها أي رئيس للولايات المتحدة بشأن أزمة الشرق الاوسط بعيدا عن المخططات الصهيونية ، كما فعلت أيام كنـدي ، وكذلك حينما افشلت البيان السوفياتي ــ الاميركي المشترك ، بشأن القضية الفلسطينية ، وقبله افشالها مشروع روجرز . كل هذا تم بفضل أدوات الضغط الصهيوني : أي من قبل أصحاب رؤوس الاموال اليهود في الولايات المتحدة . فاسرائيل توازن بين المكاسب التي تحصل عليها من جراء هجرة يهود الولايات المتحدة من ناحية ، والمكاسب التي تحصل عليها من جماعات الضغط الصهيوني من الناحية الاخرى . لكن يجب الا يعني هذا أن مساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل هي نتيجة للضغط الصهيوني ، لا لتطابق المصالح الاميركية والصهيونية في المنطقة . فلا شك بوجود الضغط ، ولكن ــ وبقوة اكبر ــ لا مجال للشك في أن الدعم الاميركي لاسرائيل ، يتجاوز ادوات الضغط الى التطابق في توزيع المهمات بينهما ، لضرب النضال العربي التقدمي المعادي لكافة اشكال السيطرة الرأسمالية .

جـ ــ لا يتوقف الامر عند هذه الحدود ، بل يتم استغلال يهود الولايات المتحدة للقيام بحملة معادية للاتحاد السوفياتي ، بشأن موقفه من الهجرة . وقد استخدمت أصوات الجالية اليهودية داخل الكونغرس لمنع تجديد الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وربطتها بالسماح ليهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة اليها .

هذا الى جانب العديد من المهمات المسندة للمنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة على كافة الاصعدة السياسية والاعلامية والمالية .

فطبقا للمعايير الاقتصادية البحت ، ليس في مصلحة اسرائيل ان تزيد من حجم الهجرة من الولايات المتحدة اليها : لأن المهاجرين من الولايات المتحدة لا يقومون عادة بالاعمال التي يقوم بها المهاجرون القادمون من الشرق (الاسفارديم) : فهم لا يسكنون المستعمرات الحدودية ، الى جانب أن ازدياد الهجرة من الغرب يولد حالة من التناقض بين اليهود الشرقيين والغربيين مما يؤثر (مع استمرار العملية) على عدم تجانس البناء السكاني داخلها .

ومن جهة اخرى ، نلاحظ ازدياد الهجرة المعاكسة من اسرائيل الى الولايات المتحدة . فطبقا لتصريحات اريئيل شارون ، وزير الزراعة ومسؤول لجنة الاستيعاب ، فان ما يزيد عن ٣٠٠ الف نازح قد غادروا البلاد الى الولايات المتحدة بين سنة ١٩٤٨ وشهر مارس(آذار)من سنة ١٩٧٧ ، طبقا للاحصائيات الرسمية . لكن العدد الحقيقي يزيد عن ٤٠٠ ألف نازح ؛ فمدينة نيويورك وحدها استقبلت ١٥٠ الف نازح[٩] . هذا يعني ان اكثر من ١٠٪ من سكان اسرائيل يعيشون بالخارج . وهؤلاء من الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية،والذين سبق لهم أن هاجروا الى اسرائيل وخرجوا منها بقصد العمل .

اذن ، فاسرائيل ، وضمن خططها التهجيرية ، لا تهدف الى زيادة الهجرة من الولايات المتحدة للاسباب السالفة الذكر ، وتقتصر الهجرة على فئات محدودة سبق الاشارة اليها . أما يهود اميركا الجنوبية ، فينطبق عليهم ما ينطبق على يهود آسيا وافريقيا : أي أن من المنتظر أن تزداد الهجرة من هذه المناطق لاسرائيل .

الهجرة من الاتحاد السوفياتي

قليلة تلك الدراسات التي عالجت هجرة اليهود السوفيات بطريقة موضوعية ، وبأسلوب علمي قائم على أساس تحليل لظروف ومزايا اليهود السوفيات خلال الحقب التاريخية التي انقضت على وجودهم هناك من ناحية ، ولطبيعة وظروف الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى . أي أن معالجة هجرة اليهود السوفيات كانت من باب العلم والخبر ، وكانت احيانا من باب الغمز على مواقف الاتحاد السوفياتي . ولسنا هنا في معرض الدفاع عن الاتحاد السوفياتي ، فمواقفه ودعمه المستمر للدول العربية ، وللمقاومة الفلسطينية ، هي خير مدافع ، خصوصا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ان المجال لا يتسع لمعالجة الجوانب المختلفة لهجرة اليهود السوفيات لاهميته ليس فقط بالنسبة لعدد اليهود الذين يهاجرون سنويا الى الأرض المحتلة ، وإنما أيضا لمصلحة النضال المشترك بين الدول العربية المناهضة للاستعمار وبين الاتحاد السوفياتي الذي يقف في الخندق نفسه المعادي لكل أشكال الاستعمار والسيطرة الرأسمالية على موارد الدول النامية . فلا بد من معالجة الموضوع بكافة زواياه ، وان نحدد بدقة موقع الخطأ — ان وجد — لأنه بات من الضروري ولوج هذا الباب لمصلحة كلا الطرفين (العربي والسوفياتي) . لذلك ، سنحاول ، فيما يلي ، معالجة الموضوع ، املين أن تتاح لنا الفرصة ، في المستقبل القريب ، لدراسة أعمق وأشمل لموضوع الهجرة من الاتحاد السوفياتي ، حيث ان من الضروري ان توضع امام كل الباحثين حقيقة موقف الحكومة السوفياتية الرسمي من هجرة اليهود .

وقبل أن ندخل في معالجة الموضوع لا بد من توضيح ما يلي :

١ — إننا ننطلق من أن الاتحاد السوفياتي وكافة دول المنظومة الاشتراكية ، تقف معنا وفي الخندق النضالي والكفاحي نفسه ، لا فقط ضد الاستعمار والصهيونية ، وإنما أيضا في تدعيم الاستقلال الوطني ، وترسيخ دعائم الاقتصاديات القومية للدول العربية .

٢ — ان الاتحاد السوفياتي أكد دائما حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه ، وقام بترجمة هذا التأكيد عمليا (ماديا) بالمساعدات العسكرية والبعثات التدريبية والتدريسية (الجامعية) ، ومعنويا من خلال تأييده المتواصل لكافة القرارات الدولية

المساندة للحق الفلسطيني .

٣ ــ ان مناقشتنا موضوع الهجرة ، إنما نبتغي منها توضيح وإجلاء بعض الجوانب المتعلقة بهجرة اليهود السوفيات .

٤ ــ ان قاعدة « المناقشة الموضوعية » بين الأصدقاء الاستراتيجيين يجب أن تستمر وتتدعم من خلال استمرار الحوار البناء الهادف لتقريب وجهات النظر بشأن مختلف القضايا التي تطرح من كلا الجانبين .

٥ ــ لهذا ، فان أي ملاحظات سترد هنا إنما تنطلق من هذا المنظور ووفقا لقاعدة « تعزيز الحوار بين الأصدقاء الذي هو الطريق الحقيقي لدعم التحالف » .

لا توجد لدينا احصائيات دقيقة عن حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل قبل سنة ١٩٦٨ ، ولكن من بين الأفواج السبعة الرئيسية التي وفدت الى فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ ، كان الفوج الأول والثاني والرابع من دول أوروبا الشرقية ، وتحديدا من الاتحاد السوفياتي وبولندا ورومانيا (راجع ما تقدم) . أما بعد سنة ١٩٦٨ ، فان الاحصائيات أصبحت أكثر انتظاما ودقة . فمنذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ ، وحتى آذار (مارس) ١٩٧٧ ، هاجر من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل نحو ١٣٦ الف مهاجر يهودي ، تساقط منهم ١٩ الفا ، والباقون (١١٧ الفا) وصلوا الى اسرائيل[١٠] : أي بمعدل سنوي مقداره ١٧ الف مهاجر ، وهي نسبة قليلة قياسا بأعداد المهاجرين من الاقطار الاخرى، وتشكل ٥,٢٪ فقط من اجمالي اليهود الموجودين في الاتحاد السوفياتي البالغ عددهم ٢,٢٥٠,٠٠٠ . وقبل ان نعرض حجم وطبيعة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي ، وكذلك نسبة التساقط وأسبابها ، لا بد من أن نشير الى أسباب الهجرة نفسها : أي لماذا يطالب اليهود فقط من بين ابناء القوميات العديدة الموجودة في الاتحاد السوفياتي ، بالهجرة ، ولماذا لا يقوم الارمن مثلا بعملية هجرة من الاتحاد السوفياتي ؟ويمكن القول بأن الفكرة الصهيونية القائلة بضرورة تجميع كل يهود العالم في فلسطين ، قد نمت بين مختلف الجاليات اليهودية بسرعة ، ولم تتأثر بتشتت اليهود في بقاع الأرض . كما يمكن القول بأن الايديولوجية العنصرية للصهيونية قد انتشرت في صفوف اليهود ، وتمكنت من تحويل النظريات الى وقائع مادية ملموسة . وتطبيقا لهذا ، فقد أقاموا المنظمات السياسية والاجتماعية الخاصة بهم في مختلف الاقطار ، وبدأت هذه المنظمات ، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى ، بتوجيه جزء غير قليل من اليهود ، مستغلة الظروف والصراعات الدولية التي سبقت الحرب والتي تلتها ، بحيث أصبحت المنظمات الصهيونية هي الموجه الفعلي لكافة النشاطات الخاصة باليهود ، حتى ان تأثيرها امتد ليشمل دولا اوروبية عديدة .

وبعد انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي سنة ١٩١٧ ، حاول الحزب الشيوعي السوفياتي حل مشكلة كافة القوميات وانهاء عمليات القهر التي لحقت بمختلف الاقليات ذات الصبغة القومية ، ولكن هذه المحاولة كانت تصطدم دوما بعقلية المنظمات والاحزاب اليهودية المتعددة في الاتحاد السوفياتي ، ولم يبق مفكر شيوعي واحد الا أدان منهج وأسلوب تعاطي المنظمات الصهيونية في القضايا الدولية والمحلية ، وكان لينين قد شخص

أمراض اليهود الى درجة انكاره الكلي فكرة الشعب اليهودي ، واصفا اياها بأنها مفلسة من الناحية العلمية ورجعية في معناها السياسي . وقد صدق كلام لينين تماما : فبعد ما يزيد عن ٥٠ عاما تأكدت صحة وجهة نظره ، وها هي الدولة الصهيونية تقوم باغتصاب الارض الفلسطينية والعربية للمزيد من التوسع ، بالارتباط مع الرأسمالية والاستعمار . فهل نصل الى النتيجة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن بعد من حل ما اصطلح على تسميته بمشكلة اليهود السوفيات بشكل كامل ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ، يتطلب بالضرورة وللامانة العلمية ، أن نشير الى الهجمة الشرسة التي تعرض لها الاتحاد السوفياتي ، وما زال ، من قبل القوى الرأسمالية العالمية وعملائها المنتشرين في بقاع هذه الأرض. فقد وجد هؤلاء في موضوع اليهود السوفيات، مادة دعائية لهم ضد ما أسموه بالنفوذ الشيوعي المتنامي في المنطقة العربية والعالم أجمع ، وكذلك مادة تحريضية لتأليب الدول والشعوب ضد الاتحاد السوفياتي . وحيث أن قوى الشر والعدوان تملك من الوسائل والاساليب الدعائية ، الى جانب امتلاكها الثروات المالية الضخمة ، تمارس بها عمليات الابتزاز الرخيصة،أما يجعلها قادرة على التأثير على بعض الدول في العالم .

ولسنا هنا في معرض تبرير عدم نجاح الاتحاد السوفياتي الكامل في حل مشكلة الاقلية اليهودية ، ولكننا بالمقابل لا نقلل من هذا التأثير الذي يمارس يوميا بدعم كامل من الولايات المتحدة الاميركية ، في محاولة منها للطعن في قدرة الاتحاد السوفياتي على حل مشكلة الاقليات ، وتشويه مفهوم البناء الاشتراكي . فقد امتزجت العوامل الاربعة التالية في عدم نجاح الاتحاد السوفياتي الكامل في حل مشكلة الأقلية اليهودية ، وبالتالي فان هذه العوامل نفسها تعتبر سببا لاستمرار عملية الهجرة منه

١ ــ عدم استعداد بعض الفئات أو الجماعات اليهودية في الاتحاد السوفياتي للاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كغيرهم من اليهود أو القوميات الأخرى ، وهذا يعود بدوره لعدة أسباب وعوامل منها .

أ ــ تأثير الدعاية الغربية والصهيونية عليهم .

ب ــ التركيز على قضيتهم على النطاق العالمي ، في محاولة للحصول على عطف وتأييد بعض القوى والمنظمات الأوروبية المناهضة للاتحاد السوفياتي .

جـ ــ الاغراءات المادية وغيرها التي تقدم لمن يهاجر من الاتحاد السوفياتي .

د ــ محاولة تشويه مواقف الاتحاد السوفياتي من القضايا القومية .

٢ ــ عمليات الدعاية والتحريض السافرة ، المواجهة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وكافة القوى الرأسمالية الأخرى .

٣ ــ لم تحقق البرامج والحلول المقترحة لحل « مشكلة الأقلية اليهودية » في الاتحاد السوفياتي أهدافها الكاملة بعد . وسوف نرى ، بعد قليل ، أن الاتحاد السوفياتي تمكن ، الى حد ما في خفض عدد اليهود المهاجرين منه إلى إسرائيل ، وذلك بزيادة ظاهرة التساقط التي

تجاوزت الـ ٥٠٪ سنة ١٩٧٦ .

٤ ـ قيام الاستعمار البريطاني بعملية تهجير واسعة لليهود الى فلسطين ، تمهيدا لاقامة الدولة الصهيونية فوق التراب الفلسطيني ، وفق برنامج استعماري رجعي لاخضاع المنطقة العربية للنفوذ الرأسمالي . فقد ساعد هذا على مطالبة يهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة الى « وطنهم الجديد » ! . أي أنه لو لم تمارس بريطانيا عملها البشع هذا ، لساهم ذلك في حل مشكلة اليهود السوفيات .

حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي ونوعيتها

ذكرنا سابقا ان حجم الهجرة الاجمالي لليهود السوفيات خلال الفترة من تشرين الثاني ١٩٦٨ الى اذار ١٩٧٧ ، بلغ ١٣٦ الف مهاجر . والجدول التالي[١١] يبين عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي للفترة ١٩٧١ الى ١٩٧٧ مقارنة بالهجرة الاجمالية للاعوام المذكورة.

السنة	الهجرة من الاتحاد السوفياتي	حجم الهجرة الاجمالي	نسبة الهجرة الى حجم الهجرة الاجمالي
١٩٧١	١٣,٠٠٠	٤١,٩٣٠	٣١٪
١٩٧٢	٣٢,٠٠٠	٥٥,٨٨٨	٥٧,٣٪
١٩٧٣	٣٣,٦٠٠	٥٤,٨٨٦	٦١٪
١٩٧٤	٢٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٠,٦٪
١٩٧٥	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٢٨	٦٤,١٪
١٩٧٦	١٣,٠٠٠	٢٠,٢٠٠	٦٤,٥٪
١٩٧٧ الثمانية شهورالاولى فقط	—	١٤,٠٠٠	—
المجموع	١٢٤,٦٠٠	٢٣٨,٩٣٢	٥٢,١٪

هناك تقديرات اخرى لحجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي للعام المذكور ، وكذلك لحجم الهجرة الاجمالي : الأول يقول ان الحجم الاجمالي للهجرة بلغ ١٨,٦٠٠ [١٢] ، والثاني يقول ان حجم الهجرة الاجمالي للعام الذكور بلغ ١٩,٨٧٩ ، منه ٩٣٣٧ من دول اوروبا الشرقية و١٠,٥٤٢ من اوروبا الغربية [١٣] ، والثالث يقول بأن حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي وحده بلغ ١٥,٧٩١[١٤] ، والرابع يقول ان حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي بلغ ١٤,٢٦٤[١٥] .

هناك ثلاثة انواع رئيسية من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي . نوع قادم من منطقة جورجيا السوفياتية . ونوع ثان قادم من مناطق غير منطقة موسكو والمدن الرئيسية الاخرى : النوع الثالث من يهود المدن (موسكو، لينينغراد). ويعتبر النوع الثالث ، بالنسبة لاسرائيل ، من افضل وأرقى الفئات المهاجرة حيث ينعم بخبرات فنية وثقافية عالية ، اي أن عناصره يشبهون اليهود الغربيين من حيث السلوك ومستوى المعيشة تقريبا . ونسبة المهاجرين من

موسكو والمدن الرئيسية الاخرى ضعيفة لسببين .

الأول : ان الرغبة في النزوح الى اسرائيل بين صفوفهم ضعيفة ؛ فهم يفضلون في جميع الأحوال ، السفر الى مكان غير اسرائيل .

الثاني . ان الاتحاد السوفياتي يفرض شروطا وقيودا معينة على الشباب تحديدا ، فهو يمنع كل من يعمل في المؤسسات العلمية السوفياتية ، او من له معرفة بالقضايا التي تهم أمن الاتحاد السوفياتي ، او من يشكل سفرهم خطرا على بعض الأسرار العلمية السوفياتية ؛ من مغادرة البلاد . ولهذا العامل اثره على انخفاض عدد المهاجرين من المدن الرئيسية .

والنوع الثاني من المهاجرين هو من المناطق السوفياتية الواقعة في اسيا وبعض المناطق الجنوبية ـ باستثناء جورجيا ـ وهم من اليهود العاديين وأحيانا الكبار في السن ، وهؤلاء يشكلون ، تقريبا ، نصف المهاجرين من الاتحاد السوفياتي .

والنوع الثالث من المهاجرين من منطقة جورجيا ، وهم من الشريحة المتخلفة بالنسبة ليهود المناطق الاخرى ، ويواجه هؤلاء مشاكل حادة فيما يخص عملية استيعابهم داخل المناطق المحتلة ، حيث يستخدمون كعمال خدمات ، وفي الاعمال السوداء ، وأيضا حمالين بالمطارات والموانىء (اللد ، اشدود ..) ، ولا يضع الاتحاد السوفياتي قيودا على سفرهم ، باستثناء القيد المتعلق بأمن الاتحاد السوفياتي سالف الذكر . ويعرف عن هؤلاء تزمتهم وعدم انسجامهم في الحياة الاجتماعية والسياسية داخل اسرائيل ، فهم مترددون في تعلم اللغة العبرية ، ويصرون على الابقاء على لغتهم الاصلية في كافة معاملاتهم الداخلية . وفي هذا المجال، نقلت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٩، عن أحد المهاجرين المثقفين القادمين من جورجيا قوله . « لماذا تصل الخصومات الداخلية في اسرائيل لهذا الحد ؟ كل طائفة تحافظ على مصالحها ، وليس للجورجيين دراية بما يدور في البلد ، وليسوا على اتصال بالفئة الحاكمة . انهم يحافظون على لغتهم أسوة بالمجموعات الاخرى من المهاجرين التي تحرص على التمسك بلغاتها . ينبغي تعويد يهود جورجيا على التحدث بالعبرية ، وجعلهم يشعرون بأنهم في وطنهم ، فلا يسخف ويهزأ بهم أحد » . وتضيف « هآرتس » : « فاذا لم تعالج السلطات قضاياهم بنفسها ، واذا لم يتخلص هؤلاء عن عاداتهم المعيبة ، فستسفك دماء هنا » .

ظاهرة التساقط والنزوح

تعتبر ظاهرة التساقط من أبرز وأخطر المشاكل التي تواجهها حركة الهجرة الى اسرائيل . وقد بدأت هذه الظاهرة بالبروز بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولا يمكننا القول بأن هذه الحرب هي المسؤولة عن هذه الظاهرة ، ولكنها بالتاكيد احد العوامل التي ساهمت في بروزها على هذا الشكل . وكما سيتبين لنا ، فان هناك عوامل اخرى خاصة بالكيان الصهيوني ، وعوامل خاصة بالسياسة المتبعة من قبل الاتحاد السوفياتي تجاه المهاجرين . وقبل ان نعرض ظاهرة التساقط ومخاطره على الكيان الصهيوني ، لا بد من الملاحظات التالية :

أولا : ان المعني بظاهرة التساقط هم أولئك اليهود الذين يهاجرون من الاتحاد السوفياتي ، ولا يواصلون سفرهم الى اسرائيل ، أي الذين يفضلون الانتقال الى مكان اخر في

أوروبا أو الولايات المتحدة الاميركية أو غيرها من الدول .

ثانيا : ان ظاهرة التساقط ملازمة ليهود الاتحاد السوفياتي ،وبالتالي فان حجم التساقط وتطوره انما يعطيان مؤشرا على اخفاق السياسة الصهيونية في التاثير على يهود الاتحاد السوفياتي ، وأيضا تعني نجاح السياسة السوفياتية في التاثير المباشر على اليهود .

ثالثا : ان بروز ظاهرة التساقط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، يؤكد عدة دلائل ، اهمها أن هزيمة ، ولو جزئية ، للكيان الصهيوني سوف تؤثر على حجم الاعداد المهاجرة اليه ، ليس فقط من الاتحاد السوفياتي ، بل من مختلف مصادر الهجرة . فطوال الـ ٣٠ عاما التي انقضت على اغتصاب فلسطين ، لم يشعر اليهودي في الداخل أو في الخارج بمرارة الهزيمة ، ونشأت لديه قناعة بان أرض الميعاد هي أضمن وامن مكان يمكن أن يستقر فيه ، لذلك فان استمرار توجيه الضربات العسكرية للكيان الصهيوني سوف يؤثر ، بلا شك ، على استمرار تدفق المهاجرين . اي أن هزيمة جزئية أخرى للكيان الصهيوني ، على غرار ما حصل في أكتوبر ـ شرط عدم تحقيق اسرائيل أية مكاسب اقليمية ـ سوف يؤثر سلبيا ، وبشكل واضح ، ليس فقط على معدلات الهجرة من الخارج ، **وإنما على زيادة النزوح من اسرائيل .**

رابعا . ان استمرار التساقط بهذا المعدل ، قد يشجع اليهود الموجودين في آسيا وافريقيا وبعض دول امريكا اللاتينية ، على عدم الهجرة لاسرائيل ، وهنا تكمن الخطورة المضاعفة على اسرائيل . لان انتشار ظاهرة التساقط ، بحيث تشمل عدة بلدان ، انما هو لمصلحة النضال الفلسطيني والعربي .

هذه الملاحظات قصدنا بها تبيان مدى الخطورة الكامنة في ظاهرة التساقط بين صفوف يهود الاتحاد السوفياتي على الكيان الصهيوني وعلى معدلات الهجرة السنوية اليه ، الى درجة أن اسرائيل ، ومعها الولايات المتحدة الاميركية ، قد خففتا حملتهما على الاتحاد السوفياتي ، وهو ما يدفع اسرائيل لمناقشة هذا الموضوع **الهام والخطير** » ،على مستقبلها القريب والبعيد .

نسبة وحجم التساقط

فيما يلي . النسب المئوية للتساقط السنوي كما يبينها الجدول التالي .

نسبة التساقط في صفوف المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي	السنة	الحجم الكلي لعدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي
١ ٪	١٩٧٢	—
٤,٥ ٪	١٩٧٣	٣٢,٠٠٠
١٨,٣٪	١٩٧٤	٢٠,٠٠٠
٢٧ ٪	١٩٧٥	١٣,٠٠٠
أكثر من ٥٠٪	١٩٧٦	١٣,٠٠٠

هذه الاحصائية تقارب الاحصائية التي نشرت في ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، والجدول التالي[١٦] يبين النسبة المئوية للتساقط السنوي ، وكذلك الرقم المطلق في صفوف المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي :

السنة	نسبة التساقط	الرقم المطلق ـ عدد الذين يفضلون مكاناً غير اسرائيل
١٩٧١	٪٠,٤	٥٤
١٩٧٢	٪٠,٧	٢١٩
١٩٧٣	٪٤,٥	١٤٥١
١٩٧٤	٪١٨,٧	٣٨٧٩
١٩٧٥	٪٣٧	٤٠٦٣
١٩٧٦	٪٤٩,٣	٧٠٣٠

لا بد لمن يدقق في هذه الارقام ، من أن يقف أمام الظاهرة الجديدة في حركة التساقط في صفوف المهاجرين الى اسرائيل . فمن لا شيء تقريبا سنة ١٩٧١ الى ٥٠٪ سنة ١٩٧٦ . ولو ربطنا ازدياد نسبة التساقط بظاهرة ازدياد الهجرة المعاكسة (النزوح من اسرائيل) ، لتبين لنا درجة الخطورة الحقيقية التي ستلحق بحجم السكان خلال العقدين القادمين ، أي مع نهاية هذا القرن .

وفيما يلي جدول[١٧] يبين حجم الهجرة السنوية لاسرائيل ، وكذلك حجم الهجرة المعاكسة للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ .

السنة	الهجرة الى اسرائيل	الهجرة من اسرائيل (النزوح)
	٥٤,٨٨٦	١٤٩٠٠
١٩٧٤	٣١,٩٧٩	٢١٠٠٠
١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٢٠٠٠٠
١٩٧٦	٢٠,٢٠٠	٢٠٠٠٠

فلأول مرة تقريبا في تاريخ اسرائيل ، يتساوى حجم الهجرة اليها مع حجم النزوح منها : وهذه دلائل جيدة على بداية فشل السياسة الاستيطانية في الأرض المحتلة . ولكن اثار هذه العملية لن تلمس قبل نهاية هذا القرن ، بشرط أن تستمر ، بالمعدل نفسه ، نسبة التساقط بين يهود الاتحاد السوفياتي ، ونسبة النزوح من اسرائيل . واذا أضفنا الى كل تلك المشاكل الخاصة بالاستيعاب ، والتي سنناقشها بعد قليل ، يتبين لنا الى أي درجة من الخطورة سيلحق بالبناء البشري في اسرائيل مستقبلا ، وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه في بداية البحث ، من أن طاقة الاستيعاب الصهيونية أكبر مما هو قائم فعلا . أي أن اسرائيل تستعد لتستقبل ما يزيد عن ٦ ملايين يهودي خلال ما تبقى من هذا القرن . لكن أقصى ما يمكن أن يصل اليه الحجم السكاني حتى سنة ٢٠٠٠ ـ انطلاقا من حجم الهجرة السنوية و في ضوء نسبة التوالد الطبيعي ـ لن

يزيد ، في أحسن الاحوال ، عن ٥ ملايين يهودي ، سيأتي معظمهم من آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . واذا أضفنا حجم الهجرة السنوية ونسبة التوالد الطبيعي الى المشاكل الخاصة بظاهرتي التساقط والنزوح ، يتضح لنا الحجم الحقيقي لعدد السكان المنتظر في اسرائيل مع نهاية هذا القرن ، حيث لن يزيد عما سبق ان ذكرناه في بداية البحث . ولكن الاحداث السياسية في المنطقة العربية ستقلل ، بل ستضعف ، من حدة المخاطر التي تواجه الكيان الصهيوني ، خصوصاً بعد زيارة السادات للقدس المحتلة ، وبمعنى آخر ، فان بعض الانظمة الرجعية العربية اللاهثة وراء الحلول الاستسلامية سوف تقلل من خطورة الحالة المستقبلية في اسرائيل ، من خلال تعاملها الطبيعي معها ووقف المقاطعة العربية الاقتصادية عنها ، الخ .. وفق شروط الصلح المفروضة من قبل اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الاميركية .

لقد نجح الاتحاد السوفياتي أخيرا في تقليص أعداد المهاجرين الى اسرائيل ، من خلال سياسات محددة اتبعها ، وقد ساهمت الظروف الصعبة التي تواجه المهاجرين الى الكيان الصهيوني في عزوف اليهود السوفيات عن مغادرة مدنهم .

المشاكل التي تواجه حركة الهجرة الى اسرائيل

لخص التقرير الذي أعده « عوزي نركيس » ، رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية ، المشاكل التي تواجه الهجرة الى اسرائيل بما يلي :(١٨)

١ ــ ان اعداد المهاجرين من الدول الغربية ما زالت شحيحة ، وهذا تاكيد على ما ذهبنا اليه اثناء مناقشتنا حجم الهجرة المتوقعة خلال العقدين القادمين .

٢ ــ ازدياد نسبة التساقط بين يهود الاتحاد السوفياتي ، والتي باتت تشكل خطرا فعليا على معدل الهجرة السنوية للكيان الصهيوني .

٣ ــ ان هناك الافا من اليهود قد تخلوا عن دولة اسرائيل : لانهم ينشدون العيش في دول الرخاء في الغرب لا في اسرائيل .

٤ ــ انكماش الحافز الصهيوني القومي بين صفوف يهود الاتحاد السوفياتي ، مما ادى ، في جملة ما أدى ، الى زيادة نسبة التساقط .

٥ ــ مشكلات الامن في اسرائيل ، والخوف من مواجهة اسرائيلية ــ عربية جديدة ، تحد من عدد المهاجرين القادمين من الغرب .

٦ ــ مشكلات الاستيعاب الاجتماعي في اسرائيل ، وصعوبة العثور على عمل .

٧ ــ وجود منظمات يهودية مثل « هياس » و « الجونيت » تعمل لمساعدة يهود الاتحاد السوفياتي على السفر الى أوروبا لا الى اسرائيل .

٨ ــ زيادة حركة النزوح من اسرائيل للخارج . فكما سبق ان ذكرنا ، فان ١٠٪ من السكان الاسرائيليين يعيشون خارج دولة اسرائيل . وفي هذا المجال ، اشارت احدى الدراسات الى ان هناك ١٢٪ من البالغين في المجتمع اليهودي في اسرائيل يدرسون امكانية مغادرة الدولة ،

وأن ٢٠٪ من هؤلاء تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٩ سنة : أي أنهم من مواليد اسرائيل . وطبقا لتقديرات هذه الدراسة فان عدد النازحين سنويا يبلغ ١٥ الف شخص[١٩] .

٩ ــ ان استمرار البطالة في المجتمع الصهيوني يؤثر ، بشكل مباشر ، على حجم الهجرة من الخارج . وقد أكدت سنوات ما قبل الحرب (١٩٦٦ ــ ١٩٦٧) هذا الجانب ، فحين بلغ حجم البطالة الـ ٨٠ ألف شخص ، سجلت الهجرة في هذين العامين أقل مستوى شهدته اسرائيل منذ تأسيسها ، حيث بلغت الهجرة في السنتين ١٥,٧٣٠ و ١٤,٣٢٧ على التوالي ، وقد أكدتها أيضا السنتان التاليتان لحرب اكتوبر (١٩٧٤ و١٩٧٥). فازدياد حركة الاضرابات ، الى جانب انتشار البطالة ، يؤثر بشكل مباشر على حجم الهجرة من الخارج .

دور الهجرة في تنمية الاقتصاد الاسرائيلي

تشكل الزيادة السكانية في العديد من البلدان النامية عبئا على عملية النمو ، بسبب استنزافها الموارد الاضافية التي تخلق مع استمرار تنفيذ برامج التنمية . لهذا اعتبر الاقتصاديون الزيادة السكانية ، اثناء فترة النمو ، احدى العقبات التي تواجه الدول النامية بشكل خاص .

ولكن الموضوع ، بالنسبة لاسرائيل ، يختلف تماما . فهي قد قامت على مفهوم الاستزراع الاقتصادي الذي سبق ان حددنا مفهومه . فطبقا لهذا المفهوم ، يعتبر حجم الهجرة ونوعيتها متغيرين مستقلين ، والنمو الاقتصادي متغيرا تابعا ، وكلما ازدادت الهجرة زاد النمو ، وكلما انخفضت انخفض : أي أن الزيادة السكانية في اسرائيل ليست عبئا على عملية التنمية كما حاول بعض الاقتصاديين الاسرائيليين وغيرهم (من المعجبين بتجربة النمو الاسرائيلي) تصوير الزيادة السكانية وكأنها عبء ثقيل على عملية التنمية[٢٠] . فقد انطلق هؤلاء من أن اسرائيل استطاعت تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي تجاوز الـ ١٠,٥٪ سنويا ، في الوقت الذي يزداد فيه سكانها بنسبة ٤,٥٪ سنويا . ولكن اعجابهم هذا لم يصمد طويلا أمام صخرة الوقائع اليومية ، للأسباب التالية :

١ ــ ان معظم الزيادة السكانية أتت من عملية الهجرة من الخارج ، لا عن طريق التوالد الطبيعي : حيث كانت الهجرة مسؤولة عن اكثر من ٦٠٪ من عملية الزيادة السكانية ، بل لقد تجاوزت الـ ٨٠٪ في بداية الخمسينات .

٢ ــ ان انخفاض عملية الهجرة للسنوات ١٩٥٣ ؛ ١٩٦٦ ؛ ١٩٦٧ ، وللسنوات التالية لحرب أكتوبر ، واكبها ــ فوراً ــ انخفاض في معدل التنمية (لم يتجاوز معدل النمو للسنوات الثلاث ١٩٥٣ ؛١٩٦٦، ١٩٦٧، ٢٪) كما أن الناتج القومي لم يحقق أي زيادة تذكر سنة ١٩٦٥ ، في الوقت الذي سجل فيه زيادة طفيفة في سنة ١٩٧٦ ، لم تزد عن ٢ ــ ٣٪[٢١] .

٣ ــ ان اسرائيل لا تتكفل بأعباء توطين المهاجرين : لان هناك صندوقا خاصا لاستيعاب المهاجرين ، يمول من قبل المنظمات الصهيونية بالخارج ، حيث تحصل اسرائيل على ٢٠ الف

دولار لكل مهاجر . فطبقا للاحصائيات الاسرائيلية التي جاءت على لسان بنحاس سابير ، وزير المالية السابق ورئيس الوكالة اليهودية الحالي ، فان استيعاب ٦٠ ألف مهاجر يكلف ١٢٠٠ مليون دولار[٢٢] .

٤ ــ ان المهاجرين الى اسرائيل حاليا ، خصوصا بعد سنة ١٩٤٨ ، يحملون معهم مبالغ كبيرة من الاموال زاد متوسطها ، خلال السنوات الأخيرة عن ٢٥٠ ، مليون دولار .

٥ ــ ان تكاليف نقل المهاجرين من مناطق وجودهم الاصلية الى اسرائيل ، يكون على حساب الوكالة اليهودية . كما أن موضوع الهجرة الى اسرائيل ، مع ما يتبعها من مشاكل الاستيعاب ، يعتبر من الحجج القوية لاستمرار الحصول على التبرعات والمساعدات المالية الدولية ، ومن قبل الرأسماليين اليهود .

٦ ــ ان اسرائيل ــ كما سبق أن بينا ــ تسعى لزيادة عدد سكانها الى ٦ ملايين نسمة مع نهاية هذا القرن ، وذلك لتحضير نفسها للمهمات التي ستؤول اليها بعد توقيع « معاهدات السلام » الحالية مع بعض الدول العربية .

فلو كانت اسرائيل تشعر بأن الزيادة السكانية تشكل عقبة أمام نموها لأوقفتها ولو مؤقتا . وهنالك الادلة الاخرى التالية على حاجة اسرائيل الى الزيادة السكانية ، وهذا يعني أنها لا تشكل عبئا اقتصاديا عليها ، بل العكس تماما هو الصحيح :

اولا : ان بناء القوة العسكرية الاسرائيلية الضاربة يحتاج ، بكل تاكيد ، الى قوة بشرية : وهذا لا يمكن تحقيقه دون استمرار عملية الهجرة .

ثانيا : ان وقف الهجرة يعني التوقف عن بناء المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة : وهذا يخالف ، كليا ، مفهوم الاستزراع الاقتصادي كما يخالف اسس ومبادىء الفكرة الصهيونية القائمة على اغتصاب الاراضي العربية ، ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية .

ثالثا : ان الزيادة السكانية تعني اتساع حركة ونطاق السوق ، لان اسرائيل تعاني من قلة الاستيعاب الداخلي .

رابعا : ان قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد ، ممن يملكون الخبرة والمعرفة في مجال الشؤون الفنية العسكرية ــ خصوصا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ــ شجعها على اقامة المصانع العسكرية (مصانع الطائرات) إلى جانب اقامتها الصناعات الالكترونية .

وفيما يلي جدول[٢٣] يبين توزيع المهاجرين وفقا لمهنهم ، سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٦٩ :

	أرقام مطلقة		النسب المئوية	
أصحاب المهن	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
مهندسون	٤٤٦	٦٣٢	٥,٢٪	٥,٥٪
أطباء	٣٧٨	٤٩٧	٤,٢	٤,٣
صيادلة وعاملون في الطب	٢٠٢	٢٣٧	٢,٣	٢,٠

مدرسون	١٠٨٢	٩٨٩	١٢,٠	٨,٦
القائمون بالشؤون الدينية	٨٧	١٠٩	١,٠	٠,٩
محامون وقضاة	٨٨	١١٠	١,٠	٠,٩
اقتصاديون	١٤٩	١٦٥	١,٦	١,٤
علماء في العلوم الانسانية	٨١	٦٧	١,٨	٠,٦
الفنيون والقائمون بالتخطيط	١٦٦	٢٦١	١,٨	٢,٣
صحفيون وكتاب	١٠٢	١٠٨	١,١	٠,٩
اصحاب المهن الاكاديمية الاخرى	٩٠	٢٨١	١,٠	٢,٤
ممرضات	١٨٠	٢٩٠	٢,٠	٢,٥
مديرون وموظفون	١٩١٤	٢٢٤٤	٢١,٢	٢١,٤
عمال زراعة	٨٥	٩٧	٠,٩	٠,٨
المواصلات والبرق	٢٢٦	٣٨٩	٢,٧	٣,٤
البناء والمحاجر	١٤٤	١٩٤	١,٦	١,٧
الصناعة والعمل	٢٣٤١	٣٠٠٥	٢٥,٩	٢٦
التجارة والخدمات	١٢٣٨	١٨٨٩	١٢,٧	١٩,٤
المجموع	٩٠٤٠	١١٥٦٤	٪١٠٠	٪١٠٠

يتضح لنا أن من أصل ٥٤٧ بروفيسوراً كانوا موجودين سنة ١٩٦٣ في اسرائيل ، ولد منهم في اسرائيل فقط ٥٤ والباقون جاؤوا عن طريق الهجرة ؛ ومن اصل ٧١٢ بروفيسوراً كانوا موجودين سنة ١٩٦٦ ولد منهم في اسرائيل ٨٠٥ فقط والباقون جاؤوا عن طريق الهجرة .

من هذا يتبين لنا أهمية الهجرة في رفد الاقتصاد الاسرائيلي بكافة احتياجاته الفنية والتخطيطية والصناعية والتجارية .

خامسا . ان نظرة على نسبة مساهمة قطاع الاسكان والبناء على التكوين الرأسمالي في اسرائيل ، تظهر لنا أن نسبة مساهمته تزداد بازدياد الهجرة . فقد بلغت مساهمة قطاع الاسكان والبناء في التكوين الرأسمالي ٢٠٪ سنة ١٩٦٨ ؛ وهي السنة التي لم يزد فيها اجمالي المهاجرين عن ٢٠ الفا ، حينما ارتفعت النسبة بعد ذلك الى ٢٥٪ سنة ١٩٦٩ ، ثم الى ٣٢٪ سنة ١٩٧٠*، ثم ارتفعت الى ٣٧٪ سنة ١٩٧٢(٢٤) ؛ وهذا يعني تحريك وتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى (الحديد ، الاسمنت ؛ الاخشاب ؛ المحاجر؛ المناجم ؛ الكهرباء ، الخ ...) ؛ اي احداث نشاط في باقي قطاعات الاقتصاد . وقد أشرنا قبل ذلك إلى تأثير حركة المهاجرين على معدل حركة النمو والصناعة . ففي سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، بلغ معدل نمو الصناعة ١,٦٪ و ٣,١٪ ومعدل نمو الناتج القومي ١,٣٪ ، ٢,٤٪ . ومن المعروف أن الهجرة في هذين العامين سجلت أقل معدل لها ؛ اذ بلغت ١٥٧٢٠ و ١٤٣٢٧ على التوالي .

---

* حافظ قطاع الاسكان والتشييد على مساهمته سنة ١٩٧١ بـ ٣٢٪ .

فمن الأرقام السالفة الذكر ، تتأكد لنا حاجة اسرائيل للزيادة السكانية ، ليس فقط ، لتنمية اقتصادها ، وانما من أجل ايجاد جيش قوي قادر على تنفيذ المهمات التي ستسند اليه في المنطقة من قبل الامبريالية الاميركية .

الخلاصة

من خلال عرضنا مفهوم الاستزراع الاقتصادي وحجم الهجرة الاجمالية للكيان الصهيوني ، يتبين لنا أن امكانية زيادة الهجرة من الدول الاوروبية ليست كبيرة ، وان الفرصة الوحيدة لزيادة السكان متوقفة على زيادة المهاجرين من الدول الافريقية والآسيوية ودول أميركا اللاتينية ، بحكم تخلف وسائل المعيشة هناك : مما يدفع باليهود الى الهجرة الى اسرائيل .

واثناء عرضنا مشاكل المهاجرين ، تبين لنا أن أهم ما يقلق اسرائيل والمنظمات الصهيونية ، هو زيادة نسبة التساقط من قبل يهود الاتحاد السوفياتي ، الى جانب عدم استقرار الامن واختلاف الامزجة والعادات الاجتماعية لدى مختلف الجنسيات اليهودية : مما يخلق عدم تجانس في البناء السكاني للكيان الصهيوني .

ثم تحدثنا أخيراً عن دور الهجرة في عملية التنمية : حيث تأكد لنا أهميتها الكبيرة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، وأن اسرائيل تهيىء نفسها ، حاليا ، للعب دور الحارس الامين للمصالح الاستعمارية في المنطقة العربية ، وأن هذا الدور سيزداد فيما لو تحققت اتفاقيات السلام الحالية .

---

(١) هال هلمان ، « **مشكلة تضخم السكان** » ؛ ترجمة محمد بدر الدين ، القاهر ، دار المعارف المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٥٦ .

(٢) غالينا نيكيتنا ، « **دولة اسرائيل** » ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٧

(٤) « *The statistical Absract of Israel* » 1976, No. 27, p. 125.

(٥) عدد السكان في نهاية ١٩٧٦ . راجع « الأرض » ، ١٩٧٧/٢/٢١ ، ص ٢٩ .

(٦) « الأرض » ، ١٩٧٥/٤/٧ ، نقلا عن الاحصائيات الاسرائيلية .

(٧) « الأرض » ، ١٩٧٥/٨/٧ ، نقلا عن الكتاب السنوي اليهودي الاميركي لسنتي ١٩٧٢ و١٩٧٥ ، ص ٥٦٢ .

(٨) « الأرض » ، ١٩٧٥/٨/٢١ ، ص ٣

(٩) « **ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** » ، عن الهجرة والتساقط والنزوح سنة ١٩٧٧ ، عدد ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، ص ٦٠٩ .

(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٥٩٥ وما بعدها .

(١١) مستقى من « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢** » ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٣٨٨ و٣٨٩ ؛ « الأرض » ، ١٩٧٧/٣/٧ ، ص ٣١ ، عن صحيفة « **اللو موند** » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣ ، ص ٥ . أما حجم الهجرة الاجمالي فمأخوذ من الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٧٦ ، رقم ٣٦ . وحجم الهجرة الاجمالي للاشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٧٧ ، مأخوذ من ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **مصدر مسبق ذكره** ، ص ٥٨٩ . اما كافة النسب المئوية ، فمستخرجة من قبل الباحث .

(١٢) راجع : « الأرض » ، ١٩٧٧/٦/٧ .

(١٣) راجع « ملحق مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٩٥ وما بعدها .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٦٠٢ .

(١٥) **المصدر نفسه** ، ص ٥٩٥ ــ ٥٩٦ .

(١٦) « **اللو موند** » ، ١٩٧٧/٢/٢٣ :

« ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** .

(١٧) « **الارض** »، ١٩٧٧/٦/٧ ، ص ٢٩ ، عن الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٧٦ .

(١٨) « ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٩٨ وص ٦١٠ .

(١٩) « **هاتسوفيه** » ، تل ـ أبيب ، ١٩٧٧/٢/٢٤ .

(٢٠) N. Halevi, « *The characteristic of Israel's Economic Growth*» in Economic Development Israel praeger, London 1968, p. 93.

(٢١) « **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** »، السنة ٢٦ ، العدد ٢٤ ، ١٩٧٦/١٢/١٦ ، ص ٤٦٦ : نقلا عن « **عال همشمار** » الاسرائيلية تاريخ ١٩٧٦/١١/١٥ .

(٢٢) « **الأرض** » ، السنة الثانية ، العدد ١٤ ، ١٩٧٥/٤/٧ ، ص ٢٠ : نقلا عن الياهو كانوفسكي : « **التاثير الاقتصادي لحرب الايام الستة** »» ص ٧٤ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ : نقلا عن « **دافار** » الاسرائيلية ، تاريخ ١٩٧٥/٨/٣ .

(٢٤) «*The Statistical Abstract of Israel*» 1973, p.p. 125 + 477.

تصويبات

في العدد السابق من « شؤون فلسطينية » (آذار ـ ١٩٨٠) وقع خطأ في عنوان الدراسة التي كتبتها روز مصلح . فقد ورد العنوان على النحو التالي : « الصناعة في الضفة الغربية ١٩٤٧ ـ ١٩٧٩ ... » والصواب : (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩) . وغابت الاشارة الى ان هذه الدراسة هي الجزء المتمم للدراسة المنشورة في العدد الاسبق (شباط ١٩٨٠) بالعنوان ذاته .

وفي تقرير « اسرائيليات » ، في العدد السابق ، لحنه شاهين ، وردت في الصفحة ١٦١ عبارة « اضافة الى طائرات سوخوي ـ ٢٢ وطائرات ميغ ـ ٢١ » ، والمقصود « ميغ ـ ٢١ بيس » .

وفي باب « شهادات » (ص ١٢٨) ، سقط اسم صاحبة الشهادة الاولى ، وهي هند م . (٥٠ سنة) . في بداية الموضوع .

لشزيه قوره

استيطان آخر

في زمن آخر ، تكاد ظروفه تختلف اختلافا كليا عن ظروف زمننا ، انشغلت دوائر الحكم في الولايات المتحدة الاميركية ، بالجدل حول موضوع ما زال يشغلها حتى الآن . هذا الموضوع هو موضوع اقامة المستوطنات الزراعية في الاراضي الفلسطينية . اما الزمن الذي نتحدث عنه فهو زمن سابق على تحول الولايات المتحدة الى دولة عظمى ، وسابق على الاحتلال البريطاني لفلسطين ، وسابق على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية .

في ذلك الزمن لم تكن فلسطين خالية من اليهود . ولكنهم كانوا نوعا من اليهود لا يبعث الارتياح في نفس قناصل الولايات المتحدة في القدس . ولم تكن أسباب عدم الارتياح ، في ذلك الوقت ، تختلف عن اسباب عدم الارتياح التي قد يشعر بها قنصل اميركي يرسل تقريرا لحكومته في هذه الايام . ففي عام ١٨٦٨ ارسل لورنزو جونسون ، القائم باعمال القنصل الاميركي في القدس ، تقريرا عن أوضاع اليهود في فلسطين يقول فيه انهم يعيشون في حالة بطالة ويعتاشون على التبرعات التي تأتي من اوروبا واميركا ، وان المتعلمين بينهم كانوا يدرسون التلمود فقط . وأشار القنصل الى معرفته بوجود مقترحات لربط الصدقات المرسلة الى اليهود ببعض المشروعات الانتاجية التي تتضمن القيام بعمل من جانب متلقي الصدقات ، غير ان الحاخامين كانوا معارضين عموما لهذه الخطط « مفضلين التمتع بالنسبة المئوية العالية من مجموع الصدقات ، التي تحق لهم عند توزيع المال ، على تحويل هذه الأموال الى قنوات اخرى » . وجاء في تقرير القنصل ان اثنين من اليهود الاميركيين قد زارا القدس ومعهما مبالغ كبيرة من المال لتوزيعها ، وانه اقترح عليهما تبني توطين اليهود الشباب على أراض مجاورة لمدينة القدس ، بدل اقامتهم في الاحياء المكتظة غير الصحية حيث كانوا يعيشون . ووافق الاميركيان على الخطة ، وقاما فعلا بتعيين لجنة مؤلفة من القائم بأعمال القنصل ، جونسون ، ومصرفي وطبيب لتوجيه توزيع أية أموال ترسل مستقبلا من اميركا ، بغرض توسيع المنطقة السكنية للاستيطان اليهودي . غير ان الحاخامين الذين كانوا يسيطرون على الطائفة اليهودية من خلال اشرافهم على توزيع اموال الصدقات ، اعترضوا على المشروع ، ولم يسمع به بعد ذلك .

ان ما يستحق الملاحظة في هذا التقرير القنصلي هو تحديد الطرف الذي يشجع على الاستيطان الزراعي ودور القنصل الاميركي في هذه العملية ، والطرف الذي يعترض ويقوم بتخريب المشروع .

غير أن هذا الاتجاه لم يبدأ في الواقع في عام ١٨٦٨ . ففي عام ١٨٤٤ عينت الولايات المتحدة أول قنصل لها في القدس ، ويدعى واردر كريسون [٢] ، وكان اختصاصيا في الاقتصاد الزراعي . وقد اعلن ، وهو في القدس ، اعتناقه الديانة اليهودية ، واطلق على نفسه اسما يهوديا ، وأشترى قطعة ارض قرب القدس ليقيم عليها مستوطنة زراعية يعلم فيها اليهود الزراعة . وكانت لديه خطط لاقامة عدد من المشروعات الاستيطانية . وحاول اثارة اهتمام اليهود البارزين في عصره ، في الولايات المتحدة وخارجها [٣] غير ان مشروعات هذا القنصل فشلت بعد ان أنفق عليها أموالا كثيرة ، وتم استدعاؤه الى الولايات المتحدة حيث فصل من وظيفته واتهم بالجنون .

ان من الصعب على من يدرس العلاقات الاميركية بفلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقبل تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية ، ان يتجنب تكوين انطباع قوي يقول إن اهتمام المبعوثين الاميركيين في فلسطين كان يتركز على موضوعين أساسيين : الاول يتعلق بوصف نمط الحياة الطفيلي الذي يعيشه اليهود في فلسطين وهم ينتظرون وصول الصدقات ، والمشاكل التي لا تنتهي المترتبة على توزيع هذه الصدقات ، والموضوع الثاني هو محاولات اقامة مستوطنات زراعية ، وهي محاولات لم تكن لتنتهي واحدة منها بالفشل حتى يبدأ بمحاولة اخرى .

إن تقارير المبعوثين الرسميين الاميركيين في فلسطين ، في تلك الفترة ، تتميز بخلوها من عبارات التمجيد والتعظيم لنبوغ ونشاط وعبقرية اليهودي . وعلى العكس من ذلك نجد عبارات لم تستعمل إلا في الادبيات الموسومة باللاسامية . فعلى سبيل المثال كتب القنصل ويلسون في عام ١٨٧٨ ، في تقرير له يصف فيه وضع الطائفة اليهودية في فلسطين : « انهم فقراء ، كسالى ، وعلى ما يبدو ، هزيلون جسمانيا وعقليا . وتبدو القدس وكأنها ملتقى لطبقة معينة من اليهود تضم الاتقياء ، إن لم نقل المتعصبين ، والمختلين ، والسيئي الحظ ، والمسنين ، وباختصار : الخائبين ، الذين جاؤوا الى القدس من أجل التعيش على الاحسان ومن أجل الصلاة ، وهم يقضون ساعات تعاستهم عند حائط المبكى ، منتظرين قدوم المسيح المخلص»[٤] .

لقد كان جميع يهود فلسطين تقريبا يعيشون على الصدقات او ما يسمى « حالوكا » بالعبرية . وكان جمع هذه الصدقات يتم عن طريق ارسال مبعوثين الى البلدان التي تضم طوائف يهودية كبيرة ، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة ، ومكافأة هؤلاء المبعوثين باعطائهم نسبة مئوية كبيرة نسبيا من مجموع الاموال التي يجمعونها . وكان اختيار المبعوث المكلف بجمع وجلب الصدقات من الموضوعات المثيرة للنزاع بسبب الحصة التي يحصل عليها المبعوث الذي يكون عادة من الحاخامين . ويورد القنصل الاميركي ويلسون معلومات عن حجم الصدقات التي كان يتم توزيعها على يهود فلسطين ، في تقرير له مرسل في سنة ١٨٧٩ ، قائلا ان يهود القدس كانوا يتلقون ما بين ٨ و ١٠ آلاف جنيه استرليني في الشهر . وإذا تم توزيع هذا المبلغ بالتساوي فان حصة كل يهودي يسكن القدس تبلغ نصف جنيه استرليني في الشهر .

ويعتبر القنصل الاميركي هذا الدعم من قبل الطوائف اليهودية في أوروبا وأميركا بمثابة واجب يتحتم القيام به ، وهو يشبه الانفاق على الجيوش لدى الأمم الغربية أو رجال الدين في الكنائس اليونانية والكاثوليكية (٥) .

من الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يجد القنصل نفسه متورطا في مشاكل لا نهاية لها ناجمة عن حتمية وجود أناس لم تعجبهم طريقة توزيع الصدقات . وغالبا ما كان الحاخامون يقومون بارسال رسائل احتجاج الى الحاخامين الاميركيين الذين يقومون بدورهم بايصال الاحتجاج الى وزارة الخارجية ، وهذه بدورها ترسل الى القنصل الاميركي في القدس مستفسرة عن حقيقة الوضع . وبما ان عددا كبيرا من المهاجرين اليهود كانوا مسنين ومرضى ، فان كل ما كان يراه القنصل في الطائفة اليهودية في القدس هو سمات ملاجىء العجزة .

في مثل هذه الظروف لم يكن من السهل اقامة مستوطنات زراعية يهودية ، وهو الغرض الاساسي من جلب هؤلاء اليهود ودعمهم ماليا وتوفير الحماية القنصلية لهم . فنوعية الطاقة البشرية لا تصلح للقيام بالاعمال الزراعية ، والفئات المستفيدة من نظام الصدقات (الحالوكا) لا تسمح بفقدان امتيازاتها ، وخاصة فئة الحاخامين ، اما بقية الجمهور فقد استمرأ العيش على المخصص الشهري المضمون بدون بذل اي جهد عقلي او بدني . وكانت هناك مخاطر تترتب على التهديد بقطع الصدقات واشتراطها بالقيام بعمل انتاجي ما . من هذه المخاطر : التحول كليا عن الديانة اليهودية واعتناق المسيحية او الاسلام في حالة انقطاع المخصصات . وقد حدث هذا فعلا في اكثر من مناسبة .

لقد كانت الجهات المعنية باكساب المهاجرين اليهود سمات اجتماعية انتاجية ، على حساب السمات الطائفية ، عن طريق اقامة المستوطنات الزراعية ، واقعة في معضلة . فالاحداث العالمية كانت تتسارع ، والمنطقة المحيطة بفلسطين تكتسب اهمية متزايدة مع ازدياد حجم التجارة العالمية ، وحركة محمد علي باشا حاكم مصر ، وفتح قناة السويس . واليهود لا يهاجرون الى فلسطين الا باعداد قليلة جدا ، وبنوعية اقصى ما يمكن ان يطلب منها هو ان تتواجد في حارة من حارات القدس القديمة ، وعلى بقية العالم ان يوفر لها الحماية ونفقات العيش . فاذا ما حدثت مشكلة سياسية ما يستطيع اي قنصل ، سواء كان قنصل النمسا او روسيا او بروسيا او بريطانيا او الولايات المتحدة ، ان يعد لحسابه بضعة آلاف من رعايا الباب العالي المشمولين بحماية هذا القنصل او ذاك . وبخلاف ذلك لم يكن يهود فلسطين ، في الفترة موضوع حديثنا ، على استعداد لان يقوموا بأي عمل لاعالة انفسهم . غير ان الانتشار كان ضروريا . وكان ضروريا الخروج من المدن الاربع المقدسة (القدس والخليل وطبريا وصفد) واستيطان الساحل الفلسطيني .

للخروج من هذه المعضلة اتجه تفكير بعض القوى لاقامة مستوطنات زراعية بقوى بشرية غير يهودية ، بحيث يؤدي ذلك الى احدى نتيجتين او الى النتيجتين معا : الاولى هي تحقيق نجاح المستوطنات الزراعية التي تقيمها قوى بشرية غير يهودية في تقديم نموذج ناجح يستتبع جلب المزيد من المهاجرين غير اليهود فيتحقق بذلك خلق التجمع السكاني الغريب الذي من شأنه ان يؤدي الى اخضاع البلاد للدولة التي قدموا منها ؛ والثانية ، وهي الاكثر واقعية ، ان يؤدي نجاح المستوطنات الزراعية الاجنبية الى إثارة غيرة اليهود ، والبرهنة لهم على وجود امكانات

نجاح حقيقية في العمل الزراعي .

لقد كان هناك نماذج من حالات اقامة مستوطنات زراعية غير يهودية في فلسطين ؛ الاول ، نموذج ناجح نسبيا وهو المستعمرة الزراعية الالمانية الاميركية التي أقيمت في منطقة حيفا في بداية خمسينات القرن التاسع عشر . وكان يرئس هذه المستوطنة شخص يدعى جاكوب شوماخر ، ويحتل في الوقت نفسه منصب وكيل قنصل تابع للقنصل الاميركي في بيروت . وقد عرف هؤلاء المستوطنون باسم « التمبلارز » ؛ اي الهيكليين* (٦) . وكان هؤلاء المستوطنون ، ومعظمهم من أصل الماني ، ينتمون الى جماعة دينية تسمى الأدفنتست**؛ اما النموذج الثاني ، فقد فشل فشلا كاملا ، وأدى فشله الى العودة للتركيز على تهجير اليهود الى فلسطين . وقد تجسد هذا النموذج في ارسال مجموعة من المستوطنين الاميركيين الى فلسطين كمقدمة لارسال مجموعات اخرى تقيم مستوطنات زراعية فيها . وقد اقام هؤلاء مستوطنتهم قرب مدينة يافا في منتصف الستينات من القرن التاسع عشر . وربما كان احد الاسباب الهامة لفشل هذه التجربة ، المقارنة الدائمة في ذهن المستوطنين بين الامكانات المتاحة في فلسطين ، وتلك المتاحة في الولايات المتحدة للاستيطان الزراعي .

وتبين الوثيقتان التاليتان فشل هذه التجربة رغم اهتمام قوى سياسية هامة في الولايات المتحدة بانجاح التجربة ؛ الوثيقة الاولى هي عريضة موقعة من قبل سبعين مستوطنا اميركيا ، يطلب موقعوها ارسال سفينة لنقلهم الى بلادهم بعد أن وصل بهم الحال الى العجز عن دفع اجرة العودة الى الولايات المتحدة ، وهي مرسلة الى اثنين من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي يمثلان ولاية ماين ، وهي الولاية التي قدم منها هؤلاء المستوطنون . وواضح من نص العريضة ان القنصل الاميركي في القدس والسفير الاميركي في القسطنطينية كانا يتابعان هذه التجربة .

اما الوثيقة الثانية ، فهي رسالة من وزير الخارجية الاميركي موجهة الى أحد المسؤولين الاميركيين المعنيين باقامة المستوطنات الزراعية الاميركية في فلسطين . ويتبين منها اهتمام اعضاء الكونغرس بانجاح التجربة ، بل وبتكثيف الهجرة الى فلسطين بغرض اقامة المستوطنات الزراعية .

إن الدوافع لاقامة مثل هذه المستوطنات ، قبل ظهور الحركة الصهيونية اليهودية ليست واضحة . غير اننا لا نستطيع تجنب الاستخلاص بأن الاهتمام بهذه المستوطنات كان موجودا عند أعلى مستوى من السلطة السياسية في الولايات المتحدة الاميركية ، اي تلك السلطة التي ينتظر منها ان تأخذ قراراتها بناء على حسابات مرتبطة باستراتيجية الدولة ، وليس بناء على اعتبارات عاطفية واسطورية . والامر الآخر الذي يتوجب علينا استخلاصه هو أن العامل

---

* تجدر الملاحظة ان اسم الهيكليين ، اطلق، أساسا ، على الفرسان الهيكليين الذين اشتهروا في الحروب الصليبية .

** « الأدفنتست» يطلق عليهم بالعربية اسم « السبتيين » بسبب الاعتبار الذي يمحنونه ليوم السبت ،رغم كونهم مسيحيين . والاسم الصحيح هو « الصعوديون » أي المؤمنون بالصعود الثاني للمسيح . وهي فكرة دينية استفاد منها المروجون للفكرة الصهيونية .

اليهودي ، ليس واحدا من العوامل التي تقف وراء اتخاذ القرار فيما يتعلق بهذا الموضوع .

□□□

وفيما يلي نص الوثيقتين . (٧)

الوثيقة الاولى : يافا في ٩ تموز ٨٦٧

الى السيد و.ب.فسندن،

والسيد لوط م. موريل ،

السادة المحترمين ،

بناء على اقتراح وتوصية مخلصتين من سيادة السفير الاميركي في القسطنطينية ، اي. جوي موريس ، نتقدم اليكم بتواضع ، نحن الموقعين أدناه ، المواطنين الاميركيين المقيمين في ، او قرب يافا (سورية)، بوصفكم ممثلين بارزين وذوي نفوذ عن ولايتنا الاصلية وعن جمهوريتنا ، لغرض الاستفسار من سيادتكم عما إذا كان ممكنا ان تقوم حكومتنا ، بوساطتكم الكريمة ، باتخاذ عمل تشريعي او اي عمل آخر، لمحاولة تخليصنا من الوضع الرهيب الذي نجد فيه انفسنا الآن ، والمنطوي على الحاجة المرة والعجز الكامل . وإذ نتوسل اليكم أن تغيثونا ، فاننا ندرك انكم لن تستطيعوا ان تشعروا بما وصلنا اليه من بؤس وتعاسة . ولهذا السبب ، ومن أجل ان تكون لديكم معرفة كاملة بتفاصيل هجرتنا الى هذه البلاد ونتائجها الكارثية ، فاننا نرجو ، باحترام ، احالتكم الى الوثائق المقدمة الى سيادة وزير الخارجية و.هـ. سيوارد ، المؤرخة بتاريخ ٤ تموز ١٨٦٧ . ان بيننا كثيرين ممن يستطيعون ، بدون شك ، ان يدفعوا جزءا من اجرة عودتهم الى الوطن إذا تمكنوا من النجاح في التخلص من ممتلكاتهم هنا . ومن جهة اخرى ، يوجد ايضا كثيرون يتوجب حصولهم على اغاثة فورية والا فلن يستطيعوا اعالة أنفسهم اكثر مما فعلوا . لقد فعل قناصلنا كل ما يمكن فعله لنا ، وهم يبذلون كل جهد يمكن تصوره من أجل التخفيف من وضعنا . ولكننا نشعر أننا حصلنا على اكثر مما يجب من صدقة الناس هنا ، وان كل مشروع قمنا به من اجل توفير نفقات عودتنا الى وطننا ، ستثبت عدم ملاءمته وعدم كفايته لهذا الغرض ، بسبب فقدان الحماس وعدم الاهتمام والحاجة الى التعاطف العام .

ولهذا ، فأننا ، نحن المواطنين الاميركيين الموقعين ادناه ، نطلب ، بتوسل ، جهودكم العطوفة والمخلصة ، من أجل الحصول على مركب وطني ينقلنا جميعنا (عددنا ٧٠ شخصا) الى الولايات المتحدة . ان المسؤولين المعتمدين من قبل حكومتنا هنا يعتبرون ان هذه هي الطريقة العملية الوحيدة للخلاص من قدر هائل من المعاناة والبؤس المحتومين . اننا هنا عاطلون كليا عن العمل ، ولا نملك مدارس ، ونفتقر كليا الى المساعدة والمشورة الطبية . وحيث انه لا حيلة لنا ، فان المحتال أدامز يستولي على ممتلكاتنا بالخداع . وهذا سيكون حسابه مع رب السماء وليس معنا .

وفي الختام ، فان الموقعين ادناه يدعون الله بحرارة ان يبارككم ويبارك جهودكم الخيرة

لانقاذ مواطنيكم ، الذين خاض الكثيرون منهم ساحات القتال في ولايات الجنوب تحت راية النجوم والخطوط [علَم الولايات المتحدة] ، لتخليصهم من الموت المحقق جوعا . وستبقى ذكراكم عطرة الى الأبد في نفوس مواطنيكم الممتنين المعذبين .

التواقيع

الاسم	عدد أفراد العائلة	الاسم	عدد أفراد العائلة
روبرت أمرسون	١	دي . جي . واتس	٤
جي . إي . بيرنز	٢	جي . بي . مولتون	٤
جي . و . إيمز	١	م . ت . ونتورث	٥
م . و . لايتون	٣	ز . مالي	٣
بي . كي . روجرز	٧	ر . فلويد	٢
جي . بي . إيمز	٢	جي . أس . ووكر	٢
إل . سي . دريسكو	٢	أ . نورثون	٧
ف . و . ويتهام	٣	إي . كي امرسون	١
زوجة أ . فابت وولداها	٣	جي . أ . دريسكو	٣
زوجة يو . لايتون وولداها	٣	زايمر سيروزو	٦
أرملة إي كلارك وأولادها	٤	منقول مما قبله	٣٣
م . وارد وأخته	٢ = ٣٣		
المجموع			٧٠

جرى تقديمها ، مع الاحترام ، الى وزارة الخارجية ، من اجل ايصالها ، حسب الاصول الى السيدين عضوي مجلس الشيوخ ، فسندن و ل. م . موريل عن ولاية ماين .

القدس في ١٢ آب ١٨٦٧
فكتور بوبو شير
القنصل

□□□

الوثيقة الثانية :

من وزارة الخارجية
واشنطن في ٢٣ أيلول ١٨٦٧

سيدي العزيز ،

لقد تلقيت لتوي رسالتكم المؤرخة في العشرين من الشهر الحالي ، والمتعلقة بما يسمى بمستوطني يافا من اهالي ولاية ماين .

اعتقد انك لست غير مدرك لحقيقة ان المستوطنين قد انقسموا منذ البداية حول احتمال نجاح مزرعتهم ، وان الانقسام تميز بالعناد . ففي البدء قررت اغلبية كبيرة الموافقة ، وأبدت

انتقادات حادة ضد القنصل ونائب القنصل في القدس ، حتى ان السيد المحترم ويليام بت فسندن من بورتلاند ، ولاية ماين ، طالب قائمصائهما على اساس عدم ثقتهما المفترضة بنجاح المشروع . غير انه ، بعد ذلك ، بدا ان غير الراضين تحولوا الى اغلبية : ولكن جزءا من المستوطنين ، حسب ما بلغني ، لا يزالون متمسكين بالمشروع وباستمراره .

ان سعادة حاكم ولاية ماين ، السيد تشامبرلين ، قد كتب الى هذه الوزارة ، بتاريخ ٢١ آب ، حول هذا الموضوع ، حاثا على اتخاذ اجراءات لابعاد المستوطنين . وقد كتبت له جوابي بتاريخ ٣١ آب ، لافتا نظره الى حقيقة وصول معلومات الى هذه الوزارة تبين ان مجموعة جديدة من المستوطنين تتأهب للانطلاق من ولاية ماين الى يافا نحو نهاية شهر آب لتعزيز المستوطنة : ولذلك طلبت منه ان يزودني بما يستطيع توفيره لي من الحقائق المتعلقة بذلك الجهد المذكور من قبل مواطني ولاية ماين لاحياء وابقاء ذلك المشروع. ولاحساسي بأهمية والحاح هذا الموضوع ، اضفت في كتابي للحاكم أني ارغب ، بصورة خاصة ، ان يقوم اعضاء مجلس الشيوخ والنواب عن ولاية ماين ، او بعض منهم ، باعطاء هذه الوزارة معلومات عما يمكن توقعه فيما يتعلق بالتحركات داخل تلك الولاية ، سواء لاعادة مستوطني يافا الى وطنهم او لتعزيزهم ، او لامدادهم بالتموينات . ان مثل تلك المعلومات المطلوبة ، قد اصبحت ضرورية بسبب صدور تصريحات من ولاية ماين ، واخرى من سورية ، لم تترك شكا بانه قد جرى اعداد ترتيبات لغرض اعادة التعزيز المذكور ، وان هناك ثقة بتوقع تنفيذها . كما ان هناك تقارير ، اقل مدعاة للصدق ، ترد الى الوزارة باستمرار ، عن وجود جمعيات لليهود تقترح تعزيزالمستوطنة من اوروبا .

غير أنني لم أتلق جوابا على رسالتي من حاكم ماين ، ولم أتلق معلومات من اية جهة ، عن الفشل في التخلي عن ذلك الغرض المدعى في تلك الولاية لتعزيز المستوطنة في يافا . وانه لمن غير الضروري ان أشير الى انه من غير المناسب لحكومة الولايات المتحدة ان تتورط في اعادة المستوطنين الخائبين في الوقت نفسه الذي تتجه فيه سفينة من ولاية ماين تحمل مغامرين جددا ليحلوا محل المهاجرين العائدين .

ارجو ان اؤكد لك ياّ سيدي العزيز ، انني اقدر تقديرا تاما خطورة هذا الامر . وانني ارجوك ان تحصل لي على المعلومات التي طلبتها من حاكم ماين ، تلك المعلومات الضرورية لمصالح الانسانية ومصلحة الادارة الجيدة للحكم .

المخلص

ويليام هـ . سيوارد

---

(١) Manuel, Frank: *«The Realities of American-Palestine»*, Reprinted in 1975 by Greenwood Press. Westport, Connecticut.p23.

(٢) Manuel,Frank *op.cit.*,p.10 .

(٣) Jerusalem Post July 8,1976, Rabbi Israel Goldstein, *«The U. S. and the Return to Zion»* .

(٤) Manuel.Frank. *op.cit* p.23.

(٥) Manuel,Frank, *op. cit* .p.21.

(٦) Manuel,Frank, *op. cit*.,p.12.

(٧) الوثيقتان مترجمتان عن اللغة الانجليزية وقد وردت صورة لهما في كتاب :
Beit Yisrael Be-America by Moshe Davis,Jerusalem,1970 The Magnes Press the Hebren University of Jerusalem.

زيارة عرفات الثانية لإيران

في الفترة من ١١ لغاية ١٣ شباط الماضي ، قام الاخ ياسر عرفات بزيارة رسمية لايران ، على رأس وفد فلسطيني ضم الاخوين أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية ، والعميد سعد صايل (ابو الوليد) مسؤول غرفة العمليات المركزية ، وعددا من كوادر الثورة الفلسطينية .

وقد تميزت الزيارة الثانية لعرفات الى طهران ، في الذكرى الاولى لانتصار الثورة الاسلامية الايرانية ، بأنها جاءت في خضم العديد من الاحداث السياسية والعسكرية المتلاحقة التي اتسمت بالحدة ، ووضعت منطقة الشرق الاوسط من جديد في اجواء الترقب والحذر .

فمن محاولات الامبريالية الاميركية التلويح بسياسة القوة العسكرية وتحريك اساطيلها في بحر العرب وحول ايران ، وعودة طرح الاحلاف العدوانية ، مستغلة في ذلك احداث افغانستان ، الى قرار سوريا بسحب قواتها من بيروت ، وقبله وبعده التهديدات الاسرائيلية المستمرة ، والمخاوف الفلسطينية من عدوان صهيوني جديد في حجمه واهدافه ، بالاضافة الى هواجس العديد من الدول العربية النفطية ومخاوفها من السياسة الايرانية بعد الثورة ، في مجال النفط بشكل خاص ، وفي افاق السياسة الاسلامية عموما .

ومع الاهمية البالغة للهموم الفلسطينية التي حملها معه الاخ عرفات الى ايران ، فان الهم الاكبر ، والذي كان حريصا ان يوصله الى كافة القوى السياسية في ايران ، هو التاكيد على اهمية وضرورة وحدة اداة الثورة ، ووحدة الموقف والتوجه السياسي داخليا وخارجيا في هذه المرحلة بالذات ، على ارضية الوعي الكامل للاهداف الاستراتيجية للقوى الامبريالية ، وفي مقدمتها الامبريالية الاميركية . فمنذ اللقاء الاول مع الرئيس الايراني ابو الحسن بني صدر في منزله ، والذي تم صبيحة وصول الوفد الفلسطيني يوم الاثنين الى طهران بحضور كافة اعضاء الوفد الفلسطيني لخص عرفات همومه وآماله في مستهل حديثه لبني صدر « تستطيعون ان تصنعوا معجزة .. ولكنني قلق ؟! . فالتحرك الاميركي في المنطقة قد نشط بشكل ملحوظ بعد احداث افغانستان ، والوضع في لبنان يرتب علينا بعد القرار السوري بسحب قوات الردع ، خوض معركة كبيرة ، ومحادثات الحكم الذاتي . ولكن الامر الهام هو ، بلا شك ، يتمثل في قدرتنا على المحافظة على وجودنا ، خصوصا ان الصراع بين القوى العظمى انتقل الى منطقتنا بكل اخطاره .

« ان استمرار الثورة في ايران هو الامر الهام في استراتيجية منطقتنا . فاذا ضربت الثورة الفلسطينية ، واستمرت ثورة ايران يظل هناك أمل ، بينما اذا ضربت ثورتكم ، واستمرينا نحن فانه من الممكن ان نحرز بعض الانتصارات ، ولكن يبقى تأثيرها محليا ومحدودا » .

وقد علق الرئيس بني صدر بقوله « كلام جيد وهام ، وبرأيي انه اذا لم نستطع ان نحرر انفسنا فلن نستطيع ان نتحرر ككل . اننا نعتبر ثورتنا في بداياتها ، ونأمل ان تتطور هذه البداية » .
وفي ختام اللقاء حضر رئيس اركان الجيش الايراني لمرافقة عرفات وبني صدر للمشاركة في المهرجان

الجماهيري الذي شهدته طهران بمناسبة اعياد الثورة ، مترافقا مع العرض العسكري الكبير .

وكان عرفات هو الزعيم العربي والعالمي الأول الذي يصل الى طهران مهنئا بالثورة في عيد انتصارها ، كما كان سباقا قبل عام في الوصول الى ايران عشية انتصار الثورة ، معبرا في ذلك عن تلاحم الثورتين ، وعمق الروابط الكفاحية التي تجمعهما في خندق النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية وركائزهما .

وأمام مليوني مواطن احتشدوا ، تليت في المهرجان كلمة موجهة من سماحة الامام الخميني ، القاها نجله أحمد ، وأكدت على ان فلسطين هي هم داخلي لثورة ايران وقضية مركزية للشعوب الاسلامية . كما القى بني صدر كلمة رحب فيها بوجود قائد الثورة الفلسطينية ومشاركته لايران في عيد ثورتها الاول ، مؤكدا ان العلاقة التي تربط بين الثورتين الايرانية والفلسطينية هي علاقة نضال مشترك ضد عدو واحد .

ووسط هتافات مدوية من الجماهير بصوت واحد « زحفا .. زحفا نحو القدس .. تحية للخميني .. سلام لعرفات ، الموت لاسرائيل ، فلسطين ستنتصر » ، القى عرفات كلمة تاريخية حيا فيها ثورة الشعب الايراني العظيم بقيادة الامام الخميني ، داعيا الجماهير الى الالتفاف بقوة في وحدة وطنية متراصة لحماية الثورة ومنجزاتها من مؤامرات الامبريالية الاميركية والصهيونية وادواتهما .

وبعد انتهاء العرض العسكري انتقل الرئيسان في طائرة مروحية عسكرية ، نظرا لتعذر مرور الموكب وسط بحر الجماهير التي احتشدت حول ميدان الحرية . وقد اقام الرئيس بني صدر مأدبة غداء عمل حضرها عدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الايرانيين .

وفي مساء اليوم نفسه توجه عرفات الى مستشفى رضائي شمالي طهران للقاء سماحة الامام أية الله روح الله الموسوي الخميني . وكان هذا اللقاء هو اللقاء الوحيد الذي يجريه سماحة الامام بعد ان منعه الاطباء من مزاولة اي نشاط ، باستثناء حفل اداء اليمين الدستورية التي اداها الرئيس بني صدر بعد انتخابه رئيسا أمامه ، وبحضور اعضاء مجلس قيادة الثورة . وكان اللقاء حارا وحميما ، وبابتسامة تعلوها الهيبة سأل الامام « ما هي اخبار لبنان وجنوبه ؟ » ، واستطرد « ان بندقيتكم هي صمام الأمان فحافظوا عليها مشرعة في وجه اعدائكم الكثر .. ان جنوب لبنان امانة في عنقك وانت أهل لهذه الامانة يا ابا عمار » .

كما تطرق اللقاء الى العديد من القضايا السياسية الراهنة ، وأبلغ عرفات سماحة الامام مضمون رسالة هامة من القيادة السوفياتية تضمنت تطمينات حول الوجود السوفياتي المؤقت في افغانستان ، وحرص الاتحاد السوفياتي الاكيد على علاقات حسن الجوار والصداقة مع ايران . كما اوضح مخاطر المساعي الاميركية لاستخدام موضوع افغانستان كذريعة وورقة ابتزاز لتكريس سياسة الاحلاف العدوانية في المنطقة ، بهدف تطويق ايران ونفوذها الثوري .

وعلى الرغم من حرص عرفات على ان تكون زيارته قصيرة ، فان سماحة الامام أصر ، وبالحاح ، على ان تكون المقابلة مطولة ومنفردة . وبعد ذلك انضم الرئيس بني صدر ليشارك فيها ، حيث جرى استعراض سريع لتطور العلاقات الثنائية وضرورة وضع أسس محدد وواضحة لآفاقها انطلاقا من المصير المشترك ودقة المرحلة .

بعد اختتام المقابلة انتقل عرفات وبني صدر الى جناح آخر في المستشفى كان يعج بالصحافيين ، وافترشا الارض والى جانبهما نجل الامام الخميني وعدد من قادة الثورة .

لقد اثارت زيارة الاخ ابوعمار المفاجئة لايران ، ولقاؤه بالامام الخميني ، اهتمام المراقبين في العالم ، وعكست اسئلة الصحافة الغربية هذا الاهتمام ، حيث تركزت على مسألتين ١ ـ اهداف الزيارة ؛ ٢ ـ احداث افغانستان . وكان الجواب الاول نحن ثورتان في ثورة واحدة .

وفي جوابه عن السؤال الآخر ، عبر عرفات عن استنكاره الشديد للزوبعة التي اثارتها اميركا واعوانها من خلال التباكي على اسلام افغانستان ، في حين نراها تقوم مع اعوانها (اسرائيل والسادات) بانتهاك صارخ لحقوق المسلمين في فلسطين ، وتتآمر على المسلمين والمسيحيين في لبنان ، وعن الوجود السوفياتي في افغانستان ، قال « لقد اكد لي الاصدقاء السوفيات أن وجودهم مؤقت » .

وفي اليوم الثاني للزيارة بدأ برنامج المباحثات الرسمية بين الجانبين في المقر المؤقت لرئاسة الجمهورية .

واستمرت الجلسة الاولى خمس ساعات تميزت بالصراحة والوضوح والتحليل الدقيق للتطورات السياسية الدولية والعربية والعلاقات المشتركة .

وقد خصص الجانب الاكبر للبحث في سبل تطوير العلاقات الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية ، والجمهورية الاسلامية الايرانية ، ووضع الاسس الثابتة لنموها وترسيخها .

وعندما طرح الرئيس بني صدر تصوره للامكانيات التي يمكن ان تقدمها ايران في المجالات المادية والعسكرية لدعم الثورة الفلسطينية ، قال عرفات .

« نحن في الثورة الفلسطينية نحتاج فقط للدعم المعنوي وللموقف السياسي الداعم لنا باستمرار ، وان صمود ايران في مواجهة دسائس الامبريالية الامريكية ومؤامراتها ضد شعوب ودول المنطقة ، وتمتين وحدتكم الوطنية على ارضية صلبة ، هو دعم معنوي دائم لنا ولامتنا العربية في مواجهة حلف كامب ديفيد واخطاره » .

وبعد اختتام الجلسة الاولى ، توجه عرفات بصحبة بني صدر الى مبنى التلفزيون الايراني لاجراء مقابلة متلفزة ومنقولة مباشرة عبر الاقمار الصناعية للتلفزيون والاذاعة الفرنسيين . وكان بني صدر بذلك يؤكد لاوروبا وللعالم حرصه على الاطلالة عليهم وهو برفقة قائد الثورة الفلسطينية . وقد ركز عرفات في اجاباته على المسائل التالية .

١ ــ عمق العلاقة الاستراتيجية التي تربط الثورتين الفلسطينية والايرانية في مواجهة معسكر الاعداء .

٢ ــ استنكار الحملات الامبريالية التي تحاول استثمار احداث افغانستان ، في حين ان الغرب يتناسى الاحتلال الصهيوني للاراضي الاسلامية والمسيحية المقدسة في فلسطين ، والتنديد بموقف السادات الذي يتباكى على الاسلام في افغانستان ، ويتآمر ضد الثورة الاسلامية الايرانية .

٣ ــ رد على سؤال حول احتمالات لقائه مع الرئيس ديستان بقوله . « اود ان أؤكد رغبتي في الاجتماع بالرئيس ديستان ، ولكن ليس خارج فرنسا . انني اود ان أقابله في وطني فلسطين : ولكن وطني محتل ، وانا الآن افضل ان اقابله في بلاده وليس خارجها ما دام وطني محتلا » .

اما الرئيس بني صدر الذي شرح في اجاباته بنود السياسة الايرانية فقد قال . « ان فلسطين قضية داخلية ايرانية ، وان علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة استراتيجية » .

وبعد اختتام المؤتمر الصحافي ، انتقل الرئيسان الى مقر رئاسة الجمهورية لاستئناف الجولة الثانية من المباحثات .

وفي المساء ، انتقل عرفات والوفد الفلسطيني الى مجلس قيادة الثورة . وحضر الاجتماع عن الجانب الايراني ، الدكتور محمد بهشتي سكرتير مجلس قيادة الثورة ، والدكتور هاشمي رفسنجاني عضو المجلس الثوري ممثل الامام الخميني في وزارة الداخلية ، والدكتور علي خامنئي عضو المجلس الثوري ممثل الامام الخميني في وزارة الدفاع .

وقد خصص جانب من هذا اللقاء لبحث العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الجمهوري الاسلامي ، وتم الاتفاق على وضع برنامج عمل مشترك في مجالات التعاون بين الجانبين ، ومواصلة اللقاءات .

بعد ذلك كان الاخ عرفات والوفد الفلسطيني ضيوف السفراء العرب المعتمدين في ايران ، حيث أقام السيد فؤاد الترك ، سفير لبنان في طهران ، مأدبة عشاء تكريمية والقى كلمة ترحيبية بالاخ عرفات استهلها بقوله « يا رمز النضال والوطنية والفداء ، انت في بيتك اللبناني ، هذا البيت الذي قدم كل الدعم لفلسطين وقضيتها المقدسة فاهلا بك فيه بين اهلك ومحبيك » .

وقد وضع الاخ عرفات السفراء العرب في صورة التطورات السياسية واجاب على اسئلتهم واستشاراتهم .

وكان عرفات حريصا على الوفاء بالتزاماته النضالية والرفاقية لرفيق نضاله الشهيد اية الله الطالقاني ، حيث زار والوفد الفلسطيني منزله في احدى الضواحي الشعبية في طهران والتقى افراد عائلته . وقد رحب نجل الامام الطالقاني بالوفد الفلسطيني وقال في كلمة مؤثرة « ان التزام فقيدنا الراحل بقضية فلسطين وثورتها

هو دين وحق وواجب علينا الوفاء به ليس على الصعيد العائلي وحسب ، وانما ايضا هو حق ودين على الشعب الايراني لشعب فلسطين الذي قدم كل خبراته النضالية ، وفتح معسكراته وقواعده لتدريب ثوار ايران واعدادهم ثوريا من اجل الاطاحة بنظام الطاغية الشاه » . وتعبيرا عن هذه المشاعر النضالية قدم باسم عائلة الشهيد هدية رمزية هي عبارة عن مسدس تقبلها عرفات شاكرا .

وكبقية الايام السابقة ، كان اليوم الثالث للزيارة زاخرا باللقاءات والاجتماعات . فقد التقى عرفات والوفد الفلسطيني في مقر اقامته الاخ جلال الدين الفارسي عضو قيادة الحزب الاسلامي الجمهوري ، وحجة الاسلام محمد منتظري الذي قدم هدية والده آية الله منتظري (وهي رشاش عوزي) ، كما قدم اعتذار والده لعدم تمكنه من الحضور بسبب مشاغله في الحوزة العلمية في قم .

وفي الظهيرة قام عرفات بزيارة لمعسكرات الحرس الثوري في ضواحي طهران ، واستقبل الوفد من المئات من شباب الحرس الثوري بهتافات « ثورة .. ثورة حتى النصر .. زحفا .. زحفا نحو القدس » .

وكان في مقدمة المستقبلين قيادة الحرس الثوري . وقد القى عرفات في مسجد المعسكرات كلمة توجيهية اكد فيها على اهمية وضرورة بناء الحرس الثوري درع الثورة وحامي منجزاتها . ورد الاخ ابو شريف مسؤول غرفة عمليات الحرس الثوري ، وهو احد المناضلين الذين شاركوا في الدفاع عن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في لبنان ، بكلمة مؤثرة رحب فيها بقائد الثورة الفلسطينية ، مؤكدا ان قوات الحرس الثوري ستخوض حرب تحرير القدس عاجلا ام آجلا .

وفي المساء استؤنفت المباحثات مع قيادة الحزب الاسلامي الجمهوري ، حيث تمت في هذا الاجتماع مناقشة برنامج التعاون المشترك ، واتفق على العديد من الاجراءات التنفيذية .

كذلك استقبل الاخ عرفات وفدا من قيادة منظمة مجاهدي الشعب الايراني برئاسة الاخ مسعود رجوي ، وهو احد المناضلين الذين انخرطوا في صفوف الثورة الفلسطينية وشارك بفعالية في الدفاع عن الثورة اثناء مجازر ايلول عام ٧٠ في الاردن . وقد حضر الاخ حسين الخميني ، حفيد الامام ، جانبا من هذا اللقاء . وقدم رجوي مسدسا رشاشا هدية للقائد العام للثورة الفلسطينية وخاطبه بقوله « ان هذا الرشاش امانة كنا قد اخذناها من الثورة الفلسطينية ... نحن تلاميذكم ايها الاخ القائد ، تدربنا وتربينا في معسكراتكم ... لقد كانت الثورة الفلسطينية اول من اعطانا السلاح ، وعلمنا كيفية استخدامه ، فأرجو قبوله من المجاهدين ، ناظرين معا الى اليوم الذي يكون فيه لقاؤنا هناك في بيت المقدس » .

وشكر رجوي الثورة الفلسطينية لما قدمته من مساعدات عسكرية ومادية ومعنوية لدعم ثورة الشعب الايراني ، وقال « واخص « فتح » التي قدمت كل ما يلزم ايام النضال المسلح في ايران ، ونأمل ان تسدد ايران الثورة ما عليها من ديون لثورتكم . انني ارحب بكم في وطنكم ايران ، الذي هو امتداد لتراب فلسطين . ان الطريق من طهران الى القدس اصبح قريبا ، وان قضية فلسطين تملأ قلب الامام الخميني » .

وقد قيم الطرفان الاوضاع في المنطقة ، وسبل التعاون المشترك . وجدد عرفات الدعوة للاخ مسعود رجوي ولوفد من المجاهدين لزيارة الثورة الفلسطينية لاستكمال المباحثات .

وبعد هذا اللقاء توجه عرفات ، يرافقه الاخ حسين الخميني ، الى منزل الرئيس الايراني بني صدر ، حيث جرى في هذا الاجتماع تقييم شامل لنتائج الزيارة والمباحثات . وقد تم الاتفاق على بعض الخطوات المشتركة في المجالات التي تخدم المصالح المشتركة للثورتين الايرانية والفلسطينية .

وأكد الرئيس بني صدر مجددا ان ايران بكل امكاناتها تقف في خندق النضال الواحد الى جانب الثورة الفلسطينية وشعب فلسطين المناضل حتى يتحرر وطنه ويستعيد مقدساته ، وقال « ان ثورة فلسطين تستطيع بالتأكيد الاعتماد بشكل كامل على هذا الدعم غير المحدود » .

ومن ناحيته، عبر عرفات عن عميق امتنانه للاهتمام والحفاوة البالغين اللذين خص بهما الرئيس الايراني الوفد الفلسطيني ، وللنتائج المثمرة التي حققتها المباحثات المشتركة .

وبعد ذلك توجه الوفد الفلسطيني ، يرافقه الاخ حسين الخميني ، مباشرة الى مطار مهراباد ، حيث كان في وداع الوفد عدد من قيادات الثورة الايرانية .

خليل الزبن

مؤتمر اتحاد المرأة الفلسطينية الثالث
من ٢٥ إلى ٢٩ شباط (فبراير)

كان الخامس والعشرون من شباط موعدا لانعقاد المؤتمر الثالث لاتحاد المرأة الفلسطينية ، متأخرا عن موعد انعقاده الدوري عدة سنوات : حيث كان يفترض عقده في عام ١٩٧٧ ، الا ان الظروف التي مرت بالثورة الفلسطينية بعد انعقاد المؤتمر الثاني حالت دون ذلك .

انعقد المؤتمر بحضور اعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد وممثلات عن ثمانية فروع له تعمل في كل من الاردن ولبنان وسوريا والعراق والجزائر وليبيا ومصر والكويت ، بالاضافة الى ممثلات عن الارض المحتلة . وقد بلغ عدد الحاضرات ١١٨ من اصل ١٢٢ عضوا عاملة ، بالاضافة الى عدد غير قليل من الاعضاء المراقبات . وكانت الامانة العامة للاتحاد قد وجهت دعوات الى عدد من الدول الشقيقة والصديقة للمشاركة في المؤتمر ، وقد بلغ عدد الوفود المشاركة ٤٠ وفدا تمثل معظم الدول العربية ، والدول الاشتراكية ـ باستثناء بولونيا ـ ومن دول اوروبا الغربية شاركت لجنة الصداقة الفرنسية ـ الفلسطينية من فرنسا ، ووفد يمثل الاتحاد العام لنقابات العمال من ايطاليا . كما حضر المؤتمر كذلك وفد يمثل اتحاد المنظمات النسائية في قبرص ، بالاضافة الى وفد اتحاد النساء العربيات برئاسة اميلي نفاع امينة سر الاتحاد ، والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، برئاسة الرفيقة كريستينا نبد تسيلسكا ، وممثلات عن الدول الافريقية وحركات التحرر في العالم ، كما حضرت ممثلة عن جبهة البوليساريو .

افتتح المؤتمر في قاعة اليونسكو في بيروت ، صباح يوم الاثنين الخامس والعشرين من شباط ، برعاية الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، وبحضور قادة فصائل المقاومة ، والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، والجبهة القومية اللبنانية . كما حضر الجلسة الاخوان وليم نجيب نصار ومحمد مهدي بسيسو اللذان تم تحريرهما من الاسر مؤخرا .

وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية ، الى جانب كلمة الاخ ياسر عرفات ، كلمة الاتحاد ، القتها عصام عبد الهادي رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية ؛ وكلمة الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، القاها الاخ انعام رعد ؛ وكلمة الجبهة القومية اللبنانية ، القاها الاخ كمال شاتيلا ؛ وكلمة اتحاد النساء الديمقراطيات القتها الرفيقة كريستينا .

اكد الاخ ياسر عرفات في كلمته على اهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال داخل صفوف الثورة ، واشار الى الظروف الخطرة التي تمر بها الثورة الفلسطينية ، كما اشار الى توقع عملية اسرائيلية واسعة في جنوب لبنان .

وابرزت الاخت عصام عبد الهادي نشاطات الاتحاد في الفترة الواقعة بين انعقاد المؤتمرين الثاني والثالث ،

وحيد، الشهيدات اللواتي سقطن خلال مرحلة النضال هذه ، وبلورت ضمن كلمتها رؤية الاتحاد السياسية حول مختلف القضايا المطروحة في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية ، واكدت ان موقع الثورة يظل ، على الرغم من كل العوائق ، موقعا ثابتا ومتقدما في قلب معسكر الثورة العالمية في وجه معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية .

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح الصباحية بدأ المؤتمر اعماله برئاسة الاخت سلوى ابو خضرا رئيسة فرع الاتحاد في الكويت . وقد استمعت المؤتمرات الى كلمات عدد من الوفود المشاركة ، كما تلت الاخت مي صايغ التقرير السياسي الذي شمل الوضع الدولي والعربي والفلسطيني ، كما تضمن عرضا لوضع المرأة ، ودور المرأة الفلسطينية في العمل النضالي .

وفي اليوم الثاني تابع المؤتمر اعماله ، مستمعا الى كلمات باقي الوفود والتقارير التي اعدتها اللجنة التنفيذية للاتحاد ، فقرأت الاخت نجلة نصير التقرير الثقافي الذي عرض نشاطات الاتحاد في هذا المجال ، وقدمت الاخت جيهان حلو تقريرا عن العلاقات الخارجية ، أشارت فيه الى ان اول ادانة عالمية في اطار الامم المتحدة للحركة الصهيونية ، كحركة استعمارية عنصرية فاشية ، كانت في المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في المكسيك في العام ١٩٧٥ . كما بين التقرير ان عضوية اتحاد المرأة الفلسطينية قد قبلت في المكتب التنفيذي للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) في مؤتمره السابع الذي عقد في العام ١٩٧٥ . واستمعت المؤتمرات الى تقرير عن العلاقات الداخلية ، وآخر عن « اطفال بيت الصمود » (المدرسة التي اقامها اتحاد المرأة لرعاية ابناء « تل الزعتر » الذين فقدوا الآباء والامهات) . واخيرا قدم التقرير المالي .

وفي اليوم الثالث بدأت المؤتمرات عملهن من خلال اللجان في جلسات مغلقة ، بينما قامت الوفود العربية والاجنبية ، يرافقها عدد من اعضاء الاتحاد من غير المشتركات في المؤتمر ، بجولة في مؤسسات الثورة الفلسطينية ، وقد تضمن البرنامج زيارة مؤسسة الهلال الاحمر الفلسطيني ، ومؤسسة « صامد » لتشغيل اسر الشهداء ، وروضة للاطفال ، وحضانة يشرف عليها فرع الاتحاد في لبنان ، ومشغلا للخياطة ، وقامت الوفود كذلك بزيارة جنوب لبنان واطلعت على الاوضاع القائمة في ظل القصف الاسرائيلي المستمر .

وكانت قد وزعت على الوفود دراسات واحصائيات تتعلق بواقع المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني ، لتعميق معرفة الوفود الاجنبية بكل ما يتعلق بالمرأة الفلسطينية . واحدى هذه الدراسات تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها ، وحلقة دراسية حول الطفل الفلسطيني : واقعه ومشكلاته ، بالاضافة الى احصائية عن المعتقلات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال ، وكتاب من اعداد خديجة ابو علي « حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية » .

توزعت المؤتمرات الى خمس لجان : اللجنة السياسية : اللجنة التنظيمية والدستورية : اللجنة الاعلامية : اللجنة المالية : واللجنة الاجتماعية . وقد اعتمدت كل لجنة التقرير المتعلق بها كورقة عمل تبدأ العمل على اساسه وتقر التوصيات بشأنه ، ما عدا اللجنة التنظيمية والدستورية التي اعتمدت النظام الاساسي للاتحاد ، وناقشته واجرت عليه تعديلات تناولت ، بشكل خاص ، المجلس الاداري ، حيث نص الدستور المعدل على انتخاب المجلس من قبل المؤتمر بدلا من ان تقوم الامانة العامة بتعيينه . وتركت اللجنة صلاحيات المجلس للمجلس نفسه : حيث تشكلت فيما بعد لجنة لصياغة اللائحة الداخلية التي تحدد صلاحيات المجلس ومهماته .

وناقشت اللجنة السياسية التقرير السياسي واستبدلت بعض فقراته ، ثم انبثق عن اللجنة لجنتان احداهما للعلاقات الخارجية التي درست التقرير المقدم من قبل الهيئة التنفيذية وأقرته مضيفة توصيات يدعو اهمها الى العمل من خلال « الاندع » للحصول على عضوية « المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة في العام ١٩٨٠ » .

واللجنة الثانية التي انبثقت عن اللجنة السياسية كانت لدراسة وضع المرأة ، وبحث حقوقها ودورها النضالي .

عملت اللجان بشكل مكثف مدة يومين متتاليين ، وانتهت اعمالها في الساعة الثانية من صباح

١٩٨٠/٢/٢٩ . وفي الساعة العاشرة صباحا تقدمت اللجان بتوصياتها ، حيث أقر المؤتمر معظمها ، واقترح تعديلا على بعضها . وبعد ذلك حقق المؤتمر احد أهم انجازاته : حيث قام بانتخاب المجلس الاداري وفقا للدستور المعدل ، مؤلفا من ٤٠ عضوا ، تمثلت فيه منظمة « فتح » بـ ٢١ عضوا وباقي المنظمات بـ ١٩ عضوا . ويتألف المجلس الاداري ، الى جانب رئيسته رقية حوري ، من الاخوات التالية اسماؤهن .

عصام عبد الهادي : سلوى ابو خضرا : سهام رحال : عبيدة الكاظمي : بشرى محمد : انعام عبد الهادي : سهام سكر : امل يونس : اديبة يافاوي : امل عكاوي : ميسون شعث : فاطمة ملحم : رندة بامية : سلافة حجاوي : وداد احمد : نجلاء ياسين : مي صايغ سميرة جبريل : خديجة حباشنة : نوال عبد الفتاح : نوره الدجاني : جيهان حلو : ثروت ابو غزالة : فايزة ابو الهيجا : جميلة صيدم : انتصار الوزير : منى جابر : شادية حلو : لوسيا حجازي : احسان برناوي : مريم الاطرش : رشيدة طه : سعاد كيالي : سميرة صلاح : ليلى خالد : رسمية عودة : نهاية محمد : كليمانص خوري : فادية حمدي .

وقام المجلس ، فيما بعد،بانتخاب الأمانة العامة التي تشكلت من ١٢ عضوا توزعن المسؤوليات على النحو التالي .

عصام عبد الهادي . رئيسة الاتحاد	مي صايغ . امينة عامة
انتصار الوزير . امينة سر	سلوى ابو خضرا . مسؤولة المالية
نجلا ياسين وسهام رحال . لجنة الاعلام	جيهان حلو وسميرة صلاح . لجنة
جميلة صيدم وفايزة ابو الهيجا لجنة	العلاقات الخارجية
العلاقات الداخلية	خديجة حباشنة . اللجنة الاجتماعية
نهاية محمد . اللجنة الثقافية	وداد احمد . امينة الصندوق

وقد عكس المؤتمر وجها مشرقا للمرأة تبين فيه وعيها ونضجها السياسي الذي صقلته التجربة . وقد تبلور فهمها وادراكها السياسي ببيان سياسي اختتم المؤتمر به اعماله .

اكد البيان على اهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، والتصدي لجميع المخططات التي تستهدف القضية الفلسطينية العادلة ونضال الشعب الفلسطيني . كما دعا الى تدعيم الصمود البطولي للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ، وتعزيز بناء الجبهة الوطنية في اطار م. ت. ف. ، وتصعيد الكفاح المسلح لاحباط مشروع الادارة الذاتية . وطالب البيان قوى الثورة العربية بالقيام بمهمة الدعم الحقيقي للثورة الفلسطينية ، واكد على أن استقلالية الارادة الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني ضمان لاستمرارية الكفاح المسلح . ودعا البيان الى دعم نضال الجماهير اللبنانية بقيادة الحركة الوطنية والجبهة القومية اللبنانية من اجل اقامة لبنان وطني ديمقراطي عربي موحد . كما دعا الى تدعيم الحركة الوطنية المصرية لتمكينها من قيادة نضال الجماهير العربية المصرية لاسقاط نظام السادات .

ووجه البيان تحية اكبار للشعب البطل داخل فلسطين المحتلة ، وتحية للمعتقلات والمعتقلين داخل سجون الارض المحتلة وخارجها ، وتحية للنساء المناضلات من اجل الحرية والتقدم .

وفي حفل الاختتام تكلم الدكتور جورج حبش ، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وهنأ المرأة على نجاح مؤتمرها ، واكد على دورها وموقعها الدائم الى جانب الرجل في كل المعارك التي يخوضها من اجل التحرير .

وتحدث الاخ محمد زهدي النشاشيبي ، امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عن الواقع الفلسطيني والدولي ، واكد على وعي الشعب الفلسطيني وتميزه بين الاصدقاء والاعداء ، وتمنى للمرأة النجاح الدائم .

وانتهى الاحتفال الختامي بما قدمته زهرات واشبال ابناء شهداء الثورة الفلسطينية من اهازيج ودبكات شعبية .

انعام عبد الهادي

«تطوّر الشعر الفلسطيني المقاوم» بين الموضوعيّة والنقد المزاجي

ثمة نقاش مهم وضروري تفتحه مقالة الاستاذ يوسف اليوسف « تطور الشعر الفلسطيني المقاوم »، المنشورة في العدد « ٩٨ » من مجلة « شؤون فلسطينية » . واهمية النقاش تنبع من أهمية الموضوع الذي تناولته ، وضرورته تحتمها المسارات الفكرية التي اخذتها ، ومن ثم الاحكام النقدية والتاريخية التي خرجت بها .

وحتى نضع الأمور في خطوط أكثر تبسيطا ، فاننا في هذه المقالة سوف نعمد لمناقشة المسائل المختلف عليها ، تحت عنوانين رئيسيين ، اولهما فكري يتناول مفهوم المقاومة ، وما يستتبعه ويترتب عليه ، خصوصا على صعيد الشعر ، وسنلخصه بهذا التساؤل المهم : ما هو شعر المقاومة ؟

أما العنوان الثاني فهو يتناول الجانب التطبيقي ـ التاريخي للشعر الفلسطيني ، والنماذج التي علق عليها الاستاذ يوسف اليوسف في مقالته ، والتي نجد أنفسنا مدفوعين للوقوف امامها طويلا ، باعتبارها شكلت ما يشبه الحكم من جهة ، وباعتبار اننا نحترم صاحبها في ساحة النقد ، ونقدر له اسهامات هامة واصيلة ، خصوصا على صعيد نقد الشعر .

المقاومة ... من الفعل السياسي الى الثقافة

يبدو أن اختلاطاً إلى حد التطابق قد حدث في ذهن الاستاذ يوسف اليوسف بين مفهومي المقاومة والكفاح المسلح . وباعتبار أن المفهوم الثاني ، في مجمل كينونته ، لا يعدو أن يكون احد تفرعات المفهوم الأول ، فان هذا الاختلاط قد جر على دراسة الاستاذ يوسف ارباكات عديدة ، جعلته يحصر شعر المقاومة ضمن مرحلة زمنية ضيقة نسبيا ، بل وجعلته يربط بشكل قسري ومتعسف مرحلة ظهور الشعر الفلسطيني المقاوم بانطلاقة الكفاح الفلسطيني المسلح في مطلع العام ١٩٦٥ . وهو ، وإن وافقنا على اعتباره ـ أي شعر المقاومة ـ صدى للفعل المقاوم ، الا انه ليس صدى ميكانيكيا تحكمه موضوعة الفعل ورد الفعل ، بمعناها الحرفي ، كما تحدث في العلوم الطبيعية . ما دمنا نعتقد أن حركة المجتمع ، وإن اتفقت مع العلوم في القوانين العامة ، الا انها تختلف معها في طرائق التعامل مع هذه القوانين .

واستطراداً في مناقشة هذه المسألة ، فاننا سوف نعود بالقارىء الى الوراء قليلا ، في محاولة لربط الفكرة بتواريخها كما وقعت في الحياة .

إن المقاومة ، بمعناها الواسع والعام في صفوف الشعب الفلسطيني ، لم تتوقف منذ بدأت مؤامرة صهينة فلسطين في مطلع القرن العشرين ، وبالرغم من حدث العام ١٩٤٨ المأساوي ، وما ترتب عليه من دمار البنية الكيانية ـ الطبقية للشعب الفلسطيني ، وكذلك بالطبع ، من دمار المؤسسات الحزبية والسياسية ، الا ان هذه

المقاومة لم تتوقف ، وان اعترتها اشكال الضعف بفعل ضخامة التحديات من جهة ، وبفعل فقدان ادوات المقاومة المنظمة من جهة اخرى .

نحن اذن بعد ١٩٤٨ ، أمام مرحلة جديدة في كل ما طرحته وفرضته على الشعب . إننا بشكل ادق أمام شعب اقتلع من وطنه وبدأ مرحلة البحث عن الذات خارجه ، وهو البحث الذي طال ، نقول طال ولكنه لم يتوقف مطلقا .

بعد ١٩٤٨ عاش الشعب الفلسطيني مرحلة التجريب ، ولكنه ظل دوما ـ وبالرغم من اختلاف التجارب وتعددها ـ يبحث عن نفسه ، عن كينونته المستقلة ، باعتبارها نقيض الصهيونية المباشر من جهة ، واداة تحريك الواقع السلبي المهيمن من جهة اخرى .

هل وصل الشعب الفلسطيني الى مرحلة اكتشاف الذات مع مطلع العام ١٩٦٥ ـ تاريخ انطلاق الثورة بالضبط ؟

وبمعنى اخر هل بدأت مقاومة الشعب الفلسطيني في التبلور الى اشكال تنظيمية وسياسية وجماهيرية مع هذا التاريخ الذي حدده الاستاذ يوسف اليوسف موعدا لظهور شعر المقاومة ؟

في اعتقادنا ان الاجابة بنعم ، على هذا السؤال تحمل في طياتها الكثير من الخطأ التاريخي ، بكل ما يترتب على هذا الخطأ من نتائج ، وما يتفرع عنه من تفاصيل سوف تشمل كل مناحي حياتنا دون استثناء . ذلك ان هذه الموافقة سوف تعني ، قبل كل شيء ، أن هذه الثورة قد انطلقت من الفراغ ، ولم تكن ، كما يقول الواقع ، محصلة لجهد سياسي وتنظيمي بدأ قبل ذلك بسنوات طويلة وجاءت الرصاصة الاولى عام ١٩٦٥ تتويجا له . فالذين أعلنوا عام ١٩٦٥ بدء الكفاح الفلسطيني المسلح ، كانوا قد انفقوا سنوات عديدة في الدعوة لهذا الكفاح والتبشير به واستقطاب القوى الوطنية الفلسطينية له .

هذه الحقيقة على جانب كبير من الاهمية ، واقرارها سوف يفرض علينا ان نعيد النظر في فهمنا لمفهوم المقاومة ومن ثم لاشكالها .. فاذا كنا نشير اليوم الى نضال الارض المحتلة ضد الاعداء الصهاينة، ونضال فلسطيني المنفى ضد مؤامرة التسوية الامريكية باسم المقاومة ، فان هذا التعبير قد اخذ ، في الخمسينات والستينات ، مضامين مختلفة بحسب المرحلة التاريخية ، وبحسب التحديات التي انبلعت كلها من اجل طمس الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني واذابة هذا الشعب .

هل يبدأ شعر المقاومة اذن مع مطلع عام ١٩٦٥ ؟ هل نسقط من حساباتنا مراحل الصمود البطولي للشعب الفلسطيني في وجه مؤامرات التوطين في سيناء ، والاحلاف الاستعمارية ، وقبل ذلك مؤامرة ضم الضفة الغربية لمملكة الهاشميين ، وغيرها من مواقف البطولة والتحدي ؟

ان اعتبار هذه الاشكال من المقاومة السياسية والجماهيرية خارج مفهوم المقاومة سوف يحتم علينا ان نفعل ما فعله الاستاذ يوسف اليوسف في مقالته ، اي ان نسقط معها كل تعبيراتها الثقافيـــة التـي نعتقد انها تشكل جزءا هاما من تراث شعبنا الثقافي ، خصوصا على صعيد الشعر الذي لعب ، في تلك الفترة ، دورا هاما في هذه المقاومة ، وعبر الشعراء من خلاله كل على قدر موهبته ، عن موقف الاصرار الوطني الفلسطيني على التمسك بارض الوطن وبالشخصية الوطنية المستقلة .

مقالة الاستاذ يوسف اليوسف اغفلت هذه الحقيقة ، بل مرت عليها وقفزت عنها لتصل الى مطلع السبعينات ، باعتباره مرحلة ظهور الشعر المقاوم .

منذ مطلع الخمسينات ازدحمت الساحة الفلسطينية بالشعراء الذين اصطلح على تسميتهم بشعراء النكبة ، وان كنا نرى ان هذا الاصطلاح ـ بما يحمله من معان سلبية ـ لا ينطبق عليهم جميعا . فبينما غرق البعض في بكائيات فجائعية ، انطلق البعض الاخر في الحث على رفض الواقع ، متلمسا اسباب هـذا الواقـع

ومرتكزاته ، رابطا بين مسالة الوطن وبين اشكال القهر والتخلف التي تاخذ بخناق جماهير هذا الوطن .

في مقدمة هؤلاء الشعراء كان ، دون شك ، الشاعر معين بسيسو الذي ظل ، برأينا ، حتى منتصف الستينات، اهم شعراء تلك المرحلة لاعتبارين :

الاول : انه اول من كتب الشعر الحديث بين الفلسطينيين ، كما يقرنا على ذلك الاستاذ يوسف اليوسف ، على ما تحمل هذه الحقيقة من دلالة ، وعلى ما في هذه الحقيقة من نسبية مصدرها ، كما يقول الاستاذ اليوسف ، تأخر الفلسطينيين عن متابعة حركة التطور في الشعر العربي الحديث ، والتي بدأت على يد السياب في العراق في نهاية الأربعينات .

والثاني : انه بعد شاعر فلسطين الكبير ابي سلمى ، اول الشعراء الفلسطينيين الذين ربطوا قضية الوطن بالمسالة الاجتماعية ـ السياسية لا الفلسطينية فقط ، بل والعربية كذلك ، مدركا ، بوعي، ان انتصار قضية فلسطين مرهون ، الى حد بعيد ، بانتصار قضية التحرر الوطني الديمقراطي في الوطن العربي .

أصدر معين بسيسو في تلك المرحلة مجموعات شعرية عديدة بدأها بمجموعته الهامة «المعركة» في مطلع عام ١٩٥٢ ، وعالج في قصائدها موضوعات تندرج كلها في اطـــار رفض المؤامرات والحث على المقاومة. يقول مثلا في قصيدته « حطام القيود » :

أنا القيد لكن سوف انحت من ... اغلالي السود فاسا ليس تنكسر
وأهدم الحائط العالي الذي غلقت ... فيه النوافذ لا شمس ولا قمر
وأجمع الريح في كفي واطلقها ... على الذين بهذا الشعب قد كفروا
وجمعوه على ابواب مقبرة ... تكاد من هولها الاموات تنتحر
ارادة الناس ان تهوي السجون ولا ... يبقى على الارض من احجارها حجر
فاشحذ فؤوسك يا ابن الشعب مقتلعا ... هذي القبور التي للشعب قد حفروا
وانت لا بد يا ابن النور تنتصر ... وانت لابد يا ابن الشعب تنتصر .

هذا الوعي المبكر والالتزام بقضايا الشعب ، وفي مقدمتها القضية الوطنية ، وهذا التحريض على المقاومة : هذه المسائل كلها ، سوف تاخذ ، في مجموعات معين بسيسو اللاحقة ، بعدا اكثر وضوحا ونضجا .

في مجموعته « ما رد من السنابل » يكتب بسيسو قصيدته الشهيرة « المتاريس » ممجدا صمود غزة في وجه الاحتلال الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وتتلقفها القوى المقاومة للاحتلال ، تطبعها وتصدر باباتها الاولى منشورات جبهة المقاومة الشعبية في غزة ذلك الوقت ،

قد اقبلوا فلا مساومه
المجد للمقاومه
لراية الاصرار شاهقه
للموجة الحمراء من راياتنا المعلقه
على الشوارع المزقه
وللبد المكبله .

أما قصائد مجموعة « الاردن على الصليب » فهي جميعا قصائد مقاومة . ونحن ، وان كنا لا نريد ا ن نسترسل في تقديم شواهد من شعر معين وتلك المرحلة ، فاننا قصدنا ان نشير فقط الى تواريخ مبكرة للمقاومة وشعرها ، تاركين تلك المسالة لحوارات اوسع واشمل واكثر نضجا .

شعر السبعينات ، او المقاومة المنظمة :

تناول الاستاذ يوسف اليوسف ، في مقالته ، شعر مرحلة السبعينات تناولا سريعا ، معتبرا انه قد تمثل في

اربعة شعراء اعتبرهم الاهم بين شعراء فلسطين ، هم بحسب الاهمية : احمد دحبور ووليد سيف ثم محمد القيسي وعز الدين المناصرة .

على كل ، من حق الاستاذ يوسف اليوسف ان يمنح الترتيب الذي يريد: فتلك مسالة تتعلق في جانب كبير منها ، بالمزاج الشخصي والرؤية الذاتية ، ولكننا هنا سوف نناقش رأي الاستاذ اليوسف بالنسبة للشاعر وليد سيف .

ما هي المبررات التي جعلت الكاتب يضع وليد سيف في مقدمة شعراء فلسطين ، طوال سنوات السبعينات ؟

يقول الاستاذ يوسف في دراسته :

« ... وثمة صوت اخر بين هذه المجموعة من شعراء المنفى الشباب ، يتميز بخصوصية متفردة وخصبية هو وليد سيف ، الذي تبدو مجموعته الثانية (وشم على ذراع خضرا) اسلوبا خاصا في التعبير عن المأساة الفلسطينية » .

هذه **الخصوصية المنفردة والخصبية** التي اسبغها الناقد على شعر وليد سيف في مجموعته الثانية، لا تصمد امام النقاش ، لا بل ان الاستاذ يوسف اليوسف سوف يسارع بعد قليل ، فيذكر لنا من الحقائق ما ينسف هذه الخصوصية ويجعلها نقطة تناقض في تقييم الناقد لشعر وليد سيف كواحد من اهم شعراء السبعينات .

ونعود الى الاستشهاد حرفيا بما جاء في الدراسة . يقول الاستاذ يوسف اليوسف : « ومن يقرأ مجموعته الاولى (قصائد في زمن الفتح) يدرك ان الفرق بين المجموعتين شاسع البون، ويتساءل عن سبب هذا التطور السريع والعميق لا سيما وأن المدة الزمنية الفاصلة بين المجموعة الاولى والمجموعة الثانية لا تزيد عن سنتين . ولدى التدقيق نكتشف ان هذا الشاعر قد أخذ يدور في فلك الشاعر الاسباني لوركا ، حتى لتبدو اثار هذا الاخير واضحة عليه بكل جلاء » .

خصوصية وليد سيف جاءت اذن من دورانه في فلك لوركا في المجموعة الثانية (وشم على ذراع خضرا) خصوصية وتفرد ينبعان من اثار لوركا على وليد سيف كما يقول الاستاذ يوسف حرفيا .

ولندقق اكثر : وليد سيف أصدر مجموعتين : الاولى ليست ذات بال ، كما يقول الاستاذ اليوسف والثانية هامة لأنها تمثلت اشعار لوركا واستفادت منها . فهل بامكاننا بعد هذه الحقائق ان نتساءل الى اي مدى يحق للناقد المؤرخ ان يضع شاعرا في مقدمة شعراء مرحلة كاملة ، استنادا الى مجموعة شعرية واحدة يعترف هو نفسه بأن مستواها المتقدم ناتج عن تأثر صاحبها بشاعر عالمي ؟

على كل ، وليد سيف لم يقدم ، منذ ذلك التاريخ ، اية مجموعات شعرية ، وان كنا قد قرأنا اخبارا عن مجموعة جديدة يستعد لاصدارها قريبا .

الملاحظة الرئيسية الاخرى التي نريد ، قبل ان نختتم هذه الدراسة ، مناقشتها ، هي الشعر المقاوم كما درسه الاستاذ يوسف اليوسف فهو بعد ان حصره في دحبور وسيف والقيسي والمناصرة ، افرد له من دراسته ثلاث صفحات ، بعد ان اعتبر هؤلاء شعراء المنفى في مقابل شعراء المقاومة في الارض المحتلة .

نتساءل في الختام : هل يمكن لنا ان نتناول شعراء مرحلة السبعينات الاربعة : في هذه السطور القليلة ، ودون تقديم شواهد شعرية من نتاجهم ، كما فعل بالنسبة لشعر أحمد دحبور على الاقل ؟

كنت اود لو أن الاستاذ يوسف اليوسف قد اعطى المسألة التي درسها الاهمية التي تستحق ، وانا على ثقة من انه كان سيخرج بنتائج مختلفة ، واحكام مغايرة ، والمسألة بعد ذلك اكبر من قضية فنية . انها تتعلق بحياتنا ، وان اخذت شكل الشعر المجرد فقط .

راسم المدهون

« النقيض »* الذي لم يصر « تركيبا »

مقدمة شخصية

بتهيب اكتب عن « النقيض » لانني لم احبب هذه الرواية ، وأخشى ان يقودني الهوى الى غمطها بعض مزاياها . على انني ، في الوقت نفسه ، أخشى ان تقودني هذه الخشية الى التكفير عن مشاعري السلبية بتصيد الحسنات وتكبيرها ، على الاقل من اجل تفادي تهمة التحامل .

يذكرني هذا الموقف بما سمعته ، منذ زمن ، في محفل ادبي ، من استنكار واستهجان لاقدام بعض النقاد على « التحرش » بالاعمال التي لا تلقى هوى في نفوسهم .

وقد قيل ، فيما قيل ، ان الاعمال الادبية الجيدة كثيرة ، فلماذا يشغل الناقد نفسه بأعمال لا تستهويه ؟ ولماذا لا يحصر همه باستخراج مواطن الابداع في الاعمال التي يعتقد انها مجيدة ؟ واشهد ان هذا المبدأ يوافق المزاج الخاص والمصلحة الشخصية للناقد . ذلك انه يريحه من عذاب المعاناة مع نص لا تستريح اليه نفسه من جهة ، ويوفر عليه ، من جهة اخرى ، متاعب العلاقة الشخصية مع صاحب النص ، ما دام كل حكم سلبي في النقد كفيلا ــ على الاقل في مرحلتنا الحاضرة ــ بأن يستجر غضب صاحب النص وعداوته ، واتهامه للناقد بانه « لم يفهم » ، و« عجز عن ادراك ... » ، « وفاته ... » ، و « اغفل او تغافل ... » ، وغير ذلك من كلمات القاموس المهذب . اما القاموس الاخر ، فأقله كلمات مثل « الجهل ... الحقد ... والدس ... والافتراء ... » .

ان تعامل الناقد مع النصوص التي تروقه عملية حكيمة ، مافي ذلك شك .

واذا تركنا الموقف الشخصي جانبا ،استطعنا ان نقول ان هذا التعامل ، ذا الجانب الوحيد ، كفيل بأن يحيل الناقد الى مداحة غير نواحة،وبالتالي كفيل بأن يفقده مصداقيته ومن ثم مسؤوليته ، واخيرا سيكون ذلك عاملا من عوامل عرقلة تكوين المعيار التذوقي المشترك الذي بفضله استطاعت الروائع العظيمة ، خلال عصور التاريخ ، ان تنال الاعتراف العام ، وان تظفر بالخلود .

ولكن في الحالة التي اكتب عنها الان ، وهي رواية «النقيض»، يؤلمني الموضوع من زاويتين

الاولى ان هذه الرواية خلطت الدر بالاجر ، وهي مشروع لعمل جليل وجاد وخطير ، اجتمعت له عناصر ممتازة من سلامة التفكير ونفاذ النظرة وصدق التجربة ، ولكنه لم يستطع ان يكون « تركيبا » مصقولا جذابا ، لا نه ربما كتب تحت تأثير جو معين .

* دراسة لرواية « النقيض»، للدكتور افنان القاسم ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٧٨ .

الثانية . ان صاحبه عزيز علي ، أثير عندي . وانا اقدر كل التقدير نبل دوافعه وغزارة مواهبه . واطمئن نفسي احيانا الى انني ، بما احاول اثارته من اهتمام بهذه الرواية التي مضت حتى الان دون التفاته من النقاد ، قد اتيحت لها فرصة الانصاف الذي لم استطعه ، وذلك من خلال ما يحتمل ان تثيره من ردود ، او من خلال ما قد يسلط عليها من اضواء نقدية في المستقبل ، قد تختلف في طبيعتها عن الزاوية الخاصة التي اخذتها في هذه الدراسة المبدئية *.

ماذا تقول الرواية ؟

كثيرون هم الذين تناولوا التجربة الفلسطينية المرة من هذا الجانب او ذاك من جوانبها ، ولكن ندر من حاول النفاذ الى صميم التجربة ، الى حيث تبلغ درجة الحرارة حد الانصهار الكامل ، والى حيث تتخلى الابعاد والاشكال عن تجسدها الذى يخفي الكثير من حقيقتها الداخلية وتبدو عارية معرضة مكشوفة صارخة غير مواربة .

هذه التجربة ، بحرارتها الصاهرة ، يلجها الدكتور افنان القاسم بمباشرة وقصد ، دون ان يضع على وجهه القناع الواقي، ودون ان يحمي يديه ووجهه بالبزة العازلة . وانه ليلج التجربة ويغوص فيها ويحترق وينصهر ، حتى تكون روايته مادة مائعة لا ابعاد لها ولا قوام ولا ركائز ، مما يدفع القارىء لان يتساءل باستمرار : ماذا تقول الرواية ؟ وما اكثر ما تقوله هذه الرواية ! وما اشد خصبه وتنوعه وتعدده . انها رواية الصراع بين العربي الفلسطيني والصهيوني اليهودي ، وانها لمحاولة جريئة جدا لاستيعاب عناصر هذا الصراع شاقوليا وافقيا ولم اطرافه المستعصية على اللم . ومن اية زاوية ؟ من زاوية المقارنة الدقيقة بين مفهومين للمشكلة ، وموقفين نفسيين منها ، ومسلكين عمليين لها. وذلك بالاضافة الى « التوابل » اللازمة للتذوق المسبق لطعم « طبخة » المستقبل التي تعدد طباخوها وتكدست موادها الخام .

في اي مركز بحث متخصص بالقضية الفلسطينية ، قد تصل بنود تصنيف المادة الاخبارية الى ما يقارب الف بند . اما المادة التحليلية،فلا يعلم بنودها الا الله . وقد كان الدكتور القاسم يعلم بنود المادة الاخبارية جيدا ، وحاول جاهدا ان يلمها في كل متماسك ،دون ان ينسى ابدا ان فلاحه او عدمه يكمن في استخدام هذه البنود للكشف عن رؤية واضحة لجوهر الصراع وابعاده الفكرية والنفسية .

انها محاولة جريئة كما قلنا . وربما كان ما هو اشد جرأة منها اقدام قارىء « فدائي » على تلخيصها،واى تلخيص ، ههنا ينكشف الناقد لانه مهما جد في التلخيص فانه لن يفي العمل حقه ، وسيكشف عن فهم ناقص له . ومع ذلك لنجازف بالتجريد التالي لتطور الرواية من خلال ما يقدمه لنا السرد الظاهرى .

في باريس يعمل « علي » عاملا في فندق ، وبائع جرائد بعد الظهر : وحياته مرة ، ولكنها تظل محتملة الى ان يهبط عليه « كابليوك » اليهودي زميل طفولته في فلسطين ، ويشاركه غرفته بتصميم ثابت ، ويسطو على حبيبته « ناتالي » . بل اكثر من ذلك يبلغه كابليوك ان حبيبته « روزالي » التي كان متعلقا بها خلال ايام طفولته قد ماتت غرقا ، واخر عهده بها طفلة بريئة تبادله مشروع حب لم تسمح امها « الصهيونية » بأن يكتمل بل قاومته وسحبت منه « روزالي » وحجبتها عن الضوء .

وهكذا، بموت « روزالي » تنتهي كل صلة له ببراءة الطفولة الفلسطينية التي كان ينتفي منها عنصر الصراع ، ويحل محلها البديل الواقعي وهو **الصراع والانحياز .**

ولكنه،بعد لاي، يفقد حبيبته الثانية « ناتالي » ويحوم حولها فيطارده الجميع ، ويتشرد في الشوارع ويجد نفسه معلقا بين الحلم والواقع ، ويقع اسيرا لتناوب كوابيس ووقائع حفلات تعذيب من مجهولين ، تصحبها اهانة واسالة دماء وتقطيع اوصال ، وكان كل رصيف يحمل له مفاجأة سادية من مجهولين ينقضون عليه دونما سبب ظاهر ويبلون في جسمه امر البلاء ، حتى ينقل الى المستشفى وتوضع رجله المكسورة في الجبس . وفي المستشفى ، يشهد

---

* على الاقل لنقل مع ابي تمام .

واذا اتاح الله نشر فضيلة
لولا انتشار النار فيما جاورت
طويت اتاح لها لسان حسود
ما كان يعرف طيب عرف العود

احداثا غريبة صعبة التفسير . واخيرا يخرج من المستشفى بعد سلسلة من العذاب الجسدى والنفسي ، لا يقطعها سوى تعاطفه التدريجي مع ممرضته . وتواعده الممرضة على اللقاء، ويلتقي بها، ولكن اللقاء يثير كل مخزون كآبته ويفوت عليه نفحة النعمة المنتظرة . ويطوف بعد ذلك على الكنيسة والمحل التجاري والفندق فيجد انه خسر عمله وحل محله اناس أخرون .

وبالمقابل ، يكتشف ان كابليوك « الصهيوني » يشتغل بأنواع رخيصة من الاعمال المحرمة ، كالتهريب والرقيق الابيض ، وان وضعه المالي يتحسن تدريجيا ، وبذلك يصبح نقيض علي من ناحية النجاح الدنيوى . *

وبعد ان تكل قدما علي من البحث، يلجأ الى الطبيب الذى سبق ان عالجه ، فيجد له هذا عملا عجيبا هو نقل جثث موتى المستشفى الى مستودع الجثث . وسرعان ما اكتشف علي ان الجثث تسرق فرفض العمل . وبعد ذلك جرى الحاقه بعمل مخبري في منطقة نائية ، وهناك اكتشف – وياللهول – نوع العمل الجديد :عرق اللحم عن عظم الجثث واعدادها لبيعها بشكل هياكل عظمية . ويجد علي العمل مقرفا ومرعبا جدا ، ولكنه يصمد لكل شيء ويوفر بعض المال ، ويشتري دراجة« ياماها »ويصبح قادرا على القيام بنزه ايام العطل . وتعترضه عجوز معروقة ، ويتطور بينهما صراع مرير (ربما رمز الماضي التعيس جدا)،ويحاول قتلها بدراجته ، ولكنها تقاومه وتفلح اخيرا بالانقضاض عليه وتشهر عليه سكينا وتكاد تغمد النصل في جسمه لولا ان اخاه (وجهه الاخر) يأتي فجأة (من اللامكان) لينقذه . ولكن العجوز تصر على قتل علي وتظفر بذلك (لينتهي بمقتله مسلسل فوج معين من فلسطينيي التجربة الاولى) .

وينجو اخو علي من العجوز (كابوس الماضي) ويجد اخيرا عملا في مصنع ،وينخرط في صفوف العمال ويعشق « الزا » ابنة « فرنسيس » المسؤول العمالي ، ويصر الجميع على انه علي نفسه (فكرة تواصل النضال ؟ !) وينهمك العمال من اقرانه في مقارعة جنود الفاشية ويبلي « علي الجديد » بلاء حسنا . ويبدأ الافق بالانجلاء أمامه وتلوح تباشير الثورة وتتفتح سبل النضال .

التقطت عصا احد الجنود ، وتقدمت في الدماء لادرك راسا فاشيا ، وانا أصرخ ، ثم رحت اعدو مخترقا الحواجز صوب العمال ، ودخلت في القوة العادلة . كانت معركتي قد بدأت منذ زمن . والان ، علي ان اربح معركتي (ص ١٩٦ من الرواية) .

وتعمل الثورة على اطلاق الرصاص في كل مكان والهاب الدنيا (ضد البرجوازية الديمقراطية) و (الفاشية)ويظن « علي » ان خصمه انتهى ، ولكنه يلتقي « كابليوك » ويرى « ناتالي » بين يديه ذابلة ذاوية ، ويتابع « كابليوك » وينقض عليه لولا ان الشرطة تهب لنجدته (تدخل العالم لحماية الصهيونية) .

ويعود « علي » (أو اخوه ،لا فرق) الى بيته ، ويفتح الباب بحيلة (بعد ان كان كابليوك قد سلبه المفتاح) . ويمضي ايامه الباقية بانسجام كامل مع « الزا » و« فرنسيس »،ويظهر ان الا مر قد استتب له ، ولكن « كابليوك » يعود الى الظهور ويأخذ « علي » الدرس المستفاد من الرواية كلها : اليقظة الدائمة لان العدو لا يفتر .

* * *

هذا ما يقوله السرد الظاهرى . ولكن هناك سردا موازيا له على شكل مقاطع معترضه تعود بالقضية . الى اساسها الفلسطيني . ان الاهوال التي يلقاها « علي » ، والمشاعر التي تجيش في نفسه ، والتطورات التي تطرأ على تفكيره ، والخصومات التي تعترضه،والامال التي تراوده اخيرا ، كل ذلك يضرب جذوره في تطورات القضية الفلسطينية : كل ذلك رموز يقوم المؤلف بشرحها بلهجة تتراوح بين « التأملية » و « التقريرية » وهكذا يمكن ان تقرأ الرواية مستقلة من خلال مقاطع السرد الظاهري ، ويمكن ايضا ان تقرأ مستقلة من خلال مقاطع السرد التأملي او الباطني او اللاشعوري.ان « عليا » من خلال وقائع عمله في الغربة يتنكر طفولته في فلسطين وبراءته في التعامل مع «اليهود»، وانكشاف ضغينة

---

* هل تحتاج هذه الرموز الى تفسير ، خصوصا اذا لم ننس ان « عليا » يمثل الفلسطيني و« كابليوك » يمثل الصهيوني ؟

نوى القربـــي وتحالـــف الاعـــداء الثلاثـــة ضده : الصهاينة : الانكليز : الرجعية .

ولكن اشد ما يؤلمه ويحز في نفسه هو موقف الرجعية العربية التي يرمز لها بال « عم » . ان « العم » يغتصب الام (فلسطين ــ الارض) ويتآمر ضده مع الطغيان ويطالب بكل شيء في فلسطين حتى الاولاد . ويلاحق البطل حتى في الغربة . والبطل ضعيف امام « العم » ، لا يعرف كيف يدافع عن نفسه ويرد الصفعة : لانه ضائع ولا يجد سبيله الى المهدي (الثورة ؟ !)فان قلب علي معذب باستمرار لا يعرف طعم النوم الكامل . وحين ينام يطفو الأسى على سطح وعيه . والعم لا يفتأ يلاحقه واخوانه واخواته ، ويضعهم في السجن ويقتلهم وينتهك حرمه عنراواتهم ، ويمنعهم من الاحتجاج على الفتات الذى يقدم لهم باسم الاعاشة (ضريبة التكفير التي يدفعها المجتمع الدولي) .

وهكذا تستمر وقائع القضية الفلسطينيـــة مع وقائع حياة علي في المنفى ، ويتساوق الايقاع بين المستويين تساوقا قويا ولا سيما في نهاية الرواية؛ اذ تترافـق ثورة العمـــال على الفاشيـــة مع ثورة الفلسطينيين على الصهيونية.وهذا في مقابل مشهد ثورة العمال الذى اخترنا المقطـع المذكور انفـا لتمثيله ، نرى ثورة البندقية الفلسطينية و « عودة الوعي » الفلسطيني في المقطع التالي الذى يأتي مباشرة بعد المقطع السابق

تقلد اخي بندقيته الجديدة،فأتاك بالعيد ، واتاك بالابتسامة . وفي كل طلقة تقطع الحدود كان يعلن للعالم انه عاد سيد نفسه من جديد،ولـم تعـد فلسطينيتك احجية . وفي كل صيحة تقطع حواجز الجنود كنت اعلن للعالم ايضا انني عدت سيد نفسي من جديد،ولم تعد غربتك احجية (ص ١٩٦من الرواية) .

وفي النتيجـة تكون ثورة العمـــال كالثـــورة الفلسطينية او العكس . ان امتشـــاق الســـلاح والشروع في زلزال العنف ليس الا بداءة . وهناك خطوات طويلة على الطريق،والنقيض يتسع يوما بعد يوم وليس له حل الا تصفية الاخر : لان الاخر لا ينتهي بسهوله . ومع العمل الثورى هناك الحذر المطلوب والحساب الدقيـق . اذن الثـورة بداءة الانتفاض، وهكذا ننتهي الرواية بالمقطع الباطني التالي :

« ...وعندما رأيت احدهم يقترب من بعيد تذكرت قولك،رغم ان شوقي كان شديدا،فاذا بي مرة اخرى وجها لوجه معه،على الارض،والظلام ينشر اجنحته . وحادت الاشياء عن مسارها في عيني لحظة ، فقلت لي ما هذا الا لتضاعف الرؤية وتتفادى الخطأ . لتجرى حساباتك جيدا في المرةالقادمة ولتكن واثقا، ولتكن عميقا مستوعبا معنى الخطر . ورأيت يا امي نقيضنا يكبر ، وكيف ينمو اكثر واكثر كلما تقدم احدنا من الاخر (الصفحة الاخيرة من الرواية) .

* * *

فالطريق ، اذن،مايزال طويلا محفوفا بالمخاطر ، ومسلسل التضحيات لا بد له من ان يستمر ، ولكن تباشيرالامل موجودة دون ان يكون هناك شيء مؤكد او غاية محـــددة . هنـــاك امـــل عريض غامض بالخلاص ، لا اكثر من ذلك ولا اقل،ولكن ما هو الخلاص ؟ وكيف ؟ ومن ؟ والى اية غاية ؟ هذه الاسئلة تتركها الرواية معلقة في الفراغ .

وبالطبع،ليس في هذه الملاحظة اي ايحاء بالنيل من الرواية ، انها مجرد تقدير واقع . فالرواية سيدة نفسها،تقول ماتشاء ان تقوله ، وتقف عند الحد الذى تريد . والمرحلة التي تعالجها .« النقيض » صعبة جدا ومعقدة جدا ، والظلمات تكتنفها من كل جانب. ومن حق الرواية الا تلزم نفسها بأية رؤية محددة . ولكن من حقها ايضا ان تفعل ذلك حين تستند الى تحليل ايديولوجي متماسك او موقف ثورى صلب .

على انه ليس من الانصاف ان يغفل المرء ناحية ذات اهمية فيما يتعلق برؤية هذه الرواية . ذلك انها انجزت ــ كما تشهد الصفحة الاخيرة منها ــ في باريس في ١٢ / ١ / ١٩٧٢(أي قبل حرب تشرين الاول بحوالى سنتين) . ومن الواضح انها استندت الى تجربة الثورة الفلسطينية التي بدأت قبل ذلك بسنوات ، لتقول ان تلك الثورة هي حالة استعداد للخلاص لا بد من تتبـعها فورات من الطوفان العربي العام ، وكانها تنبأت بطوفان تشرين كما تنبأت بأن هذا الطوفان محدود القدرة لان العالم لابد من ان يتدخل لحماية « كابليوك ».

على ان « النقيض » لا تحتمل اي ايغال في تفسير

هذه النقطة، واتكاؤها على مفهومات الثورة الفلسطينية وتجربتها يؤلف الاساس لأحد جناحي الفكر النضالي الذى استندت اليه . اما الجناح الثاني ، الذى يعادل الاول اهمية ان لم يفقه ، فهو الايديولوجية الطبقية ، ذلك ان « عليا الجديد » لا يعرف طريق الخلاص السليم الا بعد ان يتحد قلبا وقالبا مع الطبقة العاملة الفرنسية المناضلة ضد الفاشية ، فهناك يجد حمايته وهناك يجد دافعه وهناك يجد قوته وبالتالي امله .

ولكن ليس هذا كل ما تقوله الرواية عن الجانب الفلسطيني من « النقيض » . انها تتحدث بالتفصيل عن المأساة الاولى للفلسطيني قبل النكبة ، وعن عذابه في مقاومة الاستعمار البريطاني والصهيونية ، كذلك عن عذابه الاكبر مع عمه (زوج امه) الذى اغتصب الارض والاولاد والكرامة ، وحرم « عليا » من ابسط حقوق الدفاع عن ارضه . وفي « النقيض » تتضح ملامح عامة للهوية الفلسطينية وللمأساة الفلسطينية وللافق الفلسطيني * .

* * *

معنى « النقيض »

على ان « النقيض » ليست رواية الفلسطينيين وحدهم : انها رواية الصراع الذهني والاخلاقي والنفسي والحربي بين العرب والفلسطينيين واليهود الصهيونيين . وعلى الرغم من ان هذه الرواية تكثر من الرموز فانها، لا تتعب القارىء في الاستنتاج ، لان الرموز مصحوبة دائما بالحقائق غير المرموزة :

ولعل الخطوط العريضة التالية تشكل عناصر فهم « النقيض » لدى افنان القاسم :

١ ــ **« النقيض » شيء طارىء اقتضته تطورات غير طبيعية** وفي الاصل لا وجود لتناقض بين الاطفال : اذ التقى « علي » و « روزالي » على الحب منذ الطفولة وكان يمكن ان ينشأ بينهما حب عظيم، لولا ان الام (الصهيونية) تدخلت بينهما ومنعت ابنتها من الاتصال بعلي (الفلسطيني) وتعتبر هذه الحقيقة من « اللازمات » الثابتة في ذهن « علي » وقلبه . انه لا يفتأ ينكر هذا الامر كأنما ليذكر ان نقيضا مثل هذا « النقيض » الطارىء يمكن ان يوجد له حل جذرى . بل ان البطل يؤكد ذلك من خلال موقفه من « كابليوك » . انه يتعرف على « كابليوك » عن طريق اخته « روزالي » ، ولا يشعر تجاهه بأي شعور مضاد ، بل يسودهما في البدء شيء من التفاهم الانساني ، وان كان واضحا ان « كابليوك » ثقيل الظل ويحمل في ذاته عناصر تنذر بالشر ، ويتحمل « علي » ذلك بشيء من المضض ، ولكنه لا يناقش الامر من اساسه .

ولكن، فيما بعد، حين يتأكد له ان «روزالي» حجبت عنه بشكل قصدي ، تتراءى له فكرة « النقيض » ، وتكبر هذه الفكرة وتتضح بالتدريج ، ونراه يخاطب امه بمثل هذه العبارة : « ابوها أخذ الارض ، وامها اخذت مني اجمل لحظات طفولتي » .

ان القارىء لا يستطيع ان يجزم تماما بما يقصده « علي » من فكرة « النقيض » الطارىء . ويخيل اليه في اغلب الاحيان، ان المقصود هو فكرة النقيض بحد ذاتها لان حلم « روزالي » يلاحق البطل دائما ليذكره بأن « النقيض » طارىء . ولكن في بعض الاحيان يخيل للمرء ان المقصود هو ان مفهوم « النقيض » لم يكن حاضرا في ذهن الفلسطيني العربي، بينما كان واضحا في ذهن اليهودي الصهيوني . ان فكرة البراءة مستمرة لدى العربي حتى بعد الهجرة . وفي باريس يلجأ « كابليوك » الى غرفة « علي » الذي يستضيفه ويعطيه مفتاح الغرفة ويقاسمه قوت يومه . ولم يكن « علي » هنا مغفلا ولا ساذجا ولكنه كان انسانا طبيعيا لاحظ ان صاحبه مطرود ومشرد ومحتاج اليه ولم يفكر فيما هو ابعد من ذلك .

والفرق كبير بين المعنيين ، ولكنهما متداخلان في الرواية تداخلا شديدا . والتركيز متروح بين « براءة » القضية ذاتها وبين « براءة » الطرف الفلسطيني وحده . وبالطبع، تترتب على ذلك مفهومات سياسية بعيدة المدى . ففي الحالة الاولى مثلا (براءة القضية) يكون الحل الطبيعي هو ايجاد صيغة لازالة النقيض ولارجاع الامور الى مجراها الطبيعي ، وتكون مثلا فكرة « الدولة الديمقراطية الفلسطينية » التي تضم العرب واليهود دون تمييز

* جرت دراسة هذه الامور بالتفصيل في بحث مطول لكاتب هذه السطور بعنوان « الموضوع الفلسطيني في ثلاث روايات » وفيه عن « النقيض » ما يكمل هذه الدراسة .

عرقي او ديني ، هي الحل الطبيعي للتناقض : لا نها تزيل اسبابه . وفي الحالة الثانية (براءة الطرف العربي)، يكون الحل الطبيعي هو في الكف عن الغفلة وحسن النية ، وفي التفاهم مع القوى الانسانية المناهضة للعنصرية والطغيان . ومن الواضح ان الرواية تبنت ، في اخرها ،الحل الثاني،ولكن ليس فيها ما ينفي الحل الاول او يستبعده .

٢ ـ النقيض هو صراع على ارض ، ووجود طرفين عانى كل منهما وتعذب ،وكل منهما واثق في داخله من قوة حججه ومن قوة ولائه للشيء المتنازع عليه،وكذلك من شدة حاجته الى هذا الشيء.

فالفلسطيني العربي هو ابن الارض البار لم يفكر بسواها ولا يستطيع ان يعيش خارج اطار ثراها الندى وهوائها النقي وسمائها الصافية الخيرة في وقت واحد . لقد اقتلع من ارضه وتشرد وتقلب في التجربة . ولكن وجوده يظل ناقصا ما دام بعيدا عن الارض . وهو لا يشك،حين يتحدث ببراءة كاملة ويقينية تامة،في ان القدس بلده وحيفا بلده ويافا بلده .

وبالمقابل ، هناك اليهودي الصهيوني الذى تعذب وتشرد ، والقي في روعه دائما ان منجاته في ارض فلسطين،وان وطنه هناك وخلاصه وسعادته . واتت الحرب العالمية الثانية وموجة الاضطهاد التي صاحبتها ، لتؤكد لليهودي ان نعيمه هناك في فلسطين (خارج نطاق اوروبا) . وقد تراكم لدية من الاوهام والمعتقدات والتخيلات والتفكير الرغبي ما جعله ـ كالفلسطيني ـ غير قادر على التفكير بالبديل . فخياره الوحيد هو فلسطين ، ومشكلة الاخر لا تعنيه ابدا ما دام غارقا في مشكلته حتى الاذنين ، وهو مستعد لذبح الاخر او تشريده او اذلاله لان هدفه يعميه من جهة ، ولانه يتصور هذا العمل خدمة للحضارة من جهة اخرى.

اذن معضلة « النقيض » ان كل طرف يعتقد ان اختياره الوحيد كامن في مصارعة الاخر على الارض والوجود العين فوق الارض . وبالطبع هناك فروق بين الطرفين من عدة جوانب،ولكن جوهر المسألة يبقى في هذه القناعة وفي ذلك الاختيار وحيد الجانب لدى الطرفين . ان كلمة « القدس » مملوءة بالمعاني الوجودية والوطنية والتاريخية والعاطفية والدينية لدى الطرفين ، وهي تهز كل واحد منهما حتى عمق اعماقه . ها هو « علي » يناجي امه : « .. وعندما يقولون جئنا بالعنف لتحرير القدس ستقولين يا امي هذا هدفي ايضا ، فالقدس لك مثلما هي لهم مدينة مقدسة . لكنك لم تتعلمي العنف حتى الان . واذا فعلت وجدت نفسك سجينة او مطاردة » (ص ١١٢ من الرواية) .

ويرجى الا يوحي هذا الكلام لأحد من الناس بأن المؤلف محايد او مقتنع بالحجج العربية والصهيونية على حد سواء . ان العاطفة السائدة في الرواية هي العاطفة الوطنية الفلسطينية الانسانية غير الشوفينية . ولكن المؤلف يحب دائما ان يؤكد ان حدة النقيض (وبالتالي صعوبته وتعقده) ناجمة ، في جانب كبير منها ، عن توافر القناعة لدى كل طرف بحقه التاريخي والقومي والوجودى والديني في الارض المتنازع عليها .

وبالطبع ، يترتب على ذلك ان العالم يمكن ان يضلل بسهولة من قبل الطرف الاقوى والاوسع حيلة (الصهيوني)، وكذلك يمكن ان تكون جولة الصراع لصالح الطرف الاقوى : فيبقى لاحد الطرفين فضل القوة . ومن هنا ايضا ، لم يكن من خيار امام الجانب العربي الا ان يعد نفسه للمواجهة وبالتحالف مع اصدقائه الطبيعيين (الطبقة العاملة او المناضلة ضد الفاشية) .

٣ ـ النقيض غير متكافىء الطرفين من حيث القوة . فعلى جانب منه هناك الطرف الصهيوني المدبر ، المتسلل بحذر ، المزود بالقوة وبالمكر ايضا (كابليوك)، وعلى الجانب المقابل هناك الطرف العربي البسيط الطيب القادر على تحمل العذاب العاجز عن الحقدالمستعد ابدا للغفران .

وهكذا في باريس (بعد الذى صار) يلجأ « كابليوك » الى غرفة علي الذي يستضيفه ويعطيه مفتاح الغرفة . ولم يكن علي غبيا ولا سانجا،ولكنه كان انسانا سويا لاحظ ان صاحبه محتاج ومطرود ومشرد ، فلم يتفحص موقفه ولم يحسب حساب المستقبل،لا لعجزه عن ذلك ـ فيما يبدو من الرواية ـ ولكن ربما لانه وجد نفسه اسير قدرية خفية . ان مشكلة « علي » ليست في كونه قد وجد مسوغات خاطئة لقبول «كابليوك»، وانما هي في كونه قد اغفل مناقشة الموضوع ، كأنما كانت ارادته مشلولة او يقظته غير ناجزة . وحتى حين يخامره شعور بسوء تقدير فعلته (فتح الباب على مصراعية) فانه لا

يتحرك بما يوحي ان ارادته غير مغلولة .

هذا الموقف يعكس ، بالطبع ، الوضع السياسي للعرب الفلسطينيين منذ بدء الهجرة اليهودية وبعد ذلك بزمن طويل .

وبالمقابل ، يعمد « كابليوك » الى التسلل اولا ، ثم اظهار القوة بالتدريج واستخدامها دون هوادة حيثما كان ذلك ضروريا . ومن خلال شعوره بالظلم والاضطهاد ، ومن خلال توجسه من موقف الاخرين تجاهه ، لا يخامره اي شك في انه يدافع عن قضية مصيرية بالنسبة له . انه يبدو اعمق وعيا واقوى تصميما من « علي » ، بينما يبدو « علي » اكثر صدقا وارهف حساسية . ولكن « كابليوك » ايضا حساس بطريقته الخاصة انه مسكون بسلسلة من العقد والاوهام ، تجعله عرضة لاستثارة غير سليمة كلما لمس احد المؤثرات المعينة ساحة شعوره . ها هي سيالة وعيه المعقد تنثال على لسانه عندما وصفه علي بأنه قاتل :

« فليست هذه هي المرة الأولى التي يدعونك فيها بالقاتل ، وانت تقاوم فيك القتل . كان ذلك غداة الاستقلال ، وقاومت تقريبا بغير سلاح . عدد قليل جدا ! ضعفاء ضد اقوياء ! وحاولوا أن يخنقوا في البيضة هذا الاستقلال ، وان يضعوا حدا لآخر أمل للشعب اليهودي في ذلك الوقت الذي عرف التهديم والتجديد والانطلاق . فوقف الى جانبك أحسن القادة وأحسن العسكريين الذين قادوا فرقهم إلى معركة فرضت عليهم ، وقادوها الى نصر ، إلى نصر محتم لانهم يدافعون عن الحق » (ص ٨١ من الرواية)

ان موقف كابليوك ــ كما هو واضح ــ يمثل الموقف الصهيوني اليهودي في الصراع : التسلل : الحذر : التخطيط : التظاهر بالرحمة وابطان الايمان بالقوة : الاعتداد بالنفس : التعلق المصيري بالهدف : الاندفاع بفعل عقدة الاضطهاد .

وهكذا يكون كل من « علي » و « كابليوك » نموذجي الصراع ، وهكذا تكون معادلة الصراع غير متوازنة ، ويكون موقف « كابليوك » هو الأقوى ولو الى حين .

وبالطبع ، من عناصر ضعف « علي » انه نزع نفسه أو إنتزع إنتزاعا من إطار الأهل والصديق ، واستغرق فترة طويلة حتى اهتدى الى سياج بديل من التأييد (النضال العمالي) يستند اليه في مقابل استناد الصهيوني إلى اطاره اليهودي والاستعماري والأوروبي .

٤ ــ صراع النقيضين معقد جدا لأنه صراع بين طرفين عقدتهما المعاناة وخلافا لما قد يتبادر للذهن اول وهلة ، يكتشف الانسان لدى التعمق في « النقيض » ان الصراع معقد جدا ، للاسباب التي ذكرت سابقا من جهة ، ولأن الطرفين كليهما ــ من جهة أخرى ــ تعقدا بفعل المعاناة والبؤس والاضطهاد واللااستقرار ، وما يعتبر انه تنكر الآخرين لهم . وصحيح أن نصيب الطرف الصهيوني (كابليوك) من هذه الصفات كبير وظاهر ، ولكن نصيب الطرف الفلسطيني (علي) من ذلك ليس قليلا وإن كان أقل بروزا .

ومن الصعب ان يجزم القارىء بأن مؤلف الرواية قصد قصدا الى معالجة هذه الناحية النوعية ، ولكن يظل حق القارىء ان يتوصل إلى هذا الاستنتاج .

وربما كان الاستعراض التالي السريع لطبيعة كل من الطرفين ــ كما يبدو من الرواية ــ كفيلا بتفسير هذا الاستنتاج .

الطرف الفلسطيني :

ــ ضحية عقدة الذنب بسبب تفريطه بالحق والأرض .

ــ ضحية الشعور بالغربة وما تفرضه على صاحبها من قيود وما تجره عليه من معاناة وتعرض للأذى ومذلة .

ــ ضحية التوق الدائم للأرض والشعور المؤلم بالحرمان منها ، وبالتالي بالحرمان من حق الحياة والحرية والكرامة .

ــ ضحية عقدة المعاناة من انقلاب الأهل والصديق وتنكرهم وخذلانهم اياه .

ــ ضحية عقدة الشعور بالضعف وبضخامة العدو وبتألب العالم مع العدو .

ــ ضحية غموض هدف النصر ، وضآلة الأمل ، على الرغم من رسوخ الايمان بضرورة مواصلة الكفاح مهما كبرت التضحيات *.

الطرف الصهيوني :

---

* يجد القارىء تفصيلات هذه النقاط ومناقشتها في البحث المشار اليه سابقا حول « الموضوع الفلسطيني في ثلاث روايات فلسطينية » .

ـ ضحية عقدة الاضطهاد والظلم والاستلاب .

ـ تشكيك في كل العروق والأجناس الأخرى في العالم ، من العرب حتى البولونيين حتى الالمان حتى الأتراك ، الخ .وكل عرق له مخازيه ونقاط ضعفه بحسب التصنيفات اليهودية .

ـ استظلال بعقدة التفوق والتعالي على الآخرين ، ولا سيما على الخصم ، ودعم هذا التفوق بمعتقدات دينية وخرافية قد لا تكون لها قوة ابرائية ولكن اصحابها مقتنعون بصحتها ، إن كل الاقوال الصهيونية في الرواية تستقى من الأفكار التلمودية عن الأرض الموعودة والحق الالهي وحكايات داوود وجوليات وغير ذلك . ومن هنا خطورتها في تعقيد اليهودي الصهيوني وعزله عن سائر بني البشر .

ـ تمجيد مستمر للقوة يكاد يبلغ درجة التقديس ، مغلف دائما بتأكيدات الحق والسلام التي لا تلغي بالضرورة اعتبار القوة الوسيلة الافضل .

يقول نداء صهيوني من الأعماق :

« أنت القوة الأقوى أبدا ! كن البادىء في الضرب ، ثم اشرح كل شيء فيما بعد من موقع القوة . غايتك تبرر الوسيلة ! فتقدم ، واصنع التاريخ ، ولا تنظر الى الجثث المدماة في الطريق ... » (ص ١٥٧ من الرواية) .

ومن هنا تنبع مشروعية استخدام القوة عند الصهيوني وهي مشروعية تبيح كل أشكال سفك الدماء في سبيل الوصول إلى الغاية التي اضفي عليها جو من القداسة (لم يضع دنيويتها وبراغماتيتها على أي حال) .

ـ إلغاء النقيض المقابل الغاء تاما من خلال المواقف التالية :

١ ـ انكار وجود شعب عربي في فلسطين .

٢ ـ الاعتداد الشديد بانتصار عام ١٩٤٨ (الاستقلال) على ما اعتبر غزوا عربيا لفلسطين من قبل « اناس جاؤوا من الصحراء مدهوشين أمام مزارعنا ... » (ص ٨٥ من الرواية) .

٣ ـ احتقار العرب وتشويه سمعتهم ولا سيما من خلال الزعم بأنهم . أكثر الناس في التاريخ قدرة على تدمير الأرض المزروعة »(ص٨٦ من الرواية) .

٤ ـ تصوير الغزو الصهيوني لفلسطين بأنه إعمار لها وتحضير ، بل نعمة على سكانها : « ولم نسرق إنشا من أرضكم ، ولكننا سرقنا منكم الملاريا والتراخوما وعفن حياتكم وفقركم » . (ص ٨٥ من الرواية) .

* * *

وما دامت هذه حال الطرفين ، فان النقيض ليس مما يحل بسهولة لأنه يحمل كل ترسبات الماضي والحاضر للطرفين الذين تزيدهما تجربة الصراع تعقيدا وعنادا واصرارا وتوجسا .

وههنا المعضلة التي تبرزها الرواية ابرازا جريئا ، ولكنها تخرج منها بحل مبسط جدا ربما لا يستند الى كل التحليلات القوية في صلب الرواية ، (امتشاق البندقية الى جانب الطبقة العاملة) فكانما كان الحل مسقطا نسبيا من تجربة الثورة الفلسطينية (الخارجة عن نطاق الرواية والتي لم ترد في الرواية الا بشكل تلميحات يصعب اعتبارها جوهرية) .

الرواية فنا

لم يكن سهلا ابراز طرفي النقيض دون تبني تقنية معقدة تساعد على ذلك . ولقد احب افنان القاسم أن يصور لنا النقيض في حالة الفعل لا في حالة السكون ، وكان عليه ان يرتاد المركب الفني الخشن حتى يتحقق له ذلك . وبالطبع لا يبدو مريحا ولا مطمئنا أن يصف الانسان المركب الفني بالخشونة ، ولكن هذه الصفة، التي أصبحت الآن في العربية نوعا من اللازمة الجاهزة لكلمة المركب ، مقصودة هنا لذاتها . ذلك ان فن « أفنان » لا يبدو مشنبا ولا مصقولا ، وانما يحتفظ بخشونة بل بقساوة متأتية عن شدة ضغط الموضوع المعقد على الشكل المعقد .

إن البطل « عليا » يروي الاحداث ويعرض المشاعر بصيغة المتكلم ، ومن الواضح أن تياره الشعوري الداخلي مرصود رصدا قوياً ، قصد به أن يتساوق مع حركة ذهنه الظاهرة وربما حركة جسمه ايضا . ويقدم لنا هذا التيار على شكل مقاطع متداخلة مع الحركة الخارجية للرواية ، ومطبوعة بالحرف الأسود تمييزا لها وتأكيدا عليها * . وتكاد هذه الحركة الداخلية تحتكر معنى الرواية كله

---

* يلبي هذا الشكل الطباعي رغبة المؤلف : اذ انه حرص على إبراز هذه المقاطع بلون شديد السواد في مخطوط الرواية الذي قدمه إلى اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، وكان من حسن حظي ان كلفت قراءة هذا المخطوط . =

لانها تشد القارىء باستمرار إلى لب مشكلة « النقيض » . بل انها تقدم نقيضا من نوع آخر — هو أقرب الى التباين منه الى التناقض — وهو الفرق بين حالة البطل في زمن السرد وبين حالته في الزمن الحقيقي الذي كون ما هو عليه . أي زمن النكبة والمعاناة الأصلية . وان مقاطع الحركة الداخلية هذه لا تتمازفقط ببروزها البصري الشكلي ولا بمضمونها ، ولكن بنفسها الخاص ولغتها : فهي تحاول ان تقترب من أنفاس الشعر بايحائيتها وتقطعها واتكائها المستمر على الرمز من جهة ، وبلغتها المصقولة المشحونة بالمشاعر من جهة اخرى . وحق لها أن تكون كذلك ، ما دامت حركة النفس الداخلية ، وربما حركة « الحقيقة الداخلية » ولكن الانسان لا يستريح اليها دائما ولا ينساق معها انسياقا : ربما لانها لا تعطي انطباعا بأنها فيض النفس العفوي الطبيعي . انها صنعة واعية لم يحسن صائغها الجهد الذي بذله في صوغها ، وانها لتنطق عن نفسها بنوع من التظاهرية يتناقض تناقضا واضحا مع ما يتوقعه الانسان من دفقة النفس الداخلية الانسيابية اللاواعية .

وان هذه المقاطع لتكاد « تشكل » رواية اخرى داخلية ، بعيدة زمنا ومكانا ، وموغلة في البعد ، تساير احداث الرواية الخارجية ، ولكنها من طبيعة مختلفة : من طينة رخوة شبه متشكلة ، يندمج فيها الشعور بالعقل بالوجدان بالذاكرة ، وتجري فيها محاولة جريئة لترويض الزمان والمكان ولتطويعهما بحركة المعنى وبحركة النفس ، ويمكن أن تقرأ وحدها مستقلة عن الرواية الظاهرية ، ومن هنا كان يفترض فيها ان تكون سلسلة من الهمس الخافت (لا آذانا من مكبرات المسجد في الصباح) .

ومن الحق ان نؤكد على أن هذا الحكم لا ينسحب على هذه الرواية الداخلية بأكملها : فهناك مقاطع جميلة موحية نافذة مفعمة بالصدق والحقيقة ، ولكنها مبعثرة .

ان رواية « النقيض » الداخلية — شأنها شأن رواية « النقيض » الخارجية — تعاني عدم الاستواء في الاجادة ، وما أكثر ما فيها من ارتفاعات وانخفاضات ، وما أكثر ما تفاجيء القارىء بما لا يسمح له بالاستمرار في التأثر وبالتالي التعلق بما يجري . وما أكثر المواقف الخارجية والداخلية التي تبدو مقحمة اقحاما على الرواية ، وما أكثر التداعيات التي تؤدي الى عرقلة مشروع التطور الداخلي للرواية ، وعلى الرغم من أن الرابط النفسي موجود بين اللحظة الراهنة واللحظة المستذكرة ، فان التداعي لا يبدو دائما عضوي الصلة بمشكلة اللحظة الراهنة . واذا سمح الانسان لنفسه باستخدام مقياس تقليدي لرواية غير تقليدية — وفي هذا ظلم نقر ونعترف به — فانه يستطيع بسهولة أن يسقط خلال القراءة مقاطع كثيرة من (الروايتين) دون أن يحس بتقطع شديد : لان التقطع موجود أصلا .

ومما زاد الطين بلة أن المؤلف — في غمرة محاولته الجادة حشد كل أدوات التعبير والتقنية الممكنة — لم يشأ ان يستغني عن ادوات السرد غير المباشر ، مثل توصيف الشخصيات لنفسها وللآخرين ، وسرد حوارات من الذاكرة تقطع أوصالها مساند الحوار المعروفة من مثل « قال » و « قلت »، مما يبقي وجودا ولو جزئيا لشبح -راو- « غريب » محيط بالاشياء ، يفرض نفسه على الشاشة ويشهر سيفه احيانا على انسيابيتها .

ولكن — في الرواية كما في الحياة — تختلط الحسنة بالسيئة وتتداخلان .. ومن الحق ان يؤكد دائما القارىء المنصف ان معظم ما وقع فيه أفنان من « مطبات » ناجم عن زخم رغبته في « حشد الطاقات(*) فالظاهرة السابقة مثلا نجمت عن رغبة الكاتب في الاكثار من الزوايا والأصوات وابعاد « احتكار » القص عن الشخصية « المركزية » او الشخصيتين المركزيتين (علي وكابليوك) ، وافساح المجال لزوايا اخرى من الرؤية ، حتى اننا احيانا نجد احداثا مروية بلسان شخصية ما ، وهمية ، وليست بالضرورة اسقاطا للشخصية المركزية ، بل

= وأذكر انني اجزته للطباعة يومذاك وبشيء من الحماسة، ولعل في هذا ما يؤكد حسن النية التي صدرت عنها الملاحظات السلبية الكثيرة التي تتضمنها هذه الدراسة . وهذه مسألة جانبية على أي حال أرجو ان لا تعطى أكثر من حجمها .

* تفرض مصطلحات المرحلة السياسية نفسها على لغة الأدب بقوة لا تقاوم ماذا في ذلك ؟ المهم الاتثمتريء بسبب سوء الاستعمال .

انها تمثل أحيانا وجهات نظر متباينة . على انه في القسم الثاني ينتظم تناوب زوايا الرؤية بين علي وكابليوك ، ربما علامة على شدة بروز النقيض واكتمال عناصره ، وهو تطور قوي لصالح الرواية .

وتعج رواية « النقيض » بالرموز ، فهناك العم والأم والبندقية والفلاح أمين والأب وروزالي ، وكذلك البطلان علي وكابليوك . وكلام الرواية كله ينحو منحى رمزيا ، ولكنه رمز غير مغرق ولا يكتنفه الغموض الشديد ، وان كان يشكو كثيرا من التداخل والتفاوت في ثقل المعنى المنسوب اليه : فكأنما اراد له الكاتب ان يكون رمزا وواقعا في وقت واحد . وكأنه كان يخشى ان تفلت منه حرارة الواقع او دقة الاشارة المقصودة ، ولذلك كثيرا ما كان يعدل عن الرمز الى الواقع وعن الايحاء الى التقرير ، وقد دفعه الى ذلك دفعا ان تركيب الرواية لم يسمح لكثير من الأفكار بأن تتجسد تجسدا فعليا ، فما كان منه الا ان أردفها دائما بالشرح المباشر ، وهذا ما يقود الى التساؤل عن وظيفة الرمز في هذه الرواية وعن جدواه وفعاليته . الم يكن الرمز مجرد « وسيلة ايضاح » ؟

ان اللغة أيضا لا تطيع المؤلف بالحد الذي يريده ، ولا تنساب ذلك الانسياب الرائق القادر على حمل القارىء على جناحين من الفهم والتأثر . انها أشبه بلغة مقدودة من صخر. ومع ذلك ، فانها لا تصيب كبد المعنى المقصود ، وهي في الأغلب تقارب ولا تصمي . وهناك كلمات كثيرة اجنبية ، كالأوتيل والبارمان والباترون ، وهناك تعابير كثيرة أعجمية ولا سيما في الحوار الذي يبدو أشبه بالترجمة الرديئة .

وبالطبع ، قد يكون الأمر مقصودا لأن المحاور الأخر هو دائما طرف اجنبي. فكأن المؤلف يريد ان يضع الحوار في جوه الطبيعي . غير ان ذلك يصعب ان يعد تسويغا كافيا . فمن جهة لا يبدو « علي » اقل عيا من اقرانه في الرواية . ومن جهة اخرى تدل التجارب الروائية انه يمكن التوصل الى اللمسة الطبيعية للحوار عن طريق سيولة لغوية حية محقونة بحسن التصرف الفني الذي يحميها من فقر الدم اللغوي .

***

ويستعين المؤلف بكفاءة واضحة بشتى اشكال الذكريات والاحلام وأحلام اليقظة وتداخل المشاعر وتناوب الشعور بالزمان والمكان،وهو محيط احاطة كاملة ، بأصول هذه الحيل الفنية ، ويظل اجمل ما في الرواية فنيا ان بطلها « علي » هو في وقت واحد رمز وغير رمز ، وانه موجود في عالم الواقع ولكن وجوده مجازي ، وهو يسري عن نفسه بملء فجوات وجوده بالكلام والعمل والحب والتسلية والتألم والتذكر ، ولكن وجوده الحقيقي يظل قائما في مكان آخر وزمان آخر . وهو لايستطيع ان يستل عالمه الداخلي من شبح (وربما طيف) هذه الحقيقة ، لأن هذا الشبح الذي يأخذ شكلا كابوسيا في كثير من الأحيان لا يفتأ يلاحق حركة حياته ويطغى على وجودها الملموس ويمحو معالمه .

* * *

وأخيرا ، استطيع ان أخمن ان قراءة سريعة للدراسة الحالية يمكن ان تضع القارىء في حيرة من امر موقف الناقد منها : فهو تارة مادح وتارة قادح ، فلنقل اننى ،حلا للأشكال ، ان هذه الرواية محاولة جريئة ربما كانت الأولى من نوعها في ارتياد جوهر التناقض الذي شغل المنطقة العربية والعالم منذ مطلع هذا القرن ، ولنقل ان صاحبها مدرك ضخامة المحاولة وصعوبتها ، ومسلح أيضا بما تحتاجه المغامرة من الأسلحة ، ولكن عمله هذا لا ينبغي ان يعكس بالضرورة ، كل مواهبه التي أظهرتها اعمال فنية اخرى نشرها قبل هذه المغامرة وبعدها .

د . حسام الخطيب

د . وجيه كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي ما بين ١٨٦٠ و١٩٢٠

بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

إن هذا الكتاب ، وقد نفذ فيه صاحبه إلى مطاوي تاريخ لبنان في إطار من تاريخ المشرق العربي ، ليستحق التقدير ، والاقبال على قراءته ، واستيعاب ما تضمن من حقائق ، تستند الى وثائق تاريخية أصيلة ، وما اغتنى به من مادة غزيرة سيبني عليها الكثيرون ، في مقبلات الأيام ، تاريخ لبنان ، الذي فقد حتى الآن مؤرخه الحقيقي ، على كثرة من تصدوا لذلك من أصحاب الأقلام المؤهلة لها حقا ، للعمل فيه ، والمتعدية فعلا ، عليه ، بدون حق او استحقاق .

لقد صدر العديد من « المؤلفات » ، التي أطلقوا عليها اسم « تاريخ لبنان » ، وأتت تحت اسماء مختلفة . غير أن اكثرها كان يلامس الموضوع من زاوية او اخرى ، تنم عما يتجه إليه الكاتب من نشر دعاوة خاصة ، او الترويج لنزعة بالذات ، ولو بتزوير الواقع ، وتشويه تاريخ هذا الوطن العزيز على قلوب الكثرة الساحقة من ابنائه ، الذين يعتبرونه أمانة في اعناقهم ، عهدت به إليهم العروبة ، ليحافظوا عليه ، ويمضوا جاهدين في دفعه على طرق التقدم والرقي ضمن إطار من القومية الخالصة ، دون ما التفات ، اللهم إلا لما ، الى الانعزاليين ، والانفصاليين من « اللبنانيين » ، دفعا لمختلقاتهم ، وتصحيحا لأضاليلهم ، وكبح جماح شرودهم عن جادة الوطنية اللبنانية ، والقومية العربية .

هذا ، والدكتور كوثراني ستحفظ له الأجيال القادمة ، كجيلنا الحاضر ، هذا الجهد الحثيث ، والنفس الطويل ، يصاحبهما التعمق في اكثر ما وصلت إليه يداه ، من مصادر ومظان ، كان لا بد له من اعتمادها ، مع عدم إغفاله النقد لما وقف عليه في بعضها ، من شذوذ او تقصير ، مقصودين او غير مقصودين ، لا فرق .

لقد برهن المؤلف، في اكثر من ملاحظة ، عن منهجية علمية اكاديمية ونقد صريح ، يسجلان له بالثناء المستطاب .

والكتاب ينطوي على ٤٠٠ صفحة من الحجم الوسط ، تضمنت ، فضلا عن مقدمتي الطبعتين ، الأولى والثانية ، سبعة فصول شفعها بـ « خلاصة » مفيدة جدا ، ثم اتبع ذلك بملاحق خمسة ، احتوت على وثائق مشهود لها : هذا ، مع لائحة بالفرنسية ، تضمنت الواردات الى مرفأ بيروت والصادرات عنه ، عام ١٨٩٤ . كما انه زاد عليها لائحة أخرى بالفرنسية ايضا ، بعنوان « وثائق غير منشورة ، وكتب وثائقية » . أما المراجع التي اعتمدها ، فقد خص الاجنبي منها بقائمة بلغت مفرداتها الرقم (٥٦) عدا ، وخصص للمراجع الموضوعة باللغة العربية ثبتا آخر ، وصل فيه الرقم الى (٤٠) . ولم يغفل عن المراجع المترجمة ، إذ جمعها في جريدة سجل عددها الرقم (٧) : وهذا لعمري مجهود يهنأ عليه الدكتور كوثراني .

أما هدف المؤلف من دراسته هذه ، فهو كما جاء في المقدمة . « أحاول أن اقرأ التاريخ من وجهة نظر الجماهير العربية : وهي وجهة قومية ، لا بالمفهوم المثالي ، او « الايديولوجي » : بل بالمفهوم العلمي ، الذي يرى في الأمة العربية مشروعا سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، تبلور في وعي الجماهير العربية ، وايديولوجية مثقفيها » . ويمضي في السرد قائلا . « ولكن ، لا بد ، هنا ، من الاعتراف، بادىء ذي بدء ، بما لف هذه المسيرة في تطورها ، قبل ان استقرت قوميتنا في إطارها الصحيح . اقول لا بد من الاعتراف ببروز متناقضات أربعة، نشير اليها فيما يلي . أولها . ما كان من تناقض ظاهر في حدثين اثنين . الأول

(تمثل) في الهجمة الاستعمارية لتقسيم « المشرق العربي » الى دويلات وكيانات ، تكون تابعة للمستعمرين ، بطريقة او اخرى ، كسبا لثرواتها الاقتصادية ، عن طريق الزراعة ، والصناعة والتجارة : **والثاني** برز في الشعور القومي لدى العثمانيين ، اصحاب السلطة على « المشرق العربي » : أما **الثالث والرابع** (من المتناقضات) فقد تمثلا في جانب ابناء شعوب « المشرق العربي » الذي تطمع به ، كما رأينا ، دول الاستعمار . وقد تجسد ذلك في يقظة شهدها سكان سوريا ، المطالبون بـ « الاصلاح ، و«اللامركزية» تطلعا الى وصول العرب السوريين الى اهدافهم بدون التفكير بالانفصال التام عن الحكومة العثمانية : وقد اتخذت هذه الحركة مظهرا آخر ، خالف فيه المسيحيون عامة و « قلة » من الموارنة ، من بينهم ، خاصة ، من مواطنيهم المسلمين ، في تمسك هؤلاء باسلاميتهم ، وعض اولئك بالنواجذ على طلب الحماية المسيحية الغربية مع تحديد الموارنة ان تكون تلك الحماية من اختصاص فرنسا » .

ولم تقف التناقضات عند هذه الحدود : إذ ما لبثت الحركة ان تطورت عند المسلمين ، ومعهم نخبة من النصارى ، من التمسك بالاسلامية ، الى الانتقال لجانب « العروبة قومية » تقف في وجه قومية اخرى ، هي القومية الطورانية عند العثمانيين .

وإذا كان هذا يصدق على السوريين ، عهد ذاك ، من سكان بيروت ، وطرابلس ، وجبل عامل ، والبقاع ، فان « الجبليين»، وخاصة الموارنة منهم ، قد اتخذوا لأنفسهم وجهة اخرى ، دفعهم اليها ما شعروا به من تخلف اقتصادهم ، الى درجة أهابت بالكثرين منهم ، الى الهجرة لا لمصر فحسب ، بل والى أقطار عديدة في الغرب منها . الولايات الاميركية المتحدة ، وكندا وسواهما . وقد تجسدت تلك الوجهة بمطالب لهم ، كانت تظهر وكأنها منبثقة عن مبادرة ذاتية . أما الحقيقة التي لا مراء فيها، فهي ان تلك الحركة ، إنما كانت بايحاء من اقتصاديي فرنسا ، تساندهم الدبلوماسية الحكومية لأسباب لا تخفى الا على السذج من الناس ؛ ولعل أكبر شاهد على ما ذهب إليه المؤلف ، ووافق عليه كاتب هذه الاسطر، قوله التالي . « إن الاتجاهات الانفصالية في « المشرق العربي » ــ وكانت قبل انفكاك العلاقات التركية العربية ــ تتخذ طابع دعوات فئوية غير جماهيرية ، نشأت على قاعدة مشاريع الاستعمار في اقتسام ولايات الامبراطورية العثمانية : ثم لما تفككت العلاقات العربية التركية ، وبرز المشروع الوحدوي القومي العربي كعائق في وجه السيطرة ، والالحاق ، والتقسيم ، اتخذت الاتجاهات الانفصالية السابقة طابع العداء لـ « العروبة » وما يمثله هذا الشعار من تراث ، وتاريخ ، وطموحات قومية ، واكتسبت ، بالتالي ، صفة مشاريع سياسية (تتمثل في إقامة) دول ، تجسم السمات الاجتماعية الاقليمية ، او الأثنية (العرقية) ، او المذهبية في داخل الوطن العربي نفسه : (وقد) انتظمت في هذا الخط دعوتان ، **تطالب إحداهما بالتنسيق الواضح مع مؤسسات فرنسية ، اقتصادية ودبلوماسية** . (ونلك) « باقامة دولة سورية » بمساعدة فرنسا : كما أن ثانيتهما سارت في الخط نفسه ، **وعرفت بـ « الحركة السياسية المارونية » التي ابتدأت ، منذ ١٩١١، تطرح « نفسها »** في الاماني اللبنانية (إقراها أماني الجبليين)في توسيع حدود جبل لبنان ، وفتحه على البحر والسهل ، والتي توجت في فترة ما بعد الحرب [باعادة] تكبير جبل لبنان ، وتحويله الى دولة ، تنتدب عليها فرنسا » .

وهنا لا بد من تصحيح عبارة « الحركة السياسية المارونية» لاعادتها الى واقعها الحقيقي . ونلك بالقول . « إن الحركة الانفصالية المارونية » التي لم تكن تستند على « السياسة » في شيء : بقدر ما كانت تعتمد على « العمالة » لفرنسا ، والاستجابة للاستعمار ودوله ، بدون التفرقة بين هذه وتلك ، طالما كان الهدف التملص من « العروبة » والشعور بالركون الى الاجنبي ، ان كان وصيا ، او حاميا ، أو منتدبا ، بل كان القصد كل القصد التمتع بملء الجيب ، واشباع البطن ، وتحقيق رغبات اخرى . فأين ، إذن ، السياسة في ذلك ؟ .

ونعود فنتساءل . اين الامر الذي قاموا عليه بما يصلحه ونجحوا فيه ؟ فها هم منذ ١٨٦٠ يتخبطون في الادارة والسياسة ، مع كل ما أحاطهم به الأجانب من ثقافة ، ورعاية ، وحماية ، ووصاية ؟ إذن ، لقد كان إطلاق عبارة « الحركة السياسية المارونية » خطأ فادحا وكان كخلع ثوب فضفاض أو إضفاء نعت زائف على إنسان ، لا يستحق لا هذا ولا ذاك .

ويختم الدكتور كوثراني الـ « خلاصة » بقوله . « نعتقد ان مشروع « لبنان الكبير » كان ينفذ ضمن « غلبة طائفة معينة » مع مراعاة مصلحة « جمع الطوائف » ... لكن « الغلبة » وحدها لم تكن كافية : فكان لا بد من عامل آخر ، هو التراث الطائفي ، وإلا فالتجربة ما كان يمكن ان تقوم إلا على « خصائص طائفية » اضحت سمات راسخة ، تنزع نحو الانسلاخ عن الخط العربي والاستعلاء عليه : هذا ، في حين فشلت جميع المشاريع التقسيمية في بقية انحاء سوريا ، **واضطرت فرنسا** إلى العدول عن مشروع « الدويلات الطائفية » ... في حوران ، ودمشق ، وبلاد العلويين » .

وإذا كان لنا من تعليق على بعض ما جاء في تلك الـ « خلاصة » فهو التالي يحسن جدا ، ان نتذكر ، ونحن نقف عند عبارة « مشروع دولة لبنان الكبير ،أنها قلقة في مكانها ، لأن فرنسا بحكم معاهدة سايكس بيكو ، لم تكن ، في عام ١٩١٨ ،

لتفكر ، اطلاقا بـ « جبل لبنان » وأهله ، وخاصة الموارنة منهم ، او بما اخترع فيما بعد ، وعرف بـ « دولة لبنان الكبير » إذ ان موقف الوطنيين من التمسك والاصرار عليه ، ببقائهم مرتبطين بسوريا « الطبيعية » أي بلاد الشام ، **وتعلق الانعزاليين** من بقية المواطنين بفرنسا ، والاصرار منهم على طلب « حمايتها » ، جعلا فرنسا « الأم الحنون » تعدل من طموحاتها وتعود مضطرة الى التفكير في الاستجابة لطالبي حمايتها او انتدابها : فكان من ذلك ان انبثقت فكرة « إعادة اعلان دولة لبنان الكبير » ، بحدوده الطبيعية ، التي هي حدود « الدولة المعنية » بالذات ، والتي حفظتها خريطة « حملة الجنرال دو بوفور » على سوريا لتدارك « إصلاح البين » . (راجع ص ١١٦/١١٧ من « في سبيل الاستقلال » ليوسف السودا) .

والآن ، وبعد تلك الجولة ما بين « مقدمة » الكتاب و « خلاصة » المؤلف ، نعود الى استكمال تبيان « المحتويات » بالوقوف عند فصول الكتاب السبعة .

لقد توج **الفصل الاول** بالعنوان . « نظرة عامة على الاوضاع الاجتماعية (في جُبل) لبنان ، قبل ١٨٦٠ » ، مع التوسع في الموضوعات الفرعية التالية . أ ـ طبيعة السلطة في عهد امارة الجبل : ب ـ نظام الزراعة والارض : جـ ـ التنوع الطائفي الديني ، ونظام الملل العثماني : د ـ التغلغل الاوروبي واثاره . اما **الفصل الثاني** فجاء تحت العنوان . « تكون المصرفية في جبل لبنان » ، وقد اتبعه بثلاثة عناوين لموضوعات فرعية . هي . أ ـ التناقضات بين حدثين ١٨٥٨ و١٩٦٠ . ب ـ الصيغة الجديدة في الجبل : « نظام اساسي » في إطار تنظيم إداري ومالي جديد لكل الولايات العثمانية . جـ ـ انتظام القوى الاجتماعية المختلفة في إطار الصيغة الجديدة . وجاء **الفصل الثالث** يحتوي الموضوع الرئيسي . « منطلقات لفهم الاتجاهات السياسية العامة في المشرق العربي ما بين عامي ١٨٧٦ و١٩٢٠ ، مشفوعا بالبحثين أ ـ اوضاع المناطق السورية المجاورة لجبل لبنان : ب ـ المجموعات الاجتماعية ، والتعرف الى « الهوية السياسية » . كما انه تبع **الفصل الرابع** بعنوان . « اشكال واتجاهات النضال ضد الأتراك ، والاستبداد الحميدي ما بين عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٨ » ، مضيفا الى تلك الابحاث التالية . أ ـ سياسة السلطان عبد الحميد : ب ـ موقف نخبة من المثقفين المسيحيين في بيروت من عام ١٨٧٦ الى عام ١٨٨٠ : جـ ـ تحرك وجهاء المسلمين في تلك الفترة : د ـ مظاهر ثقافة « مسيسة » في بعض مدن المشرق العربي ، وخاصة في بيروت ودمشق : هـ ـ اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج : ثم أجمل **الفصل الخامس** بموضوع . « إتجاهات واشكال العمل السياسي في العهد الدستوري العثماني » : وذلك ما بين ١٩٠٨ و١٩١٤ : ثم فصله بالابحاث أ ـ نحو مزيد من مشاريع التقسم ، والالحاق ردة فعل العثمانيين : ب ـ بداية تشكيل التنظيمات السياسية : جـ ـ حركة الاصلاح في بيروت ما بين . كانون الثاني ونيسان ١٩١٣ : د ـ المؤتمر العربي الأول في باريس في حزيران ١٩١٣ : هـ ـ العمل السياسي وبرامجه في جبل لبنان ، ما بين . ١٩٠٨ و١٩١٤ ثم كان **الفصل السادس** ليبدأ بالبحث العام : « تطور الاتجاهات السياسية في الحرب العالمية الأولى بين القمع العسكري ـ التركي ، والوعود الامبريالية « الجذابة » خلال الاعوام الممتدة ما بين . ١٩١٤ و ١٩١٨ : واخيرا اختتم الدراسة **بالفصل السابع** متضمنا البحث : « توازنات دولية ، وتجزئة سياسية اقليمية لسوريا ما بين ١٩١٨ و١٩٢٠ » مع المواضيع الفرعية . أ ـ مشاريع مرحلية لتنظيم الادارة في سوريا بعد الحرب مباشرة : ب ـ الوفود « غير الرسمية » في مؤتمر باريس (حاملة) الاتجاهات السياسية المحلية (في مواجهة) منطلقات « الدول الكبرى » : جـ ـ وضع (الأمير) فيصل (بن الحسين) في الخارج والداخل : د ـ بعثة التحقيق الاميركية في الفترة من ١٠ حزيران الى ٢١ تموز ١٩١٩ ، والمؤتمر السوري العام في ٣ تموز ١٩١٩ : هـ ـ الوضع الفرنسي ومسألة إجلاء القوات الانكليزية عن سوريا : و ـ الوضع الداخلي بعد وصول الجنرال غورو وظهور أشكال من حرب العصابات : ز ـ اتجاهات وردود فعل اخرى قبل « معركة ميسلون » وبعدها . إعلان « دولة لبنان الكبير » .

وهنا يطيب لكاتب هذه السطور ان يزف هذا الكتاب القيم في تاريخنا ، الى القراء في لبنان وبقية الاقطار العربية ، مع تهنئة المؤلف على ذلك الجهد ، المبشر باطلالة « تاريخ لبنان » الحقيقي .

د . زكي النقاش

المقاومة الفلسطينية

قوة الردع العربية والانسحاب

في ظل الانباء المتلاحقة عن موضوع دخول الجيش اللبناني للجنوب ، والتكهنات الكثيرة بشأنه ، حدث ما لم يكن في الحسبان ، وذلك بانسحاب قوات الردع العربية من المنطقة الساحلية الممتدة من خلدة الى الزهراني ، دون الاشارة الى السبب المباشر لهذا الانسحاب . وقد اطلقت هذه الخطوة المفاجئة عددا من ردود الفعل والتفسيرات المختلفة . وبالنسبة للسلطة اللبنانية انحصرت التفسيرات في اثنين رئيسيين . احدهما قال أن القصد من الانسحاب هو عرقلة دخول وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ومنعه من ذلك(« النهار »٢٤ /١) ، خصوصا ان هذا الانسحاب ترادف مع الهجوم الذي شنه ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ، على السلطة اللبنانية في ١٩٨٠/١/٢٣ ، معتبرا اياها السبب الرئيسي في عرقلة دخول الجيش حين تطلب الدخول الى المناطق الوطنية ، متناسية الشريط الحدودي (« النهار » ، ١/٢٣) : واما التفسير الثاني ، وهو الذي كان الاقرب الى المنطق ، فقد تركز حول ورود معلومات الى الاجهزة السورية تشير الى ان اسرائيل تستعد للقيام بعملية عسكرية ضد القوات السورية المتواجدة في لبنان ، وتحديدا في القطاع الغربي الساحلي ، وعدم استخفاف السلطات السورية بهذه المعلومات . ولهذا فان عملية الانسحاب استهدفت اعادة تجميع القوات ، واحلال قوات من جيش التحرير الفلسطيني مكان القوات السورية المنسحبة ، مما يعزز التعاون بين سوريا ومنظمة التحرير (« النهار » ، ٢٤ /١). ولكن تفسيرا سوريا رسميا لم يصدر ليبين سبب الانسحاب في حينه ، رغم التفسيرات الكثيرة التي قيلت ، ورغم البلبلة والقلق اللذين احدثهما الانسحاب على كل الاصعدة ، وكذلك رغم الموافقة على التجديد لقوات الردع العربية من قبل الجامعة العربية دون الاشارة الى تحديد المدة (« النهار » ، ٢٥ /١) .

وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه تفسير سوري للانسحابات الردعية من القطاع الغربي والساحل ، صدر قرار سوري مفاجيء في ١٩٨٠/٢/٢ ، يقضي بانسحاب القوات السورية من بيروت وخطوط التماس ، مما زاد في ارتباك السلطة اللبنانية وبقية الاطراف ، وكذلك المقاومة . وقد عنى هذا القرار على المستوى الفلسطيني ، اجبار قوات الثورة الفلسطينية على اعادة انتشارها . وهذا ما صرح به الاخ ياسر عرفات ، القائد العام لقوات الثورة ، لصحيفة «الجزيرة » السعودية التي نسبت اليه،قوله، « أن سحب القوات السورية من بيروت سيجبر الفلسطينيين على القيام بعملية انتشار جديدة في وقت حرج وضيق ، [كما] ان الانسحاب المزمع يعني وضع اعباء اضافية على كاهل الفلسطينيين نظرا لاحتمال حصول هجوم اسرائيلي على جنوب لبنان» . واضاف . « ان القرار السوري المفاجيء جاء في وقت حرج واثار قلقا كبيرا (« النهار » ، ٢/٦) .

على الصعيد اللبناني بالنسبة للقرار السوري ، عقد اجتماع لمجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٢/٦ ، واتخذ قرار اجماعي بتكليف الجيش اللبناني اتخاذ الترتيبات الفورية اللازمة لملء اي فراغ امني ، ورفض اي وجود مسلح ، في كل المناطق اللبنانية لغير قوى الشرعية ، التي هي الجيش اللبناني ، وقوى الامن الداخلي وقوات الردع

العربية . والطلب الى هذه القوى وضع خطة امنية شاملة تستهدف احكام قبضة السلطة الشرعية على كل المناطق اللبنانية (« النهار » ، ٢/٧) .

وبالنظر الى لهجة البيان ومضمونه ، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تدارست فيه البيان الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني ، السابق الذكر ، واصدرت بيانا تضمن وجهة النظر الفلسطينية ، معلنة ، ان تجاهل شرعية الوجود الفلسطيني انما هو تجاهل لحقيقة موضوعية وواقعية مثلما هو تجاهل للاتفاقات المبرمة بين م . ت . ف . ولبنان ، التي ليس من مصلحة احد تجاهلها في هذه الظروف . وقد اوضح البيان الفلسطيني ان اتفاقات القاهرة والرياض وبيت الدين وبغداد وتونس تؤكد على شرعية الوجود الفلسطيني ، وكذلك تأكيد المقاومة من جانبها على امن وسلامة لبنان (« النهار » ، ٧ /٢) .

وكان لصدور هذا البيان ، ردة فعل فورية ، مما حمل الدكتور سليم الحص ، رئيس الوزراء اللبناني ، على اصدار بيان يوضح فيه ان الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية خارجة عن موضوع القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني (المصدر نفسه) .

بعد صدور بيان الحص التوضيحي ، بدأت التوجهات نحو التقارب ما بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، ومحاولة رأب الصدع الناتج عن سوء فهم . ولهذه الغاية نشطت التحركات ، حيث قام صلاح خلف (« ابو اياد ») ، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ، بزيارة لرئيس مجلس النواب اللبناني كامل الاسعد في « قصر منصور » المجلس النيابي المؤقت . وبعد اللقاء اجاب خلف على اسئلة الصحافيين التي تركزت حول ما اذا كان هناك اعتراضات للمقاومة على تولي الجيش اللبناني سد الفراغ الامني ، او الدخول الى الجنوب ، وكذلك حول تسلم جيش التحرير الفلسطيني الامكنة التي كانت تتمركز فيها قوات الردع العربية . وبينت اجابات خلف ان المقاومة لم تعترض مرة على انزال الجيش اللبناني الى اي مكان في لبنان ، وكذلك لم تسجل المقاومة ، ولا مرة ، اعتراضات على ذلك ؛ « لاننا لا نملك هذا الحق » كما قال . اما عن حلول جيش التحرير محل قوات الردع من خلده الى الجنوب ، فقد قال : « اولا في خلدة لا يزال الجيش السوري موجودا ، اي قوة الردع العربية ، ولكن بعد خلدة ليس هناك اطلاقا الا جيش التحرير الفلسطيني ، كي لا يكون هناك فراغ امني . فهذا الفراغ اما ان يملأه الجيش اللبناني او جهة مجهولة . وفي الحقيقة لا يوجد الا حاجز واحد في الرميلة واخر في الزهراني » . اما بالنسبة لطريق جزين ، فقد أكد ان لا وجود الا للقوات السورية ، موضحا ان جيش التحرير الفلسطيني المقصود هو جزء من القوات السورية وهو تحت امرة القوات السورية وليس تابعا لجيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير . ونكر انه في حال انسحاب قوات الردع العربية فان جيش التحرير التابع لها سينسحب معها . اما عمن يتسلم الامن في مناطق الفراغ ، فقد اجاب بأن ليس للمقاومة علاقة بهذا الامر ، وانه من صلاحيات الدولة اللبنانية : فالحركة الوطنية والجبهة القومية وكل القيادة المشتركة وافقت على ان تتسلم قوى الامن ذلك ، وحتى الجيش وطالب بالتوجه بذلك الى الحركة الوطنية (انظر المقابلة كاملة في « النهار » ، ١٤ /٢) .

وفي ظل تلك الاجواء ، قام رئيس الجمهورية الياس سركيس ، في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ١٩٨٠/٢/١٦ ، باطلاق مبادرته من اجل الوفاق الوطني اللبناني الذي اعتبره خطوة تسهل حل كل المشاكل في ظل هذه الظروف الدقيقة للغاية . وقد دعا سركيس الفعاليات السياسية في لبنان من اجل اخذ رأيها في موضوع الوفاق ، بحضور رئيس الحكومة الدكتور الحص . وقبل تحديد الشخصيات والفعاليات وتحديد الاسلوب الواجب اعتماده للوصول الى الوفاق الوطني ، ذكرت المصادر المطلعة إن سركيس والحص وفؤاد بطرس وزير الخارجية سيحددون مباديء الوفاق وعناوينه تمهيدا للتشاور بشأنها . وفي حال الاتفاق على كل النواحي الشكلية ، فان المواضيع الاساسية قد تتخذ في الاستشارات شكل اسئلة في المواضيع الحساسة بالنسبة الى القوى السياسية على الساحة اللبنانية ، واستخراج رأي كل فريق في مدى تعامله مع الفريق الاخر من اجل الوفاق (« النهار » ، ١٨ /٢) .

وكانت الحركة الوطنية قد طرحت مشروعا للحل السياسي للازمة اللبنانية في ظل الاجواء التي يعيشها لبنان . وقد تضمن المشروع ست نقاط رئيسية اكدت على ضرورة استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية ، وتأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني واقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة ، واعادة

بناء الجيش وسائر المؤسسات على اسس وطنية متوازنة ، واعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا . واكد مشروع الحركة الوطنية كذلك على تثبيت التزامات لبنان تجاه القضية الفلسطينية ، واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من اجل استعادة وطنها ، وارساء العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (« **وفا** » ، ١٤ /٢) .

من جهتها ، رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمشروع الحركة الوطنية للحل السياسي للازمة اللبنانية ، ودعت جميع اللبنانيين ، على اختلاف احزابهم وقواهم الدينية والسياسية ، الى بناء لبنان العربي ، مؤكدة التزامها الكلي بتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينها وبين السلطة اللبنانية تنفيذا دقيقا لكل ما تتضمن من حقوق والتزامات وواجبات (« **النهار** » ، ٢٠ /٢) .

وكذلك قام فاروق القدومي (« ابو اللطف ») ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، يرافقه عضو بعثة م . ت . ف . في الامم المتحدة ، الدكتور باسل عقل ، والمهندس هاني سلام ، بزيارة للدكتور الحص ، حيث عرضوا الاوضاع السائدة ومسألة الوفاق الوطني اللبناني . وبعد انتهاء الزيارة صرح القدومي بأن الوفد قابل الرئيس الحص من اجل الاطمئنان على مسيرة السلام في لبنان ، والتطورات الاخيرة ، خصوصا بالنسبة الى مشروع الوفاق الوطني والتحرك السياسي الذي قامت به الحركة الوطنية اللبنانية والمردود الذي خلفته مثل هذه التحركات في الوضع اللبناني . وتم التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية تقف بكل قوة مع الوفاق اللبناني ومع مسيرة السلام ، وأنها على استعداد لبذل كل جهدها ، اذا طلب منها ذلك ، حتى تنجح الجهود للتوصل الى الوفاق الوطني (« **النهار** » ، ٢/٢١) .

كذلك كررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأييدها الكامل لحل سياسي للازمة اللبنانية ، لئلا يتحول لبنان من جديد الى ساحة معارك ، وهذا ما اكده خطباء المنظمة في المهرجان الذي اقيم استنكارا لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل (« **النهار** » ، ٢/٢٨) .

اما على صعيد السلطة اللبنانية والوفاق ، فبعد ان انهى الحكم مشاوراته السياسية مع الفعاليات السياسية في لبنان والتي بدأها منذ ١٩٨٠/٢/٢٦ ، حيث استمرت ما يقارب الاسبوع ، اصدر مجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٣/٥ ، وثيقة تضمنت المبادىء العامة للوفاق الوطني في ضوء المشاورات التي اجريت مع كل من الرئيسين سركيس والحص لهذه الغاية . وانيع بيان يتضمن ما تبناه المجلس الوزاري من مبادىء للوفاق ، والتي اتت في اربع عشرة نقطة نجملها في التأكيد على وحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات ، وعلى استقلاله وسيادته ، والاسراع في وضع خطة امنية تتناول جميع المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الامن والجيش وقوات الردع . واكد البيان على التمسك بالنظام البرلماني الديمقراطي والاقتصادي الحر ، والاخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي ، واعتبار لبنان بلدا عربيا وعضوا فاعلا في الاسرة العربية يلتزم بميثاق الجامعة العربية ، وارساء علاقات لبنان والدول العربية ، ودعم القضية الفلسطينية ، وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ومقررات كمب ديفيد ، ورفض التعامل والتعاون مع العدو الاسرائيلي ، واعتبار العلاقات بين سوريا ولبنان علاقات خاصة ، وضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير تنفيذا سليما وكليا في اطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الامن الدولي (« **النهار** » ، ٦ /٣) .

وما ان صدر البيان اللبناني عن الوفاق ، حتى بدأ تنفيذ المرحلة الاولى من انسحاب قوات الردع العربية ، من بيروت والضواحي ، تطبيقا للقرار الذي اتخذته السلطات السورية في مطلع شباط الماضي ، والذي تحول الى « تجميع » لها بدل « انسحابها » كلية ، بعد المحادثات التي اجراها في دمشق الدكتور سليم الحص في حينه . وتشمل هذه المرحلة من « الانسحاب » او « التجميع » معظم مناطق بيروت الشرقية ، المتواجدة فيها قوات الردع . وقد وصف مصدر عسكري في حينه ما يجري بأنه تجميع جزئي في المنطقتين ، وذكر ان الجيش اللبناني سيتصرف على اساس التمركز في الاماكن التي يخليها الردع . كما اكد مصدر حكومي بارز ان تفاهما بشأن ذلك تم مع الجيش اللبناني الذي ابدى تخوفه من ان يعمد مسلحون غير شرعيين الى احتلال الاماكن التي يخليها الجيش .

ولكن المصادر العسكرية قالت ان الوضع لا يخيف ، لان تنفيذ قرار التجميع لم يتم بقصد الاستفزاز او لوضع الجميع امام احتمالات

التفجير . واشارت هذه المصادر الى ان الوجود الجزئي من شأنه التخفيف من احتمالات التسابق على الاماكن التي تنسحب منها قوة الردع (« النهار » ، ٣/٧) .

واعتبرت المصادر نفسها أن خطوة الانسحاب المفاجئة كانت بالتنسيق مع الجيش اللبناني لتسليمه المناطق التي تخلى ، وهذا ربما كان اظهارا للتجاوب ، خصوصا ، بعدما بدأت ملامح الايجابية في العلاقات بين سوريا ولبنان تبرز بوضوح متزايد يوما فيوما . وقالت ان الجيش سينزل بقوة الى المنطقتين ، ولكن ليس بالكثافة التي نزل بها قبلا الى فرن الشباك وعين الرمانة (المصدر نفسه) .

على الصعيد نفسه ، اعتبر رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ان مباديء الوفاق الوطني التي اعلنت ما هي الا تجديد لفعل ايمان ، وان اهم الخطوات التي تفرض نفسها هي متابعة الاجراءات المطلوبة على صعيد بناء الجيش بناءا صحيحا وسليما ، وتطويره على النحو الذي يمكن من استخدامه بفاعلية في أية خطة امنية ترسم ، وكذلك العمل على وضع خطة امنية تتناول كل الاراضي اللبنانية بالتنسيق بين الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الامن الداخلي ، عدا متابعة الاتصال بسوريا على كافة المستويات في اطار ما تفرضه العلاقة المميزة بين البلدين ، ومتابعة الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية في اطار التعاون المشترك على تنفيذ الاتفاقات المعقودة معها ، وبما يضمن مصلحة لبنان والمقاومة ، ويسهل للدولة العودة الى ممارسة سيادتها على كل الاراضي اللبناني ولا سيما الجنوب (« النهار » ، ٣/٧) .

من جهة اخرى ، اكد الدكتور الحص لمنظمة التحرير ، عبر خليل الوزير (« ابو جهاد ») عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، والعميد سعد صايل (« ابو الوليد ») ، بعد زيارة قاما بها له ، ان السلطة اللبنانية لا تسعى الى خلق هوة بينها وبين المقاومة ، ولا الى خلق شعور عدائي عندها للبنان . اما خليل الوزير ، الذي سئل بعد الزيارة عما اذا كان هناك موقف مبدئي للمقاومة من المباديء التي اعلنتها السلطة اللبنانية بشأن الوفاق ، فقد اجاب . « من الناحية المبدئية نحن نرى ان الروحية التي تضمنها البيان ، وما اشتمل عليه من مباديء ، تجعل المقاومة تتجاوب مع كثير منها . خصوصا فيما يتعلق بمجالات تعزيز عروبة لبنان ، ورفض مؤامرة كمب ديفيد ، وكل اشكال التعاون مع العدو الصهيوني والتعامل معه» (« النهار » ، ٨ /٣) .

وفيما يتعلق بما سيجري في المنطقة الغربية من بيروت بعد الانسحاب الذي حصل في المنطقة الشرقية واستلام الجيش مراكز القوى الردعية المنسحبة ، فقد كان موضع اهتمام الجميع ، خصوصا بعد ان اعلن عن زيارة لقائد الجيش اللبناني العماد فيكتور خوري لدمشق من اجل هذه الغاية . وعن الزيارة اوضحت بعض المصادر القريبة من الحكم انها تمت من اجل كسر الجليد بين المؤسستين العسكريتين في البلدين ، وكذلك من اجل اعطاء صورة واضحة عن الجيش اللبناني للمسؤولين السوريين ، وشرح الابعاد العسكرية لقرار مجلس الوزراء اللبناني القاضي بانزال الجيش لسد الفراغ الامني الذي يحدثه الانسحاب الردعي ، والبحث في الاقتراحات من اجل القيام بالتنسيق بين اجهزة الجيشين ، وتأليف لجنة تنسيق من اجل وضع خطة امنية على مستوى لبنان كله (« النهار » ، ٨ /٣) .

وبالرغم من ان بعض المصادر توقعت أن يعود الوفد العسكري المرافق لقائد الجيش من دمشق بنتائج ايجابية ، الا انه لم يعلن الكثير عما دار من مباحثات . وكل ما ذكر ان المحادثات التي اجراها قائد الجيش مع رئيس اركان الجيش السوري ، العماد حكمت الشهابي ، سادها جو ايجابي ، وان اتفاقا تم على متابعة الاتصالات . كما اشير الى عدم وجود الرغبة السورية الاكيدة في انجاز الانسحاب من بيروت بسرعة كلية . كما ذكر ان المحادثات شملت متابعة التنسيق بين الجيشين الشقيقين على الصعيدين الامني والعسكري ، خصوصا بعد عملية تسلم الجيش لمواقع الردع في كل من الضاحيتين الشرقية والجنوبية . ولم تشأ المصادر العسكرية ، من جانبها ، الادلاء بأي تفصيل سوى ان المباحثات سادها جو من الارتياح والثقة الاخوية المتبادلة (« النهار » ، ١٠/٣) .

من جهة اخرى ، وبدعوة استثنائية ، تم مساء ١٩٨٠/٣/٨ ، اجتماع للقيادة المشتركة للحركة الوطنية والجبهة القومية والمقاومة الفلسطينية ، حضره الى جانب عرفات عدد من قادة الحركة والجبهة والمقاومة .

وذكرت مصادر الحركة الوطنية اللبنانية ان البحث دار حول موضوع الانسحابات التي تمت من قبل قوات الردع العربية من المنطقة الشرقية والجنوبية من بيروت . وتدارس المجتمعون

الاحتمالات المتوقعة لما قد يتم من انسحابات في مناطق اخرى ، وماهية القوة العسكرية التي ستملأ الفراغ الامني في حال حدوثه ، والذي سينشأ نتيجة انسحاب الردع . بعد ذلك تم اجتماع اخر للمجلس العسكري الاعلى للمقاومة الفلسطينية ، برئاسة ياسر عرفات ، حيث تم عرض شامل لاخر التطورات على الساحة الفلسطينية (« النهار » ، ٣/٩) .

ومن اجل التنسيق ، وفي اطار المشاورات الجارية بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، وللتنسيق في مرحلة ما بعد انسحاب قوات الردع العربية من بيروت والضواحي ، على نحو يجعل القوى الشرعية التي ستحتلها تحظى بقبول الجميع ، التقى ظهر ١٠ /٣/١٩٨٠ ، عرفات والقدومي والدكتور احمد صدقي الدجاني ، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، مع الدكتور الحص . وبعد اللقاء صرح القدومي بأن هذا اللقاء يأتي ضمن المشاورات التي تجريها منظمة التحرير مع الرئيس الحص حول الاوضاع الراهنة . واعلن ان هناك اجتماعا للجنة التنفيذية من اجل اعلان موقفها من التطورات على الساحة اللبنانية .

وقالت المصادر الحكومية اللبنانية ان البحث بين المجتمعين تناول وضع بيروت بعد الانسحابات المرتقبة ، والمخاوف التي تشعر بها المقاومة بالنسبة لمستقبل وجودها في المنطقة والمساعي المبذوله لتحقيق الوفاق اللبناني ـ اللبناني من جهة ، واللبناني ـ السوري ـ الفلسطيني من جهة اخرى ، بحيث يكون وفاقا كاملا دون ان يكون وفاقا على حساب وفاق اخر . اما المخاوف من انعكاسات التفاهم اللبناني ـ السوري ومن نزول الجيش الى العاصمة بيروت او بعض اجزائها ، فقد اكدت المصادر انها قابلة للمعالجة (« النهار » ، ٣/١١) .

من ناحية ثانية ، قالت مصادر حكومية ان التركيز الان هو حول الهموم الامنية ، وان هناك خطوتين ضروريتن لتوفير المعالجة الامنية الصحيحة ، وهما : الانتهاء من قضية الجيش ، واصدار المراسيم الخاصة بقانون الدفاع ، ووضع السياسة الدفاعية والخطة الامنية لذلك . وفي رأي المصادر ان الخطة الامنية لا يمكن ان توضع وتنفذ او ان تقبل من دون بت موضوع الجيش نهائيا . وفي اعتقادها ايضا انه عندما تعطي سوريا موافقتها على الخطة الامنية ، فان ذلك يعني ان وضع الجيش اللبناني بات مقبولا لدى سوريا نفسها وحلفائها الموجودين على الساحة اللبنانية .

واعربت هذه المصادر الحكومية عن اعتقادها بوجوب العمل على خطين ، يكون الاول باتجاه سوريا ، ويكون الثاني باتجاه المقاومة الفلسطينية ، وذلك من اجل ارساء العلاقات مع الطرفين نهائيا ، ولان من شأن ذلك ان يسهل على الحكم في لبنان متابعة الشؤون الداخلية (« النهار » ، ٣/١١) .

اما عن الاجتماع الذي كان مقررا ، وتحدث عنه القدومي من اجل اعلان الموقف الفلسطيني حول التطورات على الساحة اللبنانية ، فقد عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعا برئاسة ياسر عرفات يوم ١١/٣/١٩٨٠ ، عرضت فيه الوضع في لبنان في ضوء التطورات الاخيرة . وقالت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » ان اللجنة التنفيذية بحثت في اخر تطورات الوضع الراهن بكل جوانبه . كما درست مباديء الوفاق اللبناني ـ اللبناني الذي تؤيده الثورة الفلسطينية ، وانها تبدي استعدادها لتقديم كل التسهيلات الممكنة التي من شأنها انجاح هذا الوفاق (« النهار » ، ٣/١٢) .

ومن اجل استمرار الاتصال والمشاورات ، وما يدل على الانفراج الكلي في العلاقات ، التقى عرفات ، ومعه القومي ، بالسيد فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية ، واستمر لقاؤهم ما يقرب من الساعتين ، ووامتنع الجانب الفلسطيني بعده الادلاء بأي تصريح . اما الوزير فؤاد بطرس ، فقال بعد الاجتماع ان البحث تناول السبل الكفيلة بتحضير الجو الملائم لتحقيق الاهداف التي اعلن عنها رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس سركيس في رسالته الاخيرة . واضاف ان الهدف من الاجتماع كان بدء صفحة جديدة من التعاون لما فيه مصلحة لبنان والمقاومة الفلسطينية . ولكن بعض المصادر ذكرت ان البحث بين عرفات وبطرس في الاجتماع الذي حصل لم يتجاوز العموميات . ولكن الاثنين اكدا حرصهما على القضية الفلسطينية والمصلحة اللبنانية ، خصوصا ان لا حل لاي مشكلة اساسية في الشرق الاوسط من دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا .

ورجحت المصادر ان تعقد اجتماعات لاحقة بين عرفات والوزير فؤاد بطرس ، باعتبار ان الاجتماع الذي حصل كان اجتماعا تمهيديا . كما رجحت تلك المصادر حصول اجتماعات عسكرية مشتركة بين الطرفين ، على مستويات غير عالية على اية حال ،

وذلك للبحث في الاوضاع الميدانية ، في ظل الاجواء التي تسود الاوضاع الراهنة ، خصوصا ان الهاجس الامني هو الطاغي على مجمل الامور .

ولكن ذلك لم يتأكد على اية حال (« **النهار** » ، ٣/١٢) .

ص .م .

المناطق المحتلة

استنكار تطبيع العلاقات وتدهور الاوضاع الاقتصادية في الاراضي المحتلة

١ ـ الوضع السياسي

مع استمرار خطوات التطبيع بين نظام السادات واسرائيل وفق اتفاقيات كامب ديفيد ، تستمر الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، في تصديها للمخططات الاسرائيلية بمختلف الاشكال والاساليب ، مستنكرة سياسة السادات ، وسياسات الاستيطان ونهب الاراضي ، ومعبرة عن تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق ، شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة ، خلال الاسابيع الماضية ، اثناء الاعلان عن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وتل ـ ابيب ، اضرابات ومظاهرات ، فكان الاجتماع الذي دعي الى عقده في المسجد الاقصى يوم ١٩٨٠/٢/١٩ . وكان من المفروض ان يحضره مئات من قادة العمل الوطني في المناطق المحتلة ، الا ان السلطات العسكرية اتخذت اجراءات عديدة لمنع عقد الاجتماع .

وعلى الرغم من تلك الاجراءات ، نفذت مدن الضفة الغربية ، يوم ١٩٨٠/٢/١٩ ، اضرابا عاما ، شمل المحلات التجارية والموسسات التعليمية المختلفة ، وخرج الطلاب الى الشوارع « واحرقوا اطارات السيارات وهم يرددون اناشيد فتح » ، (ر. إ. إ.، العدد ١٩٩١ ، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٠ ص ٤) . وقد تصدت قوات الاحتلال للمتظاهرين ، واعتقلت عددا منهم .

وفي نابلس ، عم الاضراب جميع المرافق التجارية والتعليمية في المدينة . وعقد في مبنى البلدية اجتماع برئاسة بسام الشكعة ، شارك فيه روساء الجمعيات المهنية ، والغرف التجارية ، وارسل المجتمعون برقية احتجاج الى عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي « ادانو فيها اعمال الحكومة في الخليل ، التي تتعارض والقانون الدولي . واعتقل خمسة شبان اتهموا بقذف قوات الامن بالحجارة » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٢/٢) .

واصدر منظمو موتمر المسجد الاقصى في القدس ، بيانا ادانو فيه الاجراءات التعسفية والاجرامية التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ، ومقدساته في الحرم الابراهيمي والاماكن المقدسة الاخرى . وندد البيان بالمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها السجناء الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية ، واكد تمسك المجتمعين بالمسجد الاقصى باقامة الدولة المستقلة ، وحق تقرير المصير ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . كما دعا جميع المواطنين لاداء فريضة صلاة الجمعة في الخليل يوم ١٩٨٠/٢/٢٢ (نص البيان في « **وفا** » ، ١٩٨٠/٢/٢٠ ص ٧) .

ومرة اخرى ، اتخذت سلطات الاحتلال قرارا بمنع اقامة الصلاة يوم الجمعة ١٩٨٠/٢/٢٢ في الحرم الابراهيمي . وتنفيذا لذلك القرار ، اقامت قوات الامن الاسرائيلية الحواجز على مداخل المدينة « ولم يسمح للشخصيات ، والوفود من انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، الحضور والصلاة في الحرم الابراهيمي ، وسمح لابناء الخليل فقط الاشتراك بالصلاة » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٢/٢٤)

وقد ام المسجد الابراهيمي لاداء الصلاة يوم الجمعة اكثر من ٢٠٠٠ مصل . واحتج فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، لدى السلطات

الاسرائيلية لعدم سماحها لشخصيات من باقي مدن الضفة الغربية الحضور الى الخليل ، وقال: « إن الحكم العسكري منعه من التوجه للامم المتحدة للادلاء بشهادته امام مجلس الامن بشأن معاملة السلطات الاسرائيلية للسكان ، وذلك بناء على دعوة وجهتها اليه بعض الدول الاسلامية » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٤ ، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨٠ ص ٨) .

وفي يوم تبادل السفراء بين حكومة السادات واسرائيل ، دعت القيادات الوطنية ، ممثلة في لجنة التوجيه الوطني ، المواطنين في الاراضي المحتلة ، الى اعلان الاضراب العام . وشمل الاضراب جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي نابلس « توقفت الدراسة ، وتعطلت جميع المؤسسات العامة ، كما اغلقت البلدية مكاتبها ، واضربت ايضا رام الله مثل باقي مدن الضفة الغربية » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٦ ، ٢٦ و٢٧/٢/١٩٨٠ ص٥) .

وعقد مجلس بلدية غزة جلسة طارئة ، بمناسبة تبادل السفراء بين مصر واسرائيل . واصدر المجلس في ختام جلسته بيانا ، شجب فيه ذلك اليوم ، وهو اليوم الذي وصل فيه اغفال حقوقنا ومطالبنا القومية العادلة والمشروعة الى الذروة . ودعا البيان اهالي غزة ، الى الاضراب العام يوم ٢٦/٢/١٩٨٠ ، وتحويله الى يوم حداد وطني ، والاعلان عن التمسك بالحقوق المشروعة ، وتقرير المصير ، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كما دعا الى توثيق عرى الوحدة الوطنية ، ورفع صوت غزة مع كل الاقطار العربية ، والشعوب العربية (نص البيان في « **فلسطين الثورة** » ٢٧/٢/١٩٨٠) .

من ناحية اخرى ، صدرت في غزة ، وللمرة الاولى منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، صحيفة جديدة ، تصدر مرتين اسبوعيا ، وتحمل اسم « الشرق الاوسط » ، ويتراس تحريرها محمد جميل الشوا ، وهو شقيق رشاد الشوا رئيس البلدية .

وقد صدر العدد الاول منها ، وهو عبارة عن ٦ صفحات ، وغطت صفحتها الاولى نشاطات رشاد الشوا في الخارج ، وتصريحاته التي يوكد فيها ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . وفي الصفحة الاولى ايضا « اقتباس من تصريح للرئيس السادات ، يوكد فيه العمل من اجل السلطة المستقلة لقطاع غزة ، وما جاء على لسان وزير الدفاع المصري ، ان هناك احتمالات لانضمام دولة عربية اخرى لمفاوضات السلام » (« **دافار** » ، ٢/٣/١٩٨٠) .

وتصف الاوساط الاسرائيلية محرر جريدة « الشرق الاوسط » ، بأنه موید لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكنه « لا يهاجم مصر ، ويبدو ان الصحيفة اداة للتعبير عن اراء رئيس البلدية ومؤيديه » (**المصدر نفسه**) .

لقاءات ماكهنري : في اطار جولته بالمنطقة ، التقى المندوب الاميركي في الامم المتحدة ، دونالد ماكهنري ، مع شخصيات فلسطينية في القدس . وجرى اللقاء في فندق اميركان - كولوني يوم ١٩/٢/١٩٨٠ ، وحضره كل من انور نسيبة رئيس شركة كهرباء القدس العربية ، والياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، وحكمت المصري رئيس البرلمان الاردني السابق . وصرحت مصادر المجتمعين بأن الانطباع الذي تولد لديهم بعد اللقاء ، هو ان السفير الاميركي « استمع كثيرا لاحاديث الشخصيات الفلسطينية ، وقليلا ما اعرب عن رايه . ويعتبر جميع المشاركين في اللقاء من المعسكر المؤيد للاردن ، حيث اعربوا له عن معارضتهم مشروع الحكم الذاتي ، واتفاقات كامب ديفيد ، واعلموه ان منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للفلسطينيين » (« **هآرتس** » ، ٢٠/٢/١٩٨٠) .

وفسر انور نسيبه سبب موافقته على لقاء ماكهنري ، ومعارضته في حينه لقاء المبعوثين الاميركيين ليناردِ ، ولينوفيتش ، بأن الاخرين ممن « يعملون في اطار اتفاقيات كامب ديفيد التي يعارضها ، اما زيارة ماكهنري ، فانها ضمن اطار زيارته للمنطقة » (**المصدر نفسه**) . ومن جهته ، قال ماكهنري ، على اثر اللقاء، انه لا يعمل في اطار اتفاقيات كامب ديفيد .

وكانت صحيفة « الفجر » المقدسية قد نشرت بيانا باسم جميع روساء البلديات ، دعا الى عدم الاجتماع بالسفير ماكهنري ، وبناء على ذلك لم « يوافق على الاجتماع سوى ثلاث شخصيات تعتبر معتدلة نسبيا » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩١ ، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٠ ص ٣) .

وفي سياق اللقاءات التي تجري بين الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة وبين الدبلوماسيين الاجانب ممثلي قنصليات الدول الاجنبية في القدس ، تعترف الاوساط الاسرائيلية بأن هناك حذرا شديدا من اللقاءات التي يجريها بعض الشخصيات مع ممثلي القنصلية الاميركية والمبعوثين الاميركيين . ولكن هذه المحاذير « لا تنطبق بنفس الدرجة على اللقاءات الواسعة مع مبعوثي دول غرب اوروبا ،

والدول الاسكندنافية . وان الممثلين الاميركيين هم الملزمون باتخاذ المبادرات ، اما ممثلو الدول الاخرى فانهم ينشطون بتشجيع من الشخصيات العربية ... وقبل عشر سنوات مثلا ، لم يغامر ممثلو الدول الاجنبية بالتواجد بالقرب من بيت دمر ، ولم يخطر على بالهم ، بشكل عام ، ان يهتموا بالموضوع . اما اليوم ، فانهم يتسابقون لروية مثل هذه الاحداث ... ولا تستطيع عناصر الأمن ان تتواجد في كل مكان ، لتراقب كل ما يجري بين ممثلي الدول الاجنبية وبين الشخصيات العربية ، ولكن يمكن تحديد ان المبدأ معروف ، فالممثلون الاميركيون هم الوحيدون الذين لا يشجبون اسرائيل . لكن ليس معنى ذلك انهم يتضامنون مع اسرائيل ، او ان تقاريرهم لحكومتهم مشبعة بحب اسرائيل ... اما ممثلو الدول الاوروبية ، فانهم متحمسون لمدح سياسات حكوماتهم امام ضيوفهم ، وينتقدون اسرائيل بشدة . وقد اضطرت عناصر الامن موخرا لوضع حد فاصل بين المسموح ، والممنوع من نشاطات ممثل دولة اجنبية ، بعد ان اتضح انه قال كلاما مبطنا بالتحريض » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

٢ ـ الاستيطان ومصادرة الاراضي

لا زالت مدينة الخليل تتعرض لمحاولات جماعات غوش ايمونيم ، ومستوطني كريات اربع ، الاستيطان فيها . وعلى الرغم من ادانة مجلس الامن الدولي لتلك المحاولات الاستيطانية ، فقد كلف مجلس الوزراء الاسرائيلي دافيد ليفي وزير الاسكان عرض خطة مفصلة على الحكومة لاسكان بعض العائلات في المباني اليهودية القديمة في المدينة .

وشكل الوزير ليفي طاقما خاصا « لبلورة مشروع عام لاسكان الخليل ، كما خصصت ميزانية لذلك » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) . وحسب تلك الخطة « ستقام مبان للسكن حول كنيس ابونا ابراهيم تتسع لـ ٢٠٠ شخص ... وكان المفروض ان تعرض الخطة على جلسة مجلس الوزراء يوم ١٩٨٠/٣/٩ ، وبسبب الخلافات بين الوزراء ، تأجل البحث في الموضوع » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٩) .

وقد اطلع الحاخام موشي ليفنغر من مستوطني كريات اربع على الخطة واعجب بها ، ووصفها بأنها « محترمة ، ولكن اذا اجل النقاش بشأنها حتى الاسبوع القادم ، فسيكون الامر خطيرا ، وسيلحق ذلك ضررا كبيرا باحترام الحكومة » (**المصدر نفسه**) . ويبدو ان بيغن لن يخيب امال الحاخام ليفنغر ، اذ صرح ، في اعقاب جلسة الكنيست التي نوقش فيها موضوع تصويت مجلس الامن ضد الاستيطان ، « بأن الاستيطان حق يهودي لا يمكن الاعتراض عليه ، وسننفذه لانه من ضرورات الامن » (ر. إ. إ. ، العدد ٢٠٠٣ ، ٥ و١٩٨٠/٣/٦ ص ٣) .

وفي موقع تل الخزف القريب من الخليل ، رفضت محكمة العدل العليا يوم ١٩٨٠/٢/١٩ ، الاستئناف المقدم من قبل اصحاب الاراضي العرب ، احتجاجا على مصادرة اراضيهم ، بهدف اقامة احياء سكنية يهودية ، تربط بين الخليل وبين مستوطنة كريات اربع . واعطت المحكمة السكان مهلة خمسة ايام حتى يحتجوا امام لجنة الاعتراض التابعة للحكم العسكري .

وكان الاستئناف مقدما من رئيس بلدية الخليل ، و٢٤ من اصحاب الاراضي . ومثلت المستأنفين المحامية فيليتسيا لانغر ، وتبلغ مساحة الاراضي ٥٠٠ دونم . وتبرر السلطات الاسرائيلية سبب سيطرتها على تلك الاراضي بأنها « صخرية ولا تصلح للزراعة » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٢/٢٠) . وفي يوم ١٩٨٠/٣/٣ قررت لجنة الاعتراض ، التابعة للحكم العسكري ، وقف اعمال الحراسة والزراعة القائمة على الاراضي من قبل اصحابها العرب ، لتأكيد الادعاءات بأن الارض صخرية ولا تصلح للزراعة . وقد ابدى سكان كريات اربع سرورهم للقرار ، ومع ذلك اعربوا عن « تذمرهم لان الارض المخصصة للبناء في تل الخزف صغيرة ، واكدوا انهم سيستمرون في صراعهم لتوسيع المنطقة ، وليضموا اليها ، ايضا ، الاراضي المحروثة والمزروعة » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

وتجلت ردود الفعل من قبل المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، على سياسات الاستيطان في مدينة الخليل ، بتصعيد الاضرابات والمظاهرات ، واعمال الاحتجاج الاخرى . وشهدت بلدية الخليل اجتماعات عديدة عقدها رئيس البلدية فهد القواسمة ، ضمت جميع الفعاليات في المدينة . واصدر المجلس البلدي لمدينة الخليل بيانا ، ادان فيه ممارسات سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين ، والاعتداءات على منازلهم وممتلكاتهم ، وتعطيل الخدمات الصحية

والانسانية . وشجب البيان ، عمليات الاعتقال وزج المواطنين في السجون ، والسماح لعصابات غوش ايمونيم بالتظاهر في قلب مدينة الخليل اثناء فرض نظام منع التجول . واكد بيان المجلس ، رفضه كافة اشكال الاستيطان الصهيوني في المدينة وفي كافة المناطق المحتلة (نص البيان في « وفا » ، ١٩٨٠/٣/١ ص ١٠) .

واعرب بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ، عن احتجاجه على سياسة الاستيطان ، وقرار الحكومة الاسرائيلية السماح لليهود بالسكن في الخليل . وعاد فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل فأكد على انه اذا قررت الحكومة « إسكان اليهود في الخليل ، فانه سيقيم خيمة امام البيوت التي يملكها في القدس الغربية ، ويبقى في هذه الخيمة حتى تعاد له أملاكه » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٠ ، ١٨ و١٩/٢/١٩٨٠ ص ١١) .

واحتفل يوم ١٩٨٠/٢/١٤ باقامة المستوطنة الخامسة والثلاثين في الضفة الغربية ، وهي مستوطنة معاليه شومرون ، وتقع ضمن مجموعة مستوطنات كرني شومرون ، وتنتمي الى حركة حيروت ـ بيتار . واقيمت المستوطنة في نقطة على الطريق بين قلقيلية ونابلس . والقى اسحاق شامير ، رئيس الكنيست سابقا ، ووزير الخارجية الحالي ، كلمة في الاحتفال قال فيها « ان الشعب اليهودي لا يستطيع ولا يجوز له التخلي عن هذه المناطق ، وتسليمها لنظام معاد ودموي » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٧ ، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٠ ص ٩) .

وحسب التخطيط المقترح للمستوطنة ، ذكر الوزير اريئيل شارون ان مجموعة مستوطنات كرني شومرون ستضم مستقبلا ٣٠ الف يهودي ، وسيصل عدد سكان مدينة اريئيل الى ٥٠ الفا . وبالنسبة للحكم الذاتي قال شارون « انه الحل الوحيد الذي يسمح بالتوصل لعقد سلام مصر ، والعيش بسلام مع العرب من سكان المنطقة » (المصدر نفسه) .

ويذكر ان مستوطنة كرني شومرون هي نفسها مستوطنة كرني شومرون ب ، وقد تم موخرا تحديد قطعة من الارض تبلغ مساحتها الف دونم لاقامة مستوطنة كرني شومرون ج ، التي يسكنها مستوطنون من افراد الجيش العامل . كما تم تخصيص مساحة ٣ الاف دونم لمستوطني كرني شومرون د .

وفي هضبة الجولان المحتلة ، يقوم عدد كبير من اعضاء الكنيست ، يقدر عددهم بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ عضوا من المعراخ والمفدال والليكود ، بالاعداد والتحضير لمشروع قانون يرمي الى تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان . وجاء هذا استجابة لطلبات لجنة مستوطنات هضبة الجولان ، التي تعتبر ان الاشهر المقبلة ستكون مناسبة لذلك . وقد وصلت اللجنة الى هذا الاستنتاج في ضوء « دراسة دقيقة للوضع الدولي ، وان عزلة سوريا عن مصر ، وتورطها في لبنان ، يقللان من قدرة سوريا الحقيقية على معارضة سريان القانون الاسرائيلي على الهضبة » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٢ ، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٠ ص ٩ و١٠) . واستطردت مذكرة لجنة مستوطنات الجولان تقول ان عدم الموافقة على اعتبار هضبة الجولان جزءا لا يتجزا من اسرائيل ، سيجعل مسألة الاستمرار هناك في شك ، وان ضم الجولان الى اسرائيل واجب على دولتنا ، وعلى سكان مستوطنات الجولان .

استكمال احاطة القدس بالاحياء اليهودية :

واستمرارا لسياسة اسرائيل الهادفة الى تطويق مدينة القدس بالاحياء السكنية اليهودية ، لازالة الطابع العربي عنها ، وتهويدها ، اتخذت حكومة اسرائيل ، يوم ١٩٨٠/٣/٩ ، قرارا بمصادرة ٢٥٠٠ دونم من الاراضي التي تقع في منطقة نفيه يعقوب ، الواقعة شمالي القدس ، حيث يستكمل بذلك ايجاد اتصال اقليمي بين نفيه يعقوب ، والاحياء الشمالية للقدس .

وسيتم شق طريق كبير يربط بين الهضبة الفرنسية ، ونفيه يعقوب « وستبنى على طول الطريق ١٠ آلاف وحدة سكنية ... وستبنى مشاريع صناعية متعددة . وفي الجهة الشمالية لطريق راموت ـ عطاروت ، وعلى خط مواز ستبنى ٣ الاف وحدة سكنية للمتدينين » (ر. إ. إ. ، العدد ٢٠٠٨ ، ١١ و١٢/٣/١٩٨٠ ص ٩) .والمعروف انه توجد في اسفل الهضبة الفرنسية قرية خزمة العربية ، وتوجد قريتا شعفاط وعنات العربيتان شمالي الهضبة .

٣ ـ اجراءات تعسفية ضد المخيمات

تتعرض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية ، لعمليات استفزازية ، واعتداءات من جانب السلطات الاسرائيلية ، وسكان المستوطنات . وقد اتخذت هذه الاجراءات التعسفية بحجة تعرض سكان القرى والمخيمات للسيارات الصهيونية التي تعبر طرق الضفة الغربية وقذفها بالحجارة . وكانت ذروة هذه الاستفزازات الصهيونية ، الهجوم الذي نفذه سكان مستوطنة كريات اربع ضد سكان حلحول

يوم ١٩٨٠/٢/٢٧ ، حيث حطموا اكثر من ٤٠ سيارة تابعة للاهالي .

وتعرض سكان مخيم الدهيشة ، القريب من بيت لحم ، ومخيم الجلزون ، القريب من رام الله ، للمحاصرة مدة طويلة من قبل قوات الامن الاسرائيلية . وخضع سكان المخيمين لسلسلة من الاجراءات القمعية القاسية ، شملت منع التجول ، واقامة حواجز التفتيش . كما طبقت الاجراءات نفسها على سكان مخيم عسكر القريب من نابلس .

وكشف تقرير خاص ، ارسل من الاراضي العربية المحتلة ، ان كافة المخيمات في الضفة الغربية تتعرض لاعمال ارهابية مماثلة ، وذلك لتنفيذ مخطط صهيوني جديد بحق المواطنين الفلسطينيين ، يقضي بمواصلة الارهاب ضد السكان « لترك اماكنهم والرحيل عنها ، حيث يعد الصهاينة وبقية اطراف كامب ديفيد خطة لترحيلهم ووضعهم في سيناء ، وذلك لعزلهم عن المناطق القريبة من المدن ، واسكانهم في مناطق خالية من اي مظهر من مظاهر الحياة ، ليعانوا مجددا من قساوة العيش ، اضافة الى ما يعانونه الان في مخيمات اللجوء من ارهاب وبطش قوات الاحتلال ، ومن العصابات الصهيونية المدعومة من الارهابي بيغن رئيس وزراء العدو نفسه » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٣/٤ ، ص ٤) .

وكتب احدهم يصف الاجراءات ضد مخيم الجلزون فقال « دعي في الاسابيع الاخيرة سكان مخيم الجلزون ، شمالي رام الله ، عدة مرات من قبل عناصر الحكم العسكري للخروج من بيوتهم ، واوقفوا ساعات طويلة في الخارج من اجل التحقيق الذي اجراه جنود وضباط الحكم العسكري ، لاكتشاف من قام بقذف الحجارة باتجاه السيارات الاسرائيلية بالفترة الاخيرة ... ونفذت عملية اخرى من نفس النوع في الاسبوع الماضي ، حيث اوقف سكان المخيم ، خلال ساعات طويلة في ساحة المخيم ، وبأجواء البرد القارس . مما اثار احتجاجا شديدا في اوساط السكان ... وحسب قول مصادر الحكم العسكري ، يوجد في مخيم الجلزون انحرافات خطيرة ، وهناك خوف من ان يفقد سائقو السيارات سيطرتهم على مركباتهم وتتدهور ، نتيجة استمرار قذف الحجارة ، ولذلك قرر الحكم العسكري وضع حد لعمليات قذف الحجارة ، وبدأ سلسلة من الاجراءات للقبض على المتهمين بذلك » (يهودا ليطني ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

٤ ـ تدهور الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة

يبدو ان الركود الاقتصادي ، والبطالة الواسعة في مختلف الفروع ، اللذين يشهدهما الاقتصاد الاسرائيلي ، ستعكس اثارهما سلبا على الوضع الاقتصادي للاراضي المحتلة . ومما يزيد من تفاقم الازمة كذلك ، محاولات فرض الضرائب الباهظة على السكان العرب ، وعلى كافة المرافق الاقتصادية الاخرى .

وتقول الاحصاءات الاسرائيلية ان عدد عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل « يبلغ ٧٠ الفا ، اما العمال المسجلون في الاحصاءات الرسمية فيبلغ عددهم ٤٧,١٧٠ الفا يتوزعون على الاقسام التالية : البناء ١٤,٣٧٣ ؛ الزراعة ٧٨٣٢ ؛ الصناعة ١٧,١٦٥ ؛ الخدمات ٧٧٠٠ » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٢/٢١) . وتعترف الاوساط الاسرائيلية ، بطرد قسم من العمال العرب ، ولكن لا تزال نسبه المطرودين قليلة نسبيا ، نظرا لتركز هولاء العمال في فرعي الزراعة والبناء ، حيث لا توجد فيهما بطالة حتى الان . وتتوقع تلك المصادر ان يبلغ عدد المطرودين من اعمالهم نحو ٢٠ الف عامل « سيتوجهون للعمل الزراعي بالاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة » (**المصدر نفسه**) .

واكد تقرير لوكالة رويتر من الاراضي المحتلة ، ان حوالي ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ عامل عربي طردوا موخرا من اعمالهم في اسرئيل ، وان التدابير الاقتصادية الاخيرة ستصيب بالضرر العمال العرب بصورة مبدئية . ومما يزيد من تفاقم الوضع ، سياسة البلدان العربية التي « لا تقبل عمالا من الضفة الغربية المحتلة ، الا اذا كانوا يتمتعون بمهارات حيوية . وان الدول العربية تريد ان يبقى العمال العرب في الضفة الغربية ، ويستمروا في النضال السياسي » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٣/٥) .

وتقدر غرفة تجارة نابلس ان ٣٥ محلا للالبسة والاصواف ستغلق ابوابها بسبب عدم قدرتها على دفع ضريبة الدخل الاسرائيلية . ويشكو المزارعون العرب ، كذلك ، من انه لم يعد يسمح لهم بارسال سلعهم الى سوق القدس الشرقية ، حيث لا تعتبر اسرائيل القدس الشرقية منطقة محتلة ، بل جزءا من دولة اسرائيل . ويضطر السكان الى شراء المنتجات الزراعية من مصادر اسرائيلية ودفع اثمان تفوق

بكثير ما يطلبه مزارعو الضفة الغربية .

وتواجه بلديات الضفة الغربية ، بشكل خاص ، وضعا ماليا صعبا . وقد ابلغ رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وكالة رويتر ، ان بلديته تواجه عجزا شهريا يبلغ ٢٥٠ الف دولار . واضاف ان معظم الخدمات البلدية جمدت ، « ونحن على عتبة شلل كلي » .

وقررت اللجنة التأسيسية لتصدير الحمضيات في قطاع غزة تقديم استقالتها ، احتجاجا على عرقلة سلطات الاحتلال لنشاطاتها الخاصة بتصدير حمضيات القطاع ، التي تعتبر موردا اقتصاديا هاما بالنسبة للقطاع . كما قدم رشاد الشوا رئيس اللجنة « احتجاجه لدى سلطات الحكم العسكري ، بسبب عدم سماحها للجنة باستلام التبرعات العربية لدعم صمود قطاع الحمضيات » (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/١ ص ١٥)

من جهة اخرى ، نشر بنك اسرائيل المركزي موخرا ، تقريرا عن الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية جاء فيه ان الحركة الصناعية متخلفة ، واحد مقاييس هذا التخلف ان الانتاج الصناعي يشكل ٨٪ فقط من اجمالي الانتاج هناك . بينما تصل هذه النسبة الى ١٥٪ في الاردن . و٢٠٪ في مصر ، و٢٥٪ في اسرائيل . وصناعات الضفة تقليدية ، وتشمل منتوجات الحرف الخشبية والكهربائية .

ويدعي التقرير ان اهم المعوقات التي حالت دون تطور حركة التصنيع في المنطقة ، وضعف المبادرة الصناعية ، هي ضيق السوق المحلية ، وعدم توفر مواد اولية ، وانعدام سلطة مركزية تضع خطة طويلة تعمل على ارشاد المستثمرين . وقد جرت في مطلع السبعينات محاولة جديدة للتغلب على هذه المعوقات ، حيث اسس مصنع للاقطاب الكهربائية في الخليل ، اتفق على تأسيسه ٢٠٠ مستثمر براس مال قدره نصف مليون دينار . ويعتبر مصنع الاقطاب الكهربائية فريدا من نوعه لا في الضفة الغربية وحسب ، بل في الدول العربية المجاورة ايضا . وتم انشاء المصنع بعد دراسة مستوفية لاحتياجات الاسواق في المنطقة . وهو يضم ٣٨ عاملا ، معظمهم من الفنيين ، ويصدر نصف الانتاج للاردن ، و١٥٪ لاسرائيل ، و٢٥٪ توزع في الضفة الغربية ، وتستورد غزة ١٠٪ من انتاج المصنع .

ويشير التقرير الى نجاح ظاهرة تأسيس الشركات المساهمة في الضفة ، حيث يوجد الان ١٧ من هذه الشركات . ويجري موخرا تأسيس شركة للاسمنت ، يبلغ راسمالها مليون دينار ، ستطرح اسهمها في الضفة الغربية والدول العربية المجاورة (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٩ ، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٠ ، ص ١٤) .

٥ ـ اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية

في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تطبيع العلاقات بين حكومة السادات واسرائيل ، كانت السلطات الاسرائيلية تقوم بعملية « تطبيع » من نوع لاخر ضد المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية . وكشفت صحيفة « الاتحاد » الصادرة يوم ٦/٣/١٩٨٠ بعض الممارسات الارهابية ، واساليب التعذيب التي تجري ضد معتقلي سجن رام الله . وعددت الصحيفة اسماء عدد من المناضلين المعتقلين الذين تعرضوا لابشع انواع التعذيب النازية . وفضحت المحامية اليهودية التقدمية فيليستيا لانغر ، في حديث لها مع الصحيفة ، حقيقة الاجراءات القمعية لسلطات سجن عسقلان العسكري ، ضد المعتقلين الفلسطينيين . وذكرت المحامية لانغر انها التقت المناضل الشيخ محمد ابو طير الذي كشف « ابعاد الاجراءات الصهيونية ضد كافة المعتقلين ، والتي ادت الى تدهور الحالة الصحية للكثير من المناضلين المعتقلين » (« وفا » ، ٧/٣/١٩٨٠ ، ص ٦) .

واعلن معتقلو سجن نابلس ، تمردهم على الاجراءات القاسية التي تتبعها ادارة السجن ضدهم . وقد اشتبك المعتقلون بجنود الاحتلال الذين اقتحموا السجن ، وقذفوه بعشرات القنابل المسيلة للدموع . وادى ذلك الى « اصابة اكثر من ٥٠٠ معتقل ، جراح العديد منهم بحالة الخطر » (« وفا » ، ١٨/٢/١٩٨٠ ، ص ٨) .

وكشفت قصة المناضل النابلسي المعتقل نادر العفوري ، قصة اخرى من قصص الممارسات النازية لسلطات الاحتلال الصهيوني ضد السجناء الفلسطينيين . وكان العفوري قد خضع للسجن الاداري منذ شهر اب (اغسطس) ١٩٧٧ ، واطلق سراحه في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٠ ، وادخل مباشرة الى مستشفى الامراض

العقلية في بيت لحم . ونظرا لسوء حالته الصحية ، وحتى تغطي سلطات الاحتلال مدى بشاعة جريمتها ، فقد « اصدرت تعليماتها للعاملين بالمستشفى بمنع الصحافيين والاجانب من اللقاء به » (« هآرتس » ، ١٩٨٠/٢/١٧) . وذكرت محاميته فيليتسيا لانغر ، انها شاهدت العفوري قبل عشرة اشهر في سجن نابلس ، وكانت حروق ظاهرة على وجهه ويديه ، واخبرها السجناء انه اتى اليهم بهذه الحالة من سجن الرملة ، وان مدير المستشفى اخبرها ان المعتقل ادعى انه مريض نفسيا ، لكن الامر لم يكن كذلك . واكدت لانغر « ان السجناء اخبروها ان الحروق هي نتيجة لاطفاء اعقاب السجائر في يديه ووجهه » (المصدر نفسه) .

وكتب الدكتور امنون كابليوك مقالا حول وضع المعتقل نادر العفوري ، وحول ظروف السجن الصعبة التي عاشها وقال : « ... لقد فقد العفوري عقله السليم ، فهو لا يعرف زوجته ، ولا يستجيب لروية ابنه الذي ولد اثناء وجوده بالسجن . لا يتكلم ، ولا يمشي ، ولا يستطيع تناول الطعام بقواه الذاتية ، ولا يلبي حاجاته كانسان طبيعي ، وباختصار : انه لا يتصرف من جميع النواحي كانسان سليم العقل » ليقول بعد ذلك : « ان ما لا نستطيع فهمه ، هو هذه التصرفات القاسية ، غير الانسانية ، تجاه اسير فقد عقله ، ومظهره العام . فهل كان يجب ان يبقى وقتا طويلا في السجن ، في الوقت الذي كان واضحا فيه ، انه لا يشكل اي خطر من اي نوع ؟! لقد تحدثت الصحف العربية المقدسية بصورة منتظمة عن سوء اوضاع الاسرى العرب في السجون الاسرائيلية ، والاضرابات عن الطعام ، واحتجاجات الاهالي ، والظروف الصعبة في برد الشتاء ، ونقص التغذية ، الخ ... وبقيت هذه السجون مجالا مغلقا ، لا يتسنى لنا الاطلاع عليه . ولكننا نسأل : ماذا يجري في هذه السجون ؟ نحن معروفون باننا لسنا من اتباع غاندي ، ولكن اذا اردنا ان نحافظ على التزاماتنا ، علينا احترام الاقانيم المتعارف عليها في العالم . واذا لم يكن كذلك ، فان كل الضجة القائمة هنا حول موضوع احترام حقوق الانسان في اماكن اخرى في العالم معناها نفاق وتزييف » (الدكتور امنون كابليوك ، « عل همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) .

ومن جهة اخرى ، اعلنت السلطات الاسرائيلية انها ستطبق ، ابتداء من يوم ١٩٨٠/٢/١٣ ، قانون الصلاحيات في حالة الطوارىء . واعلن ذلك في الكنيست وزير العدل شموئيل تامير . ويعني هذا القانون الغاء انظمة الطوارىء الانتدابية المعمول بها حتى الان ، والتي تنص على ان القادة العسكريين هم المخولون صلاحية اجراء الاعتقالات الادارية . واذا كان للمدعي اعتراض على الاعتقال ، يتوجب عليه عرض الامر على لجنة استشارية ، ولا مجال للاستئناف على قرار هذه اللجنة . والطريقة الوحيدة لتأخير تنفيذ قرار كهذا ، هي التوجه الى محكمة العدل العليا لاستصدار امر المنع ، وهذا ما فعلته محامية بسام الشكعة في حينه ، عندما صدر امر طرده خارج البلاد .

وكان قانون الصلاحيات لحالة الطوارىء قد اقر في الكنيست منذ سنة تقريبا . وهو يحدد ان الاعتقال الاداري يجب ان يتم « بواسطة امر موقع من وزير الدفاع ، وخاضع لاشراف قضائي من قبل رئيس المحكمة المركزية ، بحيث يتم اطلاع القاضي عليه خلال ٤٨ ساعة من صدوره . وسيصبح بالامكان الاستئناف على قرار رئيس المحكمة المركزية امام احد قضاة المحكمة العليا . وبناء على الانظمة الجديدة ، لن تزيد مدة امر الاعتقال الاداري عن ستة اشهر لكل مرة ، وينبغي اعادة النظر فيه امام رئيس المحكمة المركزية مرة كل ثلاثة اشهر » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٥ ، ١٢ و١٩٨٠/٢/١٣ ، ص ١١) .

وبالنسبة لتطبيق القانون على الاراضي المحتلة ، يذكر انه قبل سنة ، وعندما عرض القانون على الكنيست ، وعد وزير العدل ، بناء على طلب من عضو الكنيست شولاميت الوني ، ان يكون القانون الجديد ساريا على المناطق المحتلة ايضا . « واذا تم بالفعل تطبيقه هناك بكامله ، فان ذلك يعني عدم امكانية طرد اي من سكان المناطق خارج حدود اسرائيل ، تماما مثلما لا يمكن طرد اي مواطن اسرائيلي خارج حدود الدولة » (المصدر نفسه) .

محمد عبد الرحمن

التخوف الاسرائيلي
من مبادرة اوروبية بشأن الشرق الاوسط

تركزت تعليقات الصحف الاسرائيلية ، خلال الفترة الاخيرة ، حول عدة مواضيع ، كان من اهمها الحديث عن مبادرة اوروبية جديدة تتعلق بحل مشكلة الشرق الاوسط ، وما اثارته هذه المبادرة من فزع وخوف لدى كافة الاوساط الاسرائيلية ، وكذلك ردود الفعل العنيفة حول قرار مجلس الامن الاخير المتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية ، لا سيما الموقف الاميركي من ذلك القرار ، الذي اثار من جديد موضوع العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ، وتخوف الجهات الاسرائيلية من حدوث تبدل فيها ، ومرورا بموضوع الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات مع مصر .

المبادرة الاوروبية

يشير بعض الاوساط الاسرائيلية الى حدوث تغيير في السياسة الاوروبية نحو الشرق الاوسط ، وخاصة فيما يتعلق بطرح مبادىء جديدة لتعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وذلك لصالح منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني . وتعتقد تلك الاوساط ان رياحا غير مريحة بالنسبة لاسرائيل تهب الان في اوروبا ، وذلك بدءا من مبادرة وزير الخارجية البريطانية اللورد كارينغتون ، لادخال تغييرات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ومرورا بقرار هولندا إقامة علاقات خاصة مع م .ت .ف . ، واعتراف ايرلندا الرسمي بالمنظمة وبمطالب الفلسطينيين باقامة دولة مستقلة ، « فضلا عن الموقف الفرنسي التقليدي والمعادي لاسرائيل . كل ذلك يندمج في إطار اتجاه اوروبي للمبادرة الى انجاز موقف سياسي اوروبي مستقل عن الولايات المتحدة » (ر .إ .إ . ، ٢١و٢٢/٢/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، تشير الاوساط الاسرائيلية الى التنسيق بين الدول الاوروبية بشأن التصريحات المتعلقة بالقضية الفلسطينية . فتصريحات جيسكار ديستان وشميت كلها منسقة مع السوق الاوروبية وايضا مع « الفدائيين » . كما تتخوف تلك الاوساط من الاعداد لمبادرة اوروبية جديدة ، تهدف الى تغيير القرار رقم ٢٤٢ ، مشيرة بذلك الى تصريح الرئيس ديستان الذي قال فيه : « إنه يجب التوقف عن معالجة القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين » ، وهذا يعني ، حسب تفسير تلك الاوساط ، تغييرا لقرار مجلس الامن وادراج قرار اخر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، اي القيام بمبادرة جديدة (**المصدر نفسه** ، ٩و١٠/٣/١٩٨٠) .

ولا تتوقع الاوساط الاسرائيلية طرح المبادرة الاوروبية الجديدة الا بعد السادس والعشرين من شهر ايار المقبل ، وهو الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات حول الحكم الذاتي ، حيث تعتقد الاوساط الاوروبية ان تلك المحادثات ستصل الى الطريق المسدود وستفشل ، ولهذا ستتقدم الدول الاوروبية ، بعد هذا التاريخ ، بمبادرة جديدة تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وبـ م .ت .ف . ممثلا شرعيا له ، على شرط اعتراف المنظمة بقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ بعد تعديله ، وهو الامر الذي يعني الاعتراف باسرائيل بصورة غير مباشرة (**المصدر نفسه**) .

وتبدي الاوساط الاسرائيلية تخوفها من الموقف الالماني الغربي من مشكلة الشرق الاوسط ومن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، حيث تعتقد ان الزعيم الالماني شميت ، الذي كان عليه ان يتوجه الى واشنطن لاجراء محادثات مع الرئيس الاميركي كارتر ، سيبحث موضوع الشرق الاوسط والمبادرة الاوروبية لادخال تعديلات على قرار مجلس الامن . وتؤكد ايضا ان المانيا كانت اول دولة اوروبية تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وانها سبقت فرنسا في هذا المجال ؛ ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ ، تقدم مندوب المانيا الغربية في الامم المتحدة بطلب لمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير . وقد كرر وزير خارجية المانيا هذا الطلب عدة مرات ، وبشكل خاص عندما زار مصر في السنة الماضية ، واثناء محادثاته مع وزير الخارجية

السعودي ، عاد غينشر الى القول : « ان للفلسطينيين الحق القاطع في تقرير المصير » (**المصدر نفسه** ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) . كما تشير الاوساط الاسرائيلية الى ان الهجوم الدبلوماسي على اسرائيل اخذ في الاشتداد ، وان التحليلات التي تسمع في اوروبا الغربية تظهر اسرائيل كدولة معزولة . واشارت ايضا الى تمادي المانيا الغربية في إظهار تأييدها للقضية الفلسطينية بقولها : « وزعت وزارة خارجية المانيا الغربية قائمة تحتوي على ٣٧ تصريحا ، ادلى بها في وقت سابق وزير الخارجية غينشر وممثلون آخرون عن الجمهورية الاتحادية ، بخصوص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم » (**المصدر نفسه** ، ٩و١٠/٣/١٩٨٠) .

ويعقد وزراء خارجية المجموعة الاوروبية مؤتمرا في روما ، حيث يكرسون معظم وقتهم لبحث قضايا الشرق الاوسط والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، كما سيبحثون اقتراح اللورد كارينغتون ، الذي دعا فيه الى تغيير قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وذلك من اجل اشراك م .ت .ف . كطرف معترف به في المفاوضات . وينظر سفراء اسرائيل في عواصم اوروبا الغربية بخطورة الى هذه القضايا ، الامر الذي حدا بهم الى التنبيه الى خطورة هذا العمل والاشارة الى انه يمكن ان يؤدي الى عرقلة عملية السلام . ويعتقدون ان واشنطن قد ضغطت من اجل منع بريطانيا ودول المجموعة الاوروبية من اتخاذ خطوة خطرة كهذه . ولكن الاوساط الاسرائيلية المطلعة تشير الى انه حتى لو تم تأجيل اتخاذ قرار بشأن اقتراح كارينغتون فان هذا لا يعني ، بأي شكل من الاشكال ، الغاءه ؛ حيث ان الدول الاوروبية تتسابق للحصول على مكاسب من الدول العربية ، ولهذا فهي تسعى لارضائها بشتى الوسائل . فمثلا ، صدر في الاونة الاخيرة بيان مشترك في كل من دبلن والبحرين،في اعقاب المحادثات التي جرت بين وزيري خارجية كل من ايرلندا والبحرين ، طالبا فيه بـ « ايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط من خلال التأكيد على ان المشكلة الفلسطينية هي القضية الرئيسية في حل النزاع » (« **دافار** » ، ٢٠/٢/٨٠) . وقد اعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا البيان ، اخطر بيان صدر حتى الان من قبل دولة في المجموعة الاوروبية ، واشارت الى البند الخامس من البيان الذي يقول : ان الطرفين (الايرلندي والبحراني) يعترفان بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة في إطار قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ، وكذلك البند السادس الذي يدعو الى اشراك كافة الاطراف المعنية في المفاوضات للتوصل الى اتفاقية سلام شاملة ، بما في ذلك م .ت . ف . كما جاء في نهاية هذا البند « ان ايرلندا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها ممثلة للشعب الفلسطيني » ، والاخطر من ذلك ، حسب رأي المصادر الاسرائيلية ، هو ما جاء في البند السابع من البيان المشترك ، والذي دعا الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة المناطق ، بما في ذلك القدس . وترى تلك الاوساط ان ايرلندا كانت اول دولة اوروبية تذهب بعيدا في مواقفها من م .ت .ف . ، ولكن ذلك ينطبق ايضا على كافة وزارات الخارجية الاوروبية ، « حيث يوجد لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم مكاتب مستقلة ومعترف بها في كل من فرنسا وبلجيكا ولوكسومبورغ والنمسا وايطاليا وبريطانيا والمانيا الغربية واسبانيا ومالطا والبرتغال وهولندا وسويسرا والسويد » (« **دافار** » ، ٢٠/٢/١٩٨٠) .

ردود الفعل الاسرائيلية على المبادرة الاوروبية

اثار الكلام حول المبادرة البريطانية ردود فعل متفاوتة لدى الاوساط الاسرائيلية ، ولكنها تجتمع حول قاسم مشترك واحد ، الا وهو الاستنكار والقلق ازاء مثل هذه المبادرة . فقد عارض البروفيسور يغئال يادين ، نائب رئيس الحكومة المبادرة البريطانية ، فقال : « انه يجب الانتظار حتى استكمال تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين ينوون القيام بمبادرة ترمي الى تعديل القرار رقم ٢٤٢ ، لكي يزيدوا من المساس باتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين لا يساهمون بذلك في الحل بل يعملون على عرقلة تلك الاتفاقيات » (ر .إ .إ . ، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٠) هذا وينوي يادين القيام بجولة في اوروبا ، خوفا من ان يودي التغير في الموقف الاوروبي الى جر الاميركيين لمواقف مشابهة . ويرى يادين نقطتين في الموقف الاوروبي في هذه الايام : الاولى ، هي المبادرة التي تدعو لها بريطانيا وتتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ ، على الرغم من ان بريطانيا هي التي اقترحت صيغة هذا القرار ؛ والثانية ، هي المبادرة الفرنسية التي تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وهاتان المبادرتان ، حسب راي يادين ، « تتناقضان تناقضا كليا مع مسيرة السلام التي حددها اتفاق كامب ديفيد ... ويجب القول لهم : اذا كنتم فعلا تؤيدون السلام ، فعليكم تأييد القرار

٢٤٢ واتفاق كامب ديفيد ، اما اذا كنتم لا تستطيعون ذلك ، فاننا نطلب منكم عدم المبادرة الى اي شيء » (ر .إ .إ . ، ٧و٨/٣/١٩٨٠) .

وسئل يادين عن رايه في صمت الولايات المتحدة حيال المبادرات الاوروبية ، فقال : « لا ارى ان الولايات المتحدة تقف وراء ذلك . فقد لمسنا هذا الاسبوع وقوع بلبلة لديها ، اضف الى ذلك ان السنة الحالية سنة الانتخابات الرئاسية فيها . واستطيع الافتراض ، انهم لن يؤيدوا تعديل القرار ٢٤٢ في هذه المرحلة ، لمعرفتهم ان هذا سيسيء اليهم داخل الولايات المتحدة وسيعرقل سير المفاوضات السياسية . وعلى الرغم من ذلك لا استبعد قيامهم بمثل هذا العمل . اذا وصلت مفاوضات الحكم الذاتي الى طريق مسدود . اما ان يوحي الاميركيون للبريطانيين بالمبادرة لتغيير القرار ٢٤٢ ، فهذا ما لا ارجحه لان الاميركيين لا يؤيدون مثل هذا التعديل ، واذا فكروا بذلك فانهم سيلجأون اليه بواسطة الضغط على اسرائيل » (**المصدر نفسه**) ..

كما عبر وزير العدل الاسرائيلي شموئيل تمير ، عن رايه فيما اذا كانت الولايات المتحدة تقف وراء الخطوات الاوروبية ، فقال : « ارجو الا يكون الامر كذلك . ولكن يجب ان يكون واضحا للجهات الدولية ، ان اتفاق كامب ديفيد ومفاوضات الحكم الذاتي تعتمد على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن ، والذي لم نقبله بسهولة . فاذا عدل هذا القرار ، فسيحذف احد اسس اتفاقات كامب ديفيد ، وبالتالي مفاوضات الحكم الذاتي ، وسيعرقل ذلك المسيرة السلمية . وتمتلك الولايات المتحدة امكانية قاطعة لمنع هذا التعديل باستخدام الفيتو الاميركي . وارجو ان تأخذ جميع الجهات الاميركية بالاعتبار ، انه في حال اجراء تعديل على القرار ٢٤٢ ، فان ذلك سيعرض المسيرة التاريخية الهامة التي تشارك فيها كل من اميركا ومصر واسرائيل للخطر ، ... لذا ارجو الا تقف اميركا وراء عمليات جس النبض التي تمارسها الدول الاوروبية . والعنصر القاطع في هذا الموضوع ليس الدول الاوروبية مع اهميتها ، بل الولايات المتحدة التي تقود وتتزعم الدول الاوروبية ، والقادرة على اتخاذ القرار في القضايا المصيرية ... » (ر .إ .إ . ، ٦و٧/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، ناقش الكنيست هذا الموضوع ، وتفاوتت ردود الفعل لدى اعضائه ، فأشار آبا إيبان الى ان الخطأ الذي وقعت فيه الدول الاوروبية يكمن في منح الشرعية لجهات فلسطينية دون ان تغير هذه الجهات مواقفها ، وبهذا تتسبب اوروبا ، حسب رايه ، في الاضرار باحتمالات اخرى لعقد اتفاقيات سلام اضافية (« **هآرتس** » ، ٧/٣/١٩٨٠) . كما علق عضو الكنيست زلمان شوفال (الليكود) ، في خطاب القاه ، على المبادرة الفرنسية والاوروبية بشأن الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، بقوله : « ان هذا شعار يمثل راس الحربة لاقامة دولة فلسطينية ـ تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي ستعرض وجود اسرائيل للخطر » (**المصدر نفسه**) . كما رفض عضو الكنيست امنون روبنشتاين مواقف الدول الاوروبية بشأن اقامة دولة فلسطينية ، وذلك لانه ، حسب رايه ، « لا يوجد لها اي مبرر ، وانها تعرض للخطر وجود الدولة اليهودية » (**المصدر نفسه**).

وتحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، حول هذا الموضوع ، خلال اجتماعه باعضاء لجنة شؤون اللاجئين التابعة للمجلس الاوروبي ، فأكد مجددا ان اسرائيل تعارض ، مهما كلفها الامر ، منح الفلسطينيين حق تقرير المصير ، الذي سيؤدي ، حسب رايه ، الى اقامة دولة فلسطينية . واشار الى الموقف الاميركي من ذلك بقوله : « هناك بيان واضح من الولايات المتحدة يعارض اي تغيير لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وقد وصلنا ذلك البيان بالسبل الدبلوماسية ، وارجو ان يكون كما وصلنا ، لان قرار مجلس الامن اساس اتفاق كامب ديفيد . فاذا سقط هذا الاساس لا يبقى ما نبحثه » . (ر .إ .إ . ، ٧و٨/٣/١٩٨٠) . كما اشار بيغن الى الموقف الاوروبي ، المناوىء لاسرائيل ، فقال : « بدات [الدول الاوروبية] تتحدث عن تقرير المصير لعرب [الضفة الغربية] وقطاع غزة . والمتعارف عليه ان تقرير المصير يعني تفسيرا واحدا ووحيدا هو اقامة دولة فلسطينية . وقد قلت للجنة شوون اللاجئين التابعة للمجلس الاوروبي ، ان هذا خطر على وجودنا ، وعلى العالم الحر ، ونحن لا ولن نوافق على هذا . ويمكنني القول باختصار ، اننا نعرف الاسباب التي دفعت بعض الدول والرؤساء للادلاء بمثل هذه التصريحات . فمسألة النفط تقف وراء هذه الاشياء . ولا انفي ان مشكلة التزود بالنفط مشكلة جدية . لكنها بالنسبة لهم مشكلة سياسية ، اما تقرير المصير بالنسبة لنا فهو قضية بقائنا ... » (**المصدر نفسه**) . وانتقد شمعون بيرس ، زعيم المعارضة ، الرئيس الفرنسي بشدة ، وقال : « انه امتنع عن زيارة اسرائيل ، ولكنه لم يمتنع عن توجيه

انتقادات ضدها ، كما لم يمتنع عن دعوة العرب لاتخاذ مواقف متطرفة ، دون الالتفات الى ما اذا كانت قضيتهم عادلة ام لا » (المصدر نفسه ، ٥و٦/٣/١٩٨٠) .

ردود الفعل الاسرائيلية على قرار مجلس الامن

اثار قرار مجلس الامن الاخير ، بشأن معارضة انشاء المستوطنات والدعوة الى تفكيكها ، ردود فعل عنيفة لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية . وقد ادانت تلك الاوساط الجهات التي كانت وراء ذلك القرار ، في حين وجدت اطراف اخرى في الحكومة الاسرائيلية ، ادانت تصرفات الحكومة بشأن الاستيطان ، وحملتها مسؤولية اتخاذ مثل هذه القرارات . وقد علق زعيم المعارضة الاسرائيلية شمعون بيرس ، على هذا القرار ، فوصفه بانه طعنة لعملية السلام . وان مثل هذه القرارات تدفع الدول العربية للتصلب في مواقفها . واما النائب يهودا بن ـ مئير فقد وصفه بأنه : « امز خطر لم يقع مثله منذ حرب الايام الستة . وجميع التبريرات التي يقدمها الاميركيون ، مكشوفة لكل من يعرف طريقة عمل الاميركيين ... واعتقد ان دولة اسرائيل تواجه واحدا من اخطر مفارق الطرق التي واجهتنا . واذا لم نوضح اننا قادرون على الرد العملي والسياسي ، لا بالاقوال والبيانات فقط ، واذا لم نوضح للولايات المتحدة ان عليها ان تقرر مع اي جانب تقف ، فاني ارى بكل اسف ، اننا نزيد الوضع خطورة ولا نخفف الوطأة » (ر . إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة اخرى ، رد إسحاق رابين على هذا القرار ، فأشار الى انه « اخطر قرار يتخذه [مجلس الامن] منذ حرب الايام الستة ، وان تأييد ادارة كارتر له يشكل انحرافا خطرا عن الالتزامات التي اعطتها الولايات المتحدة لاسرائيل » (هآرتس » ، ١٩٨٠/٣/٧) . وقد ذكر رابين اربع نقاط رئيسية قال انها تحظى باجماع قومي ، وان من الممكن الحصول على تأييد الجمهور في الولايات المتحدة حولها : اولها ، عدم الانسحاب الى خطوط حزيران ١٩٦٧ ؛ وثانيها ، لا للدولة الفلسطينية ؛ وثالثها ، لا مفاوضات مع م . ت . ف . ؛ ورابعها ، عدم تقسيم مدينة القدس (المصدر نفسه) .

وقرر مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، القيام بحملة اعلامية واسعة ، ضد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، كما ظهرت من خلال التصويت في مجلس الامن ، وذلك بالرغم مما اعلنه الرئيس كارتر بعد يومين من التصويت من انه تم نتيجة الخطأ الناجم عن سوء الاتصال مع المندوب الاميركي في الامم المتحدة . وقال هربرت برنار ، احد الرؤساء المؤتمرين واحد زعماء الموتمر الصهيوني العالمي : « ان تفسيرات كارتر تذكرنا بأيام نيكسون ، وان احدا لا يصدق مثل هذه الاقوال . ولا استطيع الاقتناع بأن سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، لم يكن يعرف بالضبط ما هي سياسة بلده ازاء مشكلة القدس » (ر . إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) .

كما تنبأ البعض بأن يؤدي قرار مجلس الامن الى زيادة الضغط الاميركي على اسرائيل من اجل القيام بتنازلات بشأن مدينة القدس ، وبصورة خاصة لاشراك سكانها في انتخابات مجلس الحكم الذاتي . ويقول حغاي اشد بهذا الصدد : « يبدأ الضغط عن طريق التهديد والمساومة ، ومن ثم اخلاء الاحياء اليهودية من سكانها ونقل السلطة عليها الى السكان العرب » (« دافار » ، ٤/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، واجهت سياسة بيغن الاستيطانية حملة عنيفة من داخل الحكومة والكنيست ؛ فقد وصفت بأنها كانت مسؤولة عن اتخاذ مثل هذا القرار ، حتى ان بعض الجهات الاسرائيلية المسؤولة ابدت موقفا مناقضا لموقف بيغن من المفهوم الحقيقي لاقامة مثل تلك المستوطنات . فقد اعلن وزير الدفاع عيزر وايزمن ، في كلمة له في جلسة الحكومة : « ان المستوطنات في [الضفة الغربية] ليست ضرورية من الناحية الامنية » ، وبهذا يكون وايزمن قد تقدم بطرح جديد يمكن ان تكون له انعكاسات بعيدة المدى على مفاوضات الحكم الذاتي وعلى المحادثات بشأن وضع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية » (عوزي بنزيمان ، « هآرتس » ، ٥/٣/١٩٨٠) . واشارت صحيفة « دافار » ، في افتتاحيتها يوم ٢٢/٢/١٩٨٠ ، الى ان قرار مجلس الامن ومعه هذه الورطة التي زجت فيها اسرائيل ، انما جاء بسبب سياسة الحكومة الضارة بشأن المستوطنات ؛ هذه السياسة التي تعارضها اغلبية سكان اسرائيل ، « وانها لا تساهم مطلقا في تقوية اسرائيل امنيا ، او تساهم على تدعيم العلاقة مع السكان العرب في المناطق ، او في توثيق العلاقة بيهود العالم » .

التصويت والسياسة الاميركيين

اثار التصويت الاميركي في مجلس الامن ، اثناء اقتراعه الاخير بشأن المستوطنات الاسرائيلية ،

موجة عارمة من الانتقادات والتساؤلات . وقد تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية حتى بعد الايضاح والتراجع الذي تقدم به الرئيس الاميركي ، حيث تعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان هذه السياسة مدروسة ومخطط لها ، وهي ترمي الى جس النبض لدى الاسرائيليين . وقد اثار هذا التصويت ، من جهة اخرى ، موضوع السياسة الاميركية بصورة عامة تجاه اسرائيل ، مشيرة (الاوساط الاسرائيلية) بذلك الى بداية فترة صعبة في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية . وفيما يلي اهم ردود الفعل الاسرائيلية على التصويت الاميركي وعلى مجمل السياسة الاميركية .

اعلن رئيس الحكومة مناحيم بيغن امام الكنيست ، قبوله ، بفائق الاحترام ، توضيحات الرئيس كارتر القائلة بحدوث خلل في الاتصال بممثله في الامم المتحدة ، وقال : « علينا ان نتساءل بصراحة ، ما اذا كانت العبارة التي وقع فيها الخطأ هي العبارة الوحيدة المعادية لاسرائيل في قرار مجلس الامن ؛ اذ ان في القرار عبارات اخرى تذكر القدس وتتناقض واتفاقات كامب ديفيد . وقد ايدت الولايات المتحدة هذه العبارات ، دون ابداء اي تحفظ (ر . إ . إ . ، ٥و٦/٣/١٩٨٠) .

وجاء في بيان الحكومة الاسرائيلية ، بعد جلستها المخصصة لمناقشة موضوع التصويت ؛ « ان تأييد ممثل الولايات المتحدة لقرار مجلس الامن ، يثير الاستياء العميق والاحتجاج الشديد ، في اوساط شعب اسرائيل » . ووجه الوزراء اتهامهم للادارة الاميركية ، وشكهم في مدى صحة فحوى الرسالة الخاصة التي بعث بها الرئيس كارتر لرئيس الحكومة . فالوزير موشي نسيم مقتنع بأن المصالح النفطية هي التي دفعت لتأييد هذا القرار ، لا مسألة المستوطنات ، لان المطالبة ، حسب رايه ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، ليست مرهونة بهذه المستوطنة او تلك . واما نائب رئيس الحكومة ارليخ فقال : « اذا كان الرئيس كارتر يجرؤ على القيام بخطوة كهذه عشية الانتخابات ، فما الذي سيكون عليه مصيرنا بعدها » (ر . إ . إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) . ومن جهة ثانية ، لم يقبل وزير الداخلية يوسف بورغ بتراجع الرئيس كارتر واعتذاره ، حيث اشار الى ان البند الذي جاء في قرار مجلس الامن حول تفكيك المستوطنات ، لا يشكل الا واحدا من تسعة بنود ؛ فكارتر لم يتحفظ ، حسب رايه ، على البند الاول الذي ينص على : « ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة غير شرعية » . كما لم يتحفظ على البند الثاني الذي يقول : « ان سياسة حكومة اسرائيل لتوطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه المناطق ، انما هي خرق فاضح للبند الرابع من ميثاق جنيف ، وكذلك عقبة خطرة في طريق احلال السلام في الشرق الاوسط » . ويعتبر بورغ ان هذا النص مأخوذ من الميثاق الوطني الفلسطيني حول المهاجرين الجدد . كما يقول بورغ ان الولايات المتحدة لم تتحفظ على البند الذي يقول « ان كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل من اجل تغيير التركيب السكاني والمادي والمؤسسات في المناطق العربية المحتلة ، ينقصها المبرر القانوني » (يوسف حاريف ، « **معاريف** » ، ٧/٣/١٩٨٠) . ثم يخلص بورغ من كل ذلك الى القول بأنه لا يحق للولايات المتحدة ، بعد كل هذا ، ان تكون وسيطا في مفاوضات الحكم الذاتي .

وهناك من يرى ان التصويت الاميركي بداية تحول جديد في السياسة الاميركية ؛ هذه السياسة « التي لا تتفق كثيرا مع السياسة الاسرائيلية » . وقد استند من يرون هذا الى اقوال مندوب اميركا الدائم في الامم المتحدة دونالد ماكهنري ، لدى زيارته لاسرائيل ، حيث قال لعيزر وايزمن ، بصورة قاطعة ، « ان الاستيطان اليهودي في الخليل لا يتفق مع الاستعداد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي بصورة ناجحة ... وان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار في السير مع اسرائيل ما دامت تطبق سياسة الاستيطان هذه » (اريه تسيموكي « **يديعوت احرونوت** » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

وتشير المصادر الاسرائيلية الى ان الاميركيين لا يخفون استياءهم من عدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ، وانه يبدو لهم ان المفاوضات لن تنتهي في موعدها المقرر . ولهذا فهم معنيون بطرح مبادرات جديدة من اجل ضمان احراز تقدم ما في هذا الشأن . ومن جهة ثانية ، هناك بعض الاوساط ، ذات الشأن في الادارة الاميركية ، ترى وجوب توجيه ضغط ما للتقدم في معالجة الموضوع الفلسطيني ، (**المصدر نفسه**) .

وقد لمحت بعض الجهات الاسرائيلية الى وجود سياسة اميركية جديدة ، تم فهمها من خلال زيارة ماكهنري للمنطقة ومن خلال الاسئلة التي طرحها على رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ، وتمثلت في الاستفسار عن مدى ضرورة المستوطنات واهميتها ، ثم عما يمكن ان يحدث اذا توقفت المفاوضات مع

مصر ، وخاصة الخلاف حول المسألة الفلسطينية ، وهل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع بعض الشخصيات الفلسطينية او مع فلسطينيين ضمن الوفد الاردني ، ثم هل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع عرفات اذا غير مواقفه ، ثم ماذا ستكون انعكاسات فشل مفاوضات الحكم الذاتي على علاقات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة . وتعتبر تلك الجهات أن طرح مثل هذه الاسئلة انما يعتبر تبدلا في السياسة الاميركية التي اصبحت تعتقد ان المستوطنات تعرقل مفاوضات السلام ، وكذلك مطالبة اسرائيل باظهار استعدادها للتفاوض مع الفلسطينيين المستعدين لذلك . كما تفهم هذه الجهات : « ان ماكهنري يعتقد أن على اسرائيل ان تجري مفاوضات مع م .ت .ف . ، وعدم تجاهلها كشريك في **المفاوضات** » (**فولص** ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) . ويخلص فولص الى القول : « ان امكانية طرح املاء اميركي باتت اكثر واقعية في هذه الظروف اكثر منها قبل نصف سنة » .

سحب اميركية في سماء اسرائيل

يرى البعض ان هناك اتفاقا اميركيا ـ اوروبيا على توزيع الادوار ؛ فالسياسيون الاوروبيون يطرحون مبادرات جديدة بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، مثل تعديل القرار ٢٤٢ ، والمفاوضات مع م .ت .ف . وتعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان الاميركيين لا يرفضون المبادرات الاوروبية ، ولكنهم يحبذون تجميدها ؛ وهدفهم من ذلك هو عدم المساس بمفاوضات الحكم الذاتي ، ويعلق دانيال بلوخ على ذلك بقوله : « ان الادارة الاميركية لن تتأخر عن توجيه ضغط على اسرائيل اذا ما رات ضرورة حيوية لذلك ، كما فعل الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦ » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) . ويشير المعلق نفسه الى ان المصلحة الاميركية الحيوية هي التقرب من العالم الاسلامي للوقوف في وجه التوسع السوفياتي والراديكالية والخمينية ، وان مثل هذا التقارب لن يتم الا على حساب التحرك الاسرائيلي في المجال الفلسطيني . كما يقول المعلق ان اميركا ستكون مضطرة لتوجيه ضغط على اسرائيل نظرا لانه لم يتم ، خلال الشهور التسعة من المفاوضات حول الحكم الذاتي ، اي تقدم في المسائل الجوهرية ، وان اي تقدم لن يطرا بصورة « تطوعية » ، وانما عن طريق الضغط والتدخل الشخصي للرئيس كارتر . ويؤكد ايضا ان بداية الضغط الاميركي قد تمت بالفعل عندما لم تستجب الادارة الاميركية لكافة مطاليب اسرائيل من المساعدة ، وكذلك تأجيل تزويدها بالاسلحة (**المصدر نفسه**) .

ويرى حاييم تسادوك في تصويت الولايات المتحدة الى جانب قرار مجلس الامن انه مقدمة لاحتمال معاقبة اسرائيل ، وبداية تحول في سياستها ؛ فيشير الى ان الولايات المتحدة كانت تسمي المناطق « بالمناطق المحتفظ بها » وهي العبارة المأخوذة من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واما الان ، فهي تتحدث عن « المناطق الفلسطينية والمناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » . ويرى ان استخدام مثل هذا الاصطلاح يتناقض مع اتفاقية كامب ديفيد . كما ان القدس تم ذكرها على انها جزء لا يتجزا من « الاراضي الفلسطينية » . ولا يتجاهل القرار وضع القدس كعاصمة لاسرائيل فحسب ، وانما ينص على عكس ذلك تماما (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) ويعتقد سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة ، سيمحا دينتس ، ان موقف اميركا الجديد لا يعتبر كالمواقف السابقة ، التي وجهت فيها الانتقادات الى اسرائيل ، وانما ينطوي على موقف جديد وسياسة جديدة ، ويرى ان هناك اربعة امور جديدة في التصويت الاميركي على قرار مجلس الامن : اولها ، المطالبة بايقاف انشاء المستوطنات الجديدة وايضا ايقاف توطين الاسرائيليين كأفراد في المناطق المحتلة ؛ وثانيها ، المطالبة بتفكيك المستوطنات القائمة ، هذه المطالبة التي لم تطرح من قبل في اية مفاوضات مع الاميركيين اثناء المفاوضات حول اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية مع مصر ؛ وثالثها ، المطالبة بايقاف الاستيطان في القدس وتفكيك ما بني في شرقيها ؛ ورابعها ، مطالبة مجلس الامن كافة الدول عدم تقديم المساعدة الى اسرائيل التي يمكن ان تستغلها لمصلحة الاستيطان في المناطق . ويرى دينيتس ان الولايات المتحدة تقف الى جانب المصريين بالنسبة لمسألتين رئيسيتين في المفاوضات ، الاولى : مطالبتهم بضم القدس الى الحكم الذاتي ، حيث جاء التصويت الاميركي الذي يقول ان حكم شرقي القدس ينطبق عليه حكم بقية المناطق ؛ والثانية تتعلق بمستقبل المستوطنات التي اقيمت في المناطق المحتفظ بها ؛ فقد قالت الولايات المتحدة ، حتى الان ، ان هذا الموضوع متروك للمفاوضات ، واما الان فانها تقول : يجب تفكيكها (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) .

وعلق رئيس الحكومة الاسرائيلية الاسبق اسحاق رابين على ذلك بقوله : « ان السياسة الاميركية ، كما اوضحها لي الرئيس كارتر في اذار ١٩٧٧ ، تنص على ان السلام يجب ان يكون شاملا وعاما مع كافة الدول المجاورة في آن واحد . وان على اسرائيل ، لقاء ذلك ، ان تقوم بالانسحاب الكامل ، بما في ذلك التخلي عن هضبة الجولان وسيناء . واما بالنسبة للضفة والقطاع ، فقد عبر الرئيس عن استعداده لاجراء بعض التعديلات الطفيفة . ومن هنا فان كافة المستوطنات غير شرعية وتشكل عقبة امام السلام ، ولهذا يعتقد الاميركيون ، ان مصيرها الاقتلاع . وحسب المفهوم الاميركي ، من المشكوك فيه ان الطريق الجديد الى القدس سيكون ضمن دولة اسرائيل . (« **عل همشمار** » ، ٢٢/٢/ ١٩٨٠) .

الحكم الذاتي

تطرق السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، افرايم عفرون ، الى الموقف الاميركي الحالي من السياسة الشرق اوسطية ، وذلك خلال اشتراكه في جلسة الحكومة ، فأشار الى ان الولايات المتحدة لا تضغط على اسرائيل لايجاد حل لما يسمى « المشكلة الفلسطينية » كما يقول ، وانما تضغط بشأن التقدم في مجال المفاوضات حول الحكم الذاتي ، ولكنه اشار من ناحية اخرى الى ان الولايات المتحدة تعني المشكلة الفلسطينية . وقال ايضا : « انه بالرغم من عدم وجود علاقة بين غزو افغانستان وبين المشكلة الفلسطينية ، فان العلاقة قد ظهرت بسبب الاهمية التي تعلقها الولايات المتحدة اليوم على الدول الاسلامية ومواقفها من الاتحاد السوفياتي ، بعد عملية غزو افغانستان » (« **عل همشمار** » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

وهناك بعض الاوساط في الادارة الاميركية ، حسب المصادر الاسرائيلية ، تعتقد بامكانية تجاوز مشروع الحكم الذاتي . وقد اكدت تلك المصادر الاميركية ان الملك حسين سيقوم بزيارة رسمية لواشنطن في الشهر المقبل ، في محاولة من قبل الادارة الاميركية لمصالحة الاردن وتحسين العلاقات التي ساءت بين الدولتين ، في اعقاب التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . وستتركز المحادثات التي تعلق عليها الادارة الاميركية اهمية كبرى ، على امكانية اشراك الاردن في حل القضية الفلسطينية . ومن المعتقد ان الادارة الاميركية بادرت لتوجيه الدعوة الى الملك حسين ، بعد ان تم التوصل في واشنطن الى القناعة « بان مسيرة كامب ديفيد لن تتقدم دون اشراك الاردن . ويعتقد بعض موظفي الادارة [الاميركية] ، ان الامل باشراك شخصيات فلسطينية في المستقبل المنظور ، سيكون ضعيفا دون موافقة الملك حسين او م .ت .ف . . كما يعتقدون ان مفاوضات الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر قد تفشل في شهر ايار . والتقدير السائد انه ربما يمكن تجاوز مشروع الحكم الذاتي وربما ايضا م .ت .ف . ، عن طريق الملك حسين » (ر .إ .إ . ، ١١ و١٢/٣/١٩٨٠) .

ويلاحظ ان الولايات المتحدة قد تقدمت ببعض المقترحات الجديدة التي تتعلق بمصادر المياه بعد تحقيق الحكم الذاتي . فقد اشار المعلق العسكري لصحيفة « هآرتس » ، زئيف شيف ، الى ان الولايات المتحدة اقترحت عدم السماح للمستوطنات الاسرائيلية وكذلك معسكرات الجيش استخدام المياه الموجودة في المناطق بعد تطبيق الحكم الذاتي ، وانما يجب عليها ان تنقل المياه من اسرائيل بواسطة انابيب خاصة او بأية طريقة اخرى . وقد تقدمت الولايات المتحدة بهذا الاقتراح خلال مفاوضات لاهاي ، التي رفضت من قبل اسرائيل بصورة قاطعة . كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح اخر يتعلق باللجنة الامنية ، التي يقترحون تشكيلها ، واشتراك كافة الاطراف بها ؛ فقد اقترحوا ان تكون مسؤولة عن شؤون النظام والامن الداخليين ، وايضا عن الامن العام على الحدود ، وعن عملية تمركز الجيش الاسرائيلي . وقد عاد الوفد الاسرائيلي من تلك المحادثات وهو مستاء للموقف الاميركي خلالها (زئيف شيف ، « **هآرتس** » ، ٢/٣/١٩٨٠) .

كما وجهت بعض الانتقادات الى مشروع الحكم الذاتي ، واعتبر « مصيدة » خطرة ، سوف تنغلق على بيغن وعلى دولة اسرائيل بأسرها ، وانها مصيدة مزدوجة سينجم عنها في النهاية دولة فلسطينية مستقلة بكل ما تعنيه الكلمة بعد مرور الفترة الانتقالية ، وسينجم عن ذلك ايضا مخاطر امنية وسياسية خطرة حتى خلال الفترة الانتقالية .

ففي تلك الفترة ، حسب راي حفاي اشد ، سوف يكون الحكم الذاتي قاعدة ومظلة للعمليات « التخريبية » بشتى انواعها ، في الوقت الذي تكون فيه اجهزة الامن الاسرائيلية مكبلة ومقيدة وعاجزة عن القيام بأي عمل او رد فعل . « كما ان الحكم الذاتي سوف يكون بؤرة للضغط الاميركي المتزايد

باتجاه انشاء الدولة الفلسطينية . كما وان ذلك سوف يؤدي تلقائيا الى تسميم العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة ، وسيرافق ذلك قطع المساعدات وتحويلها من اسرائيل الى مصر والدول العربية الاخرى » (حفاي اشد ، « دافار » ، ٤/٣/١٩٨٠) .

ويوكد بعض المعلقين ان بيغن سيكون مضطرا الى اتخاذ قرار ، خلال الاسابيع القريبة ، اي حتى السادس والعشرين من ايار ، اذا كان مستعدا للتنازل بشأن الحكم الذاتي وبصورة خاصة فيما يتعلق بالقدس . لان مدينة القدس ، حسب اعتقادهم ، هي مفتاح تحقيق الحكم الذاتي ، وان مسألة اشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي هي التي ستحسم مصير مشروع الحكم الذاتي (المصدر نفسه) .

تطبيع العلاقات مع مصر

استمرت خلال الفترة الاخيرة عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل . وتم في هذا الصدد استكمال اسرائيل لمقترحاتها بشأن اتفاقية اقتصادية وتجارية مع مصر . فقد انتهت لجنة برئاسة المدير العام لوزارة المالية يعقوب نئمان ، من اعداد مسودة لتلك الاتفاقية تتألف من عشرين بندا ، ينص الاول منها على الغاء حواجز المقاطعة واقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية . كما تم اقتراح فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات كما هو متبع في البلدين ، وانه ستتم خلال الشهور الاربعة الاولى بعد توقيع الاتفاقية ، تخفيضات متبادلة في مجال الجمارك بين الدولتين . كما اقترحت اسرائيل اقامة علاقة مباشرة بين البنوك المركزية في البلدين ، وفتح حسابات متبادلة ، وكذلك التنسيق في مجال الشرطة منعا لعمليات التهريب ، بالاضافة الى اقامة المعارض وتشجيع عمليات الدعاية والتعاون في مجال العمل والتأمين والصحة والصناعة والزراعة . كما اقترحوا ايضا انشاء مجلس مشترك للتعاون الاقتصادي على مستوى الوزراء لمتابعة تنفيذ الاتفاق . (« دافار » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) ، الى جانب تبادل الرحلات الجوية بين اسرائيل ومصر ، والتي تمت بصورة منتظمة خلال الفترة الاخيرة .

حمدان بدر

قضايا دولية

الموقف من القضية الفلسطينية بين أوروبا ديستان وأميركا كارتر

بدأ شهر اذار (مارس) بقرار مجلس الامن ضد الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة ، وهو القرار الذي اثار حوله ضجة كبيرة ، لم تكن بسبب مضمونه ، بقدر ما كانت بسبب تصويت الولايات المتحدة لصالحه أولا ، وكانت الضجة اكبر بسبب تنصل الرئيس الاميركي كارتر من هذا التصويت بعد ذلك . لكن قضية الاستيطان الاسرائيلي لم تكن فقط محورا لهذا الحدث في الامم المتحدة وخارجها ، بل كانت أيضا محورا تتبلور حوله محاولات اوروبا الغربية تكوين موقف اكثر تقدما من القضية الفلسطينية ، أيا كانت الاختلافات في تفسير دوافع هذه المحاولات الاوروبية .

لهذا ، قد يصعب فصل تأثيرات حدثين بارزين في هذا الشهر ، متصلين أتصالا مباشرا بمشكلة الاستيطان الاسرائيلي ، وبالتالي بصلب القضية الفلسطينية ، هما . قرار مجلس الامن والملابسات التي احاطت به ؛ وجولة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في عدد من العواصم العربية الخليجية وغير الخليجية . وهي جولة أحاطتها أيضا ملابسات الحديث عن مبادرة أوروبية غربية جديدة بشأن أزمة الشرق الأوسط . وفي كلا الحدثين يظهر بوضوح ان الموقف من القضية الفلسطينية يحتل المكان الاول في الاهتمام الاوروبي ، ويحتل مكان المشكلة الاولى في مواجهة الادارة الاميركية بين مشكلات السياسة الخارجية المطروحة انتخابيا على

الرأي العام الاميركي بتياراته المختلفة .

لهذا أيضا ، ترتبط ملابسات قرار مجلس الامن والتصويت الاميركي عليه ، بالتطورات الداخلية للانتخابات الاولية للرئاسة الاميركية ، الامر الذي يدفع بالقضية الفلسطينية ، موضوعيا ، الى المقدمة بين القضايا المطروحة على الشعب الاميركي بالحاح لم يسجل من قبل بالنسبة لهذه القضية . كذلك لا ترتبط ملابسات جولة جيسكار ديستان فقط بالعلاقات العربية ـ الاوروبية عامة والعلاقات الفلسطينية ـ الاوروبية خاصة فحسب ، بل ترتبط أيضا بعلاقات أوروبا الغربية بالولايات المتحدة في جوانبها الاستراتيجية (العسكرية) والسياسية والاقتصادية (النفطية على الاقل) . ومن هنا أهمية القاء الضوء على النظرة الاميركية تجاه نتائج جولة الرئيس الفرنسي العربية الخليجية ، وما طرح اثناءها من مواقف فرنسية وأوروبية ، وأيضا القاء الضوء على تأثير الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين في أوروبا الغربية ، الامر الذي تتيحه ، بشكل خاص ، ملابسات زيارة مستشار المانيا الغربية هيلموت شميث للولايات المتحدة في اوائل هذا الشهر (اذار) ، والتي اكدت مصادر الطرفين ، الالماني والاميركي ، أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان على رأس جدول الاعمال فيها .

القرار ... والتنصل

اقترع مجلس الامن بالموافقة اجماعيا ، بعد مشاورات مكثفة بين الدول الاعضاء في المجلس وفي الامم المتحدة (٣/١) على قرار ينذد باقامة مستوطنات يهودية في الاراضي العربية المحتلة ، ويصفها بأنها خرق فاضح للاتفاقات الدولية . ونص القرار على ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل « بصدد تغيير الشخصية المادية والتركيب السكاني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ، هي اجراءات لا تتمتع بأي أساس قانوني » .

كما نص القرار على أن قيام اسرائيل بتوطين بعض سكانها والمهاجرين الجدد في تلك الاراضي ، هو خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، ويشكل أيضا عقبة خطرة في طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . وندد القرار ، بشدة ، باستمرار اسرائيل في هذه السياسة ، ودعاها الى « تفكيك المستوطنات القائمة حاليا ، والتوقف عن اقامة مستوطنات جديدة » . كما دعا القرار كافة الدول الى عدم تقديم اية مساعدة لاسرائيل من شأنها ان تستخدمها بشكل محدد في بناء المستوطنات .

صوتت الولايات المتحدة الى جانب هذا القرار ، بعد تأجيل بناء على طلب مندوبها دونالد ماكهنري ، لم يلبث بعده ان أوضح انه تلقى الضوء الاخضر من واشنطن للتصويت لصالح القرار « حتى لا تظهر الولايات المتحدة في موقف المعارض الوحيد للعرب في هذه المسألة » . ومن الطبيعي أن هذا التصويت الايجابي من جانب الولايات المتحدة لم يكن مفاجئا ، نظرا لما سبقه من مشاورات ومداولات اتضحت خلالها ملامح موقف أميركي ينطوي على استياء شديد من عناد اسرائيل في مواصلة سياسة الاستيطان . وبطبيعة الحال ، فقد اجتذب هذا التصويت الاميركي ردود فعل ايجابية عديدة من عواصم العالم ، خصوصا من أوروبا الغربية التي تشعر دائما بأن سياسة واشنطن المؤيدة لاسرائيل على طول الخط ، تعرضها (اي أوروبا الغربية) أكثر من غيرها لردود فعل سلبية من جانب العرب .

وعلى سبيل المثال ، فقد كتبت صحيفة «الغارديان» البريطانية الناطقة بلسان حزب الاحرار (١/٣) أن هذه هي أول مرة تقترع الولايات المتحدة فيها في صف قرار مثل هذا ، وتضم صوتها بوضوح الى سائر الاصوات المنتقدة لاسرائيل . وذهبت « الغارديان » الى تفسير هذا التحول الاميركي بأنه يرجع الى رغبة الولايات المتحدة بعد احداث افغانستان في « الظهور بمظهر التودد للاسلام » . واختتمت تعليقها قائلة . « ان الولايات المتحدة قد ضمت الان جهودها لجهود المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تريد لمفاوضات الحكم الذاتي ان تحرز تقدما معقولا » .

ولعل الامر الملفت للنظر ان التصويت الاميركي ضد اسرائيل في مجلس الامن لم يؤد الى حملة هجومية كبيرة في وسائط الاعلام ، بالقدر الذي يمكن توقعه كنتيجة لمثل هذا التحول بالتصويت لاول مرة ضد اسرائيل ، ولكن فجأة حدث ما جر أقسى انواع ردود الفعل والتعليقات .

« لم يحدث خلال الاعوام الاخيرة ان كانت الولايات المتحدة موضوع استهزاء واحتقار لهذه الدرجة » . كان هذا وصف مجلة « تايم »

الامريكية (١٧ /٣) لهزلة التصويت الامريكي في مجلس الامن مع قرار وقف سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، وتراجع الرئيس الاميركي كارتر عن هذا التصويت على أنه تم بطريق الخطأ(...) .

واذا كانت الولايات المتحدة قد جعلت نفسها موضوع استهزاء واحتقار مرات عديدة ، خلال العقدين الماضيين ، فيما يتعلق بقضايا كثيرة ، خاصة مواقفها من قضايا التحرر الوطني ، فاننا نستطيع ان نلمس مدى ادراك الرأي العام الاميركي ، هذه المرة ، لعمق الخطأ الذي وقع فيه كارتر عندما أوقع الدبلوماسية الاميركية وأجهزتها وهيبة الولايات المتحدة معا في هذا الدرك ، الأمر الذي جعل رد الفعل الاميركي نفسه يبلغ الحد الذي تعبر عنه عبارة مجلة « تايم » الاميركية .

وما تقوله مجلة « تايم » لا يمكن ان يوصف بأنه تأييد للعرب فضلا عن ان يكون معاديا لاسرائيل ، فان لروايتها هذه القصة ، تحت عنوان « مهزلة التصويت في الامم المتحدة » تكتسب اهمية خاصة . فهي بدأت بالتساؤل . اهو تراجع مذهل ام خطأ في الاتصالات ؛ وسردت الوقائع كما يلي . وقف السفير دونالد ميلا ، مندوب جامايكا ورئيس مجلس الامن للشهر الحالي (اذار ـ مارس) ،وتوجه الى مجلس الامن قائلا . أعرض للتصويت الان مشروع القرار المرفق بالوثيقة رقم س . / ٧٢٨٣١ . ورفع اعضاء المجلس ايديهم للتصويت على القرار . ثم اعلن الرئيس نتيجة التصويت . « ١٥ صوتا لصالح القرار ولم يعترض احد ولم يمتنع احد ». وتوجه السفير الاميركي (دونالد ماكهنري) الى المجلس ، يتحدث في اعتزاز قائلا . « انه لمن دواعي سعادة الوفد الاميركي ان عبر المجلس عن رأيه بالاجماع تجاه هذه المسألة الهامة » . لقد كانت بالفعل مناسبة لها دلالتها التاريخية . فلأول مرة تؤيد الولايات المتحدة قرارا ينتقد اسرائيل بهذه الحدة . فهل هذا ما حدث بالفعل ؟ بعد مرور يومين أصدر الرئيس كارتر بيانا مذهلا ، يقول فيه ان التصويت الاميركي حدث خطأ . فما الذي يمكن ان يكون قد حدث ؟ لقد عكفت الدبلوماسية الاميركية قرابة شهر على دراسة مشروع القرار وتدقيق كل نقطة فيه . فهل يتصور ان يجري التصويت بطريق الخطأ من جانب الجهاز الديبلوماسي المدرب الذي يتبع تلك الدولة العظمى ؟ هل كانت هناك ثغرة في الاتصالات بين واشنطن وسفيرها في نيويورك ؟ أم كانت هناك ثغرة في الاتصالات بين الرئيس الامريكي ووزير خارجيته ؟

ان التفسير الذي اعطاه كارتر ساذج وغير معقول في الوقت ذاته . لقد حطم كارتر بضربة خاطفة ما زرعه بعناية خلال عام الانتخابات من انه رجل الدولة الذي يتصرف في قضايا السياسة الخارجية بهدوء وفطنة .

وذكرت « التايم » ـ من ناحية اخرى ـ « ان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الاميركي يجري تحقيقا للتعرف على وقائع هذا الفصل المؤسف في تاريخ الدبلوماسية الاميركية » ، وأنه من الواضح « ان وجود كارتر وسط السباق الانتخابي اثار ردة الخوف من الاصداء السياسية المترتبة على ادانة اسرائيل ، وتأثيرها على الاصوات اليهودية ، في انتخابات الجولة الاولى ، في كل من نيويورك وفلوريدا والينوي وكاليفورنيا » .

واختتمت « التايم » تحقيقها قائلة ان الامر الاشد مدعاة للاضطراب هو « عجز الرئيس في هذا التصرف الخاص عن التكهن بتأثير استنكاره للتصويت . فقد بدا ـ سواء دبلوماسيا في الخارج وسياسيا في الداخل ـ أن التراجع كان اسوأ بكثير مما لو كان اكتفى بابتلاع رد الفعل الحاد للقرار نفسه ... لقد تساءل دبلوماسي اوروبي كبير . « انه هو الرجل الذي يضع اصبعه على الزر النووي . فماذا لو ضغطه ، ثم عاد فغير رأيه ؟».

والواقع ان تراجع كارتر عن التأييد الاميركي لقرار مجلس الامن ، جاء في وقت كانت الانظار مشدودة فيه نحو نشاط اوروبي غربي كثيف بشأن الشرق الاوسط ، وبالتحديد بشأن القضية الفلسطينية والموقف الغربي منها . بل انه جاء في وقت كانت فيه مصادر اميركية رسمية قد ذكرت في واشنطن (٣ /٣) ان الرئيس كارتر وافق على التصويت لصالح قرار مجلس الامن الذي ندد بسياسة بناء المستوطنات الاسرائيلية ، وذلك «تجنبا للاستقالة التي هدد بها سفيره لدى الامم المتحدة ماكهنري » . وقالت هذه المصادر ان ماكهنري ابلغ كارتر انه سيضطر للتخلي عن منصبه في الامم المتحدة اذا عارضت الولايات المتحدة قرار مجلس الامن ، لانه (اي ماكهنري) كان قد اتفق على صيغة القرار مع مندوبي الدول العربية والاسلامية في الامم المتحدة . كما ذكرت هذه المصادر ان وزارة الخارجية الاميركية أيدت موقف ماكهنري ، وان

كارتر اضطر للموافقة أيضا خشية تكرار فضيحة استقالة اندرو يونغ من منصبه كرئيس للوفد الاميركي في الامم المتحدة .

الا ان هذه المصادر الاميركية الرسمية نفسها عادت فاكدت (٣/٤) ان كارتر أدلى بتصريح التراجع هذا « في محاولة لتجنب خسارة الصوت اليهودي في انتخابات الجولة الأولى للحزب الديمقراطي » .

وقد انعكس الارتباك على ردود الفعل بين الاستجابة للتصويت الاميركي في مجلس الامن ضد اسرائيل ، والاستجابة للتراجع الاميركي على لسان كارتر عن هذا التصويت . حتى الصحافة الاوروبية بدأت بتوجيه التحذير الى اسرائيل من أن اللوم يقع عليها اذا كانت الولايات المتحدة قد وقفت ضدها في الامم المتحدة لاول مرة ، ثم عادت لتوجه اللوم في اليوم التالي ، الى الولايات المتحدة اذا هي عجزت عن اتخاذ موقف حازم ومبدئي من قضية تحاول أوروبا الغربية ان تبيض بشأنها وجه الغرب بانتهاج سياسة « اكثر توازنا » بين العرب واسرائيل . وعلى سبيل المثال فان صحيفة « ديلي تلغراف » اللندنية كتبت مقالا افتتاحيا (٣/ ٤) تحت عنوان « فيحق اللوم على اسرائيل » (وهي الصحيفة المعروفة بعداوتها التقليدية للعرب والقضايا العربية) ، قالت فيه .«ان تصويت الولايات المتحدة الى جانب باقي اعضاء مجلس الامن بادانة سياسة الاستيطان الاسرائيليةفي الاراضي العربية المحتلة ، هو بمثابة اقوى ضربة موجعة تتلقاها اسرائيل منذ سنوات خلت . ولا تستطيع اسرائيل الزعم بأن الرئيس كارتر لم يحذرها . ومع ذلك فقد كان الامل لا يزال يراودها بان تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت خوفا من قوة اللوبي الصهيوني في عام الانتخابات الاميركية ، ... ومع ذلك فقد وقعت الفأس على الرأس . ان عناد اسرائيل في زعمها بحق الاستيطان في اراضي الضفة الغربية لا يلحق الضرر البالغ بمصالح أصدقائها فحسب ، وانما بقضية اسرائيل ذاتها » .

في اليوم التالي كانت صحيفة « التايم » البريطانية تعالج التراجع الاميركي عن هذا التصويت بمقال افتتاحي (٣/ ٥) تحت عنوان « عجز ام اضطراب اميركي ؟ » (وهي الصحيفة التي تعبر في بريطانيا عن السياسة الموالية لواشنطن عادة) . وقالت في هذه الافتتاحية . « ان التصريح الغريب الذي أدلى به الرئيس الاميركي جيمي كارتر لا يضيف الى ثقة العالم في مقدرة الادارة الاميركية على التعامل مع الازمات الدولية ... صحيح انه كان هناك صراع مرير داخل الادارة الاميركية حول الموقف الواجب اتخاذه ، ولكن المثير للدهشة حقا ،ان يتلقى الوفد الاميركي التعليمات الخاطئة في موقف على هذا الجانب من الاهمية والتشعبات المنعكسة على منطقة الشرق الاوسط . بل ان الاغرب من ذلك ان يحتاج الامر الى يومين لاكتشاف ما وقع من خطأ . اما التفسير الاخر الذي يستبعد وقوع خطأ ما ، فهو ان الرئيس الاميركي وجد نفسه امام حائط من الانتقادات المنهالة عليه من جانب اللوبي الاسرائيلي اليهودي و من جانب منافسه السناتور ادوارد كنيدي ، مما حمله على الاعتراف بارتكاب خطأ سياسي ... وصحيح ان الادارة الاميركية قصدت ان تظهر لاسرائيل عدم ارتياحها تجاه سياستها الاستيطانية ... وصحيح انه كان من الواجب انذار اسرائيل بشدة ، غير ان اسوأ الامور على الاطلاق ان تبدو الادارة الاميركية في هيئة العاجز أو المضطرب سياسيا » .

وعبرت مجلة « ايكونوميست » البريطانية (٣/ ٧) عن موقف مماثل في مقال بعنوان « ورطة كارتر » ، حيث قالت ان وراء الضجة التي احاطت بالتصويت الاميركي ، ثم تراجع كارتر عنه « يمكن للمرء ان يرى ان كارتر قد ترك العرب يشعرون الان بخيبة امل كبيرة ، دون ان يرضي اسرائيل او يزيل الضرر الذي لحق بمكانته لدى الناخبين اليهود الاميركيين » .

وربما كان تعليق صحيفة « الاوبزرفر » البريطانية ، ذات التوجه الاكثر استقلالية ، اكثر تعبيرا عن خيبة امل أوروبا الغربية في مظهر الضعف الذي تبدو فيه الادارة الاميركية . فقد قالت الاوبزرفر (٣/ ٩) عن تنصل كارتر من قرار مجلس الامن « ان هذا السلوك كفيل بان يجدد الشكوك في مدى كفاءة وثبات السياسة الاميركية على رأي ... قد يقال ان تراجع الرئيس الاميركي قد يكون مثالا سيئا لطريقة اتخاذ المواقف السياسية في دولة ديمقراطية ، حيث تخضع السياسة الخارجية غالبا لمقتضيات السياسة الداخلية ، بما في ذلك ضغوط الاقليات

الجيدة التنظيم . فالنظام الاميركي القائم على عمليات انتخابية لا تفتر ولا تهدأ ، انما يجعل السياسة الخارجية معرضة لتأثيرات الاعتبارات الانتخابية . ولكن الرئيس الاميركي هو زعيم التحالف الغربي بأسره وليس زعيما لبلاده وحدها . ومن هنا فأن قرارات سياسته الخارجية انما تؤثر على ملايين من البشر اكثر بكثير من عدد الناخبين الاميركيين . وهم بشر ليس باستطاعتهم التأثير على قراراته . فما يقرره الرئيس كارتر بشأن الشرق الاوسط له أهميته الخاصة بالنسبة للحلفاء الغربيين الذين يعتمدون على النفط العربي اكثر من اعتماد أميركا عليه . ومن هنا فمن المنتظر ان يؤدي موقفه الاخير الى الاسراع بتشكيل اتجاه يدعو الى التقدم بمبادرة اوروبية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي تعتمد على حق تقرير المصير للفلسطينيين » .

في الوقت نفسه أيدت صحيفة « صنداي تايمز » البريطانية (٩ /٣) رأيها بأنه لا احد داخل اسرائيل يصدق ما قاله كارتر معتذرا من ان التصويت الاميركي ضد اسرائيل في مجلس الامن كان نتيجة « خلل في الاتصالات » بين وزارة الخارجية الاميركية ومندوبها في الامم المتحدة .

وعلى الرغم من انه لم تصدر ردود فعل رسمية من جانب حلفاء الولايات المتحدة ازاء هذا التراجع عن قرار اشتركوا في التصويت لصالحه معا داخل مجلس الامن ، واقتصار ردود الفعل الاوروبية الغربية على الاراء التي عبرت عنها الصحف ، فان سبب ذلك لم يكن يخرج عن حقيقة انشغال المسؤولين الاوربيين انفسهم ببلورة موقف لاوروبا الغربية من القضية الفلسطينية ، ومدى امكانية ايضاح تمايز هذا الموقف عن سياسة الولايات المتحدة تجاه المشكلة نفسها .

لكن الجدير بالملاحظة ان المسؤولين الاميركيين لم يظهروا اهتماما كافيا بالتحركات والتصريحات الاوروبية الغربية الكثيرة ، وخاصة تلك التي رافقت رحلة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في منطقة الخليج العربي . بل أن الصحافة الاميركية ذاتها ، عالجت هذه الجولة والنتائج الدبلوماسية التي انتهت اليها محادثات الرئيس الفرنسي مع الحكام العرب في العواصم التي زارها بصورة لا تتناسب لا مع الاهمية التي ابدتها ازاءها العواصم العربية ولا مع حدة ردود الفعل الاسرائيلية ازاءها . ولا يخرج هذا الموقف عن حقيقة عدم توقع ـ او عدم ارتياح ـ الولايات المتحدة الى أية خطوات تتخذها اوروبا الغربية خارج اطار السياسة الاميركية التي تحددها في الفترة الاخيرة اتفاقات « كمب ديفيد » ومفاوضات « الحكم الذاتي » الناشئة عنها .

وبطبيعة الحال ، فقد انصب الاهتمام الاميركي ـ ابتداء من تراجع كارتر الذي فهم على انه رد فعل اميركي على الفعل الاميركي في مجلس الامن ـ على المسألة الانتخابية داخل الولايات المتحدة . وفي هذا الاطار فقد اعربت الدوائر الاميركية الوثيقة الصلة بالبيت الابيض (١١ /٣) عن تقديرها بأن تنصل الرئيس الاميركي من التصويت على قرار مجلس الامن ضد سياسة الاستيطان الاسرائيلية قد أدى الى خلق جو من التشكيك في الاستراتيجية الحقيقية للادارة الاميركية في الشرق الاوسط ، وان هذه الزوبعة السياسية قد فتحت الطريق امام السناتور ادوارد كينيدي ، منافسه الرئيسي في ترشيحات الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، لكي يصور نفسه في صورة « الصديق الحقيقي لاسرائيل » ، وقالت هذه المصادر ان كارتر نفسه يقر بأن « غلطة الادارة الاميركية بشأن هذا الموضوع قد اضرت به سياسيا»، واضافت ان كارتر يتعرض الان لضغط اللوبي اليهودي لحمله على محاولة اثناء اوروبا الغربية عن سياستها التي ظهرت في التصريحات الاخيرة بشأن تأييد حق تقرير المصير والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه يتعين على كارتر ، اذا اراد الاحتفاظ بتحالفه مع اليهود الاميركيين وكسب اصواتهم ، ان يظهر بمظهر الموثوق به ، والسبيل الوحيد لذلك هو ممارسة ضغط على دول اوروبا الغربية .

وهكذا يكون اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد تلقف تراجع كارتر المتهافت ليجبره على تقديم مزيد من التنازلات من أجل اصوات اليهود . وهكذا يصب التراجع الاميركي ازاء القضية الفلسطينية في قناة مواجهة التقدم الاوروبي تجاه هذه القضية .

وفي هذا التوقيت بالتحديد شهدت الانتخابات الاولية الاميركية تطوير لهماتأثيرهما المتعلق بالشرق الاوسط : اولهما انسحاب جون كونالي من المنافسة

على ترشيح الحزب الجمهوري (١٠ /٣) ، بعد هزيمته امام المرشح الجمهوري الاخر رونالد ريغان . وكان كونالي هو المرشح الوحيد الذي أيد وجهة النظر العربية بصراحة وجرأة في خطاب القاه في شهر تشرين الاول (أكتوبر) الماضي امام نادي الصحافة في واشنطن ، حيث دعا كونالي وقتها ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . وقد عزا كونالي انسحابه الى قوة منافسه ريغان ، والى « الوضع الدولي » دون ان يوضح ما يعنيه بذلك . إلا انها اشارة تعيد الى الاذهان الهجوم العنيف الذي تعرض له كونالي اثر خطابه المشار اليه من جانب أوساط سياسية واعلامية واسعة ، حتى من داخل حزبه .

اما التطور الثاني فهو تصعيد المرشح الديمقراطي ادوارد كيندي لموقفه المؤيد لاسرائيل الى نقطة التطابق الكامل مع السياسة الاسرائيلية ، خاصة فيما يتعلق باستبعاد القدس من اية مفاوضات ومن اعتبار القدس الشرقية جزءا من الضفة الغربية المحتلة . وبعد ان كان من المنادين بضرورة تعاون الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في محاولة ايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط فانه تبنى ـ في مقابلة تليفزيونية (١٠ /٣) ـ موقف اسرائيل الرامي الى استبعاد الاتحاد السوفياتي تماما بالنسبة لاية محاولات للتسوية في المنطقة .

وبطبيعة الحال ، لم يكن انصار اسرائيل و (اللوبي اليهودي) هم وحدهم الذين كان لهم موقف من التصويت الاميركي ، ثم من تراجع كارتر عنه . فالذين اعتبروا التراجع الاميركي ـ وخاصة الطريقة والتوقيت الذين تم بهما ـ كان بينهم من ينظر الى الامر من المنظور الاميركي « القومي » وحده ، بصرف النظر عن طبيعة الموضوع ، وعن كونه يتصل بالعلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة باسرائيل . وقد عبر عن هذا الموقف المعلق الاميركي انطوني لويس الذي كتب في صحيفة « نيويورك تايمز » (١١ /٣) يقول . « مر اسبوع على مسألة التصويت الاميركي المتنصل منه ، ولم يقل الرئيس كارتر شيئا ذا فاعلية للحد من الاضرار . وكل يوم يمر تصبح الحكاية كارثة اشد وضوحا على سياسة هذا البلد وعلى سمعته في العالم . فهل كان يمكن ـ على سبيل المثال ـ ان تتم زيارة المستشار الالماني الغربي هيلموت شميث لواشنطن في وقت أشد احراجا من هذا ؟ لقد وصل مستشار المانيا الغربية مباشرة في اعقاب ما بدا مظاهرة للتهافت والعجز الذي احسه حلفاؤنا الاوروبيون بوجه عام ، والالمان الغربيون بوجه خاص ، في ادارة كارتر ».

ويكشف لويس عن دورين قام بهما كل من روبرت شتراوس مدير حملة كارتر الانتخابية (ورئيس الوفد الاميركي السابق في محادثات الحكم الذاتي) ، وسول لينوفيتش رئيس الوفد الاميركي الحالي في تلك المحادثات ، في اقناع كارتر بالخطورة الشديدة التي يحملها تصويت الولايات المتحدة الى جانب قرار مجلس الامن المندد بالاستيطان الاسرائيلي على فرصه الانتخابية من ناحية ، وعلى موقف اسرائيل من مجادثات الحكم الذاتي من ناحية اخرى . ولكن انطوني لويس يضيف ان تنصل كارتر من القرار الاميركي قد أدى حتى الى اندفاع عدد من المعتدلين الاسرائيليين انفسهم للعودة الى موقف التشدد والعناد في مسألة الاستيطان . ويضيف ان السؤال الان هو كيفية استعادة مصداقية الحكومة الاميركية وعملية السلام في الشرق الاوسط . ويجيب بأن « الرد الوحيد الذي لا مهرب منه هو ان من الضروري تغيير اولئك الذين يصنعون السياسة الاميركية » ، وانة يتعين على كارتر ان يبادر فورا الى تغيير طاقم سياسته الخارجية الان .

ومن هذه النقطة فان « الاثار الجانبية » لقصة التنصل الاميركي من قرار مجلس الامن قد تركزت في تعظيمها في حملة بالغة العنف ضد عدد من المسؤولين الاميركيين ابتداء من سايروس فانس وزير الخارجية الذي كان قد سبق ان اعلن انه لا ينوي البقاء في منصبه كوزير للخارجية حتى اذا اعيد انتخاب كارتر لفترة رئاسة جديدة ، ومن ثم اتهم (هيرالد تريبيون ١١ /٣) بأنه لم يعد مهتما كثيرا بأداء عمله ومسؤولياته طالما انه ينوي الذهاب في اواخر العام الحالي . وشملت الحملة ايضا كلا من دونالد ماكهنري المنوب الاميركي لدى الامم المتحدة ، وهارولدسوندرز مساعد وزير الخارجيه وهذان اتهمتهما صحيفة « نيويورك تايمز » (٧ /٣) في تعليق كتبه وليام سافاير ، احد اشد المعلقين الاميركيين انحيازا لاسرائيل بأنهما « ارادا كسب الاصدقاء العرب المتطرفين بمعاقبة

اسرائيل » . وبطبيعة الحال فان الرئيس الاميركي نفسه ــ وحتى بعد تنصله الفاضح ــ تعرض لحملة انتقادات عنيفة تؤكد ان تراجعه لم يغفر له لدى اللوبي اليهودي بأي قدر . فها هو وليام سافاير يتساءل في التعليق نفسه . « اي رئيس جمهورية هذا الذي ينشغل تماما الى حد انه لا يقرأ بعينيه هو نص قرار من الامم المتحدة من شأنه ان يغير جذريا سياسة الولايات المتحدة ؟ » ... ثم يتساءل « هل هناك اي عجب بعد هذا اذا اقتنعت اسرائيل ، حليفنا الوحيد الذي يعتمد عليه في الشرق الاوسط ، بأنه لا اصدقاء لها في البيت الابيض اليوم ؟ » .

وهكذا فان ما ظهر كان ازمة علاقات بين اسرائيل وادارة الرئيس كارتر تحول الى فضيحة سياسية اميركية كاملة . وفيما حرص كارتر على الالتقاء ، في اليوم التالي لبيانه المثير عن « خطأ التصويت ضد اسرائيل » ، بعدد من زعماء اليهود الاميركيين في البيت الابيض (٥ /٣) ليؤكد لهم أن هذا «التصويت الخطأ» لا يعكس اي تغيير في السياسة الاميركية ازاء اسرائيل ، وفيما اجتمع زبغنيو برجنسكي مستشار كارتر لشؤون الامن القومي مع السفير الاسرائيلي في واشنطن افرايم عفرون (٥ /٣) واكد برجنسكي بعده ان صداقة الولايات المتحدة لاسرائيل ما زالت مستمرة ، وان الازمة ستتلاشى بين القدس وواشنطن ... فيما جرى هذا بسرعة كبيرة لطمأنة اسرائيل واللوبي اليهودي ، فان ادارة كارتر لم تستطع ان تفعل شيئا لرد الاعتبار للولايات المتحدة نفسها ، ولا لهيبتها ومصداقيتها حتى ازاء حلفائها الرئيسيين في أوروبا الغربية ، فضلا عن هيبتها ومصداقيتها ازاء القوى الحليفة لها في منطقة الشرق الاوسط نفسها . وقد عبر عن هذا المعنى الشخص الذي مسه اكثر من غيره قرار كارتر بالتنصل وبالتفسير الذي قدمه له ، وهو السفير ماكهنري حيث رفض (٤ /٣) الادعاءات القائلة بوجود خلل في عملية نقل التعليمات من البيت الابيض ومن وزارة الخارجية الى الوفد الاميركي في الامم المتحدة . وقال ان البلبلة التامة الحالية ــ بعد التصويت ــ هي التي ستمس بسمعة الولايات المتحدة لدى العرب ولدى اليهود على السواء . كما عاد ماكهنري في اليوم التالي لتصريحه هذا (٥ /٣) فأكد « ان موقف كارتر ترك واشنطن في أسوأ وضع ممكن مع العالم كله مغضبا كلا من العرب والاسرائيليين». وقال انه تصرف طبقا للتعليمات التي نقلت اليه ، بل اكد«أن كل ما جاء في القرار اخذ من بيانات سابقة وافقت عليها الولايات المتحدة» .

اما سايروس فانس وزير الخارجية فانه اخذ على عاتقه مسؤولية الخلل في الاتصال ، دون ان يؤدي هذا بأي حال لا الى تصديق قصة الخلل ولا الى تخفيف الحملة عليه او على ماكهنري من جانب اللوبي اليهودي ، وخاصة في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، الذي قرر (٥ /٣) القيام بحملة شاملة ضد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، وذلك في مؤتمر طارىء عقده في نيويورك ، وأعلن فيه رؤساء المنظمات اليهودية رفضهم الكامل تفسيرات الرئيس كارتر ، كما ادلى هؤلاء الرؤساء بتصريحات وصفتها الصحافة الاميركية (٥/٦) بأنها ذات صيغة قاسية ضد الرئيس كارتر وسياسته ومعاونيه . وقد وصف رئيس المؤتمر تيودور مان اقتراع الولايات المتحدة في مجلس الامن بأنه « عمل عدائي لاسرائيل يهدد مسيرة السلام ومحادثات الحكم الذاتي» . ووصفت الدوائر اليهودية تحمل فانس مسؤولية هذا التصويت « الخطأ » بأنه يرمي فقط الى الحيلولة دون قيام عاصفة سياسية جديدة حول الرئيس على غرار قضية اندرو يونغ .

فرنسا .. أم أوروبا كلها ؟

في اليوم نفسه الذي جرى فيه التصويت في مجلس الامن على قرار ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ــ وهو اليوم الاول من اذار (مارس) ــ وهو قرار لقي تأييد العضوين الاوروبيين الدائمين في المجلس فرنسا وبريطانيا ، بدأ الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان جولة في منطقة الخليج العربي شملت ايضا السعودية والاردن . رافقت هذه الزيارة تصريحات من الرئيس الفرنسي وغيره من المسؤولين الفرنسيين وكذلك بيانات مشتركة فرنسية ــ عربية اتسمت بأهمية خاصة في تحديد ملامح الموقف الفرنسي من أربعة مسائل فلسطينية اساسية هي، مسألة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وامكانية تعديل القرار ٢٤٢ لمجلس الامن بحيث لا تعود معالجة المسألة الفلسطينية كمسألة لاجئين وانما

كمسألة شعب ، واخيرا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

وقد صحب زيارة ديستان للاقطار الخليجية التي استمرت عشرة أيام ــ وهي فترة غير قصيرة بمقاييس الزيارات الرسمية ــ اهتمام اعلامي واسع النطاق لم يقتصر على فرنسا ، انما شمل اوروبا الغربية كلها ، بما في ذلك بريطانيا ، بل بصفة خاصة بريطانيا ، التي بدت اكثر اقترابا من الموقف الفرنسي وابتعادا عن الموقف التقليدي الذي التزمته عادة في السابق، وهو موقف التبعية لسياسة الولايات المتحدة ازاء الشرق الاوسط .

كانت بداية الدوي الذي احدثته محادثات ديستان في الخليج العربي رد الفعل ازاء ما نص عليه البيان المشترك (٣ /١) الذي صدر عن محادثاته في الكويت ــ اول محطة في جولته الخليجية ــ فقد ذكر البيان ان فرنسا تؤيد تأييدا تاما حق تقرير المصير للفلسطينيين . وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها عبارة « تقرير المصير » في بيان توقع عليه الحكومة الفرنسية بشأن قضية الشعب الفلسطيني . ونص البيان المشترك على ان الجانبين اتفقا على ان تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة يقتضي انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . وقال البيان ايضا ان الطرفين يعربان عن اعتقادهما بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين بل مسألة شعب . ويجب على هذا الاساس، وفي نطاق سلام عادل ودائم، ان يكون له حق تقرير المصير .

وادلى متحدث باسم الوفد الفرنسي بتصريحات اضافية في اليوم نفسه الذي صدر فيه البيان ، قال فيها ان موقف فرنسا من مسألة التسوية في الشرق الاوسط يستند الى ثلاث نقاط هي . وجود جميع دول المنطقة داخل حدود امنة ومضمونة ومعترف بها ؛ والجلاء عن جميع الاراضي التي احتلت في حرب سنة ١٩٦٧ ؛ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين خاصة في وطن خاص بهم . وأضاف الناطق الفرنسي . أن فرنسا ترى ان القرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن به قصور فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية التي لا يغطيها بكل جوانبها ، لانه يتحدث عن المشكلة على انها مشكلة لاجئين فقط ، وهذه المشكلة قد تطورت الان حيث تتركز حول حق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن .

وقد كرر البيان المشترك الذي صدر بعد ذلك في كل من قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والسعودية والاردن عن محادثات ديستان مع حكام هذه الاقطار العربية ، الصيغة نفسها التي حملها البيان المشترك مع الكويت . وفي اعقاب هذه البيانات المشتركة صدرت سلسلة تصريحات اوروبية غربية تحمل التأييد من العواصم الصادرة عنها ، لما اعرب عنه الرئيس الفرنسي بشأن القضية الفلسطينية . فاصدرت حكومة المانيا الغربية بيانا (٤ /٣) اعلنت فيه ان هانز ديتريش غينشر وزير خارجية بون كرر، خلال محادثات اجراها في بون مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، سياسة المانيا الغربية التي تقوم على ان « حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يجب تحقيقه ضمن اطار تسوية شاملة ودائمة في الشرق الاوسط » .

وقد جاء هذا البيان في اليوم نفسه الذي وصل فيه الى واشنطن المستشار الالماني الغربي هيلموت شميث ليبدأ محادثات مع الرئيس الامريكي كارتر ،بعد ساعات قليلة من بيان الاخير المتضمن من قرار مجلس الامن ومن تصويت الوفد الاميركي لصالحه . وفي هذا الصدد اصدرت حكومة بون بيانا علقت فيه على تصريحات الرئيس الفرنسي في عواصم الخليج ، أكدت من جديد انها كانت ولا تزال اول دولة اوروبية غربية أيدت حق تقرير المصير للفلسطينيين .

وفي لندن صرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية (٥ /٣) بأن تصريحات الرئيس الفرنسي الاخيرة حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره تتفق مع وجهات نظر الحكومة البريطانية التي تواصل مشاوراتها في هذا الشأن مع شركائها الاوروبيين . واضاف ان اي حل لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان يعترف بأن للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم في اطار تسوية يتم التفاوض عليها . وذكر المتحدث البريطاني ان موقف حكومته في هذا الشأن لم يكن جديدا بالمرة ، وانه عندما تحدث وزير خارجية ايرلندا قبل شهرين باسم دول المجموعة الاوروبية التسع خلال المناقشة الاخيرة للمسألة الفلسطينية في الامم المتحدة ، ذكر بوضوح ان الفلسطينيين يستطيعون ان يمارسوا حقهم المشروع في تقرير مصيرهم كشعب .

وفي اليوم التالي (٦ /٣) كانت افتتاحيات جميع الصحف القومية البريطانية الرئيسية حول أوروبا الغربية وفلسطين ، خاصة في ضوء جولة ديستان الخليجية ، الى جانب التعليقات على التراجع الاميركي عن تأييد قرار مجلس الامن . ولكن السمة الرئيسية التي عكستها تعليقات الصحف الاوروبية عامة على محادثات ديستان في دول الخليج هي ظهور درجة عالية من وحدة الصف في موقف أوروبا الغربية ازاء القضية الفلسطينية افتقرت اليها مواقف هذه المجموعة في مناسبات كثيرة سابقة . وقد كتبت صحيفة « الغارديان » البريطانية (٦ /٣) تعليقا تحت عنوان « أوروبا تتصدر المسيرة » قالت فيه ان الرئيس الفرنسي « أظهر مهارته في اختيار التوقيت حين اعلن ابان زيارته للكويت تأييد فرنسا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .ان الرئيس الفرنسي يعلم ان ريادته في توجيه المجموعة الاوروبية نحو تأييد حق تقرير المصير للفلسطينيين هي خدمة لمصالح فرنسا في العالم العربي ، كما يعلم ديستان ان السوق الاوروبية المشتركة ستصدر بيانا بهذا المعنى في المستقبل القريب ... » واضافت «الغارديان » تقول . « لقد سارعت حكومة بريطانيا وحكومات معظم دول السوق الاخرى للاشارة الى انها هي الاخرى تؤيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ضمن نطاق التسوية الشاملة في الشرق الاوسط . وعلى فرض ان المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية لن تسفر عن شيء ، فان الرأي الغالب بين الدول التسع هو انه يجب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وبأنها شريك مفاوض يمكن الثقة به في أية محادثات سلام . والواقع أن بلجيكا وفرنسا وايطاليا تعد من الناحية الفعلية في موقف من يعترف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية . »

اما صحيفة « فاينانشال تايمز » الناطقة بلسان الدوائر المالية البريطانية فقالت (٧ /٣) ان زيارة ديستان للخليج العربي حققت نجاحا دبلوماسيا هائلا . واضافت . « ان التوقيت الذي اختاره الرئيس الفرنسي لاعلان موقف فرنسا الجديد جاء توقيتا موفقا في تزامنه مع التحول في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية ... لقد عززت فرنسا هيبتها كثيرا في دول الخليج ـ فضلا عن بقية الدول العربية ـ وجاء ذلك في الوقت الذي تسعى فيه بريطانيا خلف الكواليس لاعادة صياغة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بما يلبي الحق الفلسطيني » .

وتناولت الـ «ديلي تلغراف » اليمينية المتطرفة المسألة من زاوية اخرى حين كتبت (٧ /٣) ان بريطانيا « ناشدت امس منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بحق اسرائيل في العيش داخل حدود امنة . ومن شأن هذا العمل ان يمكن البريطانيين من فتح حوار مع الفلسطينيين». كما ذكرت « ديلي تلغراف » ان السفير الاميركي الجديد في لندن كنغمان بروبستر نقل الى حكومته في واشنطن ان الخارجية البريطانية اصيبت بحالة من الهلع من وراء « الانهيار » الاميركي... « ومع ذلك تظل بريطانيا ملتزمة بما صار احدى حقائق السياسة الاوروبية ، الا وهو ضرورة البدء بحوار جديد في الشرق الاوسط لكسر حالة الجمود التي اوجدتها اتفاقات كمب ديفيد » .

لكن الامر المثير حقا هو ان طريقة معالجة الاعلام الاميركي لنتائج جولة ديستان العربية ، في الوقت الذي انحنت منه الرئاسة الاميركية امام اعتبارات انتخابية تتعلق بملايين قليلة من اصوات الناخبين اليهود،. مالت الى اتهام فرنسا واوروبا الغربية عامة بالانتهازية في موقفها من العرب واسرائيل . واعتبرت ان شهية اوروبا الغربية الى النفط العربي والاموال العربية ، سواء لشراء السلاح او للاستثمار ، هي الدافع الوحيد وراء موقف اوروبا الغربية « الجديد » ووراء الحديث عن امكانية تعديل القرار ٢٤٢ ، او عن مبادرة اوروبية تقدم سياسة جديدة كبديل عن سياسة كمب ديفيد .

وقد اعترفت مجلة « تايم » الاميركية (١٧ /٣) بأن بيانات الرئيس الفرنسي في دول الخليج والاردن « دلت على تحول هام في الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة وعلى بداية انقسام بين اوروبا والولايات المتحدة حول السياسة الشرق اوسطية . واضافت ان المسؤولين الاميركيين يقللون كثيرا من حجم خلافاتهم مع الاوروبيين . ويذهبون الى ان الاشارة الفرنسية الى حق تقرير المصير لا تختلف كثيرا عن مواقف فرنسية سابقة . واختتمت « التايم » تقريرها عن « مقامرة ديستان الشرق اوسطية » قائلة ان ادارة الرئيس كارتر ستقف الى جانب تل ابيب في حالة تقديم مبادرة اوروبية تقوم على تعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لان ادارة كارتر لا تريد ان تخاطر باي تغيير بالسياسة قبل انتخابات

الرئاسة في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم . ولكن الفرنسيين يعتقدون انه ما ان يكف ضغط الحملة الانتخابية حتى ترى الولايات المتحدة الامور بالطريقة نفسها التي ينظرون هم (اي الفرنسيين) بها اليها .

وقد استنتجت مجلة « نيوزويك » الاميركية (١٧ /٣)من توقيت جولة ديستان ,وتوقيت المبادرة الاوروبية المنتظرة في اعقاب نهاية مهلة المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية حول « الحكم الذاتي » في ٢٦ ايار (مايو) القادم ،ان الفرنسيين والاوروبيين عموما يعتقدون ان هذه المحادثات دخلت مأزقا نهائيا . وان على اوروبا ان تقدم تناولا بديلا لمسألة السلام في الشرق الاوسط ينظر الى ما وراء كمب ديفيد . ونقلت « نيوزويك » تصريحا لمسؤول فرنسي يقول فيه . « اذا حدث فراغ في اللحظة التي تفشل فيها سياسة كمب ديفيد ،فأن العالم العربي قد لا يجد امامه خيارا الا السقوط في المعسكر السوفياتي . ونحن نعتقد انهم ينبغي ان لا يتركوا لخيار بين احدى القوتين العظميين ».

واذا كان قد بدا ان هناك نوعا من التسابق على تأكيد الريادة بين دول اوروبا الغربية في الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفي رفض سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، الامر الذي بدا في تعقيبات عدة على جولة ديستان بأنها محاولة لابراز موقف فرنسا خاصة على موقف المانيا الغربية وبريطانيا ... فان النمسا استطاعت ان ترد على هذا السباق ، الذي بدت لاول وهلة بعيدة عنه ، بموقف عملي حين اعلنت (١٢ /٣) اعترافها الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ، واعتمادها ممثل المنظمة في فيينا كممثل دبلوماسي كامل الصلاحيات .

وفي واشنطن قالت مصادر رسمية اميركية (١١ /٣) ان فرنسا وبلدانا اوروبية غربية اخرى حليفة ابلغت الولايات المتحدة انها ستنتظر لترى ما اذا كان بالامكان التوصل الى اتفاق بحلول يوم ٢٦ ايار (مايو) القادم قبل ان تقرر احتمال القيام بمبادرة اوروبية . واعرب المسؤولون الاميركيون عن اعتقادهم بأن الرئيس ديستان حاول في جولته العربية الاخيرة ، ان يضع اسس مبادرة من هذا النوع .

ونشرت صحيفة « الغارديان » البريطانية معلومات اكثر تفصيلية في هذا الصدد : اذ قالت (١٠ /٣) ان الرئيس الفرنسي طالب باجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا وبريطانيا والاعضاء الدائمين في مجلس الامن : بهدف التوصل الى ضمانات مشتركة لتسوية في الشرق الاوسط اساسها حق تقرير المصير للفلسطينيين . وذكرت انه « بات واضحا ان الرئيس الفرنسي اتخذ مبادرته هذه بعد مشاورات مع مجموعة الدول الاوروبية ـ وخاصة المانيا الغربية ـ وكذلك مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

في الوقت نفسه قالت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » الاميركية التي تصدر في باريس (١٠ /٣) « ان الاوساط الدبلوماسية في باريس تلاحظ ان ادارة الرئيس كارتر لم يصدر عنها اي رد فعل حتى الان ازاء مقترحات الرئيس الفرنسي وان كانت هذه الاوساط تستبعد وقوع احتكاك بين اميركا واوروبا حيال التطور الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية »

من هنا يبقى السؤال الذي قد لا يجد اجابة محددة عليه ، قبل ان تصبح المبادرة الاوروبية حقيقة ملموسة واضحة المعالم والتفاصيل ، وهو . ما الحد الفاصل بين امكان وقوع صدام اميركي ـ اوروبي ازاء الشرق الاوسط وبين استحالة هذا الصدام ؟

سمير كرم

Palestine Affairs

No. 101, April 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

السعـــر: ٥ ل.ل. في لبـــنان
٦ ل.س. في سوريـا
٦٥٠ فلسـاً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولـة الامارات العربية
٦ ل.ل. في سـائر الاقطـار العربيـة
٧٥٠ درهـماً في ج.ع.ل.
٧,٥٠ درهم في المغرب